اللواء الركن المتقاعد

أ. د. ياسين سويد

موسوعة



تاريخ لبنان

التاريخ السياسي والعسكري

من الاستقلال إلى الجلاء



إسم المجموعة : لبنان

إسم الكتاب : - من الإستقلال إلى الجلاء (١٩٤٣ - ١٩٤٦)

المؤلف : اللواء الركن المتقاعد أ. د. ياسين سويد

قياس الكتاب : 24 × 17

عدد الصفحات : 416 صفحة

مكان النشر : بيروت

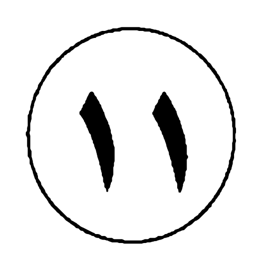
دار النشر والتوزيع : دار نوبليس

تلفاكس : 961-1-583475

تلفون : 961-3-581121 / 961-1-581121

الطبعة الأولى : 2004

اللواء الركن المتقاعد
أ. د. ياسين سويد



لبـنان

التاريخ السياسي والعسكري

من الإستقلال إلى الجلاء (١٩٤٣-١٩٤٦)

NOBILIS
2004

الفهرس

فهرس الجزء الحادي عشر

لبنان

من الإستقلال إلى الجلاء (١٩٤٣ - ١٩٤٦)

الموضوع **الصفحة**

الفصل الأوّل

معركة الإستقلال

الفصل الثاني

معركة الجلاء (١٩٤٤ - ١٩٤٦)

الفصل الثالث:

فهرس الخارطات والصور

١ - فهرس الخارطات:

٢ - فهرس الصور:

الجزء الحادي عشر

لبنان

من الإستقلال إلى الجلاء

(١٩٤٣ - ١٩٤٦)

الفصل الأول

معركة الإستقلال (١٩٤١-١٩٤٣)

- وعود باستقلال فوري لسوريا ولبنان:

في الساعات الأولى من صباح ٨ حزيران/يونيو عام ١٩٤١، بدأت القوات البريطانية (الجيش البريطاني التاسع) وقوات فرنسا الحرة، عملياتها الحربية (المسماة اكسبورتر Exporter، أو المصدِّر) من فلسطين، باتجاه الحدود السورية واللبنانية، بهدف احتلال سوريا ولبنان وطرد القوات الفرنسية المتابعة لحكومة «فيشي» منهما.

وقبيل بدء الهجوم بساعات (في الساعات الاخيرة من يوم ٧ حزيران/يونيو) كان الجنرال «جورج كاترو G. Catroux» قائد قوات فرنسا الحرة (الديغولية) قد أذاع، من راديو القاهرة، وباسم الجنرال ديغول، بياناً مهماً إلى السوريين واللبنانيين، يعدهم فيه بالاستقلال التام والناجز. ومع تقدم قوات الحلفاء (البريطانيين والفرنسيين الأحرار) كانت طائراتهم الحربية تنثر، في أجواء القرى والمدن السورية واللبنانية «مئات الالاف من المناشير» التي تتضمن دعوة إلى قوات «فيشي» للانضمام إلى القوات المهاجمة، وتتضمن، كذلك، «بيان كاترو» المشار إليه، وهذا نصه:

«أيها السوريون واللبنانيون

«في الوقت الذي تدخل قوات الفرنسيين الأحرار، بالاتحاد مع قوات حليفتهم الامبراطورية البريطانية، إلى بلادكم، أعلن بأنني قد توليت سلطات

ممثل فرنسا في الشرق ومسؤولياته وواجباته، وذلك باسم فرنسا الحرة، فرنسا ذات التقاليد المجيدة، فرنسا الحقيقية، وباسم زعيمها الجنرال ديغول.

«واني قادم اليكم بهذه الصفة لإنهاء عهد الانتداب، ولأعلن حريتكم واستقلالكم.

«وبناء على ذلك، ستصبحون من الآن فصاعدا شعباً حراً ذا سيادة، وستتمكنون من ان تؤلفوا، لأنفسكم، دولا منفردة أو ان تتحدوا في دولة واحدة. وفي كلتا الحالتين سيُضمن استقلالكم وتُكفل سيادتكم بمعاهدة توضّح العلاقات المتبادلة بيننا. وستجري المفاوضات لعقد هذه المعاهدة بين ممثليكم وبيني في أقرب ما يمكن. وريثما تعقد هذه المعاهدة، سيكون موقف بعضنا من بعض موقف الحليف من حليفه، متحدين معاً كلّ الاتحاد في سبيل مثل أعلى واحد، وأهداف مشتركة.

«أيّها السوريون واللبنانيون ،

«ترون، من هذا التصريح، ان قوات فرنسا الحرة والقوات البريطانية تدخل بلادكم لا للتسلط على حريتكم بل لتأمينها. وهم يفعلون ذلك لطرد قوات هتلر من سوريا، وللحيلولة دون جعل الشرق الأدنى (سوريا ولبنان) مركزاً يستعمله العدو للهجوم على البريطانيين وعلينا.

«ونحن، الذين نحارب في سبيل حرية الشعوب، لا يمكننا ان نسمح للعدو بأن يطغى على بلادكم شيئاً فشيئاً، وان يفرض رقابته على اشخاصكم ويغتصب أموالكم، ويجعل منكم عبيداً ارقاء، ولن نسمح بأن نسلم الشعوب التي وعدت فرنسا بالدفاع عنها إلى أشد المتسلطين الذين عرفهم التاريخ، قسوة، ولن نسمح بأن يسلّم للعدو ما لفرنسا من مصالح قديمة العهد في الشرق.

«أيها السوريون واللبنانيون

«إذا استجبتم لندائي وانضممتم إلينا فاعلموا أنّ الحكومة البريطانية، بالإتفاق مع فرنسا الحرة، قد تعهدت بأن نقدم لكم كلّ المزايا والفوائد التي تتمتع بها البلدان الحرة، المرتبطة معها، وهكذا يرفع الحصار عن بلادكم، ويتاح لكم أن تنشئوا فوراً علائق مع البلدان الداخلة في نطاق الجنيه الاسترليني. وبذلك نفتح امامكم أوسع الآمال في تجارة الوارد والصادر، وتتمكنون من البيع والشراء بحرية مع جميع البلدان الحرة.

«أيّها السوريون واللبنانيون

لقد أزفت ساعة عظمى في تاريخكم. ان فرنسا، بصوت أبنائها الذين يحاربون من اجل حياتها، ومن أجل حرية العالم، تعلن استقلالكم».

«الجنرال كاترو»[١].

كما تضمنت هذه المناشير تصريحاً من «السير مايلز لامبسون Sir Miles Lampson» سفير «حكومة صاحب الجلالة» ملك بريطانيا العظمى، في القاهرة، يعلن فيه التزام هذه الدولة بما ورد في بيان الجنرال الفرنسي الحليف (كاترو) من وعد بمنح البلدين استقلالهما، ودخولهما في «كتلة الليرة الاسترلينية»، وفيما يلي نص هذا التصريح:

تصريح من حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة

في ٧ حزيران/يونيو ١٩٤١

«عشية دخول سوريا لطرد الالمان منها، وجه الجنرال كاترو، باسم الجنرال ديغول رئيس الفرنسيين الأحرار، تصريحاً إلى السكان يعلن فيه حرية سوريا ولبنان واستقلالهما، وانه يقوم بمفاوضات لتثبيت هذين الوعدين في معاهدة.

«انه مجاز لي، من حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ، أن أعلن تأييدها لتصريح الجنرال كاترو، وانها تشترك في ضمان الاستقلال الذي وعد به سوريا ولبنان بإسم الجنرال ديغول.

«وكذلك أجيز لي التأكيد لكم أنّ حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تقدم لكم جميع الفوائد التي تتمتع بها البلدان الحرّة المشتركة معها في الحرب، فيما إذا انضممتم إلى الحلفاء في قضيتهم، فتدخلون فوراً في معاملة كتلة الليرة الاسترلينية، وهي معاملة تعود بالمنافع الجزيلة والفورية على تجارتكم في التصدير والاستيراد، وتستطيعون ان تشتروا وتبيعوا ، بحريةٍ، جميع الإنتاج، في جميع البلدان الحرة».

الإمضاء : مايلز لامسون

سفير صاحب الجلالة البريطاني في القاهرة

باسم حكومة جلالته في المملكة المتحدة(٢).

وقد شكّل هذان «البيان والتصريح» القاعدة الاساسية التي انطلق منها العمل لاستقلال سوريا ولبنان، وأول «سند قانوني»(٣) اعتمدته حكومتا البلدين في تحقيق هذا الاستقلال.

إلاّ أن اتفاقاً فرنسياً - بريطانيا تمّ، بعد ذلك، على أساس هذين «البيان والتصريح» ، إذ إنه، في وقت لاحق، وبتاريخ ٢٥ تموز/يوليو (عام ١٩٤١)، تمّ الاتفاق بين كلّ من الجنرال شارل ديغول ، باعتباره ممثلاً لفرنسا الحرة، والنقيب «اوليفر ليتلتون Oliver Lytteleton» عضو المكتب الحربي للحكومة البريطانية، والوزير المقيم في القاهرة، باعتباره ممثلاً لحكومة «صاحب الجلالة» ملك بريطانيا، على الإعتراف لفرنسا «بمركز متفوق وممتاز في المشرق»، وجاء ذلك في رسالة وجهها «ليتلتون» إلى «ديغول» بالتاريخ نفسه، وفيما يلي نص الرسالة:

«عزيزي الجنرال ديغول

«أقدم إليكم نصّ اتفاقٍ، ونص اتفاقٍ ملحق، وضعناهما معاً هذا الصباح يتعلقان بالتعاون بين السلطات البريطانية والسلطات الفرنسية الحرة في الشرق الاوسط.

«وأرغب في أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم اننا، نحن البريطانيين، نعترف بمصالح فرنسا التاريخية في المشرق.

«إنّ بريطانيا العظمى لا مصلحة لها في سوريا ولبنان إلاّ كسب الحرب. وليس في نيتنا ان نتجاوز، بأية صورة، مركز فرنسا. ان فرنسا الحرة وبريطانيا العظمى، كلتيهما، قد وعدتا سوريا ولبنان بالإستقلال. ونسلّم راضين بأنه متى اجتيزت هذه المرحلة -ولن يُرجَع عنها- فسيكون لفرنسا مركز متفوّق وممتاز في المشرق بين جميع أمم اوروبا. وبهذه الروح تداولنا القضايا المبحوث فيها. ولا شك في انكم قد اطّلعتم على التأكيدات الحديثة التي أعطاها رئيس وزارتنا في هذا المعنى . ويسعدني أن أثبتّها في كتابي هذا، كما سيسعدني أن أعرف أن النصوص المرفقة قد نالت موافقتكم وتأييدكم».

٢٥ تموز/يوليو سنة ١٩٤١

المخلص

أوليفر ليتلتون»(٤)

وقد ردّ الجنرال ديغول على رسالة «ليتلتون» هذه ، بتاريخ ٢٧ منه، برسالة هذا نصها:

«عزيزي النقيب ليتلتون،

«تسلمت رسالتك المؤرّخة في ٢٥ تموز/يوليو، وانني سعيد أن أتلقّى التأكيدات التي أردت تقديمها لي، والمتعلّقة بعدم اهتمام بريطانيا العظمى

بسوريا ولبنان، وباعترافها، مسبقاً، بالمركز المتفوق والمميز لفرنسا في المشرق، عندما تنال هذه الدول استقلالها.

«ان نص الإتفاق ونص الملحق بهذا الإتفاق، اللذين وجدتهما مرفقين برسالتك، واللذين قررناهما، معاً، في القاهرة، بتاريخ ٢٥ تموز/يوليو سوف يوضعان، فوراً، موضع التنفيذ، من قبل السلطات الفرنسية المختصة.

مع إخلاصي.

شارل ديغول»[٥].

وقد أكّد السير ونستون تشرشل، رئيس الحكومة البريطانية، نفسه، هذه التعهدات، وذلك في كلمة ألقاها في مجلس العموم بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر من العام نفسه (١٩٤١) وجاء فيها:

«ليس لدينا أية أطماع في سوريا، ولا نسعى أن نحلّ محلّ فرنسا فيها، أو أن نخلفها، أو أن نستبدل بالمصالح الفرنسية مصالح بريطانية، في أي مكان من سوريا. نحن لسنا، في سوريا ، إلاّ لكسب الحرب فقط......

«ونحن نعترف أنه، من بين كلّ الأمم الاوروبية، يظل موقع فرنسا في سوريا مميزاً، وأنه، مهما كان لبلدٍ أوروبي من نفوذ في سوريا، فإن نفوذ فرنسا يجب ان يكون متفوقاً عليه»[٦].

وستكون هذه التعهّدات، فيما بعد، مصدر توتر واضطراب، في العلاقات، بين فرنسا من جهة، وسوريا ولبنان من جهة أخرى.

إنتهت «حرب المشرق» بانتصار الحلفاء، ووقّع «الفيشيون» المنهزمون وثيقة الاستسلام في عكا بتاريخ ١٤ تموز/يوليو عام ١٩٤١، وفي ١٥ منه، دخلت القوات البريطانية-الفرنسية المتحالفة بيروت، فاحتلّت القوات البريطانية المواقع العسكرية، بينما تمركزت القوات الفرنسية في السراي

الكبير، وأعلن الجنرال كاترو نفسه «مندوباً سامياً عاماً، بالنيابة عن الجنرال ديغول»[٧].

وفي السابع والعشرين من أيلول/سبتمبر عام ١٩٤١، وجّه الجنرال كاترو بياناً إلى السوريين أعاد فيه ما سبق أن أعلنه في ٧ حزيران/يونيو من القاهرة، وهو اعترافه «بسوريا، الدولة السيدة المستقلّة، بضمانة معاهدة تحدد علاقاتنا المتبادلة»، كما حدّد فيه موجبات استقلال سوريا واهمها: «أن تضع القيادة الحليفة يدها، منذ الآن، وحسبما تتطلب الضرورات العسكرية، على التجهيزات والمصالح العامة في سوريا، وخصوصاً خطوط المواصلات، والمطارات». واما الدفاع عن سوريا فيتطلب «تعاوناً تاماً، في كلّ وقت، بين الجنرال القائد العام، والمندوب العام، وبين مصالح الجندرمة والشرطة والأمن في سوريا»، كما يتطلب، في حال الحرب «الدفاع، ليس فقط ضد أعداء خارجيين، بل ضد أعداء داخليين أيضاً»، والاعداء الداخليون هم، ولا شك، اولئك الذين يقفون في وجه الإحتلال الفرنسي لسوريا. وقد سمي هذا البيان بيان «٢٧ أيلول»[٨].

وقد عين كاترو، لتنفيذ سياسته هذه، رئيساً للجمهورية السورية هو «الشيخ تاج الدين الحسيني» تعاونه حكومة برئاسة «حسن الحكيم»[٩].

وبعد شهر من إعلانه بيان ٢٧ أيلول/سبتمبر ، في دمشق، أي في السادس والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه (عام ١٩٤١)، بعث الجنرال كاترو برسالة إلى رئيس الجمهورية اللبنانية «ألفرد نقاش» (الذي كان قد سبق أن عيّنه الجنرال دانتز Dentz قائد القوات الفرنسية الفيشية بهذا المنصب في ٩ نيسان/ابريل عام ١٩٤١)، حيث كلّفه الإستمرار بتحمّل أعباء المسؤولية التي حمّله إياها سلفه الجنرال السابق[١٠]. وقد حدّد «كاترو»، في هذه الرسالة، قواعد استقلال لبنان وقواعد تأسيس الدولة اللبنانية، وصلاحيات رئيس الجمهورية، ومما جاء فيها:

«إن النظام الواجب تأسيسه يجب أن يعمد إلى تطبيق المفاهيم النظرية للاستقلال إلى جانب رغبات الأهالي. وتتطلب هذه الرغبات قيام حكومة وطنية تؤكّد، في الوقت نفسه، وبقوة، إرادتهم بعدم حرمانهم من الصداقة المؤثرة لفرنسا».

وحدّدت الرسالة قواعد إستقلال لبنان على الشكل التالي:

«المساواة في الواجبات والحقوق بين المواطنين، والعدالة في توزيع التكاليف والميزات بين الطوائف، واحترام مصالح المناطق» .

كما حدّدت قواعد تأسيس الدولة على الشكل التالي:

«إدارة نزيهة ومتبصّرة، وحكومة مستقيمة وقوية، تهتم بأمن المواطنين، وتنشغل بتلبية حاجاتهم، وقادرة على أن تجعلهم يجتازون الصعاب التي تكتنفهم في ظروف الحرب هذه، وأن تدير الاموال العامة باقتصاد، وأن تكون قادرة على فرض سلطتها، في كلّ شيء. وبكلمة، يطلب الشعب اللبناني إقامة نظام حيوي وخلاّق».

ويستطرد البيان : «إن السلطة المطلوب إقامتها يجب أن تنحني أمام هذه الرغبات الشرعية للمواطنين، التي تتحاشى اللجوء إلى الطرق البرلمانية، وتطلب تأليف حكومة قوية مسلّحة بالقرار وبالعمل، وبأن توحّد، بين أيديها، السلطتين التنفيذية والاشتراعية.

«إن مثل هذه الحكومة تعكس، بتركيبتها، هيكلية مختلف عناصر الشعب ومصالحه، وتجمع رجالاً يتمتعون بالتقدير وبالثقة العامة، ويوحون بالأمن في البلاد، في مطلع استقلالها».

وأما صلاحيات رئيس الجمهورية فهي:

«أن تؤلّف هذه الحكومة، وتمنحها فكرك، وترسم لها مهمّتها، وتعطيها دفعاً، في عملها، حيث تكون مسؤولة تجاهك. تلك هي المهمّة الوطنية السامية

التي اقترح عليك القيام بها، حاملاً لقب وميزات وواجبات رئيس الجمهورية اللبنانية. وأرجو أن تقبلها»[١١].

وقد ردّ الرئيس الفرد نقاش على رسالة الجنرال كاترو برسالة قبل، من خلالها، منصب الرئاسة، ومما جاء فيها:

«إن البرنامج المرسوم (في رسالة الجنرال) هو ثمرة هذه التحرّيات المتجردة والدقيقة، وهذه المعالجة المباشرة التي كانت موضع اهتمام كبير، والتي يجب أخذها بالإعتبار في الحكومة اللبنانية.

«وانني، إذ أدركت رغبات مواطنيّ ، ومستقويا بصداقتكم ، وبالعون الوفي الذي لقيته من فخامتكم، خلال الأشهر الأخيرة، في تأدية المهمّة، البالغة الصعوبة، الملقاة على عاتق الحكومة، فإنه يشرّفني أن أقبل المهمة المقترحة، وسأسعى جهدي لتحقيق تلك الرغبات، معتمداً، بهذا الصدد على العون الإلهي.....»[١٢].

وقد كلّف الرئيس نقاش، في الحال، أحمد الداعوق، تشكيل الحكومة.

وأما الجنرال كاترو، فقد وجه «إلى الشعب اللبناني» بياناً مهماً سعى، من خلاله، أن يحدد ما يراه ركائز أساسية في تكوين لبنان المستقل . وفي مقدمة هذه الركائز: ضمانة إستقلال لبنان «بعقد معاهدة تهدف إلى تحديد العلاقات الفرنسية - اللبنانية المتبادلة، وصفة الدولة السيدة والمستقلة»، وذلك يتطلب «تنظيم» هذا الإستقلال، على الشكل التالي:

أولاً: «واجبات الوصاية» المترتبة على المفوض السامي نفسه، تجاه لبنان، كما يراها، وهي :

١ - «إيكال مهمة تركيز النظام الجديد وإدارته إلى شخصية سامية وكفوءة، ..... يكون بوسعها القيام بهذه المهمّة الوطنية الحساسة». ويستطرد كاترو أنه، بعد مشاورات واسعة حدّد، من خلالها، رغبات الشعب اللبناني، فهو

قد اختار «الفرد نقاش» لهذه المهمّة، طالبا إليه «الإحتفاظ بالسلطة مع لقب رئيس الجمهورية ومميزاته، وأن يحكم بواسطة وزارة تكون مسؤولة أمامه» (أي أمام رئيس الجمهورية)، على أن تؤمن هذه الوزارة «تمثيلاً صحيحاً لكلّ المناطق وكلّ الطوائف التي يتألف منها الشعب اللبناني».

٢ - تحديد «روح التعاون وأشكاله» التي يجب أن تقوم بين فرنسا الحرّة ولبنان «بانتظار عقد معاهدة تحالف وصداقة بينهما». ويرى أنّ هذه الروح مستمدة من «صداقة فرنسا التقليدية للبنان، ومن مهمّة الوصاية التي تقوم بها، في هذه البلاد، منذ قرون، ومن الوضع المميز الذي تبوأته نتيجة لذلك»، وكلّ ذلك ضمن «روح معاهدة التحالف والصداقة الفرنسية - اللبنانية التي وقعت عام ١٩٣٦، والتي حازت موافقة غالبية الشعب اللبناني».

ثانياً: حقوق الإستقلال والتزاماته، وتتخلص بما يلي:

١ - «تتمتّع الدولة اللبنانية، منذ الآن، بالحقوق والإمتيازات العائدة لها كدولة مستقلّة وذات سيادة»، إلاّ أنّ هذه الحقوق والإمتيازات تخضع «للقيود التي تفرضها حالة الحرب القائمة، وأمن البلاد والجيوش الحليفة»، (ولا يخفى ما تتضمن هذه الفقرة الأخيرة من محاذير تنبّه لها القائمون على الحكم، في ذلك الحين، وكما سيتبين لنا من البنود التالية).

٢ - إن وضع لبنان الحليف «لفرنسا الحرّة ولبريطانيا العظمى» يتطلّب منه «إنسجاماً وطيداً، بسياسته، مع سياسة هؤلاء الحلفاء».

٣ - في العلاقات الدولية، يتمتع لبنان بكلّ الحقوق، وتترتب عليه كلّ الإلتزامات «الناتجة عن كلّ المعاهدات والإتفاقيات والأحكام الدولية التي وقّعتها فرنسا فيما يخصّ لبنان وباسمه».

٤ - يحق للبنان أن يتبادل التمثيل الديبلوماسي مع البلدان التي تقتضي مصالحه أن يتبادل معها هذا التمثيل، وستعمد فرنسا إلى أن تضع مكاتبها، في

هذه البلدان، بتصرّفه، والدفاع عن حقوقه ومصالحه، وكذلك حماية من هم من أصل لبناني، ويقيمون في تلك البلدان.

٥ - يحق للدولة اللبنانية أن تنشئ «قواتها العسكرية الوطنية، وستقدّم فرنسا الحرّة لها، لأجل ذلك، كلّ مساعدة».

٦ - سوف تسعى فرنسا الحرّة لأن تعترف الدول الحليفة والصديقة باستقلال لبنان.

٧ - تعتبر فرنسا الحرة أنّ دولة لبنان «تشكل، سياسياً وجغرافياً، وحدة لا تقبل التقسيم» وان هذه الوحدة لا تمسّ، وان فرنسا الحرّة «تحبّذ، بالتالي، توثيق العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية التي توحّد مختلف شرائح لبنان».

٨ - في الوقت نفسه، «تضمن الحكومة اللبنانية المساواة في الحقوق المدنية والدينية والسياسية بين كلّ مواطنيها، دون أي تمييز»، كما أنها تؤمّن «توزيعاً عادلاً، لمختلف عناصر البلاد، في المسؤوليات الكبرى، وفي مجمل وظائف الدولة»، وكذلك «في توزيع النفقات، على المنفعة العامة، وبنسب سليمة بين مختلف المناطق». وعلى الدولة، كذلك، أن لا تتأخر في «إجراء الإصلاحات الإدارية الضرورية».

٩ - إن فرنسا مستعدّة «للتوسّط بين لبنان وسوريا» بغية «البحث عن أسس للتعاون الإقتصادي بين البلدين، وإقامة هذه الأسس» وذلك بعد «إزالة كلّ الصعوبات، القائمة حالياً، والتي تعترض هذا التعاون». ويضيف البيان: «إن هذا التفاهم، الضروري بين بلدين شقيقين وجارين، يجب أن يضمن الحقوق المشروعة والمتبادلة بينهما، ويقيم علاقاتهما على أساس من الثقة المتبادلة».

١٠ - «سوف يتكفّل الحلفاء بالدفاع عن البلاد في زمن الحرب»، ولأجل ذلك، «على الحكومة اللبنانية أن تضع، بتصرّف القيادة الحليفة، القوات

الوطنية اللبنانية، للإسهام في الدفاع عن البلاد». وفي الوقت نفسه «سوف تتصرف القيادة الحليفة، منذ الآن، ووفقاً لما تقتضيه الضرورات العسكرية، بالتجهيزات والمصالح العامة في لبنان، وخصوصاً، بطرق المواصلات، والمطارات، والترتيبات الساحلية». كما ان الدفاع يتطلّب «تعاوناً وثيقاً، في كلّ وقت، بين الجنرال القائد الأعلى والمفوض العام وبين مصالح الجندرمة والشرطة والأمن العام في الدولة اللبنانية»، كما أن الدفاع عن لبنان، في زمن الحرب، يجب أن يكون «ليس فقط ضد أعدائه في الخارج، بل كذلك ضد أعدائه في الداخل».

١١ - على لبنان، وقد دخل في «الكتلة الاسترلينية» أن يتخذ «في نظامه الإقتصادي والمالي، وخصوصاً في المجال المصرفي، التدابير الضرورية لكي يظل في تناسقٍ مع السياسة العامة للكتلة الاسترلينية»[١٣].

وقد ردّ الرئيس نقاش على «بيان الاستقلال» هذا، برسالة إلى الجنرال، بدأها كما يلي:

«في الوقت الذي تعلنون إستقلال لبنان وتمنحونني شرف مهمّة تنظيم الدولة الجديدة، فإن أوّل واجباتي هو أن أعبّر لكم عن امتنان البلاد، جمعيها، لشخصكم، وعن الآمال التي تعلّقها على فرنسا وحلفائها». وقد حاول «نقاش» أن يعلّق، وان يؤكد، في رسالته هذه، على النقاط المهمّة والرئيسية التي وردت في بيان الجنرال، ومن ذلك:

١ - **فيما يتعلق بمظاهر السيادة اللبنانية**، جاء في الرسالة:

«بانتظار أن تسمح الظروف بتوقيع اتفاقية تنظّم، بصورة نهائية، العلاقات الفرنسية - اللبنانية، كما تنظّم نقل الصلاحيات والامتيازات السيادية للدولة الجديدة، فإن فخامتكم قد عزم على أن يمنح اللبنانيين، منذ

اليوم، العلاقات الأولى والملموسة لهذه السيادة، وهي: التمثيل الديبلوماسي، وإنشاء قوة عسكرية وطنية».

٢ - **فيما يتعلّق بضمان وحدة البلاد وسلامة أراضيها**، جاء في الرسالة:

«إذا كنت قد قبلت، اليوم، المهمّة السامية التي وضعتم، بثقتكم، وثقة البلاد، مسؤوليتها بين يدي، فذلك لأنني متأكد أنّ الشرطين الضروريين لسلامة هذا الإستقلال سوف يتحققان. وقد أردتم، بداية، ان تجددوا لنا التأكيد بالتعاون الفرنسي، وذلك بأن ضمنتم للبنان وحدته السياسية وسلامة أراضيه، وهكذا أرست فرنسا الأسس وأكدت الشرط الأول لدوام الوطنية اللبنانية».

٣ - **فيما يتعلق بالدعوة إلى الوحدة**، جاء في الرسالة:

«وأمّا الشرط الثاني للإستقلال فينبع من داخلنا نحن. وهنا، إنني أدعو كلّ مواطنيّ إلى إعتماد العقل والمواطنة، فهذا الإستقلال الذي لن يكون لنا كرامة بدونه، لا بدّ من أن يكون مبنياً على وحدة اللبنانيين. وإن اندماج كلّ العائلات الروحية، التي تشكّل الوطن اللبناني، في وحدة وطنية ، هو الهدف الثابت الذي يجب ان نبلغه...... وسيكون أوّل اهتماماتي أن أسخّر كلّ شيء لأجل هذا التحول في الرأي العام، ولتعزيز فكرة الدولة، وأول وسيلة، لذلك، هي تلك التي طالبتم بها، فخامتكم، في بيانكم، أي: تأمين أكبر قدر ممكن من عدالة التمثيل بين المناطق والطوائف، في المؤسّسات، وربط ذلك بمسؤولية الشأن العام، وجعل إسهامها (أي المناطق والطوائف) في سلوك الدولة، فعالاً، أكثر فأكثر».

٤ - **فيما يتعلّق بالحريات العامة**، جاء في الرسالة:

«فضلاً عن ذلك، ستكون الحرية الفردية وحرية المعتقد مضمونة ومصانة، ونحن نجدّد تأكيد ذلك، رسمياً»[١٤].

بعد كلّ ما تقدّم من بيانات ومراسلات، لم يعد هناك شك في أنّ لبنان مقدم على مرحلة حاسمة ومهمّة من تاريخه، وأن الإستقلال آتٍ لا ريب فيه، كما أنه لم يعد هناك شك في نوايا الحلفاء الفرنسيين، أضف إلى ذلك برقيات التهنئة التي بدأت ترد من الدول العظمى، مهنئة لبنان باستقلاله «العتيد»، إذ أبرق الملك «جورج الخامس» ملك بريطانيا العظمى، إلى رئيس الجمهورية اللبنانية (الرئيس الفرد نقاش) مهنئا «بإعلان استقلال لبنان»، ونقل «الجنرال سبيرس» تهنئة حكومية، كذلك، إلى الحكومة اللبنانية، بهذه المناسبة، كما قدّم إليها أوراق اعتماده «بصفته مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً مطلق الصلاحية لبلاده تجاه رئيس الجمهورية اللبنانية»، ولم يتأخر «جورج وودسوورث G. Wadsworthe» الممثل الديبلوماسي، والقنصل العام للولايات المتحدة الاميركية، عن ان يفعل الشيء نفسه، كممثل لرئيس الولايات المتحدة الأميركية «الرئيس تيودور روزفلت» ، الذي أرسل، إلى رئيس الجمهورية، رسالة نعته فيها «بالصديق الكبير والحميم». إلاّ أن ذلك كلّه، لم يكن لينتزع، من نفوس اللبنانيين، تلك المرارة التي خلفها كون «الوزارة معينة، والمجلس النيابي منحلّ، والدستور معلق»(١٥)، والبلاد، بأسرها، تئن تحت وطأة المحتلّين الفرنسيين.

وسيتبين لنا، فيما سيلي من صفحات، أن «المرارة» التي اكتنزها اللبنانيون، من جراء هذا الإحتلال، كانت في محلّها، وأن «إعلان إستقلال لبنان» في هذه المرحلة، لم يكن أكثر من «خدعة كبرى»، ذلك أن كلّ ما تحقق، حتى تلك اللحظة، من الاستقلال ، لم يكن أكثر من مظاهر لا تمسّ الجوهر، إذ ان المحتلين، الفرنسيين والإنكليز، كانوا قد تقاسموا السلطات في البلاد، فالسلطة المدنية (الإدارية) بيد الفرنسيين (وعلى رأسهم الجنرال كاترو)، والسلطة العسكرية بيد الإنكليز (وعلى رأسهم الجنرال سبيرس). وبينما كان

الفرنسيون يناورون ويراوغون في تحقيق الاهداف التي ادّعوا أنهم دخلوا البلاد لأجل تحقيقها، وهي تحريرها من المحتل الألماني (حكومة فيشي) ومنحها الإستقلال التام والناجز. كان الإنكليز يراقبون سير الأحداث بعين الساهر اليقظ، والمتربّص، إلاّ أن مظاهر التباين بين الفريقين كان واضحاً للعيان، إذ «أخذت المشادّة تظهر بين الفرنسيين والبريطانيين، ولكلٍّ رأيه وهدفه في سياسة البلاد الداخلية». أما اللبنانيون، فكان مطلبهم الواضح والوحيد هو «العودة إلى الحياة الدستورية، وإجراء انتخابات نيابية حرة، وانتخاب رئيس جمهورية من قبل مجلس النواب»(١٦).

وكانت تلك مطالب حقة، فالرئيس الفرد نقاش كان رئيساً معيناً من قبل سلطات الإنتداب (من قبل الجنرال دانتز ومن بعده الجنرال كاترو)، وكان المطلوب أن تجري انتخابات نيابية وفقاً لأحكام الدستور الذي يجب أن يفرج عنه لكي تعود الحياة الدستورية السويّة إلى البلاد. وهذا ما نقله أعيان البلاد إلى الجنرال «شارل ديغول» عندما زار بيروت في آب/أغسطس من ذلك العام (١٩٤١)، إلاّ أنه لم يستجب لمطالب اولئك الاعيان، وأبقى كلّ شيء على حاله(١٧).

في هذه الظروف، كانت البلاد منقسمة بين تيارين قويين: تيار «الكتلة الدستورية» وعلى رأسه الشيخ بشاره خليل الخوري، وكان هذا التيار يطالب بعودة الحياة الدستورية إلى البلاد، كما كان يناوئ الفرنسيين، إلى حد بعيد، ويقترب من العرب (وخصوصاً سوريا ومصر)، وكانت السلطة البريطانية المقيمة في بيروت (الجنرال سبيرس) تحاول التقرّب منه بقصد إدخاله تحت مظلتها، وتيار «الكتلة الوطنية» بزعامة «أميل اده» ، وكان هذا التيار يمالئ الفرنسيين وينأى عن العرب، ولا يكترث للوضع غير الدستوري في البلاد.

وكان، بين التيارين، تيار يبدو شبه مستقل عنهما، يرسم لنفسه خطاً مميّزاً يعتمد العقل والحكمة ومصلحة البلاد، وهو تيار «البطريركية المارونية»، التي كانت لها الكلمة المسموعة في البلاد وخارجها.

لم يلقَ بيان «كاترو» الذي أذاعه على اللبنانيين رضى هذه الفئات كلّها، وأوّلها البطريرك الماروني «مار انطون عريضه» الذي عقد، في بكركي، وبتاريخ ٢٥ كانون الأوّل/ديسمبر (عام ١٩٤١) مؤتمراً وطنياً ألقى خلاله خطاباً ردّ فيه على ما جاء في بيان الجنرال، ومما قاله البطريرك:

«نريد استقلالاً ناجزاً يطابق رغائب الشعب اللبناني، مضموناً من الدول التي سعت بإعلانه، مبنياً على العدل لأن العدل أساس الملك، مبنياً على العدل في الأحكام ونفي الظلم، مبنياً على العدل في توزيع المناصب والمنافع. نريد استقلالاً مخدوماً بحكومة تنتقي أشخاصاً صالحين لا زناة، ولا سكيرين، ولا مقامرين، ولا طماعين، ولا منتقمين، نزهاء بعيدين عن الرشوة، مستقيمين لا يحابون. نريد استقلالاً مبنياً على الحرية: في المعتقد، في القول، في العمل، ويشترط في كلّ ذلك عدم الضرر بالغير. نريد استقلالاً مبنياً على المساواة بالحقوق، تأخذ كلّ طائفة فيه حقوقها بنسبة أهميتها.

«نريد استقلالاً مبنياً على التآلف والتضامن والغيرة في سبيل المصلحة الوطنية. نريد استقلالاً معزّزاً وحكومة مثالاً لكلّ الحكومات. نريد الائتلاف مع المجاورين لنا في الشرق ومع كلّ الدول التي لنا علاقة معها، لا سيّما مع دول فرنسا وإنكلترا وأميركا. نريد إكرام النزيل والضيف في بلادنا، وفي الختام ندعو لجميعكم بالتوفيق»(١٨).

ولم يتورّع البطريرك الماروني عن أن يغمز، في خطابه هذا، من قناة فرنسا، إذ قال، في معرض تلميحه إلى المطالبة بعودة الحياة الدستورية إلى البلاد: «إن الشعب الحرّ له حرية سنّ قوانينه الدستورية التي تقدّس الحريات

الشخصية والحريات العامة، والتي تؤمّن تمثيل الطوائف والمناطق تمثيلاً عادلاً، وتبقى الأحكام بيد أبناء البلاد، يحملون مسؤوليتها ويقومون بأعبائها»، كما حرص على الإشادة «بالدولتين الديموقراطيتين: أميركا وإنكلترا»، إذ قال، في الخطاب نفسه: «أثناء هذه الحرب الضروس، ظهرت الدولتان الديموقراطيتان، أميركا وإنكلترا، بمظهر شريف جداً، إذ قرّرتا منح الشعوب استقلالها التام الناجز، فأصبحنا مديونين لهاتين الدولتين»، أما في لبنان «فقد جاء الاستقلال المعلن غير مطابق لرغبات اللبنانيين الذين يطلبون استقلالاً تاماً ناجزاً، فرأينا خلاف ما أمّلنا، وخلاف ما وُعدنا به، وخلاف ما انتظرنا طوال السنين»(١٩).

وقد خرج هذا المؤتمر بالمقررات التالية:

«إنّ المجتمعين في الصرح البطريركي الماروني يوم ٢٥ كانون الأوّل/ ديسمبر عام ١٩٤١ والذين يمثلون عموم الطوائف والمناطق اللبنانية،

«بعد ان سمعوا بيان صاحب الغبطة البطريرك الماروني مار انطون بطرس عريضه، ذلك البيان المعبّر عن أمانيهم وأهدافهم الوطنية البحتة، إتخذوا المقررات الآتية:

«١ - إستقلال لبنان إستقلالاً فعلياً يمكّنه من تقرير مصيره بملء الإختيار.

«٢ - حرية لبنان بالتعاقد مع الدول الاجنبية.

«٣ - سن قوانين دستورية تكفل الحريات الخاصة والعامة وتفرق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وهذه تؤمّن بواسطة مجلس نيابي منتخب إنتخاباً حراً تتمثل فيه الطوائف والمناطق اللبنانية تمثيلاً عادلاً.

«٤ - تسليم الأحكام فعلاً إلى أبناء البلاد يحملون مسؤوليتها ويقومون بأعبائها.

«٥ - إعتبار كلّ عمل تأتيه الحكومة الحاضرة، ومن شأنه أن يقيّد البلاد، إن كان من الوجهة السياسية أو الوجهة الإقتصادية، لاغياً غير معمول به، إذ لا يمكن تقييد البلاد إلاّ بواسطة حكومة تمثّل لبنان تمثيلاً حقيقياً، حائزة على ثقة المجلس، وتصديق مجلس نيابي منبثق عن انتخاب حرّ.

«٦ - إعلان الثقة بغبطة البطريرك الماروني لتحقيق هذه الأهداف، بمؤازرة شخصيات تمثّل الطوائف والمناطق اللبنانية.

وقد صدّق بالإجماع على هذه المقررات ، بعد ان تليت على وفود البلاد كافة، في الصرح البطريركي الماروني، بالتاريخ المبين أعلاه»[٢٠].

كانت «الكتلة الدستورية» ممثّلة بهذا المؤتمر، وقد ألقى رئيسها «الشيخ بشارة الخوري» خطاباً يلتقي مع خطاب البطريك في مقاصده ومعانيه[٢١]، فكان هذا المؤتمر منطلقاً لنشاط مكثف للكتلة ورئيسها الذي زار مصر والتقى برئيس حكومتها «مصطفى النحاس باشا» (زعيم حزب الوفد) الذي أبدى كلّ استعداد لدعم لبنان في معركة استقلاله، وكانت زيارته لمصر بدعوة من النحاس نفسه، كما كانت زيارة «جميل مردم بك»، للقاهرة، في الوقت نفسه، وبدعوة من النحاس باشا كذلك. وفي القاهرة، وفي حزيران/ يونيو عام ١٩٤٢، إجتمع الزعماء الثلاثة: النحاس باشا (من مصر) وجميل مردم (من سوريا) وبشارة الخوري (من لبنان)، وبحثوا في مختلف الشؤون المحلية والعربية، وكانت الآراء متفقة (حسبما روى بشارة الخوري نفسه). ومما رواه الخوري عن هذه المحادثات أنه، في أثناء البحث بالشؤون العربية، وإبداء النحاس باشا رغبته في إنشاء «جامعة عربية»، متسائلاً عن موقف لبنان بهذا الصدد، أكّد الخوري «أن لبنان يريد استقلاله التام ضمن حدوده الحاضرة، وأننا نريد التعاون مع الدول العربية إلى أقصى حد، على هذا الأساس»، وعندها، التفت النحاس إلى «جميل مردم» وسأله عن رأيه فيما قاله الخوري، فأجاب مردم:

«نحن نثق بكلام الشيخ بشارة، وعندما تطمئن سوريا لهذا الإتجاه في السياسة اللبنانية، فنحن مستعدون لأن نتنازل عن كلّ مطلب لنا في لبنان، بل ان نوسّع أراضي لبنان إذا لزم». وقد «انفرجت أسارير الحاضرين، وفي مقدمتهم النحاس باشا» إثر سماعهم كلام جميل مردم[٢٢].

كسب بشارة الخوري، في موقفه هذا تجاه قضية إنشاء «جامعة الدول العربية»، وفي موقفه من القضايا العربية، عموماً، ثقة البلدين العربيين الأكبر والأكثر تأثيراً في المجموعة العربية، وهما: مصر وسوريا، فكسب الرهان على المرحلة الأولى من مراحل تقدّمه نحو سدّة الرئاسة في لبنان، إذ إن كلّ ما كانت تطلبه الدول العربية، من لبنان، هو التنسيق مع المجموعة العربية التي ستشكّل الجامعة العربية، وتأييد القضايا العربية دون أن يخشى وحدة أو إلحاقاً أو ضماً، أو حتى اتحاداً. وقد كانت أصداء مواقف الشيخ بشارة العربية، سواء في القاهرة أم في بيروت، قد أخذت تتردّد في مختلف أرجاء العالم العربي، حيث شكّلت «المساندة الحارة» من قبل العرب، بناء على ذلك، «عاملاً حاسماً في تحرير لبنان من روابط الإنتداب»[٢٣]. كما شكّلت ، ولا شك، دعماً معنوياً فعالاً ساعد الشيخ بشارة على تبوّأ منصب الرئاسة في لبنان، بعد ذلك.

لم يمرّ على أحمد الداعوق أشهر من تسلمه الحكم حتى بدأت وزارته تترنح تحت فعل الضغوط الداخلية، وكان ذلك بسبب نقص في التموين ببيروت، مما دفع الناس للتذمّر «وقامت تظاهرة نسائية أمام السراي وأمام المجلس البلدي»[٢٤]، فكلّف الجنرال كاترو «سامي الصلح» بتشكيل حكومة جديدة، وقد تمّ ذلك في ٢٧ تموز/يوليو عام ١٩٤٢[٢٥].

ورغم أن الجنرال ديغول زار بيروت، في هذه الفترة (آب/اغسطس عام ١٩٤٢) وأبدى تشدّداً حول مستقبل الديموقراطية في لبنان، إذ اعتبر أنه «لم يحن الوقت المناسب لتغيير الوضع الحاضر في لبنان، ولإجراء انتخابات

نيابية»[٢٦]، ضارباً عرض الحائط بكلّ النداءات التي كانت تطالب بعودة الحياة الدستورية إلى لبنان، كما أنه أشار، في محاضرة ألقاها في النادي الفرنسي ببيروت، وفي الفترة نفسها، إلى ان «استقلال دولتي سوريا ولبنان أصبح أمراً مقرراً، وهذا الإستقلال هو الهدف الثابت لفرنسا بواسطة الإنتداب الذي قبلت به من عصبة الأمم، ولا يمكن إعلانه إلاّ من خلال هذا الانتداب، وذلك يعني أن إعلانه يتعلّق بفرنسا، ولا يتعلّق إلاّ بها»[٢٧]. رغم كلّ ذلك، فقد زخر هذا العام (١٩٤٢) بالحركات السياسية المتعلّقة بمصير كلّ من لبنان وسوريا، فجرت مفاوضات، بشأنهما، في لندن، بين «الحكومة البريطانية والجنرال ديغول» وأخرى، في بيروت، بين «الجنرال سبيرس والجنرال كاترو» ، وبعد كاترو، مع «جان هللو J. Helleu» سفير فرنسا، والقائم مقام الجنرال كاترو في حال غيابه، وكان محور هذه المفاوضات والاتصالات إعادة الحياة الدستورية إلى البلاد وتنظيم انتخابات نيابية في كلا البلدين[٢٨]. وكان من نتيجة ذلك ان أقدم الجنرال كاترو (في آذار/مارس عام ١٩٤٣) على إقالة الرئيس الفرد نقاش وحكومة الرئيس سامي الصلح، وتعيين «أيوب ثابت» (بتاريخ ١٨ آذار/مارس) رئيساً للجمهورية، ورئيساً للحكومة، في الوقت نفسه، وقد شكّل «ثابت» حكومة منه ومن كلّ من خالد شهاب وجواد بولس[٢٩]، وكانت المهمّة التي حدّدها «كاترو» لهذه الحكومة هي «إعداد الانتخابات النيابية» يعقبها «إنتخاب رئيس الجمهورية»، ولكن «كاترو» لم يلبث أن أقال «أيوب ثابت» وحكومته بسبب نزوع هذا الأخير إلى ترجيح كفّة الطوائف المسيحية على الإسلامية في عدد النواب، إذ إنه سعى لإعطاء المغتربين حق الانتخاب، وكان عددهم يقدر بنحو /٦٧٤٥٠/ مغترباً منهم /٥٥٣٠٠/ مسيحي، مما يعطي المسيحيين حق انتخاب ٣٢ نائباً مقابل ٢٢ من المسلمين[٣٠]، مما أثار غضب المسلمين وكاد أن يؤدّي إلى

فتنة طائفية في البلاد ([٣٠] مكرر). وفي ٢١ تموز/يوليو عام ١٩٤٣، عيّن الجنرال كاترو «بترو طراد» رئيساً للجمهورية مكان «أيوب ثابت»، ولم يتم تشكيل حكومة، بل تم تعيين أمين سر للدولة هو «عبداللّه بيهم» ومعاون له هو «توفيق عواد»[٣١]. وقد حمل قرار تعيين «طراد» توقيع «هللو» وكيل المندوب السامي «الجنرال كاترو»[٣٢]. وبعد عشرة أيام من صدور هذا القرار، أصدر «هللو» نفسه قراراً آخر بتحديد عدد النواب في لبنان بـ ٥٥ نائباً موزعين على المسيحيين (٣٠ نائباً) والمسلمين (٢٥ نائباً)[٣٣].

وفي الخامس من آب/أغسطس (عام ١٩٤٣) أصدر الرئيس الجديد (بيترو طراد) «مرسوماً إشتراعيا» بدعوة «الهيئات الانتخابية» لانتخاب أعضاء المجلس النيابي وفقاً للتوزيع المقرر، وحدد يوم الأحد في ٢٩ آب/اغسطس للدورة الأولى ويوم ٥ أيلول/سبتمبر للدورة الثانية «على أن يلتئم المجلس الجديد يوم الثلاثاء في ٢١ أيلول لانتخاب رئيسه ومكتبه ورئيس الجمهورية الجديد»[٣٤].

- دعوة «نوري السعيد» لاستعادة وحدة «بلاد الشام» او وحدة «الهلال الخصيب»:

في هذه الأثناء، كانت تعتمل، في الأقطار العربية، دعوة للوحدة أطلقها «نوري السعيد» في العراق، وذلك ضمن مشروع قدمه إلى «صاحب المعالي المستر و. ج. كيسي وكيل وزير الدولة» وممثل المملكة المتحدة في القاهرة، وكان عنوان المشروع: «الكتاب الأزرق - إستقلال العرب ووحدتهم. مذكرة في القضية العربية، مع إشارة خاصة إلى فلسطين، ومقترحات رامية إلى حلّ نهائي، مربوط بها نصوص جميع الوثائق المتعلقة بالقضية»، وهو ما عرف فيما بعد، بمشروع «الهلال الخصيب»[٣٥].

يقدّم «نوري السعيد» مشروعه هذا إلى «المستر كيسي» برسالة يشرح فيها مبررات ذلك المشروع، ثم ينتقل إلى المشروع بحد ذاته، فيقدّمه، كذلك، في عدة صفحات تتضمن نبذات موجزة تحت عناوين: (شعب واحد، المسيحيون والعرب، لبنان، كفاح العرب، العرب والترك، العرب في الحرب العظمى، الوعود البريطانية، تمزيق البلاد العربية، العراق، سوريا الشمالية، سوريا الجنوبية، سوريا الكبرى، الكتاب الأبيض، مقترحات بريطانيا، المحور والشرق، العرب وميثاق الأطلنطي، تعاون الولايات المتحدة وبريطانيا، القومية الإسلامية، إنصاف العرب لمكافحة دعاية المحور، عرب فلسطين كغيرهم من العرب، وعد بلفور يناقض قرار الانتداب، سوريا الكبرى أيضاً، مزايا الاستقلال، أماني العراق... وفلسطين، مصر والحجاز). وجاءت مقترحات نوري السعيد في «خاتمة» المشروع كما يلي:

الخاتمة

«في رأيي، إن الحل المنصف الوحيد - لا بل الأمل الوحيد لضمان دوام السلم والاطمئنان والتقدم في هذه المناطق العربية - هو أن تصرّح الأمم المتحدة بما يلي:

«١ - أن يعاد توحيد سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن في دولة واحدة.

«٢ - أن يبت سكّان هذه الدولة أنفسهم في نوع الحكومة التي تتخذها هذه الدولة سواء أكانت ملكية أم جمهورية، وأيضاً سواء أكانت وحدة أم اتحاداً (فيديراسيونا).

«٣ - أن تنشأ عصبة عربية، تنضم إليها العراق وسوريا فوراً، على أن يباح للدول العربية الأخرى الانضمام إليها متى شاءت.

«٤ - أن يكون لهذه العصبة العربية مجلس دائم ترشحه الدول المنخرطة في سلك هذه العصبة، ويرأسه أحد رؤساء الدول الذي يتم اختياره اختياراً تقبله الدول ذوات الشأن.

«٥ - أن يكون مجلس العصبة العربية مسؤولاً عن الأمور الآتية:

أ - الدفاع ب - الشؤون الخارجية ج - العملة د - المواصلات

هـ - الجمارك و - حماية حقوق الأقليات ز - التعليم.

«٦ - يمنح اليهود في فلسطين إدارة شبه ذاتية في المنطقة التي يكونون أكثرية فيها، مع منحهم الحق في إدارة مناطقهم الريفية والمدنية ، ويشمل ذلك المدارس والمؤسسات الصحية والشرطة، على أن تكون هذه المؤسسات الصحية والشرطة تابعة لإشراف الدولة السورية بوجه عام.

«٧ - تكون القدس مدينة يباح دخولها لأبناء جميع الأديان بقصد الزيارة أو العبادة، وتتألف لجنة خاصة من ممثلي الأديان الثلاثة السائدة لضمان ذلك.

«٨ - أن يمنح الموارنة في لبنان - إذا شاؤا - إدارة ممتازة على نحو ما كانوا يتمتعون به خلال السنوات الأخيرة من عهد الإمبراطورية العثمانية - وستستند هذه الإدارة الخاصة، أسوة بالإدارات التي ستؤسّس وفق أحكام الفقرتين - ٦ و ٧ - السابقتين، إلى ضمان دولي.

«وإذا كان في الإمكان، حسبما تقدّم، إنشاء حلف (كونفيد يراسيون) من الدول العربية يشمل العراق وسورية وفلسطين وشرق الأردن في بادئ الأمر، مع إباحة الانضمام إليه للدول العربية فيما بعد، يزول حينئذ كثير جداً من الصعوبات التي جبهتها بريطانيا العظمى وفرنسا في الشرق الأدنى، خلال العشرين سنة الماضية.

«إنّ عرب فلسطين يتخوّفون الآن من صيرورتهم أقلية في دولة يهودية، لذلك نراهم يعارضون أشد المعارضة في منح اليهود حقوقاً خاصة، إلاّ أن هذا العداء سيخفّ إذا أصبحت فلسطين جزءاً من دولة عربية قوية كبيرة، وفي استطاعة اليهود أو يؤسّسوا وطنهم القومي في أنحاء فلسطين حيث هم الآن أكثرية، وبذلك يزداد اطمئنانهم إلى سلامتهم لأن جيرانهم العرب سيضمرون لهم، حينئذ، نيات طيبة فضلاً عن ازدياد الفرص الاقتصادية السانحة لهم متى أصبحوا طائفة متمتعة بإدارة شبه ذاتية في دولة أكبر جداً مما يأملونه».

وقد أثار مشروع «نوري السعيد» هذا ضجة كبيرة في جميع أنحاء العالم العربي، حيث أيّده فريق ورفضه فريق آخر، وكان نوري السعيد قد اقترح أن تكون «سوريا الكبرى» هذه، أو «الهلال الخصيب» مملكة «تحت التاج الهاشمي»، مما اضطر «انطوني ايدن» رئيس الحكومة البريطانية، لأن يعلن، أمام «مجلس العموم» بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير عام ١٩٤٣، ان حكومته «عازمة على مساندة العرب لكي يحقّقوا وحدتهم القومية»، بينما تحفّظت «فرنسا الحرة» على هذا المشروع، بل إن الجنرال ديغول كان صريحاً في رفضه له، حينما صرح، في النادي الفرنسي ببيروت، أن استقلال سوريا ولبنان أضحى أمراً مقضياً، وان فرنسا، وحدها، هي صاحبة القرار في ذلك[٣٦].

- أول انتخابات نيابية دستورية في لبنان:

في هذه الأجواء المفعمة بالمشاعر القومية وبالتحديات السياسية المجابهة لعملية التقسيم الجغرافي لسوريا، في القاهرة وبغداد ودمشق وغيرها من العواصم العربية، مع ما رافق ذلك من تيارات كيانية بدأت تظهر في بعض هذه العواصم، وبيروت منها، بدأ الإعداد لأول انتخابات نيابية دستورية سليمة، في

لبنان، في ظل الانتداب الفرنسي، وبحضور «العين الإنكليزية» الساهرة التي يمثلها الجنرال النافذ والقوي «سبيرس». وكان الجنرال «كاترو» قد غادر بيروت إلى القاهرة تاركاً أمر إدارة البلاد (والعملية الانتخابية فيها) إلى وكيله وخلفه «هللو».

كانت «لجنة التحرير الوطنية الفرنسية» المقيمة في الجزائر، قد قررت «بعد ضغوط شعبية، في سوريا ولبنان، ودولية، من حليفتها انكلترا»، ان تفرج عن الحياة الدستورية في هذين البلدين، فأصدرت قراراً أكدت فيه عزمها على «تعزيز استقلال سوريا ولبنان»، معتبرة أنّ الأحداث العسكرية التي جرت في الصحراء الغربية ، وانتصار الحلفاء في بير حكيم والعلمين، وانهزام الجيوش الالمانية وتراجعها عن تهديد مصر (عام ١٩٤٢)، تتيح لها استكمال المشروع الاستقلالي الذي كانت قد بدأته عام ١٩٤١، بالاتفاق مع حليفتها بريطانيا، والذي كان الجنرال كاترو قد أعلنه، باسمها ، في ذلك العام. ولأجل ذلك، فهي قد كلّفت مندوبها السامي في هذين البلدين استكمال إجراءات هذا الاستقلال[٣٧]، فكان القرار بإجراء الانتخابات النيابية، وتشكيل حكومة، وانتخاب رئيس للجمهورية، في لبنان[٣٨].

كان التنافس، في الانتخابات، حاداً بين تيارين: تيار «الكتلة الدستورية» ويمثله «الشيخ بشارة الخوري»، وتيار «الكتلة الوطنية» ويمثله «اميل إده». وبينما كان التيار الاول يدعو إلى الانفتاح على الأقطار العربية والتعاون معها، (كما سبق ان قدمنا)، ويطالب بالتحرر الكامل من الانتداب الفرنسي دون منح فرنسا، في المقابل، أية امتيازات في لبنان، كان التيار الثاني يدعو إلى الانعزال والإبتعاد عن العرب، والتعاون مع فرنسا، حتى التبعية، ولا يرى غضاضة في منح هذه الدولة، دون غيرها من الدول الاجنبية، ما ترغب من

امتيازات. ويبدو ان بريطانيا كانت تدعم التيار الأول، بينما كانت فرنسا تدعم الثاني.

جرت الإنتخابات النيابية يومي ٢٩ آب/أغسطس و ٥ أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٣، كما كان مقرراً، وفازت معظم لوائح الكتلة الدستورية، في معظم المناطق اللبنانية، باستثناء جبل لبنان(٣٩)، وبدأ الاستعداد، في المجلس الجديد، وفي مختلف الأوساط السياسية اللبنانية، لانتخاب رئيس الجمهورية العتيد.

واحتدم الصراع، على رئاسة الجمهورية، بين كلّ من بشارة الخوري واميل إده، وكانت فرنسا ميّالة لإدّه، بينما كان الجنرال سبيرس ميالاً للخوري. وفي يوم الثلاثاء بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٣، جرت انتخابات رئاسة الجمهورية، ففاز الشيخ بشارة الخوري، بهذا المنصب، بـ ٤٤ صوتاً من أصل ٤٧ مقترعاً (ووجدت ٣ أوراق بيضاء)، وكان إميل إده (المنافس المرتقب للشيخ بشارة)، قد غادر القاعة، مع بعض نواب كتلته، قبل بدء الاقتراع، دون ان يقدم على ترشيح نفسه للرئاسة(٤٠). وكان مجلس النواب قد اجتمع برئاسة «جورج زوين» أكبر النواب سناً، وبدأ جلسته بانتخاب رئيس له، ففاز «صبري حماده» برئاسته، ثم ترأس صبري حماده الجلسة، مباشرة، وتمّ انتخاب رئيس الجمهورية(٤١)، وقد تمّ ذلك بحضور الرئيس «بترو طراد»(٤٢).

ما أن تمّ انتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية حتى اعتلى المنصّة وألقى خطاباً شدّد فيه على «الإلفة والاتحاد وتحقيق النظام والسلام والتوازن والوئام بين أبنائه» (أبناء لبنان)، معاهداً اللبنانيين على أن يبلغ بالوطن «درجة يشعر معها بخطورة الدور الذي يمثّله بين الأمم، وتصبح أمانيه كلّها حقائق ملموسة»، وأن يحافظ على صداقات لبنان وتقاليده شرط أن لا «تتعارض، أبداً، وحقنا في الاستقلال»، داعياً اللّه ان يعينه على «خدمة هذا الوطن اللبناني

المستقل، المتمتع بسيادة غير منقوصة، مهما كانت التضحيات»، هذا الوطن «الذي يجب أن يظل، للبلدان العربية المحيطة به، جاراً أميناً وأخاً صادقاً تربطه بها روابط تعاون يسوده الود والاخلاص»، محدداً، بذلك، سياسته الداخلية، والعربية، بكلّ صراحة ووضوح وصدق.

أمّا سياسته الدولية فقد رأى أنه «سيكون بيننا وبين الحلفاء، في الغد، كما كان بيننا وبينهم، في الأمس، تعاون يقودنا شيئاً فشيئا إلى الاتصال بجميع الهيئات السياسية في العالم، إذ ليس من عزلة ممكنة، بعد اليوم، لدولة من دول الأرض، صغيرة كانت أم كبيرة»، مشيرا إلى «اننا سبنذل الجهد لفهم هذه الحقائق الحديثة، ونحاول ان لا ندع الحوادث تسبقنا، بل نسايرها ونماشيها». ورغم أن فرنسا لم تكن ميّالة لانتخابه رئيساً، فقد خصّها في خطابه «بكلّ عاطفتنا وشعورنا الصادق» لأننا نرى فيها اليوم «ذات الماضي المجيد، والدولة التي تربطنا بها صداقة تقليدية معلومة»، داعياً الله «ان يأخذ بيدها، ليقيلها من عثرتها، فتستعيد مجدها العظيم بين دول العالم الظافرة.... بفضل جهود قائدها العظيم الجنرال ديغول وكبار معاونيه»، إلاّ انه لم ينس أن يحيي «بكلّ إعجاب، صلابة الشعب البريطاني العظيم الذي أنقذ العالم حين هددته القوى الغاشمة ، يوم خيّم شبح الانكسار على العالم المتمدن» كما حيّا «رئيسي البلدين الديموقراطيين، روزفلت وتشرشل، اللذين أبرما ميثاق الاطلنطي، ضمانة لكلّ شعب يتوق إلى حريته واستقلاله» مرسلاً إلى الدول الثلاث «فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأميركية، وباقي الدول الحليفة، أطيب تحياتنا وتمنياتنا بنصر رائع قريب»[٤٢].

وهكذا شمل الخوري، في «خطاب الرئاسة»، بديبلوماسيته الأنيقة، الدول الكبرى الثلاث، متناسيا «الوجع» الذي سبّبه له الفرنسيون في دعمهم لإده، خصمه في التنافس على الرئاسة، وفي السياسة.

كما أنه لم ينس أن يوجّه إلى «اللبنانيين الغائبين وإلى مهاجرينا الاعزاء» تحيّة لبنان المقيم[٤٤].

– بدء « معركة الاستقلال»:

بعد يومين من انتخابه، وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أقسم الرئيس بشارة الخوري اليمين الدستورية في جلسة نيابية خُصصت لذلك، ورغم أنه كان قد سبق أن اتفق مع رياض الصلح على تكليفه تشكيل الحكومة (وكانا قد اتفقا على ذلك يوم الأحد في ١٩ أيلول/سبتمبر، أي قبل يومين من انتخابه رئيساً، كما اتفقا «على أسس الميثاق الوطني، وعلى معظم النقاط التي سوف تعلن في البيان الوزاري»، وظل اتفاقهما سراً بينهما، حتى «عن أقرب الناس» إلى الرئيس)[٤٥]، فقد أجرى الرئيس استشارات مع نواب البلاد، وفقاً للأصول الدستورية، وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ، صدرت مراسيم تأليف أول وزارة في عهد الرئيس بشارة الخوري، وكانت على الشكل التالي:

رياض الصلح، رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية.

حبيب ابو شهلا، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للعدل والتربية الوطنية.

سليم تقلا ، وزيراً للخارجية والاشغال العامة.

كميل شمعون ، وزيراً للداخلية والبريد والبرق والهاتف.

مجيد أرسلان ، وزيراً للصحة والزراعة والدفاع الوطني.

عادل عسيران ، وزيراً للتموين والتجارة والصناعة[٤٦].

وكان رياض الصلح قد طلب من إميل إده إشراك وزير من كتلته في الحكومة فاعتذر[٤٧]، وهكذا ظلّت الوزارة، بكاملها، من أعضاء الكتلة الدستورية، ومن المقربين إليها.

إلاّ أن تأليف الوزارة بهذه الطريقة، وعلى هذا الشكل، لم يمرّ بسلام، إذ ان ذلك أغضب السلطات الفرنسية التي لم تُستشر(٤٨)، والتي رأت في عدم استشارتها، انتقاصاً من هيبتها، ومن صلاحياتها كدولة منتدبة، خصوصاً ان هذه السلطات كانت تعتبر أن الإنتداب لا يزال قائماً، بينما كان العهد الجديد مقتنعاً بأن الانتداب قد انتهى فعلاً، وأنّ مراسم إعلان إنتهائه باتت قريبة. وكان البيان الوزاري الذي سيتلوه رياض الصلح، في جلسة الثقة بتاريخ ٧ تشرين الأوّل/أكتوبر (عام ١٩٤٣) بداية المعركة لنيل الاستقلال الحقيقي.

يحدثنا «بشارة الخوري» عن الطريقة التي اتفق بها، مع «رياض الصلح» على صياغة «البيان الوزاري» حتى أتى بالصورة التي انتهى إليها، فيقول:

«أخذ رياض يزورني غير مرّة، في اليوم الواحد .... فصرنا نخلو، في عاليه، ونعرض الحوادث، ونعّد عدّتنا لتتقدم الوزارة، إلى المجلس النيابي، بأقرب وقت، مسلحةً ببرنامج واسع الأطراف، يجمع شتات المواضيع، ويسجّل تصميم الحكومة على تحقيق الاستقلال، وإنهاء الإنتداب، وترسيخ الحياة الإستقلالية برضى المسيحيين والمحمّديين (أي المسلمين) وعلى إعلاننا الميثاق الوطني أساساً وركناً للعهد الجديد». ثم يحدد الخوري عناصر «الميثاق الوطني» الذي اتفق عليه مع رياض فيقول: «وما الميثاق الوطني سوى اتفاق العنصرين اللذين يتألف منهما الوطن اللبناني، على انصهار نزعاتهما في عقيدة واحدة: إستقلال لبنان التام الناجز، دون الالتجاء إلى حماية من الغرب، ولا إلى وحدة أو اتحاد مع الشرق»(٤٩).

ويستطرد الخوري قائلاً: «واتفقنا على طريقة إعداد البيان، بعد أن رسمنا خطوطه كلّها، على أن أترك لرياض الوقت الكافي لكتابته، ثم يعرضه عليّ لإبداء ملاحظاتي عليه، وسكبه بقالبه النهائي، فكان أن اتفقنا على كلّ كلمة فيه»(٥٠).



أعضاء حكومة الإستقلال الأولى، عام ١٩٤٣، يحيطون بالرئيس الشيخ بشارة الخوري، وهم، من اليمين: عادل عسيران، وكميل شمعون، وحبيب أبو شهلا، وبشارة الخوري ورياض الصلح، وسليم تقلا، والأمير مجيد أرسلان.

(من محفوظات الأمير طلال مجيد ارسلان)

وهكذا يتبين أن الخوري ورياضاً قد اتفقا على ما يلي:

١ - وضع الأسس «المتينة» لقيام كيان لبناني «متين»، ومن أهم هذه الأسس:

لا حماية لأجنبي، ولا وحدةً أو اتحاداً مع عربي، وكانت تلك هي أهم مبادئ «الميثاق الوطني» بين جناحي لبنان: المسلم والمسيحي.

٢ - الاتفاق على «كلّ كلمة» في صياغة البيان الوزاري.

ولم يغب عن بال هذين الزعيمين الكبيرين اللذين يعتبران في مقدّمة «مؤسّسي» لبنان المستقل، أنّ هذه الأسس لن تظل «متينة» إن ظلت «الطائفية» لحمتها، فجاء في البيان الوزاري ما يشير، صراحة، إلى طموح الزعيمين، معاً، لإلغاء الطائفية من الحياة السياسية في لبنان، إذ جاء في البيان نفسه ما يلي: «ومن أسس الإصلاح، التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا، معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها، فإن هذه القاعدة (أي الطائفية) تقيّد التقدّم الوطني من جهة وسمعة لبنان من جهة أخرى، فضلاً عن أنها تسمّم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني»، إلى ان يقول: «إن الساعة التي يمكن، فيها، إلغاء الطائفية، هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان، وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله»(٥١).

ويتحدث المؤرّخ يوسف إبراهيم يزبك، وهو الذي رافق المحادثات بين الزعيمين بشارة ورياض والتي نتج عنها «الميثاق الوطني»، فيقول إن الميثاق كان «تعهداً بين مسلم ومسيحي على بناء لبنان حر ومستقل، ووطن مشترك لكلّ أبنائه. لقد كان اتفاقاً طائفياً في جوهره. وهذا هو الحوار الذي جرى بين الرجلين»(٥٢).

وينقل يزبك الأحاديث التي تداولها الزعيمان في اجتماعين لهما في عاليه، صيف عام ١٩٤٣، والتي انتهت إلى اتفاق على أن يكون لبنان «جمهورية مستقلّة، ذات استقلال تام» وان يكون ذا «وجه عربي، وهو جزء لا يتجزأ من العالم العربي، له طابعه الخاص» وأن «يراعى، في توزيع الوظائف الحكومية، العدل بين الطوائف»(٥٣). ويعلّق يزبك على تلك الأحاديث بأنه راجع بشارة الخوري قبل نشرها فوافق على ما جاء فيها، وأضاف يزبك: «إن الميثاق الوطني لم يكن مجرّد تسوية بين طائفتين، بل صهر عقيدتين، واحدة كانت تدعو إلى إذابة

لبنان في دولة أخرى، وأخرى كانت تدعو إلى إبقائه تحت حماية أجنبية»، وأن الأهداف التي رمى إليها كلّ من بشارة ورياض، عندما وضعا الميثاق، كانت: إستقلال لبنان التام والناجز «عن الدول الغربية، كلّ الدول الغربية»، واستقلال لبنان التام والناجز «عن الدول الشرقية، كلّ الدول الشرقية»(٥٤)، أي، بمعنى آخر، المساواة بين العروبة والتغريب في مسار الحكم في لبنان. وقد تضمّن البيان الوزاري الأوّل لحكومة الإستقلال، بالفعل، هذه المبادئ، فتحدّث عن الإستقلال والسيادة الوطنية وأصرّ عليهما، واعتبرهما «وديعة ثمينة في أيدينا. وأن كلّ فرد من أفراد الوطن اللبناني العزيز مسؤول عنها، كلّ بحسب ما بيده»(٥٥). وتحدّث عن العروبة فاعتبر أن لبنان «وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخيّر النافع من حضارة الغرب»، وأن العلاقات بين لبنان والدول العربية سوف تقوم «على أسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة»، وأن لبنان لن يكون لاستعمار الأقطار العربية ممرا، بل سوف يكون «وطناً عزيزاً مستقلاً سيداً حراً»(٥٦).

هكذا عبّر البيان الوزاري الأول لحكومة الاستقلال عام ١٩٤٣ عن أفكار كلّ من الزعيمين بشارة الخوري ورياض الصلح في نظام الحكم بلبنان، وعن الصيغة التي ارتضياها لممارسة هذا الحكم، فكان اتفاقهما الشفهي، والبيان الوزاري، ميثاقاً وطنياً اعتمدته الحكومات المتعاقبة منذ الإستقلال حتى سقوطه إثر اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥. (أنظر النص الكامل للبيان الوزاري في الملحق رقم ١).

وليس هذا، فقط، هو كلّ ما تضمنه البيان الوزاري الآنف الذكر، فهو قد تطرّق إلى كلّ ما يهمّ الحياة العامة في بلد حديث الكيان يصبو إلى الإستقلال «التام والناجز»، ومما تضمنه: تنظيم الاستقلال، وتحديد اللغة (العربية،

وبعدها الفرنسية)، وتنظيم الحكم الوطني، ومعالجة الطائفية والإقليمية، وتعديل قانون الإنتخاب، والإحصاء العام، والتعاون مع الدول العربية، والعلاقة مع الحلفاء، والتمثيل الخارجي، والإصلاح الإداري، والقضاء، والتموين، والتبادل التجاري مع الخارج، ومكافحة الغلاء، والسياحة والإصطياف، وتشجيع الصناعة، وتحسين المواصلات، وإصلاح النظام المالي، والزراعة، والصحة والإسعاف العام، وتنظيم العمل، والمشاريع الانشائية، والعدالة الإجتماعية، وأوضاع المرأة، والصحافة، والتربية الوطنية، والشباب والرياضة، والمغتربون، والمعتقلون والمبعدون، الخ...(٥٧).

إلا أنّ أهم ما ورد، في هذا البيان، هو ما يتعلّق منه بتعديل الدستور، إذ جاء فيه: «سنبادر نحن وأنتم (مخاطباً النواب)، متعاونين، إلى إصلاح الدستور اللبناني، بحيث يصبح ملائماً، كلّ الملاءمة، لمعنى الإستقلال الصحيح، فإن حضراتكم تعلمون أن في الدستور اللبناني مواداً لا يتفق وجودها وقيام الإستقلال، وفيها ما يجعل لغير الشعب اللبناني وممثليه الشرعيين (يدًا) في تسيير شؤونه، وستعمد الحكومة، حالاً، فتطلب إلى مجلسكم الكريم أن يجري، في الدستور، التعديلات التي تجرده من هذه القيود، فيصبح دستور دولة مستقلة تمام الإستقلال»(٥٨).

وكانت تلك هي الإشارة التي أطلقت شرارة الحرب على الإنتداب الفرنسي في لبنان.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن، في هذا المجال، هو: هل ان البيان الوزاري، لوحده، هو «الميثاق الوطني» نفسه، والمعبر عنه؟ أم ان هناك «عناصر أخرى» تُكوِّن، إلى جانب البيان الوزاري، هذا الميثاق؟

ويردّ د. إدمون رباط على هذا السؤال، فيرى أن الميثاق الوطني يتكوّن من عدّة عناصر اهمها: البيان الوزاري نفسه، وخطب الرئيس الشيخ بشارة

الخوري. وأما ما يتعلق بخطب الرئيس، فيختار «رباط» الخطب التالية التي يرى أنها تضمّنت توضيحاً لما اعتبره اللبنانيون «ميثاقهم الوطني»، وهذه الخطب هي:

١ - **في العام ١٩٤٣**: الخطبة التي ألقاها بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر، في مجلس النواب، بعد إعلان انتخابه رئيساً للجمهورية (وقد سبق أن أشرنا إليها تفصيلاً).

٢ - **في العام ١٩٤٥**: خطبته في طرابلس، وفي مأدبة البلدية بتاريخ ٥ تشرين الأوّل/أكتوبر.

- وخطبته في القصر البطريركي بالديمان ، بتاريخ ٦ منه.
- وخطبته في بشري، في مأدبة البلدية، بتاريخ ٧ منه(٥٩).
- ورسالته إلى المغتربين اللبنانيين، بتاريخ ٢٠ منه.
- وخطبته في «أبلح» على مائدة النائب يوسف الهراوي، بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

٣ - **في العام ١٩٤٦**: خطبته في عيد شفيع الطائفة المارونية، بتاريخ ٩ شباط/فبراير.

- وخطبته في ذكرى المولد النبوي، بتاريخ ١٤ منه (ذكرها رباط في ٢٤ منه).
- وخطبته بتاريخ ٢٤ منه ،وخطبته بتاريخ ٢٧ أيار/مايو من العام نفسه، (ولم ترد الخطبتان الاخيرتان في مجموعة خطب الرئيس الخوري المنشورة).

٤ - **في العام ١٩٤٩**: خطبته عند حلفه اليمين الدستورية بمناسبة إعادة انتخابه رئيساً للجمهورية، بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر.

٥ - **في العام ١٩٥٠**: خطبته في الجامع العمري الكبير ببيروت، بمناسبة عيد المولد النبوي ، بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير.

- وخطبته بمناسبة عيد الإستقلال بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

٦ - **في العام ١٩٥١**: خطبته في تأبين رفيق نضاله رياض الصلح، في المأتم الذي أقيم له بتاريخ ١٨ تموز/يوليو، وكانت «قبل عام، تقريباً، يوماً بيوم، من تاريخ سقوطه»[٦٠].

ومن مراجعتنا لمجموعة خطب الرئيس بشارة الخوري ، نستطيع القول إن هذه المجموعة، بأسرها، يمكن أن تعتبر من المصادر المهمّة لشرح مفهوم «الميثاق الوطني» كما أراده الرئيسان بشارة الخوري ورياض الصلح.

بالاضافة إلى ذلك، فإن ما نشره المؤرّخ «يوسف إبراهيم يزبك» في مجلّة «الأسبوع العربي» (عدد ١٢ أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٠) عن الميثاق، يمكن أن يعتبر «مصدراً مهماً وموثوقاً»، وذلك بسبب العلاقة الحميمة التي كانت تربط يزبك بالرئيسين الخوري والصلح وغيرهما من السياسيين اللبنانيين المرموقين[٦١].

ويلخّص «ربّاط» ما ورد في مضمون الخطب الآنفة الذكر للشيخ الرئيس ، في ثلاثة مبادئ أوضحها الرئيس نفسه للمؤرّخ يزبك، وشكلت «المادة النّوعية» للميثاق الوطني، وهذه المبادئ هي:

«١ - لبنان دولة مستقلة، تمارس سيادتها الكاملة على أساس المساواة القائمة مع باقي دول العالم، الأجنبية منها والعربية.

«٢ - لبنان هو الوطن المشترك لجميع اللبنانيين، بلا تمييز بين الطوائف والمعتقدات والمناطق، وهو، من هذا الواقع، موطن الوصاية للحريات العامة وحقوق الإنسان، حيث يملك جميع اللبنانيين حق التمتع الكامل بها، في ظل الدستور وحماية القانون، ولهم الحق، بناء على ذلك، في تبوأ الوظائف العامة ودوائر الدولة، على قاعدة المساواة بينهم، ولكن، في أي حال، بحسب حجم طوائفهم.

«٣ - لبنان دولة عربية، عضو في الأسرة العربية، وهي تتعاون، بهذه الصفة، بكامل إمكاناتها، وبلا تبعية ولا انحياز، مع كلّ الدول العربية، فيما يختص بكلّ ما يمسّ حقوقهم وحرياتهم ومصالحهم»[٦٢].

وأمّا «باسم الجسر» فينتهي ، في مراجعته لهذه الخطب، إلى النتيجة، نفسها، التي انتهى «رباط» إليها، وكلاهما يستندان إلى ما كتبه «يزبك» ويستمدان استنتاجهما من مقالته (التي أشرنا إليها آنفاً)[٦٣]، وقد جاء في الوثيقة (رقم ٢) التي ألحقها «الجسر» بكتابه (ميثاق ١٩٤٣) وسمّاها (قصّة الميثاق الوطني كما رواها يوسف إبراهيم يزبك ووافق على مضمونها الشيخ بشارة الخوري) ما يلي:

«تلا اللقاء الأوّل الذي تمّ في عاليه، لقاء آخر يرويه يوسف إبراهيم يزبك على النحو التالي:

«إنّ المبادئ الاساسية التي سيرتكز عليها الميثاق الوطني الذي كانت الغاية منه تدعيم استقلال لبنان، قد وضعت خلال الإجتماع الثاني الذي تمّ بين الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح، في منزل الشيخ بشارة، في عاليه، بعد أن انتهت الإنتخابات النيابية بفوز الرجلين. وهذه المبادي هي التالية:

«١ - إنّ لبنان جمهورية مستقلّة، ذات استقلال تام، وهو سيد نفسه، لا تقيده أي معاهدة أو اتفاق مع أي من الدول.

«٢ - إنّ لبنان ذو وجه عربي، ولغته هي العربية، وهو جزء لا يتجزأ من العالم العربي، له طابعه الخاص. وهو، على عروبته، لا يجوز ان يقطع الصلات الثقافية التي اقامها مع الغرب والتي كانت سبباً في تقدمه.

«٣ - إنّ دور لبنان هو في تعاونه مع الدول العربية، ودخوله في الأسرة العربية، بعد ان تعترف الدول العربية باستقلاله وبكيانه وبحدوده الراهنة.

وعليه ان يحافظ على توازنه، في علاقاته مع جميع الدول العربية، بدون تفضيل ولا تفريق.

«٤ - يراعى، في توزيع الوظائف الحكومية، العدل بين الطوائف، أمّا بالنسبة للوظائف الفنية فتؤخذ الكفاءة بعين الإعتبار»(٦٤).

وأمّا الأهداف التي حددها الشيخ بشارة الخوري، ومعه رياض الصلح، للميثاق، وعددها، بدوره، ليوسف يزبك، فهي:

«١ - إستقلال تام وناجز، عن الدول الغربية، كلّ الدول الغربية.

«٢ - إستقلال تام وناجز، عن الدول الشرقية، كلّ الدول الشرقية.

«٣ - لا وصاية ولا حماية ولا امتيازاً ولا مركزاً ممتازاً لمصلحة أي من الدول.

«٤ - التعاون، إلى أقصى حدود، مع الدول العربية الشقيقة.

«٥ - الصداقة مع كلّ الدول الأجنبية التي تعترف باستقلالنا الكامل وتحترمه»(٦٥).

وفي السابع من تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٤٣، عقدت جلسة الثقة التي حدّدت للاستماع إلى البيان الوزاري الذي يحدّد سياسة الحكومة الجديدة وتنال على أساسه ثقة البرلمان، ويقول «بشارة الخوري» في ذلك:

«كانت جلسة ٧ من تشرين الأوّل/أكتوبر جلسة تاريخية حقاً، ولم تكن الوحيدة من نوعها، في عهدنا الجديد، فجاء البيان (الوزاري) رائعاً، وقد وردت فيه مقاطع من حقها ان تكتب بماء الذهب» (ويسرد الخوري نص المقطع المتعلق بتعديل الدستور)(٦٦).

ويذكر الخوري أنّ محاولات جرت، من قبل بعض النواب «لإرجاء جلسة المناقشة» ولكن الحكومة رفضت ذلك «بلسان رئيسها، رفضاً باتاً»، ثم اقتُرع

على الثقة بالحكومة، إستناداً إلى ذلك البيان، فنالت الحكومة الثقة بالإجماع «وامتنع الفرد نقاش، وحده، عن الإقتراع»[٦٧].

كان الفرنسيون يراقبون ما يجري داخل البرلمان وتحت قبته، ونقل إليهم من كان يلوذ بهم من النواب، في ذلك الحين، ماذا دار في داخله، فشعروا بعدها «أن تفاهم الرئيسين لم يُبق لهم ثغرة ينفذون منها، وأن الماضي قد طوي، وأنهم مقبلون على شؤون جديدة... وتجهّم الجو بين الفرنسيين والحكومة الوطنية»[٦٨].

جرت مياة كثيرة بين ٧ تشرين الأوّل/أكتوبر (جلسة نيل الحكومة الثقة على أساس البيان الوزاري الذي اعتبر، من قبل الحكومة الفرنسية، ثورياً) وبين ٨ تشرين الثاني/نوفمبر (١٩٤٣) الموعد الذي حدّد، فيما بعد، لتعديل الدستور والتخلّص من أحكام الانتداب فيه. فعقد مجلس الوزراء، جلسة بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر (١٩٤٣) حدّد فيها المواد الواجب تعديلها أو إلغاؤها من الدستور، ثم أصدر رئيس الجمهورية، في التاريخ نفسه، مرسوماً أحال، بموجبه، إلى المجلس النيابي، قرار مجلس الوزراء. واشتد الخلاف بين الحكومة والسلطة الفرنسية، وسافر «هللو» إلى الجزائر لكي يشكو الحكومة اللبنانية إلى «لجنة التحرير الوطني» في الجزائر، فأصدرت هذه الأخيرة بياناً ترفض فيه «الإعتراف بصحة أي تعديل (في الدستور اللبناني) يجري بدون موافقتها»، وأن «منح لبنان استقلاله التام» لا يتم إلاّ «عن طريق مفاوضات تجري بين الفريقين» (الفرنسي واللبناني)[٦٩].

إلاّ أنّ ردّ الحكومة اللبنانية كان حاسماً، وقد جاء فيه: «لما كان مجلس الوزراء يعتبر أن تبديل الدستور حق من حقوق السلطات الدستورية في لبنان، وفاقاً لأحكام المادة ٧٦ وما يليها من الدستور، فقد قدّمت الحكومة، الآن، إلى

المجلس النيابي، مشروع تعديل الدستور، في بعض مواده، التي تتعارض مع إستقلال لبنان التام المعترف به، مما كان باشر مجلس الوزراء، درسه، عملاً بالبيان الوزاري، وتأميناً لتنفيذ الاستقلال بصورة عملية»(٧٠). كما صرّح رئيس الحكومة، لصحيفة أميركية، ببيان مطوّل دافع فيه عن حق لبنان بتعديل دستوره ووفقاً لمتطلبات استقلاله، ومما قاله في هذا البيان:

«إنّ اللجنة الفرنسية تدّعي استمرار الإنتداب مع أنه نظام زال بأسباب كثيرة وباعتراف فرنسة نفسها، فضلاً عن أنّ الحلفاء في ٨ حزيران/يونيو عام ١٩٤١ قذفت طائراتهم بخمسة وعشرين ألف منشور، طبعت في السفارة البريطانية في القاهرة، فوق بيروت التي كانت بيد فيشي، وهذه المنشورات تبرأت من الإمتيازات الإنتدابية التي كانت تمتعت بها فرنسة في وقت مضى، ووعدت لبنان حرية واستقلالاً تامين غير مشروطين إلاّ بالضرورات العسكرية الناشئة عن متابعة الحرب ضد المحور. وقد شاء اللبنانيون أن يدخلوا بعض التعديلات على دستورهم ليصبح متفقاً مع حالة الإستقلال والسيادة الوطنية، وهو حق للحكومة والبرلمان اللبنانيين وحدهما، بحسب المادة ٧٦ من الدستور اللبناني نفسه. ولكن اللجنة الفرنسية في الجزائر تخطت كلّ ذلك ونشرت بياناً في الصحف هنا طالبة ان لا تُدخَل أي تعديلات على الدستور إلاّ بالموافقة الفرنسية. وكان جواب الحكومة اللبنانية أنها اجتمعت فوراً واتفقت بالإجماع على مشروع التعديل وأرسلته إلى البرلمان مستعملة بذلك حقها الدستوري»(٧١).

وحاول «هللو» ، وهو في طريق عودته إلى بيروت، من الجزائر، أن يستأخر عقد جلسة تعديل الدستور، وكان قد وصل إلى القاهرة، فجاء وكليه المسيو «دافيد» إلى الرئيس بشارة الخوري وطلب منه تأجيل الجلسة لمدة ٢٤ ساعة، كي يتسنى «لهللو» الوصول إلى بيروت وتقديم عرض جديد للحكومة، من قبل

الجنرال ديغول، ولكن الرئيس، والحكومة، رفضوا ذلك، بل إنهم عجّلوا في موعد عقد الجلسة كي لا يتاح «لهللو» أو سواه عرقلتها. وعقدت الجلسة في موعدها المحدّد (٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣)، «واقترح إميل إده وجورج عقل إحالة مشروع التعديل إلى لجنة خاصة لتمحيصه، فرفضت الحكومة الإقتراح، وجاراها المجلس، فانسحب إميل إده من الجلسة، قبل المناقشة بصلب الموضوع، وأقر المجلس المشروع بالإجماع»[٧٢].

وفي تلك الجلسة التاريخية، تمّ تعديل الدستور (دستور ١٩٢٦)، حيث حذفت منه كلّ المواد المتعلّقة بالإنتداب وألغيت حقوق الدولة المنتدبة وامتيازاتها، مما منح لبنان دستوراً يليق ببلد مستقل. وفيما يلي نصوص المواد التي عدّلت أو ألغيت والنصوص التي حلت محلّها:

«مرسوم رقم ٩٢

«إن رئيس الجمهورية اللبنانية،

«بناء على الدستور اللبناني الصادر في ٢٦ أيار/مايو سنة ١٩٢٦، والمعدل بالقانونين الدستوريين: الصادر في ١٧ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٢٧ والصادر في ٨ أيار/مايو عام ١٩٢٩،

«وبناء على المادة السادسة والسبعين من الدستور اللبناني،

«وبناء على القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر القاضي بتقديم مشروع تعديل الدستور اللبناني إلى المجلس النيابي. يرسم ما يأتي:

«المادة الأولى: يعرض على مجلس النواب، للمناقشة فيه، في دورته العادية الحالية، مشروع القانون الدستوري القاضي بتعديل الدستور اللبناني في بعض مواده.

«المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة».

بيروت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣

صدر عن رئيس الجمهورية الامضاء: بشارة الخوري

رئيس مجلس الوزراء

رياض الصلح(٧٣).

مشروع قانون دستوري بتعديل بعض مواد من الدستور اللبناني

«المادة الأولى - عدّلت المادة الأولى كما يلي:

«لبنان دولة مستقلّة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة. أما حدوده فهي التي تحدّه حالياً:

«شمالاً: من مصب النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر إلى نقطة اجتماعه «بوادي خالد» الصاب فيه على علو «جسر القمر.

«شرقاً : خط القمّة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (اورونت) ماراً بقرى معصره - مربعانة - هيط - ابيح - فيصان، على علو قريتي بريفا ومتربة، وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الشرقية، ثم حدود أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية.

«جنوباً: حدود فلسطين كما هي معينة في الاتفاقات الدولية.

«وغرباً: البحر المتوسط.

«المادة الثانية: عدلت المادة الحادية عشرة كما يلي:

«اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أمّا اللغة الإفرنسية فتحدّد الأحوال التي تستعمل بها بموجب قانون.

«المادة الثالثة: عدلت المادة الثانية والخمسون كما يلي:

«يتولّى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها، ويطلع المجلس عليها حينما تمكّنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أمّا المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية، وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا تعد مبرمة إلاّ بعد موافقة المجلس عليها.

«المادة الرابعة: ألغيت المواد: التسعون والحادية والتسعون والثانية والتسعون والثالثة والتسعون والرابعة والتسعون.

«المادة الخامسة: عدّلت المادة الخامسة والتسعون كما يلي:

«بصورة موقتة والتماساً للعدل والوفاق، تمثّل الطوائف، بصورة عادلة، في الوظائف العامة وبتشكيل الوزراة، دون ان يؤول ذلك إلى الاضرار بمصلحة الدولة.

«المادة السادسة: عدلت المادة الثانية بعد المئة كما يلي:

«ألغيت كلّ الأحكام الإشتراعية المخالفة لهذا الدستور.

«المادة السابعة: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية».

فذلكة مشروع القانون الدستوري المتعلق بتعديل بعض مواد الدستور اللبناني

«عملاً بالعهد الذي قطعته الحكومة على نفسها في البيان الوزاري، وبالوعد الذي ارتبطت به في البيان الذي تلاه رئيس مجلس الوزراء في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٨ تشرين الأوّل/أكتوبر سنة ١٩٤٣، نتقدم إليكم بمشروع قانون دستوري يقضي بتعديل بعض مواد الدستور التي تنتقص من سيادة البلاد وتفتئت على صلاحية الهيئات الدستورية.

«في المادة الأولى: ترمي هذه المادة إلى تعديل المادة الأولى من الدستور وهذا نصها - لبنان الكبير دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ، أمّا حدوده فهي المعترف له بها من قبل الجمهورية الفرنسوية المنتدبة ومن لدن جميعة الأمم وهي التي تحدّه حالياً.

«حذفت من هذه المادة الفقرة التالية وهي - المعترف بها من قبل الجمهورية الفرنسوية المنتدبة ومن لدن جمعية الامم.

«وأضيف إليها تحديد شامل لحدود لبنان الحاضرة كما وردت في القرار رقم ٣١٨ الصادر بتاريخ ٣١ آب سنة ١٩٢٠.

«في المادة الثانية: ترمي إلى تعديل المادة الحادية عشرة من الدستور المتعلّقة بلغة البلاد الرسمية وهذا نصها:

«اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية في جميع دوائر الدولة واللغة الفرنسية هي أيضاً لغة رسمية. وسيحدّد قانون خاص الأحوال التي تستعمل بها.

«حذفت من هذه المادة الفقرة التالية وهي - واللغة الفرنسية هي أيضاً لغة رسمية وسيحدد قانون خاص الاحوال التي تستعمل بها.

«وأضيف إليها النص التالي - أمّا اللغة الافرنسية فتحدّد الأحوال التي تستعمل بها بموجب قانون.

«في المادة الثالثة: ترمي إلى تعديل المادة الثانية والخمسين وهذا نصها: مع الإحتفاظ بنص المادة الثالثة من صك الانتداب، يتولّى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها، ويطلع المجلس عليها حينما تمكّنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلّق بمالية الدولة، والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا تعد مبرمة إلاّ بعد موافقة المجلس عليها.

«حذفت الفقرة الأولى وهي: «مع الاحتفاظ بنص المادة الثالثة من صك الانتداب» واحتفظ بالنص الأخير كما هو.

«في المادة الرابعة: ترمى إلى إلغاء المواد التسعين والحادية والتسعين والثانية والتسعين والثالثة والتسعين والرابعة والتسعين ونصها:

«المادة التسعون: إنّ الأحكام المقرّرة في هذا الدستور يعمل بها مع الإحتفاظ بما للدولة المنتدبة من الحقوق والواجبات الناتجة عن المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم وعن صك الانتداب».

«المادة الحادية والتسعون: عندما تسمح الظروف، تطلب دولة لبنان الكبير قبولها في جمعية الأمم مستعينة بتوسط الدولة المنتدبة».

«المادة الثانية والتسعون: تؤكّد الجمهورية اللبنانية، في هذا الدستور، حسن قصدها في المحافظة على روح السلام والوفاق مع الدول الأخرى، وخصوصاً الدول المجاورة الواقعة ضمن نطاق الإنتداب الفرنسوي،التي يرغب لبنان في توثيق عرى الولاء معها في جو هادي من الوئام، على شرط المعاملة بالمثل».

«المادة الثالثة والتسعون: تتعهّد الجمهورية اللبنانية، بمقتضى الدستور، تعهداً رسمياً ان تحكِّم الدولة المنتدبة بتسوية الخلافات التي من شأنها ان تعكّر جو الأمن. ولذلك، فالجمهورية اللبنانية مستعدة لإبرام الإتفاقات بينها وبين جيرانها وكلّ الدول الأخرى الراغبة في الإتفاق معها، على أن تتضمن هذه الإتفاقات نصاً صريحاً يقضي بإلزام الدول المتعاقدة بالتحكيم الإجباري في كلّ خلاف.

«المادة الرابعة والتسعون: تتفق الحكومة اللبنانية، فيما بعد، مع ممثل الدولة المنتدبة، على إنشاء وكالة لبنانية في باريس، ووظائف ملحقين لبنانيين

بدور الاعتماد السياسية والقنصليات الفرنسوية في المدن الاجنبية، حيث تدعو الحاجة إلى ذلك بالنسبة إلى عدد اللبنانيين المقيمين فيها.

«وتبذل الحكومة الفرنسوية كلّ ما في وسعهما في سبيل توثيق العرى التي تربط اللبنانيين المهاجرين بوطنهم الاصلي».

«هذه هي المواد الخمسة الداخلة في الباب الخامس من الدستور.

«فالحكومة تقترح في مشروعها الغاء جميع هذه المواد.

«في المادة الخامسة: ترمي إلى تعديل المادة الخامسة والتسعين ونصها:

«بصورة مؤقتة، وعملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب، والتماساً للعدل والوفاق، تمثل الطوائف، بصورة عادلةٍ، في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة، دون ان يؤول ذلك إلى الاضرار بمصلحة الدولة».

«الغيت الفقرة التالية وهي: عملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب.

«في المادة السادسة: ترمي إلى تعديل المادة الثانية بعد المئة من الدستور ونصها:

«يوضع هذا الدستور في عهدة الجمهورية الفرنسوية بصفة كونها منتدبة من لدن عصبة الأمم. وقد الغيت كلّ الاحكام الاشتراعية المخالفة لهذا الدستور.

«الغيت الفقرة الأولى من هذه المادة وهي: «يوضع هذا الدستور في عهدة الجمهورية الفرنسوية بصفة كونها منتدبة من لدن عصبة الأمم».

«واحتفظ بالفقرة الأخيرة المتعلّقة بإلغاء الأحكام الإشتراعية المخالفة للدستور.

«ملاحظة مهمة:

«أما المادة الخامسة من الدستور التي حدّد بموجبها شكل العلم اللبناني وألوانه، فقبل اقتراح تعديل هذه المادة، عمدت الحكومة إلى تأليف لجنة فنية لدرس شكل العلم اللبناني.

«وبعد أن تنهي هذه اللجنة درسها، تتخذ الحكومة قراراً ستتقدم به إلى مجلسكم»(٧٤).

وقد ناقش المجلس النيابي، في هذه الجلسة، مشروع القانون هذا، طوال ساعتين ونصف الساعة (من الساعة الثالثة حتى الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر)، وقد اشترك معظم النواب الحاضرين في هذه المناقشة، ومما جاء فيها:

- طالب النائب «جورج عقل» بإحالة المشروع إلى لجنة خاصة لدرسه، وكذلك النائب إميل إده، ولم يحظ طلبهما بالقبول، فخرج إميل إده من القاعة مقاطعاً الجلسة.

- طالب النائب «حميد فرنجيه» بتلاوة المادة ٧٨ من الدستور التي تنص على أنه «إذا طرح على المجلس مشروع يتعلّق بتعديل الدستور، يجب عليه أن يثابر على المناقشة حتى التصويت عليه قبل أي عمل آخر، على أنه لا يمكنه أن يجري مناقشة أو أن يصوّت إلاّ على المواد والمسائل المحدّدة بصورة واضحة في المشروع الذي يكون قد قدم له»، وقد تليت هذه المادة.

- كرر النائب «عقل» مطالبته بإحالة المشروع إلى لجنة خاصة، وتكرّر رفض الطلب.

- طالب النائب «عبد الحميد كرامي» بمناقشة المشروع، ومما قاله «نحن لا نريد أن يتأخّر استقلال لبنان مرة ثانية، بل نريد أن نخلص من هذه القيود، فأرجو أن نختتم باب المناقشة ونطرح هذا المشروع على التصويت» خصوصاً «بعد

أن صرّحت الحكومة بأن لبنان هو عربي بدمه ولسانه وقلبه، فلا فرق عندي إذن بين بيروت والشام وبغداد ومصر»، وقد قوبل كلامه بتصفيق حاد ومتواصل.

- طرح رئيس المجلس «صبري حماده» مناقشة المشروع على التصويت ففاز بالأكثرية، وانسحب من الجلسة كلّ من النائب إميل إده والنائب أمين السعد.

- ألقي النائب «سامي الصلح» خطاباً مطولاً أيّد فيه مشروع الحكومة بتعديل الدستور، عارضاً، في الوقت نفسه، وجهة النظر اللبنانية ووجهة النظر الفرنسية (المراسلات المتبادلة بين الجنرال كاترو ورئيس الجمهورية اللبنانية خلال عام ١٩٤٢ في موضوع «حقوق السلطات اللبنانية في ممارسة الإستقلال ممارسة تؤمّن، بصورة عملية، نقل الصلاحيات التي لها مساس بالسيادة الوطنية إلى الحكومة اللبنانية»، ووجهة نظر الجنرال الفرنسي بوجود بعض القيود على هذا الإستقلال، بسبب ظروف الحرب، ومن هذه القيود: معاهدة بين فرنسا ولبنان تحدد العلاقة فيما بينهما)، ثم عرض وجهة نظر «الشعب اللبناني» الذي «يطلب استلام هذه الحقوق التي تفرضها السيادة الوطنية، بنقل الصلاحيات الاستقلالية فوراً، بدون عائق»، آملاً أن يتمّ ذلك بروح من «التفاهم وحسن النية»، وقد قوبل خطابه بالتصفيق.

- إعتبر النائب «سعدي المنلا»، في كلمته، أنّ فكرة تعديل الدستور «فكرة عادلة لا ينشأ عنها أي مساس بالموجبات الدولية، لأن الدول الحليفة، ومنها فرنسا، قد اعترفت لنا بالإستقلال التام، فأصبح يعود إلى هذا المجلس، وحده، حق إعادة النظر في مواد الدستور»، وقد قوبلت كلمته بالتصفيق.

- وطالب النائب «صائب سلام» بأن «يكون لنا دستور حرٌّ خال من القيود والشوائب، فيه صيانة لاستقلالنا وفيه ضمانة لسياستنا المطلقة، وفيه حماية لمصالحنا وحرياتنا العامة.... وهو حق من حقوقنا الصريحة المشروعة، لا

ينازعنا فيه منازع، ولا يقوى على مدافعتنا عنه مدافع»، ثم استطرد قائلاً: «فهل سنكون دون أمل الأمة فينا، لا سمح اللّه؟ هل سنرضى أن يكون دستور هذا البلد العربي الحر المستقل دون دساتير شقيقاته العربية الحرّة المستقلّة في شيء؟ كلا ثم كلا. فيا نواب الأمة، يا نواب لبنان العربي الحر المستقل، إرفعوا، في هذا اليوم، رأس لبنان عالياً، فهو يحتاج لأصواتكم الحيّة، لتمكين أسس استقلاله وتثبيت دعائم بنيانه، وعلى نتيجة قراركم، في هذه الندوة، يتوقّف مستقبل لبنان، وأبناء لبنان، وكيان لبنان». وقد قوبلت كلمته هذه بالتصفيق.

– وبعد أن تحدّث «هنري فرعون» عن الهدف من «إعادة النظر في الدستور» وهو «خدمة هذه البلاد والمحافظة على كرامتها واستقلالها»، لاحظ انه «كما أن لنا حقاً صريحاً بأن نعدّل دستورنا، كذلك فإن للسلطة الفرنسية حقاً صريحاً بالإعراب عن بعض التحفّظات، والمستقبل كفيل بأن يسوّي هذه النقطة تسوية ستجيء، بلا شك، في مصلحة لبنان ومصلحة الجميع»، ثم استطرد: «بهذا الشعور، ولهذه الأسباب، سأوافق على تعديل الدستور الوارد بمشروع الحكومة...»، وقد قوبلت كلمته هذه بالتصفيق.

– وتحدّث الرئيس «الفرد نقاش» فاقترح «أن يدرس المشروع الحالي درساً وافياً، من جميع جهاته، وخصوصاً من الوجهة القانونية، قبل أن يطرح للتصويت على هذا المجلس، في السرعة المعلومة، لا سيّما وأنّ تعديل القوانين الأساسية، في جميع المجالس، له الأهمية الكبرى». وبعد أن ناقش الإقتراحات المقدّمة لتعديل بعض المواد (مثل المادة الخامسة المتعلّقة بتعديل شكل العلم اللبناني والمادة الحادية عشرة المتعلّقة باللغة الرسمية)، مبدياً بعض الملاحظات، انتهى إلى القول: «فلهذه الأسباب، أعتقد، أيّها السادة، أن حكمتكم ستتلافى تلك الأخطار بوضع نص صريح، وتمنع إحداث البلبلة في الدوائر اللبنانية»، وختم أنه يحبّذ «كلّ مشروع يعود لخير البلاد وللمحافظة على

كرامتها واستقلالها»، وقوبلت كلمته بالتصفيق. وقد ردّ عليه رئيس الحكومة، خصوصاً فيما يتعلق بملاحظاته حول استخدام اللغة العربية، كلغةٍ رسمية، في التقارير التي تتطلب كلمات فنية، فأوضح انه يريد «أن يُفهَم ان اللغة العربية هي لغة الدواوين الرسمية».

- وتحدّث النائب «محمد العبود» مبيناً أنه لم يتسن له درس المشروع ومطالباً بأن يعطى «في نفس الجلسة، الوقت الكافي لدرسه».

- وتحدّث النائب «يعقوب الصراف»، فاعتبر أن الإنتداب «حالة شاذة، وقد طال أمده، وهو أشبه بحجر الرحى، يطحن حتى يأتي على نفسه»، واعتبر أن الحكومة اللبنانية لا ذنب لها، «فقد أعطيت الإستقلال، و هو ما ننشده جميعاً، ونعلّل به النفس من مدة عشرين عاماً، لأنه صوت الحق» معتبراً، في الوقت نفسه، «أنّ المجلس (النيابي) يحافظ على صداقاته، ويبذل كلّ غالٍ ورخيص للمحافظة على تلك الصداقات»، طالباً العمل «بدهاء معاوية القائل: لو كان بيني وبين الناس شعرة ما قطعتها، فإذا شدّوا أرخيت، وإن أرخوا شددت».

- وبعد أن تحدّث «إميل لحود» عن النقاط التي يتضمّنها التعديل الدستوري (سيادة لبنان، واللغة العربية، وإلغاء الإنتداب) مبرّراً كلاً منها، طالب بتعديل تلك المواد فوراً «لأننا، بذلك، ننفّذ وعود الأصدقاء والحلفاء».

- وتحدّث ، بعد ذلك، النائب «جميل تلحوق» ، فطلب استمرار التعاون بين الحكومة والمجلس.

- وتحدّث النائب «أسعد البستاني» فذكر أنّ مشروع التعديل «أهمل ذكر الحدود الجنوبية بالتفصيل»، فردّ عليه نائب رئيس الوزارة أنه سيجيب على ذلك عند تلاوة المادة المتعلّقة بهذا الموضوع.

بعد ذلك، بدأت تلاوة المشروع مادةً مادة، فتليت المادة الأولى منه وهي: «عدّلت المادة الأولى (من الدستور) كما يلي(*):

«لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة. أما حدوده فهي التي تحدّه حالياً: ...» وقد حدّدت هذه الحدود ، بالتفصيل، في هذه المادة (راجع هذه الحدود بالتفصيل في نص المادة بالدستور)، كما صححت بعض الاخطاء الواردة في أسماء القرى والبلدات التي تمر الحدود عبرها. وناقش تعديل هذه المادة كلّ من النواب: عبدالله اليافي ورشيد بيضون وسعدى المنلا وحميد فرنجيه، وقد انصّب النقاش، أساساً، على كيفية تحديد الحدود الجنوبية للبنان، وقد أقرّت المادة بالإجماع.

وتليت المادة الثانية من المشروع وهي: «عدّلت المادة الحادية عشرة (من الدستور) كما يلي: «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية، أمّا اللغة الفرنسية فتحدَّد الاحوال التي تستعمل بها بموجب قانون».

وقد ناقش هذه المادة كلّ من النواب: كاظم الخليل الذي انتقد الشطر الثاني منها قائلاً: «نحن بلاد عربية، ولغتنا عربية، وكافة معاملاتنا باللغة العربية، فما الحاجة لوضع الشطر الثاني من المادة الثانية؟» فردّ عليه نائب رئيس الوزراء بأن المحاكم لا تزال بحاجة إلى اللغة الفرنسية. وجميل تلحوق الذي طالب بأن يقال: اللغات الاجنبية، بدلاً من اللغة الفرنسية، فأجابه رئيس الحكومة «نحن بلغة واحدة لسنا مخلّصين، فكيف باثنتين أو ثلاث؟»، واعتبر أن الحاجة إلى اللغة الفرنسية يزول بزوال المحاكم المختلطة. وحميد فرنجية الذي أيدّ ما جاء في المادة المعدلة حول اعتبار اللغة الفرنسية لغة رسمية لأن «اللغة

(*) لمعرفة هذه المواد قبل تعديلها، أي كما كانت عليه في دستور عام ١٩٢٦، راجع: «فذلكة المشروع»، أو دستور عام ١٩٢٦ نفسه.

العربية لا تكفي»، كما اننا «لم نُدخل العبارات اللازمة على اللغة العربية حتى تفي بالمطلوب». وقد عرضت المادة الثانية (الحادية عشرة في الدستور) كما وردت في المشروع فأقرّت بالإجماع.

وتليت المادة الثالثة من المشروع، وهي: «عدّلت المادة الثانية والخمسون (من الدستور) كما يلي: يتولّى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها، ويُطلع المجلس عليها حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة، والمعاهدات التجارية، وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا تعدّ مبرمة إلاّ بعد موافقة المجلس عليها». وقد ناقش هذه المادة النائب محمد العبود، وأقرّت بالإجماع.

وتليت المادة الرابعة من المشروع وهذا نصها «ألغيت المواد التسعون والحادية والتسعون والثانية والتسعون والرابعة والتسعون»، وكانت هذه المواد، في دستور العام ١٩٢٦، متعلّقة بسلطات الانتداب(❖)، وقد أقرّ إلغاء هذه المواد الخمس بالإجماع .

وتليت المادة الخامسة من المشروع وهي: «عدّلت المادة الخامسة والتسعون (من الدستور) كما يلي: بصورة موقتة، والتماساً للعدل والوفاق، تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزراة، دون ان يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة». وقد ناقش هذه المادة «يوسف سالم» الذي طلب «حذف المادة المتعلّقة بالطائفية من الدستور»، فردّ عليه نائب رئيس الحكومة بأنه يجب أن يوقّع هذا الاقتراح أكثر من عشرة نواب وان «هذا الموضوع غير مطروح للبحث، فأرجو تأجيله»، كما قال «عبدالله اليافي» إننا «في معرض تعديل

(❖) لمعرفة هذه المواد، راجع: فذلكة المشروع أو دستور عام ١٩٢٦.

جزء من المادة وليس تعديل المادة بكاملها». وقد طرحت المادة على التصويت فأقرّت بالإجماع.

وتليت المادة السادسة من المشروع ، وهي: «عدّلت المادة الثانية بعد المائة (من الدستور) كما يلي: «ألغيت كلّ الأحكام الإشتراعية المخالفة لهذا الدستور» وأقرّت بالإجماع.

وتليت المادة السابعة من المشروع، وهذا نصها: «ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية» فأقرّت بالإجماع.

وأخيراً، طرح المشروع، بكامله، على التصويت، ونودي على النواب، بأسمائهم، فرداً فردا (وعدد المقترعين ٤٨ نائباً)، فصدّق بالإجماع.

وتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة، وسأل الرئيس: هل من اعتراض؟ فلم يعترض أحد. وصدق المحضر، ووقعه كلّ من: رئيس مجلس النواب (صبري حماده)، وأمين السر (إميل لحود)، وكاتب المحضر (فايز مكارم)، وصادق عليه أمين السر العام لمجلس النواب (خليل تقي الدين).

ورفعت الجلسة «في تمام الساعة الخامسة والنصف»[٧٥].

كان تعديل الدستور الضربة القاصمة التي تلقّتها سلطات الإنتداب من العهد الجديد، وقد شمل التعديل خمس مواد من الدستور (المواد ١ و٥ و١١ و٥٢ و١٠٢) وشمل الإلغاء خمس مواد أخرى (المواد ٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤) وكلّها تتعلّق بأحكام الإنتداب. ورغم محاولات المفوضية الفرنسية تأخير نشر هذه التعديلات ريثما يصل «هللو» إلى بيروت، إلاّ أن الحكومة أصرّت على نشرها، وتمّ ذلك في اليوم التالي مباشرة، (يوم الثلاثاء في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر) وفي عدد خاص من الجريدة الرسمية. وبعدها «انقطعت كلّ مخابرة مع الفرنسيين، مباشرة أو بالواسطة»[٧٦].

إلاّ أن الحكومة كانت قد بدأت بتطبيق بعض ما تضمّنته التعديلات الدستورية، منذ نيلها الثقة مباشرة، وقبل إجراء التعديلات، ومن ذلك أنه، بعد نيل الحكومة الثقة بأيام، وفي ١٣ تشرين الأوّل/أكتوبر (عام ١٩٤٣)، عممت الحكومة على مختلف الدوائر الرسمية بوجوب استخدام اللغة العربية، بدلاً من الفرنسية، في المعاملات الرسمية. وقد أصدر رئيس الحكومة، لأجل ذلك، التعميم التالي، على وزرائه: «أرجو من حضرتكم أن تصدروا التعليمات اللازمة، إلى جميع الدوائر التابعة لوزارتكم، بأن جميع المخابرات والمعاملات بين الدوائر الرسمية يجب أن تحرّر، منذ الآن فصاعداً، باللغة العربية التي هي لغة البلاد الرسمية، وذلك عملاً بالعهد الذي قطعته الحكومة على نفسها في البيان الوزاري. الإمضاء: رياض الصلح»(٧٧).

كما أصدر رئيس الحكومة، بتاريخ ١٦ منه، أوامره باستخدام اللغة العربية في الأوامر العسكرية لقوات الدرك والشرطة، وألفت لجنة، لذلك، قوامها: الكولونيل سليمان نوفل وفؤاد أفرام البستاني والنقيب جورج زوين، مهمّتها «وضع المصطلحات اللازمة لأفراد الدرك والشرطة، باللغة العربية»، وقد بوشر باستخدام اللغة العربية، في الأوامر العسكرية، بدءاً من ذلك التاريخ (١٦ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٤٣)، كما أصدر محافظ بيروت تعميماً على موظفي المحافظة بوجوب التقيد بتعليمات رئيس الحكومة واستخدام اللغة العربية في مراسلاتهم(٧٨).

أما على صعيد سلطة الإنتداب، فقد بدأت هذه السلطة تتصرّف، بعد إقرار تعديل الدستور في مجلس النواب، بصورة عصبية، إذ ألغت دعوة الوزراء إلى حفلة العرض العسكري الذي كانت ستقيمه في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر (وهو عرض تقيمه كلّ عام بمناسبة توقيع هدنة الحرب العالمية الأولى)، ثم عادت فألغت العرض كلّه، بعدأن ردّ عليها رئيس الجمهورية برفضه الحضور

أساساً، وبرفضه اشتراك «الفرقة العسكرية اللبنانية» في هذا العرض، كما رفض الجيش التاسع البريطاني الاشتراك في العرض وامتنع الديبلوماسيون الأجانب الممثلون لدولهم، لدى الحكومة اللبنانية، من حضور العرض، إحتراماً لموقف الحكومة اللبنانية[٧٩].

ولكن «هللو» كان يبيّت، في هذه الأثناء، أمراً أكثر خطورة ، فقد كان يعدّ العدّة لاعتقال زعماء الإستقلال وزّجّهم في قلعة راشيا بالبقاع.

كان «هللو» قد وصل إلى بيروت، من الجزائر، في اليوم التالي لجلسة تعديل الدستور، وفي اليوم الذي تم فيه نشر التعديلات في الجريدة الرسمية (٩ تشرين الثاني/نوفمبر)، فأمضى يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر في الإعداد «للمفاجأة» التي كان قد دبّرها لأولئك الزعماء. وكان قد صرّح، فور وصوله، بأنه «يدرس القرارات التي يراها ضرورية لهذا التحدّي»[٨٠]. في هذا الوقت، كانت الحكومة اللبنانية قد بدأت بممارسة مهمّاتها كالمعتاد، فأصدرت، بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر (عام ١٩٤٣) قراراً بتعيين «الكولونيل سليمان نوفل» قائدا عاماً لقوى الأمن الداخلي، وتعيين «الكولونيل نور الدين الرفاعي» مديراً للشرطة اللبنانية[٨١].

إلا أنه ، ليل ١٠-١١ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت مفارز من الجنود السنغاليين والفرنسيين واللبنانيين تتجه نحو منازل كلّ من: الشيخ بشارة الخوري، ورياض الصلح، وعادل عسيران (وزير التموين والتجارة والصناعة) وكميل شمعون (وزير الداخلية والبريد والبرق والهاتف)، وسليم تقلا (وزير الخارجية والأشغال العامة) وعبد الحميد كرامي (الزعيم الطرابلسي الوطني الفاعل والنافذ) ومعهم أوامر باعتقال هؤلاء الزعماء.

ويروي الرئيس بشارة الخوري، في مذكراته، كيفية اعتقاله، فيقول:

«حوالي الساعة الثالثة بعد منتصف الليل، استيقظتُ وقرينتي في آن واحد على ضجة قوية في الدار الداخلية أمام غرفة المنامة، واعتقدنا أن الخدم تأخروا في السهر أو أنهم استيقظوا باكراً لتنظيف البيت. قمت وفتحتُ الباب لأرى ماذا يجري، فوقعت عيناي على جنود بحريين فرنسيين مسلحين بالبنادق وبرؤوسها الحراب، وبعض جنود سود مسلّحين على الشكل عينه، وصاحوا بي قائلين: أُخرج ! أخرج عاجلاً ! فأقفلت الباب بالمفتاح ظناً مني للوهلة الأولى أنّ هؤلاء الجنود قد سكروا ليلة عيد الهدنة وعلموا بالخلاف القائم بيني وبين المندوب الفرنسي فأرادوا اغتيالي. وفتحتُ النافذة أنادي على الجيران لينبّهوا البوليس منعاً للاغتيال فلم أسمع جواباً. وبدا لي الجو كأن الموت قد خيّم على جوانب البيت.

«ودامت تلك الحالة دقيقتين أو ثلاثاً، وإذا الباب الجنبي من الغرفة يُفتح علينا ويدخل ولدي ميشال ومعه ضابط برتبة كابتان لا أعرفه، يحمل مسدساً ورشاشاً صغيراً، وقال بتهذيب وخشونة: لا نقصد بكم شراً غير انني حامل أمراً من المندوب السامي بتوقيفك.

«فقلت: إني رئيس جمهورية مستقلّة ولا صفة للمندوب السامي أن يخاطبني.

«قال: سأتلو عليك الأمر.

«وتلا عبارات مطبوعة على الآلة الكاتبة يُفهَم منها الأمر بتوقيفي بسبب مؤآمرة على الانتداب القائم!

«طلبتُ أن يسلّمني الأمر فرفض، وقال: أمامك عشر دقائق حتى ترتدي ثيابك. فقلت: لا حاجة لارتداء الثياب في مثل هذه الحالة، وخُذني كما أنا. قال: كلّ مقاومة عَبَث، والأفضل أن ترتدي ثيابك بلا مجادلة.

«ونادى بعض رجاله ولم أكن لأعرف واحداً منهم، فدخل علينا ثلاثة أشخاص مسلحين «حتى الأسنان» كما يقولون بالفرنسية، وهم لبنانيون، وأحاطوا بي، فطلبتُ قرينتي إليّ أن أرتدي ثيابي، وأخذ ولدي ميشال يأتيني بها من الغرفة المجاورة، وكلّما خرج ورجع رافقه رجل مسلّح حتى انتهى اللبس، وارتديت فوق ثيابي أوّل معطف وقع تحت يدي، وودّعتُ قرينتي وولدي، وألقيت نظرة على غرفة ابنتي هوغِيت ورأيتها مظلمة فآثرتُ ألاّ أوقظها، وكنت أجهل أنّ سريرها محاط بالجنود السود وهم شاهرو السلاح، وأنهم أيقظوها من نومها الهانئ ومزقوا «ناموسيتها» بحرابهم.

«وفتشت عيناي عن ابني خليل فلم أجده في الدار، بل وجدت الدار قد امتلأت بالجنود ومأموري الأمن العام المسلّحين. وما أن نزلت السلم الخارجي حتى سمعت خليلاً يناديني من غرفة الحرس، وتلفّتُّ فألفيتُها فارغة من الدرك اللبناني، وخليل فيها محاط بجنود بحريين من الفرنسيين مسلّحين، فخرج بمعطف النوم وقبّلني مودّعاً والبحريون يوسعونه شتماً.

«ووصلت إلى طريق القنطاري الخالية الخاوية، وخلفي الضابط الذي بلّغني أمر التوقيف ومعه مأموران من الأمن العام مسلّحان، ووجدت، وأنا في الباب الخارجي، جندياً فرنسياً في «قاووش» الحرس اللبناني، ولم أجد أحداً من هذا الحرس. ووقفنا برهة على الرصيف المقابل لبيت أخي فؤاد، وبصفرة خفيفة تقدّمتْ منا سيارةٌ كانت واقفة مطفأة الأنوار في الطريق الواقع شرق بيتنا، أمام المدخل الخاص، فدعاني الضابط إليها وجلس عن شمالي، وجلس قرب السائق مأمور من الأمن العام وجميعهم شاكو السلاح، ومشت السيارة باتجاه مدرسة الصنائع ثم مالت إلى طريق الشام وأنا صامت أفكر بهذا الأمر الفظيع، وكأنني في منام لا في يقظة. وطوال الطريق لم يفه الضابط المرافق إلاّ

بعبارة واحدة هي : «لا أذهب بكم إلى بعيد، ستكونون في قلعة راشيا إلى صدور أمر آخر». فلم أجب.

«صعدت بنا السيارة إلى عاليه وبحمدون، والطريق خالية، والبرد قارس، وقبل محطة بحمدون، رأيت سيارة أمامنا فسبقناها، ثم خفّفنا السير فسبقتنا، بينما أنوار السيارتين تضاء تارة وتطفأ أخرى، كأنها علامات رمزية بين السائقين. وابتدأ الصبح ينبلج بين شتورا ومفرق راشيا، فتبينتُ في المقعد الخلفي من السيارة السائرة أمامنا طربوشاً عرفت به طربوش رياض الصلح، وكان رياض محاطاً برجلين.

«ووقفت السيارة الأولى في السهل قبل راشيا، ووقفنا وراءها على بعد مئتي متر تقريباً، ورأيت رياضاً يترجّل وقد لحق به الرجلان، وبعد هنيهة مشينا، وإذا وراءنا سيارتان لم أعرف من فيهما. في الساعة السادسة صباحاً وقف الرتل أمام قلعة راشيا ودخلت ورياضاً، والتفت إلى ورائي فشاهدت سليم تقلا وكميل شمعون يتبعاننا. وفي الباحة الداخلية، وُزعنا على الغرف المحيطة بالدار. أدخلوني غرفة عارية من كلّ رياش، إلاّ من كرسي خشبي، فجلست عليه والباب مفتوح على الدار يحرسه واحد من رجال الأمن العام. أشعلتُ سيكارة وأُحضرتْ لي «طاسة تنك» فيها شاي. تطلّعت نحو الدار ورأيت رياضاً وسليماً وكميلاً يتمشون فيها فخرجت إليهم، وما أن تبادلنا التحية حتى برز ضابط فرنسي وانتهر الحراس، وأمرهم أن يفرّقونا وأن يدخل كلّ منا إلى غرفته ففعلنا. لم تنقض دقائق حتى دخل ضابط القلعة إلى غرفتي وقال بكلّ تهذيب: «إذا شاء سيدي فليتفضل إلى غرفة معاوني لأنها تريحه أكثر من هذه الغرفة». شكرته ودخلت الغرفة الشرقية القبلية ولقيت أرضها مغطاة ببساط، وفي أحد جوانبها سرير يقابله مقعد وكرسي كبير، وعلى الحائط بعض الصور الزيتية، ثم أقفل عليّ الباب وكانت الساعة الثامنة تقريباً»[٨٢].

ويضيف «منير تقي الدين» إلى ما تقدّم، ما رافق هذا الاعتقال من أحداث، فيقول: «عند الفجر (١١ تشرين الثاني/نوفمبر)، حوالي الساعة الرابعة، طوّق المنزل خمسون جندياً فرنسياً مدجّجين بالسلاح، يقودهم ضابط، ويرافقهم مأمورون من دائرة الأمن العام الفرنسية، وكان أول ما فعلوه أنهم صرعوا الخفير الواقف على الباب، ودخلوا إلى حيث ينام الحرس، فاعتقلوهم، ثم اقتحموا المنزل عنوة، وراحوا يطرقون أبواب الغرف بأعقاب البنادق». ويذكر «تقي الدين» ان الجنود (السنغاليين) اقتحموا غرفة ابنة الرئيس «فارتاعت وعلا صراخها»، فأوصد الرئيس، وعقيلته، باب غرفتهما، من الداخل «ثم أزاحا إليه السرير الحديدي الكبير، وتحصنا وراءه»، وحاول الجنود تحطيم الباب، بأعقاب بنادقهم، فلم يستطيعوا، عندها، دخلوا غرفة الرئيس من باب «غرفة جانبية ينام فيها صغير أنجال الرئيس»، حيث «نفذوا منها إلى غرفة الرئيس وهم شاهرو السلاح»، وأبلغ الضابط الرئيس بأمر توقيفه، ورفض الرئيس الانصياع، «ولكن الضابط أمر جنوده فاقتادوا الرئيس، عنوة، إلى خارج البيت» حيث أودع سيارة عسكرية أقلّته إلى راشيا.[٨٣] ويقول «سبيرس» ان زوجته زارت زوجة الرئيس بشارة الخوري بعد ظهر ذلك اليوم (١١ منه) في منزلها، فوجدتها ترتعد، وقد تمركز الجنود السود على جميع سطوح المنازل المجاورة وصاروا يطلقون النار من النوافذ، وقد قتلوا عدة أشخاص خارج المنزل»([٨٣] مكرر).

إلا أن «ربّاط» يذكر ان «رجالاً من الأمن العام (الفرنسي) بقيادة رئيسهم (غوتييه Gautier) معززين بقوات من الجنود السود بإمرة ضباط فرنسيين، هم الذين اقتحموا منازل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء، ورئيس المجلس النيابي»[٨٤].

وفي الوقت نفسه، اقتحم منزل «رياض الصلح» نحو «ثلاثين من الجنود الفرنسيين، من بحارة وسنغاليين، بأيديهم المسدسات الاوتوماتيكية والبنادق السريعة الطلقات» ، وكانت الساعة الثالثة صباحاً، وقد دخلوا المنزل عن طريق الخدعة إذ أوهموا الخادمة أنّ ضيوفاً يـ ألون عن رئيس الحكومة، ثم فتحوا الباب «بمفتاح خاص»، واقتحموا غرفة رياض، وصاح به الضابط أن يخرج حالاً، فارتدى ثيابه على عجل، بينما كان أحد الجنود يقطع خطوط الهاتف، واقتيد رياض إلى السيارة العسكرية التي كانت تنتظره في الخارج والتي أقلته إلى راشيا. ولم يكن الجنود الذين دخلوا البيت وحدهم، بل كان البيت قد حوصر بما «لا ينقص عن المايتين من البحريين والسنغاليين ورجال الأمن العام»، وفتش رجال الأمن العام منزل رياض الصلح، بعد أن غادره، وخرجوا منه بحقيبة ملأئ بالأوراق الرسمية والخاصة(٨٥).

وقام «زوار الفجر» بمداهمة منزل النائب «رشيد بيضون» ظناً منهم أن الوزير عادل عسيران (وهو نسيب بيضون ويبيت، بعض الاحيان، في ضيافته) موجود في ذلك المنزل، وفعلوا الشيء نفسه بمنزل «محسن بيضون» فلم يجدوا ضالّتهم فيه، إلى أن اهتدوا إلى المنزل الذي نزل الوزير عسيران فيه، فداهموه، ووقف «عادل عسيران» بدم باردٍ، وبرباطة جأشٍ (عرفت عنه) يقول لهم، وقد رأى جحافل الجنود السود تطوق المنزل: «ظننتكم جئتم تقابلون جيشاً بهذا العدد من الجند، لا لتعتقلوا فرداً مثلي»(٨٦)، وسبقهم إلى «سيارة الاعتقال» ليفتح بابها ويدخلها بنفسه.

وجرى الأمر نفسه للوزير كميل شمعون ، حيث حاصر الجند منزله ودخل إليه الضابط، في غرفته، لكي يبلغه انه «موقوف» باسم السلطة، وقد دخل عليه مع جنده الذين كانوا يشهرون سلاحهم في وجه الوزير ووجه زوجته، وبعد أن

احتجزوا من كان في المنزل، وفتشوا البيت تفتيشاً دقيقاً، إقتادوه إلى «سيارة الاعتقال» التي سارت به باتجاه راشيا(٨٧).

وأما الوزير «سليم تقلا» فقد داهم منزله نحو ٢٥ جندياً دخلوه عنوة وعلى حين غرّة، فارتدى ثيابه وسار أمامهم إلى «سيارة الاعتقال» التي اتجهت به نحو المعتقل، دون أن يوقظ أحداً من أهل بيته، سوى «حماته» التي كانت قد استفاقت على جلبة الجند وهم يدخلون المنزل شاهري السلاح.

وكان «عبد الحميد كرامي» في مزرعته «مرياطه» بالشمال، فسارت، لاعتقاله، قافلة من نحو «عشر سيارات شحن كبيرة» محشوة بالجند المدجج بالسلاح، وما أن وصلت القافلة إلى جوار منزل النائب المطلوب حتى طوّق الجنود المنزل واقتحمته ثلة من نحو ٢٥ جندياً من السنغاليين بقيادة ثلاثة ضباط فرنسيين، وسأل الضباط عن النائب فخرج إليهم معرّفاً عن نفسه، فاقتادوه إلى «سيارة الاعتقال» وساروا به إلى راشيا عن طريق حمص. وفي الوقت نفسه، كانت ثلة من الجند تداهم بيت «عبد الحميد كرامي» في طرابلس وتمعن في تفتيشه، وقد أخذ الجند من منزل عبد الحميد، عند اعتقاله ، في مرياطة «محفظته وفيها ٤٢٢ ليرة، وكمية من النقود الذهبية... وجدوها في صندوق كسروه»، كما أخذوا من منزله في طرابلس «نظاراته الذهبية، وطقم سفرة كاملاً من الفضة و٢٥ ليرة إنكليزية»(٨٨).

وقد تمت هذه الإعتقالات إستناداً إلى القرار رقم ٤٦٤ الذي أصدره «هللو» وفيه إلغاءٌ لمفاعيل جلسة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣ النيابية (جلسة تعديل الدستور)، وحلّ المجلس النيابي، وتوقيف العمل بالدستور اللبناني. وأعطى «هللو» لنفسه، في هذا القرار، حق تعيين رئيس موقت وحكومة موقتة للبلاد، وفيما يلي نص القرار:

قرار رقم ٤٦٤/FC

«صادر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣ بتوقيف الدستور وحل المجلس النيابي وتنظيم السلطات التنفيذية والتشريعية:

«إن جان هللو سفير فرنسة، المندوب العام لفرنسة في الشرق.

«بناء على مراسيم رئيس الفرنسيين الأحرار بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيو عام ١٩٤١.

«وبناء على مرسوم لجنة التحرر الوطني الفرنسية بتاريخ ٧ حزيران/يونيو عام ١٩٤٣.

«وبناء على صك الانتداب بتاريخ ٢٤ تموز/يوليو سنة ١٩٢٢.

«وبناء على المادتين ٩٠ و ١٠٢ من الدستور اللبناني.

«وبناء على التصريح الذي ألقاه في بيروت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤١ الجنرال كاترو قائد الجيش والقائد العام، المندوب العام المفوض لفرنسة في الشرق، بالاعتراف باستقلال لبنان، مجدداً التعاون الواجب إنشاؤه بين فرنسة ولبنان في روحه وشكله، إلى ان تعقد معاهدة اتحاد ومودة فرنسية لبنانية يكرس بها نهائياً إستقلال البلد.

«وبناء على القرار رقم ١٢٩ بتاريخ ٨ آذار/مارس سنة ١٩٤٣ المحور (المعدّل) بالقرار رقم ١٤٧ .

«وبناء وبناء وبناء الخ... قرر ما يأتي:

«**المادة الأولى**: إنّ النص الذي قبله مجلس النواب اللبناني في جلسته المنعقدة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣ والمشتمل على تعديل المواد الأولى و١١ و٢٢ و٩٥ و١٠٢ وإلغاء المواد ٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ من الدستور خال من كلّ صبغة شرعية، فهو لاغ ولا مفعول له.

«**المادة الثانية:** حل المجلس النيابي اللبناني.

«**المادة الثالثة:** أوقف تطبيق الدستور اللبناني ويعاد على أثر انتخابات تجري فيما بعد.

«**المادة الرابعة:** تلغى المادة ٣ من القرار رقم FC/١٢٩ تاريخ ١٨ آذار/مارس عام ١٩٤٣ التي تعدّل بعض أحكام الدستور اللبناني.

«**المادة الخامسة:** بصفة موقتة، وإلى أن يعود تطبيق الدستور، يؤمن ممارسته رئيس دولة رئيس حكومة يعينه المندوب العام، ويؤازر رئيس الدولة رئيس الحكومة وزراء دولة يعينهم هو ويكونون مسؤولين تجاهه.

«**المادة السادسة:** لرئيس الدولة، رئيس الحكومة، أن يتخذ، في مجلس الوزراء، مراسيم لها قوة القانون، مع التحفّظات المتعلّقة بإعلان إستقلال لبنان، الذي أعلن في بيروت بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤١ من قبل الجنرال كاترو، القائد العام لقوات المشرق، والمفوض العام مطلق الصلاحية لفرنسا الحرّة في المشرق.

«**المادة السابعة:** أمين السر العام مكلف تنفيذ هذا القرار، الذي، بسبب السرعة، ووفقاً لأحكام المادة /٣/ من القرار رقم ٩٦/د تاريخ ١٤ نيسان/ابريل عام ١٩٢٥، يوضع موضع التنفيذ، لصقاً، على باب المفوضية العامة».

بيروت في ١٠ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٤٣

«هللو»

وقد بني هذا القرار (رقم FC/٤٦٤)، في أسبابه ، على النصوص التالية:

«١ - مراسيم رئيس الفرنسيين الأحرار، بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيو عام ١٩٤١، وهي مراسيم تعيين الجنرال كاترو وتحديد صلاحياته.

«٢ - مرسوم اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، بتاريخ ٧ حزيران/يونيو عام ١٩٤٣، المتعلّق بتعيين «هللو».

«٣ - صك الانتداب المؤرّخ في ٢٤ تموز/يوليو عام ١٩٢٢.

«٤ - المادتين ٩٠ و١٠٢ من الدستور اللبناني اللتين تحددان صلاحيات سلطة الانتداب، وذلك قبل إلغائهما بالقانون الدستوري الصادر بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣.

«٥ - إعلان ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤١ الذي يعترف باستقلال لبنان، ويحدّد، بروحه وشكله، مدى التعاون الواجب قيامه بين فرنسا ولبنان، بانتظار معاهدة التحالف والصداقة الفرنسية - اللبنانية التي تكرّس، نهائياً، إستقلال البلاد.

«٦ - القرار رقم FC/١٢٤ تاريخ ١٨ آذار/مارس عام ١٩٤٣، والمعدّل بالقرار رقم FC/١٤٧ تاريخ ٢٥ آذار/مارس عام ١٩٤٣، والذي يعيد العمل بالدستور، في لبنان، مع تعديل بعض أحكامه.

«٧ - البلاغ الصادر بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣ والذي سلّمته اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني إلى رئيس الجمهورية اللبنانية»[٨٩].

كما أصدر «هللو» قراراً ثانياً (القرار رقم ٤٦٥) عيّن، بموجب «إميل إده» رئيساً موقتاً للبلاد، وفيما يلي نص القرار.

٢ - قرار رقم FC/٤٦٥

«صادر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣.

«يعيّن بموجبه، بصورة موقتة، رئيس الدولة رئيس الحكومة في الجمهورية اللبنانية.

«إنّ جان هللو سفير فرنسة المندوب العام المطلق الصلاحية لفرنسة في الشرق.

«بناء على مراسيم رئيس الفرنسيين الأحرار.

«وبناء ...

«وبناء على القرار رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣ القاضي بتعليق الدستور اللبناني وحل مجلس النواب.

«يقرّر ما يلي:

«**المادة الأولى:** بصورة موقتة، وإلى أن يعاد إلى تطبيق الدستور، عين فخامة إميل إده الرئيس السابق للجمهورية، رئيساً للدولة رئيساً لحكومة الجمهورية اللبنانية، مع تخويله السلطات المحددة في القرار رقم ٤٦٤.

المادة الثانية: إن السكرتير العام مكلّف تنفيذ هذا القرار الذي يوضع موضع التنفيذ بتعليقه على باب المفوضية العامة نظراً لضرورة الإسراع».

السكرتير العام	المستشار التشريعي	المندوب العام المطلق الصلاحية
شاتينو	جان شابير	ج. هللو[٩٠]

بيان هللو: وبما ان «هللو» كان مدركاً ان الشعب اللبناني لن يقتنع بصوابية أعماله الطائشة والنزقة هذه، كما انه لن يرضى برئيسٍ وحكومةٍ من صنعه، كممثل للانتداب الذي أنهته القرارات الوطنية الجريئة للرئيس الشجاع وللحكومة والمجلس النيابي، الوطنيين والشرعيين، فقد أصدر بيانا «الى الشعب اللبناني» رمت به طائراته، فجر يوم الاعتقال (١١ تشرين الثاني/نوفمبر)، والتقطه اللبنانيون، في الصباح الباكر، ليقرأوا فيه ما يلي:

«أيّها اللبنانيون، لقد دقت الساعة التي يجب فيها أن يوضع حد للمناورات الطائشة التي لم يكن لها من هدف إلاّ حرمان لبنان من مساعدة فرنسا

التاريخية لتخضعه لديكتاتورية حقيقية، كان من شأنها أن تقضي عليه. إني، والغصة في قلبي، اضطررت إلى اتخاذ قراري الخطير هذا. على أنكم لم تكونوا تنتظرون من فرنسا، بالنسبة للاتجاه الذي اتخذته الحوادث، ترددا وتدابير ناقصة. كنتم تنتظرون منها عزماً صادقاً ورجولة، ولو انها تركت الأمور على مجراها لاحتقرتموها. واني على ثقة من أنكم ستحمدونها، إذ حالت بينكم وبين الخطر الذي كان يتهددكم (خطر الحرية...).

«تعرفون، من فحوى القرار الذي اتخذته، الأسباب القانونية التي أوجبت عليّ أن أستعمل صلاحياتي، فلن أعود إذن إلى ذكرها، على أنه من حقكم أن أقدّم لكم شروحاً أخرى أدلي بها بصراحة كلية، دون خوف من تسمية الأشياء بأسمائها.

«لقد أطلعتُ حكومتكم، فور تأليف وزارة الصلح، على عزمي على الدخول وإياها في محادثات ترمي إلى تنفيذ الإستقلال الموعود، مؤكّداً لها ان هذه المحادثات ستجري، من جانبنا نحن، بأكثر ما يمكن من روح السخاء والتفهم لأماني الشعب اللبناني.

«ولما بلغني أن البيان الوزاري يشير إلى تعديل الدستور بشكل مغاير لحقوق فرنسا وموجباتها الدولية، ناشدت رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، قبل صدور البيان، أن لا يتخذوا موقفاً علنياً بهذا الشأن.

«وفي نهار الجمعة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر حدّدت لجنة التحرر الوطني الفرنسية، في بلاغ تذكرون عباراته، الموقف الذي اتخذته. وأخيراً ، قبل جلسة المجلس المخصصة لدرس مشروع التعديل الدستوري ببضع ساعات، اقترحت، وأنا في القاهرة، على الحكومة مشروع تأجيل المناقشة، مبيناً أني عائد من الجزائر حاملاً تعليمات مشبعة بروح السخاء، بشأن المفاوضات التي ستجري.

«على أنّ هذه التنبيهات لم تصادف إلاّ الرفض والتسرّع في العمل. ولأجل تأمين النجاح بصورة أوفى، لجيء إلى التهديد والوعيد، في الشارع، ضد النواب الذين كان بوسعهم أن يعارضوا المشروع الحكومي(...).

«فهل أعادت فرنسا إلى لبنان ممارسة الحكم لتسليمه إلى استبداد الشارع؟؟؟

«على انه لم يكن هنالك من شيء يقف في سبيل هؤلاء القوم الذين كرسوا جهودهم لإثارة البغض والتدمير، فالمؤامرة على فرنسا كانت مدبرة، وكان المقصود تنفيذها حتى النهاية.

«وهل كان من الممكن أن يبقى شيء من الشك في ذلك بعد ان سمعنا الراديو الألماني يوزّع الثناء على رياض الصلح قائلاً: «لقد أذاع الزعيم الكبير رياض الصلح، جواباً على بلاغ ألجيه (الجزائر)، بلاغاً قال فيه إن الدستور سيعدل، وبما أن الحكومة اللبنانية تقوم بهذا التعديل حتى بدون أخذ رأي الفرنسيين، فإن العرب الأحرار لهم ملء الثقة بالزعيم الكبير رياض بك الصلح».

«ذلك هو رأي ألماني، فليسمح لفرنسا أن تبدي رأيها أيضاً...

«إن فرنسا لم تكن مقصودة وحدها بذلك، فلبنان لم يكن أقل استهدافاً منها لذلك، ومن كان بإمكانه أن يتخذ، بصورة جدية، التصريحات العلنية التي كان يدلي بها رجل لم يمر على وطنيته اللبنانية أكثر من ستة أسابيع، وهو، منذ عشرين سنة، يتآمر على استقلال بلاده؟...

«وأيّ دليل على الوطنية وحب الإستقلال أغرب من أن يحرم المرء بلاده من ضمانة دولية تضمن حدودها؟ إن الوطنيين اللبنانيين الحقيقيين إنما يعرفون تماماً أن احترام الحق والعدل هو ضمانة استقلال بلادهم الأساسية، وأن البلاد لا يلحقها إلاّ الضرر من التحكم والاضطرابات.

«إنّ فرنسا، وهي تشعر بمسؤولياتها الجسام، قد وقفت إذاً في وجه هؤلاء الذين عزموا على السير بلبنان إلى الهاوية، وإنها، بعملها هذا، قد قضت على حالة كان من شأنها الإساءة إلى إستقلال لبنان إساءة نهائية. وبعكس ذلك، فالعمل الحازم الذي قمت به باسمها قصدت منه المحافظة على كيفية بلوغ لبنان، بصورة أكيدة، الاستقلال التام مع احترام تقاليد من شأنها أن تحمي هذا الإستقلال حماية فعالة.

«وإذا كان ثمة من يزعم أن قراري هذا يناقض وعود فرنسا، فإني أجيبه أن فرنسا هي الدولة الوحيدة التي منحت الاستقلال، أثناء هذه الحرب، إلى بلدان تابعة لسلطتها، وأجيب أيضاً أن فرنسا تحارب كحليفاتها، وأنها ضحت بنفسها في طليعتهم، انتصاراً للحرية والحق، وأنها، بهذه الصفة، يحق لها أن لا تسمح قط بمناورات ضد الأمن العام التي هي مسؤولة عنه.

«أيها اللبنانيون،

«في هذه الساعة الخطيرة من تاريخكم، أجدّد لكم علناً عهد فرنسا بأنها لا تزال مصممة على منحكم الاستقلال التام الذي وُعدتم به، وذلك بموجب معاهدة ودية مشبعة بالثقة، في حرية تامة من الفكر والعمل.

«إننا نفهم أمانيكم أكثر من أي كان، ونحن لا نطلب منكم إلاّ الحكمة والتعقّل اللذين بدونهما يكون كلّ عمل سياسي معرّضاً للفشل.

«وفي الظرف الحالي، أرجو أن تظهروا هدؤكم ورباطة جأشكم، وأن لا تعيروا آذانكم للتهويش الذي كان حتى الآن يغدق عليكم إغداقاً. ولي الثقة بأنكم ستظهرون كفاءة تتناسب مع الظروف، وأن تقيموا، بموقفكم هذا، الدليل للعالم على أنكم أهل لأن تصبحوا في الغد الأسياد الوحيدين لمقدّراتكم»[٩١].

وكان ردّ اللبنانيين، على تصرّف «هللو» وبيانه، بطولياً وحاسماً ومصيرياً، إذ استفاق اللبنانيون، صباح ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، على الأخبار المذهلة، المنبئة باعتقال رجال الدولة جميعاً، رئيساً وحكومة، وزجّهم في معتقل راشيا، فأضربت المدارس والجامعات، وانشغل طلابها بإعداد مظاهر السخط والغضب، وخرج الناس إلى الشوارع، في كلّ مدن لبنان وبلداته وقراه، يتظاهرون منددين بفرنسا ومندوبها «هللو»، وقد أقفلت المتاجر والمخازن، واتحدت الجمعيات والنقابات والاحزاب، وكان اتحاد «الكتائب» المسيحية و«النجادة» المسلمة (بقيادة الشيخ بيار الجميل وعدنان الحكيم) رمزاً وهاجاً ومتألقاً للتضامن الوطني في وجه المستعمر الفرنسي.

وكانت الجماهير قد توافدت إلى منزلي رئيسي الجمهورية والحكومة، والتقى، في منزل رئيس الجمهورية، كلّ من حبيب أبو شهلا (نائب رئيس الحكومة ووزير العدل والتربية الوطنية)، والأمير مجيد أرسلان (وزير الدفاع الوطني والزراعة والصحة والإسعاف العام) وعدد من النواب، (صبري حماده وهنري فرعون وصائب سلام ورشيد بيضون ومارون كنعان ومحمد الفضل وسعدي المنلا)، بالإضافة إلى جمع غفير من الاهالي، وقرّر المجتمعون، من الوزراء والنواب، دعوة النواب إلى عقد جلسة طارئة في المجلس النيابي، بناءً على دعوة يوجهها رئيس المجلس إليهم، وتمّ ذلك بالفعل، وتوافد النواب إلى المجلس، وكان محاصراً بالجنود السنغاليين الذين كانوا يمنعون النواب، وسواهم، من دخوله، ورغم ذلك، استطاع عدد من النواب الدخول إلى المجلس (ومنهم النائب سعدي المنلا الذي حمله المتظاهرون خارج البرلمان وقذفوا به إلى داخله فتلقفه زملاؤه النواب في الداخل)، وشدّد الفرنسيون الحصار على المجلس ليمنعوا اكتمال النصاب وعقد الجلسة، وكان رئيس المجلس قد

انصرف، هو وبعض زملائه من النواب، إلى وضع «مذكرة تاريخية» أرسلت إلى سفراء الدول العظمى (بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا) وإلى ممثلي مصر والعراق، وقد حمل هذه المذكرة بعض الشرطيين الذين استطاعوا إخفاءها عن أعين الجنود، خارج البرلمان، وسلّموها إلى سفراء تلك الدول، وفيما يلي نص تلك المذكرة:

«ان رئيس مجلس النواب قد وجّه إلى أعضاء المجلس، في الساعة الثامنة من صباح يوم الخميس الواقع في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣، تحت رقم ١٩٣، دعوة إلى عقد جلسة مستعجلة، فمنع الجنود الفرنسيون الذين طوقوا البرلمان بأسلحتهم الكاملة ومعداتهم الحربية، النواب الشرعيين الدخول إلى بناية البرلمان.

«لذلك، فإن النواب الموقّعين الذين تمكّنوا من الوصول إلى المجلس، يعتبرون أنهم ينطقون باسم المجلس كافة، الذي انتخب فخامة الشيخ بشارة الخوري رئيساً دستورياً شرعياً للجمهورية اللبنانية بالإجماع، والذي منح حكومة دولة رياض الصلح ثقته بالإجماع، والذي عدّل الدستور اللبناني بما يتفق مع كرامة الأمة بالإجماع. إنّ هؤلاء النواب المجتمعين برئاسة فخامة صبري حماده رئيس المجلس، قد وقفوا على الاعتداء الغاشم والتدابير المستنكرة التي أقدم عليها جنود فرنسيون مسلّحون في ليل ١٠ - ١١ تشرين الثاني/نوفمبر على أشخاص فخامة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية المعظم ودولة رياض بك الصلح رئيس الوزراء وأصحاب المعالي الوزراء، واقتحام هؤلاء الجنود المسلّحين منازل رؤساء الأمّة ووزرائها الشرعيين، وترويع نسائهم وأطفالهم، مما تستنكره مدنية القرن العشرين، وهم إذ يحتجون بشدّة وعنف على هذا التدخّل الفاضح، من قبل الجنود الفرنسية الغاشمة، ومن

وراءها من الآمرين، ضد الدستور، وممثل الدستور، ويعتبرون ان الدستور قائم، وان البرلمان يمثله تمثيلاً شرعياً، رغم اعتداء المعتدين، وان السلطات الفرنسية والجنود الفرنسية المسلّحة، أقدمت على هذه الأعمال المستنكرة يقابلها النواب بالاستفظاع والتقبيح، ويرسلون هذه المذكرة إلى الدول الحليفة العظمى التي أعلنت إستقلال لبنان وضمنته، ويتوجّهون بها إلى البلدان العربية الشقيقة التي اعترفت بهذا الإستقلال. وفي هذه الدقيقة، التي يوقّع فيها رئيس المجلس والنواب الذين تمكّنوا من الحضور هذه الوثيقة، قد صدرت أوامر لا نقرها بإخراجنا من البرلمان، وسنبقى هنا ولن نخرج إلاّ بقوّة السلاح، ونحن نضع هذه الوثيقة بين أيدي حكومة الولايات المتحدة وبريطانية العظمى وجمهورية روسيا المتحدة، وبين أيدي إخواننا في الأقطار العربية وملوكهم ورؤسائهم وحكوماتهم.

«حرّرت هذه المذكرة في قاعة اجتماع مجلس النواب برئاسة فخامة صبري بك حمادة رئيس المجلس وحضور النواب الآتية أسماؤهم الموقّعين: سعدي المنلا نائب الشمال، هنري فرعون نائب البقاع، صائب سلام نائب بيروت، مارون كنعان نائب لبنان الجنوبي، محمد الفضل نائب لبنان الجنوبي، رشيد بيضون نائب لبنان الجنوبي.

«وقد قام بأعمال أمانة السر الشيخ خليل تقي الدين أمين السر العام لمجلس النواب.

«تحريراً في الحادي عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة ألف وستعماية وثلاث وأربعين.

«سعدي المنلا هنري فرعون صائب سلام رئيس مجلس النواب
رشيد بيضون محمد الفضل مارون كنعان صبري حماده»[٩٢].

وأصدرت عصبة دعت نفسها «عصبة الشباب اللبناني»، صباح الخميس بتاريخ ١٩٤٣/١١/١١، بياناً نددت فيه بتصرف سلطات الانتداب الفرنسي، ودعت إلى التظاهر احتجاجاً على هذا التصرّف (انظر الملحق رقم ٢).

وفي الساعة الثانية من بعد الظهر (١١ تشرين الثاني/نوفمبر) اقتحم الجنود السنغاليون البرلمان وأكرهوا الوزراء والنواب الذين اجتمعوا فيه على الخروج منه، رغم ممانعتهم، فارتأى هؤلاء أن يعقدوا جلسة في منزل النائب صائب سلام، وكان بعيداً عن أعين الجنود الفرنسيين، فدعا رئيس المجلس النواب لعقد الجلسة فيه[٩٣]، وما ان اكتمل النصاب، بمن حضر، حتى عقدت الجلسة برئاسة رئيس المجلس، في اليوم نفسه، وبحضور من بقي خارج المعتقل من أعضاء الحكومة، واتخذ المجلس قراراً مهماً نورده كما جاء في «محضر الجلسة» التالي نصه:

«محضر جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣ الساعة الرابعة بعد الظهر.

«عقد مجلس النواب جلسته في الساعة الرابعة بعد الظهر من يوم الخميس الواقع في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣ برئاسة السيد صبري حماده وبحضور أكثرية النواب، وجلس في مقعد الحكومة صاحباً المعالي الاستاذ حبيب أبو شهلا نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية والتربية الوطنية والأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع الوطني والصحة والإسعاف والزراعة. وبعد افتتاح الجلسة قال الرئيس إنه عندما بلغه نبأ اعتقال فخامة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية الشرعي ودولة رياض بك الصلح رئيس الحكومة وأصحاب المعالي الوزراء السادة سليم تقلا وكميل شمعون وعادل عسيران، بادر إلى دعوة النواب ووجّه إليهم، في الساعة

الثامنة من هذا اليوم، دعوة رسمية صدرت عن المجلس تحت رقم ١٩٣ م. ن. بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣، وان النواب الذين تبلّغوها حاولوا دخول القاعة فمنعهم جنود فرنسيون بقوّة السلاح، ولم يتمكّن من الدخول منهم إلى قاعة المجلس سوى الرئيس وستة نواب هم هنري فرعون، سعدي الملا، صائب سلام، مارون كنعان، محمّد الفضل، رشيد بيضون، وانه اعتدي على حرمة البرلمان الذي يمثل الأمّة اللبنانية، وذلك بأن طوّقه جنود فرنسيون مسلّحون وحالوا بينهم وبين نواب الأمّة، لذلك فقد عقد رئيس المجلس، في الساعة العاشرة من صباح هذا اليوم، جلسة وضع خلالها، هو والنواب المحاصرون، مذكرة رقم ١٤١ م.ن. بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣، أرسلها إلى كلّ من الجنرال ادوار سبيرس سفير بريطانيا العظمى والسيد ودسورث سفير الولايات المتحدة وتحسين بك قدري القائم بأعمال المفوضية العراقية وأحمد بك رمزي القائم بأعمال المفوضية المصرية العامة.

«ثم تلا السكرتير الموظف على النواب نص المذكرة (ألحقت المذكرة في المحضر وفقاً للأصول).

«ثم تكلّم معالي الأستاذ حبيب أبي شهلا فأطلع المجلس على التدابير التي اتخذها هو وزميله وزير الدفاع بصفتهما مجلس وزراء يقوم بأعمال رئيس الجمهورية وفقاً للدستور، وأطلع المجلس على نص المرسوم رقم ١-ح تاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣، ثم أطلع المجلس على الاحتجاجات التي وجّهها إلى سفراء وممثلي الدول الحليفة وإلى السيد جان هللو المندوب العام المطلق الصلاحية، وقد ألحقت هذه الرسائل بالمحضر. وبعد ذلك اتخذ المجلس بالإجماع القرار التالي:

- قـرار -

«إنّ مجلس النواب يمنح الوزارة ثقته بالإجماع ويوافق على جميع التدابير التي اتخذتها، والمجلس قد وقف على الاعتداء الغاشم والتدابير المستنكرة التي أقدمت عليها السلطة الافرنسية في فجر يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣ ضد أشخاص فخامة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية المعظم ودولة رياض بك الصلح رئيس الحكومة ومعالي الوزراء سليم تقلا، كميل بك شمعون، عادل بك عسيران، وكيف اقتحم جنود فرنسيون مسلّحون منازل رؤساء الأمّة ووزرائها الشرعيين وترويعهم النساء والأطفال مما تستنكره مدنية القرن العشرين. والمجلس يحتّج بشدّة وعنف على هذا التدخّل الفاضح من قبل السلطة الإفرنسية ومن ورائها من أصدروا هذه الأوامر ، ويعتبر المجلس ان الدستور لا يزال قائماً وان البرلمان يمثل الأمّة وأن رئيس الدولة هو بشارة الخوري وحده دون سواه، وأن رئيس الحكومة هو رياض بك الصلح الذي منحه المجلس ثقته بالإجماع، وأن وزراءه هم حبيب ابو شهلا، سليم تقلا، كميل شمعون، عادل عسيران والأمير مجيد أرسلان، سواء كانوا أحراراً أو معتقلين، ولا يعترف المجلس بأي رئيس أو حكومة تقيمه حراب الجنود رغم إرادة الأمّة، ولا بأي عمل أو مرسوم أو قانون أو تدبير يصدر عن غير السلطات اللبنانية الدستورية الشرعية.

«إنّ المجلس الذي اتخذ هذا القرار بالإجماع، يبعث به إلى الدول الحليفة العظمى التي أعلنت إستقلال لبنان وضمنته، ويضعه وثيقة شرعية بين أيدي إخواننا في الأقطار العربية وملوكهم ورؤسائهم وحكوماتهم. والمجلس يكلّف الحكومة بأن تطلب من القيادة الحليفة العليا أن تتخذ التدابير اللازمة للإفراج عن فخامة الرئيس الأول ودولة رئيس الوزراء ومعالي الوزراء الثلاثة، وتعتبر السلطة الفرنسية مسؤولة عن سلامتهم، وتحمّلها كلّ تبعة يمكن أن تنشأ عن

عملها الغاشم هذا. والمجلس يقرّر أن يظل منعقداً، برئاسة رئيسه، حتى تصل الأمة اللبنانية إلى مطاليبها المشروعة هذه.

تحريراً في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣

رئيس مجلس النواب

صبري حماده

«أعضاء مجلس النواب: إميل لحود ، نسيب الداوود، محمد بيضون، وديع الأشقر، حميد فرنجيه، صبري حماده، حبيب أبو شهلا ، كاظم الخليل، محمد المصطفى، رشيد بيضون، سعدى الملا ، يوسف سالم، صائب سلام، أديب الفرزلي، يوسف الهراوي، يوسف إسطفان، رفعت قزعون، أحمد الأسعد، نسيب غبريل، علي العبدالله، بطرس الخوري، عبدالله اليافي.

«وقبل أن ترفع الجلسة أبلغنا أحد النواب أن السلطة الفرنسية اعتقلت كذلك النائب الزميل السيد عبد الحميد كرامه نائب لبنان الشمالي. فالمجلس يقرّر بشأنه ما قرره بشأن رئيس الدولة ورئيس الحكومة والوزراء المعتقلين، سواء من حيث مطالبته بالإفراج عنه أو من حيث تحميل السلطة الفرنسية كلّ مسؤولية تنشأ عن هذا الاعتقال.

تحريراً في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣

«رئيس مجلس النواب صبري حماده : أعضاء المجلس النيابي: سعدي المنلا محمد المصطفى الخ...».

وكانت هذه الجلسة أوّل جلسة يعقدها المجلس النيابي اللبناني المستقل خارج الندورة النيابية[٩٤].

وقد دفع هذا التصرف بريطانيا لأن تتخذ موقفاً صلباً ضد حلفائها الفرنسيين وإلى جانب اللبنانيين. ويذكر الجنرال «كاترو» ان الجنرال سبيرس

وزوجته «اللايدي سبيرس» (التي كانت أشد حماسة من زوجها) «كانا يغدقان الوعود للبنانيين، وخصوصاً لعائلات الشخصيات المعتقلة بأمرٍ من هللو، بمساندة الحكومة البريطانية لهم، مع توجيه ملاحظات نابية جداً تجاه المفوّض العام والسياسة الفرنسية»، وقد وجّه «سبيرس» إلى «هللو» بتاريخ يوم الاعتقال (١١ تشرين الثاني/نوفمبر) رسالة هذا نصها:

«البعثة البريطانية - بيروت - ١١ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣).

«صاحب الفخامة

«بعد اتصال هاتفي أجريته مع وزير الدولة (كايسي) بالقاهرة، طلب مني أن أبلغكم أنه تلقّى، بقلقٍ بالغ جداً، بل بسخطٍ بالغ جداً، نبأ التدابير التي اتخذتها السلطات الفرنسية، في الساعات الأولى من هذا الصباح، والمتضمنة اعتقال رئيس الجمهورية المنتخب شرعاً، وغالبية أعضاء الحكومة اللبنانية، وإقفال مجلس النواب، بالقوّة، وقد تمّ ذلك على أيدي القوات السنغالية الفرنسية. ومن هذه الإعتقالات، وخصوصاً إعتقال الرئيس نفسه، ما تمّ بطريقة لا بدّ من أن تثير الرأي العام، ليس فقط في هذا البلد، بل في العالم المتمدن بأسره.

«إنني أذكّر فخامتكم، انني حتى منتصف الليلة الماضية، كنت أصرّ، تجاهكم، على الأهمية الحيوية لتحاشي كلّ ما يمكن أن يؤدي إلى اضطراب الأمن. وقد أعطيتموني قول شرف، ورددتم ما قلتموه عدة مرات، بأنكم لن تتخذوا أي تدبير يمكن أن يؤدي إلى اضطراب الأمن العام، أو أن يسيء، بأي شكل، إلى المجهود الحربي.

«إنني أترك للآخرين الحكم على التفسير الذي يجب ان يفسَّر به عملكم بأن تعطوا وعداً قبل أن تنقضوه بساعات. ومن الصعب تصوّر تدابير أكثر

مجلبة لاضطراب الأمن وعرقلة المجهود الحربي، في هذه البلاد، أكثر من تلك التي اتخذتموها.

«وفي المعلومات الأكيدة التي وصلتني، ان ثلاثة أشخاص، على الأقل، بينهم طفل، قد قتلوا في المظاهرات التي جرت أمام مبنى البرلمان. ليس، فقط، هذه الأعمال التي قام بها مرؤوسوكم هي التي أثارت أكبر قدر من الغضب لدى شعب هذه البلاد، بل إنها ستؤدّي، حتماً، إلى ذهول العالم العربي، بأسره، وغضبه. كما ان غضب رجال الدين، المسيحيين والمسلمين ، قد بلغني، وبلغ زملائي، بأقسى ما يمكن من العبارات.

«إنني أترك إليكم أمر تصوّر التأثير الذي تتركه هذه التدابير الإستبدادية وغير المقبولة، وقد اتخذت ضد شعب صغيرٍ بلا دفاع، على الرأي العام المستنير في الديموقراطيات الكبرى التي صرّحت، علناً، أن هدفها هو محاربة هذه التدابير، خصوصاً.

«إنني متأكد أنّ وزير الدولة وحكومة جلالته، في لندن، على علم تامٍ ودقيقٍ بكلّ هذه التطوّرات، وإنني، في الوقت الحاضر، لا أستطيع إلاّ أن أضيف انه، بحكم المسؤولية العسكرية الراجحة التي اضطلع بها، كقائد أعلى في الشرق الأوسط، عليّ أن أحتفظ بحرية العمل الكاملة للسلطات العليا التي أخضع لها.

«وانتهز هذه الفرصة لأجدد لفخامتكم كامل اعتباري».

التوقيع: سبيرس.

وقد ردّ عليه هللو بالرسالة التالية:

«لقد كتبت رسالتك اليوم، إليّ، بعبارات فظّة، ويشرّفني أن أبلغك أنني اعتبرتها كأنها لم تكن. لست بحاجة إلى دروس تتعلّق بشرفي، إن النص الذي أرسلته لي عن اللغة التي استخدمها والأعمال التي أشرت إليها غير صحيحة».

ويعلّق «سبيرس» على ذلك بقوله: «وفي اليوم التالي، أرسلت الخارجية برقية لي بأنها توافق، بصورة كلية، على رسالتي إليه»(٩٥).

وخرجت، في اليوم التالي (١٢ منه) تظاهرة نسائية ضمت نساءً من مختلف الطوائف اللبنانية، وكان على رأسها قرينة الوزير كميل شمعون، فجابت شوارع المدينة ووصلت إلى مقر البعثة البريطانية، حيث قدم وفد منهن لسبيرس الاحتجاج التالي نصه:

«دولة رئيس وزراء بريطانيا العظمى.

«نحن، السيدات اللبنانيات، من مختلف الطوائف، نحتّج، بشدّة، على الإعتداء الشائن والغادر الذي ارتكب ضد الرسميين في حكومتنا المستقلة، وهو الإستقلال الذي اعترفت به حكومة جلالة ملك بريطانيا وحكومات الحلفاء، ونحن نعتبر ذلك إهانة لشرفنا ولحريتنا التي تحمونها وتحاربون لأجلها.

«إننا نطلب منكم التدخّل الفوري لحماية حقوق الأمم الضعيفة، التي طالما أعلنتم، وفي مؤتمر موسكو خصوصاً، أنكم حماتها.

عن سيدات لبنان».

وقصدت التظاهرة، بعد ذلك، مقر البعثة الأميركية، وقابل وفد من المتظاهرات الوزير الأميركي المفوّض الجنرال ودسمورث، ولكن الجنود السنغاليين ما لبثوا أن وصلوا وأخذوا يرشون المتظاهرات بخراطيم المياه لتفريقهن. وانتقلت، بعد ذلك، إلى المفوضية العراقية حيث قابل وفد منها المفوّض العراقي تحسين قدري، ثم المفوّضية المصرية حيث قابل الوفد نائب القائم بالأعمال في المفوضية، وكانت القوات الفرنسية «تطارد السيدات من

مفوضية إلى ثانية» حتى انتهت تلك التظاهرة بعد الظهر، عند منزل رئيس الجمهورية(٩٥ مكرر).

وكان حبيب أبو شهلا، بصفته نائباً لرئيس الحكومة، قد أصدر مرسوماً (رقم ١/ح تاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣) وزّع، بموجبه، مهام الحكومة على الأعضاء الباقين خارج المعتقل، وهم: حبيب أبو شهلا، ومجيد أرسلان، وقد أصدره، من منزل رئيس الجمهورية، على الشكل التالي:

الجمهورية اللبنانية

مرسوم رقم ١/ح

«ان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية والتربية الوطنية

«بناء على الدستور اللبناني الصادر في ٢٦ أيار/مايو سنة ١٩٢٦ المعدل بموجب القانون الدستوري الصادر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣.

«وبناء على التدابير التي اتخذها المندوب العام الفرنسي والمتضمنة تعطيل الدستور وحل المجلس النيابي وتعيين حكومة موقتة.

«ولما كانت هذه التدابير صادرة عن سلطات غير صالحة ومغايرة لاستقلال لبنان وللدستور، وبالتالي غير مشروعة.

«ولما كان فخامة الشيخ بشارة الخوري هو الرئيس الشرعي للبلاد، وكانت هذه الصفة لا تزال ملازمة له وفاقاً لأحكام الدستور.

«ولما كانت الحكومة القائمة هي الحكومة الدستورية الشرعية، وكان المجلس النيابي لا يزال قائماً باعتباره السلطة التشريعية الدستورية.

«وبناء على إقدام السلطة الفرنسية على اعتقال فخامة رئيس الجمهورية بالقوّة والعنف، ولما كان يتعذّر عليه مباشرة سلطته الدستورية.

«ولما كان الدستور اللبناني ينص على أن مجلس الوزراء يمارس، في هذه الحالة،سلطة رئيس الجمهورية.

«ولما كانت السلطة الافرنسية قد اعتقلت، من جهة ثانية، رئيس مجلس الوزراء ووزراء الخارجية والداخلية.والتموين، ولذلك أصبح من الواجب تأمين المصلحة بتحمل التبعات بدلاً عنهم.

يُرسم ما يلي:

«المادة الأولى: يمارس مجلس الوزراء موقتاً الصلاحيات المعطاة لرئيس الجمهورية وفاقاً لأحكام الدستور.

«المادة الثانية: يقوم موقتاً نائب رئيس مجلس الوزراء مقام رئيس مجلس الوزراء ويكلّف موقتاً بوزارات المالية والخارجية.

«المادة الثالثة: يكلّف وزير الدفاع والزراعة والصحة موقتاً بوزارة الداخلية والتموين والتجارة والنافعة والبرق والبريد.

«المادة الرابعة: يعتبر هذا المرسوم نافذاً من تاريخ توقيعه».

في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣.

وزير الزراعة والدفاع والصحة	صدر مقام رئيس الجمهورية	رئيس مجلس الوزراء
الامير مجيد أرسلان	حبيب ابو شهلا	حبيب ابو شهلا[٩٦]

كما أصدر مرسوماً آخر (رقم ٢/ح تاريخ ١٢ منه)، عين بموجبه «الكولونيل فوزي طرابلسي» قائداً أعلى لقوات الأمن الداخلي، بدلاً من «الكولونيل سليمان نوفل» (٩٦ مكرر).

بعدها، وفي اليوم التالي، بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، اجتمع مجلس النواب، من جديد، في دار صائب سلام، وعقد جلسة اتخذ، فيها، القرارات التالية:

«١ - إعتبار الدستور قائماً.

«٢ - منح الثقة للحكومة المؤلّفة من الاستاذين حبيب أبي شهلا والأمير مجيد أرسلان، واعتبارهما يؤلّفان مجلس الوزراء ليقوم مقام رئيس الجمهورية، وذلك عملاً بالدستور.

«٣ - إعتبار أن الحكومة التي يرأسها أميل إده باطلة، وكلّ قرار أو قانون أو مرسوم أو تدبير تتخذه باطلاً لا يعتدّ به.

«٤ - تفويض الحكومة تفويضاً تاماً مطلقاً باتخاذ جميع التدابير، والقيام بجميع المساعي والمخابرات، في سبيل عودة الحياة الدستورية والمعتقلين إلى لبنان».

وقد وقّع محضر هذه الجلسة ٣٣ نائباً (من أصل ٥٥ نائباً هم مجموع عدد نواب المجلس)[٩٧].

مقابل ذلك، حاول «إميل إده» الذي عينه «هللو» رئيساً موقتاً للدولة وللحكومة معاً، ممارسة الصلاحيات التي منحه إياها المندوب السامي الفرنسي، فكان أول مرسوم أصدره، هو «المرسوم رقم ١ تاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣» القاضي بتعيين «فريد حبيب ، المفتش الإداري من الدرجة الثالثة، محافظاً للبنان الجنوبي، من الدرجة الثالثة». ثم أصدر، في اليوم التالي (١٣ منه) مرسوماً آخر «رقم ٢» عيّن، بموجبه «مجلساً حكومياً» مؤلفاً من «مديرين عامين» في الدولة، كما عيّن، في المرسوم نفسه «محافظي ألوية» ، وقد جاء المرسوم على الشكل التالي:

الجمهورية اللبنانية

مرسوم رقم ٢

ان رئيس الدولة رئيس الحكومة

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ٤٦٤

وبناء على المرسوم رقم ٦٦٥

يرسم ما يأتي:

«مادة أولى: يعاون رئيس الدولة مجلس حكومي مؤلف من:

١ - نصري حداد	مدير المالية
جورج مراد	مدير الداخلية
أشرف الأحدب	مدير النافعة
يوسف شمعون	مدير التربية الوطنية
حليم النجار	مدير الزراعة
أندريه التويني	مدير التموين
راشد طبارة	مدير التجارة والصناعة

«٢ - ومن محافظي الألوية

شفيق الحلبي	محافظ بيروت
فؤاد البريدي	محافظ جبل لبنان
كميل شدياق	محافظ لبنان الشمالي
ناظم عكاري	محافظ البقاع
فريد حبيب	محافظ لبنان الجنوبي

«٣ - مندوب عن المراقبة العامة للدوائر الإدارية - صبحي حيدر، مدير مراقب.»

١٣ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣

الامضاء: إميل اده.

ولكن هذا المرسوم لم ينفذ لأن كلاً من: «أشرف الأحدب ويوسف شمعون وأندريه تويني، وراشد طبارة، وحليم النجار، وكذلك فريد حبيب» رفضوا تنفيذه(٩٧ مكرر) . وقد أصدر إدّه، بعد ذلك، مراسيم أخرى، فأصدر مرسوماً (رقم ٣ تاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر) يقضي بتعيين «جان عزيز» قائمقاماً على الشوف، ومرسوماً (رقم ٤ تاريخ ١٧ منه) يقضي بإعادة «جورج قرقفي» إلى «سابق خدمته في وزارة المالية»(٩٨)، مما اضطر الحكومة الشرعية إلى إصدار بلاغ إلى «عموم مأموري وموظفي الجمهورية اللبنانية» تنهيهم فيه عن التعامل مع حكومة «إدّه» غير الشرعية، وفيما يلي نص البلاغ:

الجمهورية اللبنانية

بــلاغ

الى عموم مأموري وموظفيي الجمهورية اللبنانية

«إن حكومة السيد إميل إده هي حكومة غير شرعية لأنها غير منبثقة من الأمّة وعينت بطريقة مخالفة للدستور.

«والحكومة الشرعية الوحيدة هي مجلس الوزراء الذي يقوم مقام رئاسة الجمهورية بحسب الدستور، عندما يتعذر على الرئيس ممارسة سلطاته.

«لذلك، بالإستناد إلى الدستور وإلى مقررات مجلس النواب المتخذة بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، تبلغ الحكومة سائر المأمورين والموظفين أن يمتنعوا عن تأدية أعمالهم ومأمورياتهم تحت ظل حكومة غير شرعية، وان لا يطيعوا لها أمراً ولا يعترفوا بها ، وان يكفوا عن العمل إلى ان تتولى الحكومة الشرعية السلطة الفعلية»(٩٩).

١٣ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣

وزير الدفاع الوطني والداخلية	رئيس مجلس الوزراء القائم بأعمال رئيس الجمهورية
مجيد أرسلان	حبيب ابو شهلا

كما أصدرت قرارين بمنع كلّ من «أمين صندوق الخزانة اللبنانية» و«مدير عام مصرف سوريا ولبنان» من دفع أية أموال من خزينة الدولة إلى «الحكومة المزعومة التي نواتها السيد إميل إده»، وفيما يلي نص القرارين:

الجمهورية اللبنانية

إلى أمين صندوق الخزانة اللبنانية المحترمة

«إتخذت الحكومة التي أمثلها بمقتضى الدستور، بناء على مقررات المجلس النيابي، قراراً يمنعكم من دفع أي مبلغ كان من أموال الخزينة، إلاّ بالإستناد إلى أمر تصدره الحكومة الشرعية هذه التي أمثلها. على ان كلّ دفع تجرونه بغير هذه الصورة يعرضكم للمسؤولية المدنية والمسؤولية الجزائية».

تحريراً في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣

رئيس مجلس الوزراء وزير المالية

القائم مقام رئيس الجمهورية (التوقيع)

الجمهورية اللبنانية

حضرة المدير العام لمصرف سوريا ولبنان

«بصفتي رئيس الحكومة اللبنانية القائم مقام رئاسة الجمهورية بمقتضى الدستور، لي الشرف أن أبلغكم بأن مجلس النواب والحكومة اتخذا، بتاريخ اليوم، قراراً يمنعكم من دفع أي مبلغ كان من أموال الخزانة اللبنانية إلى الحكومة المزعومة التي نواتها السيد إميل إده.

«فكلّ دفع تجرونه بأمر من غير حكومة لبنان الشرعية التي أمثلها، لا تقرّه الحكومة ولا تعترف به، ويكون على محض مسؤوليتكم».

رئيس مجلس الوزراء وزير المالية

القائم مقام رئيس الجمهورية (التوقيع)

والقراران بتوقيع «حبيب ابو شهلا»[١٠٠].

وأمام نشاط الحكومة الشرعية هذه، رأت سلطة الإنتداب أن لا مفرّ من تغييبها بغية إتاحة الفرصة للسلطة التي عينتها (برئاسة إده) كي تستطيع ممارسة مهامها (غير الشرعية)، فعمد مدير الأمن العام (غوتييه) إلى استدراج «أبو شهلا» لمقابلته وإلقاء القبض عليه، وفي صباح ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وبينما كان أبو شهلا يغادر منزله إلى اجتماع للحكومة وللمجلس في دار صائب سلام، وجد بعض موظفي الأمن العام ينتظرونه خارج المنزل، فما ان رأوه حتى تقدّموا منه وطلبوا إليه مرافقتهم إلى المديرية لمقابلة المدير، ولكن «أبو شهلا» رفض ذلك، بصفته رئيساً للحكومة الشرعية، وحاول أولئك الموظفون الإلحاح عليه لسوقه إلى المديرية، ولكن نفراً من شباب الحي انتبهوا إلى ذلك فتدخّلوا في الأمر وأكرهوا موظفي الأمن العام على التراجع عن مطلبهم والانسحاب، ثم قاموا بمواكبته إلى دار سلام. وعندما روى أبو شهلا للنواب المجتمعين في تلك الدار ما جرى له مع موفدي «غوتييه»، وتبين للحاضرين أن هناك تدبيراً معيناً لاعتقال أبي شهلا بقصد إلغاء الحكومة الشرعية ، رأوا أنه من الضروري أن تستقر حكومتهم في مكان آمن لا يقع تحت أيدي الفرنسيين، ووقع الإختيار على بلدة «بشامون»[١٠١]، في منطقة «الغرب» جنوب شرقي بيروت.

كان اختيار بلدة «بشامون» مقراً للحكومة الشرعية، قراراً موفّقاً وحكيماً، فهي قريبة من العاصمة، مركز القرار، إلاّ أنها عصية على الإحتلال، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: وجودها في حضن مجموعة من البلدات التي تعجّ بالشبان المناهضين للاحتلال، والموالين للحكم الوطني، والقادرين على حمل السلاح

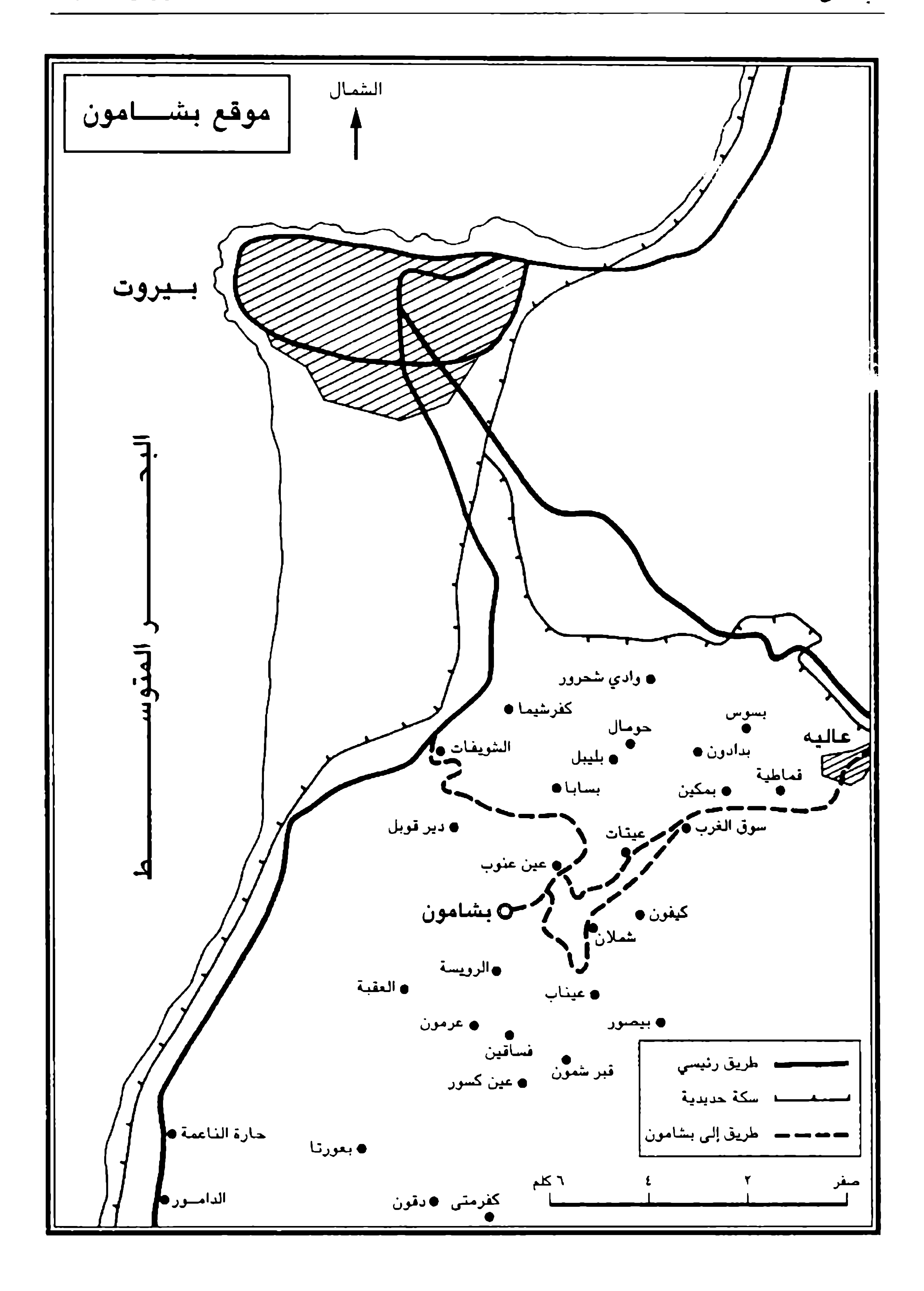
والدفاع عن حياض الحكومة التي استضافوها في منطقتهم، وهذا ما جرى، بالفعل (خصوصاً ان للأمير مجيد أرسلان شعبيةً واسعةً في تلك المنطقة).

ثانياً: سوف يجد الفرنسيون صعوبة في الوصول إلى البلدة بسبب وعورة طرقها ومسالكها، بالإضافة إلى سهولة نصب الكمائن على جانبي تلك الطرق والمسالك.

ثالثاً: تنتهي الطريق الوحيدة الصالحة للعربات، في بشامون، ولا تتجاوزها إلى القرى والبلدات المجاورة، مما يتيح لأعضاء الحكومة ان يعتصموا بالجبال القريبة إذا ما اقتحم الفرنسيون البلدة[١٠٢].

وكانت «بشامون» في ذلك الحين، قرية صغيرة، لا يتجاوز عدد سكانها الـ ١٥٠٠ نسمة، ولا يتجاوز عدد بيوتها المايتي بيت، وهي تبعد عن بيروت «بضعة وعشرين كيلومترا»، يعيش أهلها من الزراعة «ونقل البضائع بين لبنان ودمشق»، وتقع في منخفض يجعلها بعيدة عن الأنظار «لا يراها قاصدها إلاّ إذا بلغها»، ولا يمكن اقتحامها، بالعربات، إلاّ عن طريق واحدة هي تلك التي تصلها «بعين عنوب»، ولكن الطرق الموصلة إلى «عين عنوب» متعددة وهي: طريق بيروت - الشويفات - عين عنوب ، وطريق عاليه - عيتات - عين عنوب، وطريق سوق الغرب - شملان - عين عنوب، لذا سمي مدخل بشامون، من هذه الجهة «البوغاز»، أي المضيق، حيث يستطيع بضعة مقاتلين ان يصدّوا أي هجوم على البلدة، إن هم تحصنّوا. يضاف إلى ذلك ما يكتنف تلك الارض الوعرة والصعبة، من غابات الاشجار البرية التي تتيح للمدافعين حرية الحركة المناورة[١٠٣].

(أنظر الخارطة).


موقع بشامون
الشمال
بيروت
البحر المتوسط
وادي شحرور
كفرشيما
حومال
بسوس
عاليه
الشويفات
بليبل
بدادون
قماطية
بسابا
بمكين
دير قوبل
عيتات
سوق الغرب
عين عنوب
بشامون
كيفون
شملان
الرويسة
العقبة
عيناب
عرمون
بيصور
فساقين
قبر شمون
عين كسور
طريق رئيسي
سكة حديدية
طريق إلى بشامون
حارة الناعمة
بعورتا
صفر
٢
٤
٦ كلم
الدامور
دقون
كفرمتى

وصل أعضاء الحكومة إلى بشامون مساء يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، واستقروا في منزل متواضع يملكه «حسين الحلبي» الواقع في أعلى القرية «والمؤلف من جناحين، جعل أحدهما للنوم واستقبال الوفود، والآخر لاجتماع مجلس الحكومة وللعمل»[١٠٤]، وقد استقرّ، في بشامون، كلّ من:

- حبيب أبو شهلا، رئيس الحكومة والقائم بأعمال رئيس الجمهورية، ووزير المالية والخارجية.
- وصبري حماده، رئيس مجلس النواب.
- والأمير مجيد أرسلان، وزير الدفاع الوطني والزراعة والصحة والداخلية والتموين والتجارة والنافعة والبرق والبريد[١٠٥].
- الكولونيل فوزي طرابلسي، قائد قوى الامن الداخلي، والمستشار العسكري للحكومة.
- خليل تقي الدين، أمين عام مجلس النواب، وأمين سر الحكومة، ومدير غرفة رئاسة الجمهورية، والمستشار السياسي للحكومة.

وكان المستشاران، العسكري والسياسي، يحضران اجتماعات الحكومة دون أن يكون لهما حق إبداء الرأي أو الإشتراك في المناقشات «إلاّ إذا سئلا»[١٠٦].

وهكذا أخذت الحكومة الموقتة تواكب نشاط العاصمة وتحرّكاتها الشعبية، وكذلك نشاط باقي المناطق اللبنانية ومدنها الكبرى، وتصدر التوجيهات والتعليمات والقرارات المناسبة. مما أربك سلطة الإنتداب وحرمها، كما حرم «إميل إده» الذي حاول تشكيل حكومةٍ ولكنه أخفق، من السيطرة على الوضع في البلاد.

واستمرّ الإضراب، كما استمرّت التظاهرات، في مختلف أنحاء البلاد، وفي المدن الكبرى، وخصوصاً بيروت وصيدا وصور وطرابلس والنبطية، وقد شارك النساء، في هذه التظاهرات، كما الرجال، وشارك الطلاب، من مختلف

الأعمار، ومنعت سلطات الانتداب نشر أية أخبار عن جلسة تعديل الدستور، وداهمت مكاتب الصحف الوطنية ووضعت مراقبين من الأمن العام في دورها، فأضربت تلك الصحف واحتجبت عن الصدور، وأصدر الشباب الوطني جريدة بلا إسم، بل كان اسمها عبارة عن علامة إستفهام فقط (؟) دون أي تعبير آخر، وكانت تصدر سراً، وكان قد أصدرها «نعيم مغبغب»، إلاّ أنه سلّم رئاسة تحريرها إلى «سليم أبو حمزه» بعد أن التحق هو، بالحكومة في بشامون. وحاولت سلطات الانتداب تزوير هذه الجريدة التي لاقت رواجاً شعبياً كبيراً، فأصدرت جريدة مماثلة مماثلة لها، إلاّ أنه سرعان ما اكتشفها الشعب ورفضها، وأصدر بعض الشباب، نشرة، باللغة الفرنسية، أخذوا يردون فيها على مزاعم «علامة الإستفهام» المزوّرة، فاحتجبت هذه الأخيرة عن الصدور[١٠٧]. (أنظر نماذج عن الجريدة؟ والجريدة المزورة في الملحق رقم ٣).

وأمّا الصحف التي ظلت تصدر فهي تلك التي كانت ممالئة لسلطات الإنتداب، والتي كانت تهاجم الإنتفاضة الوطنية، وهي : جريدة «لاسيري La Syrie» الفرنسية (وصاحبها فرنسي)، وجريدة «الأوريان Lorient» الفرنسية، وجريدتا البيرق والبشير (بالعربية) ([١٠٧] مكرر).

قلنا، فيما سبق، إن «إميل إده» فشل في تأليف حكومة بديلة ممالئة للفرنسيين، بعد أن رفض معظم المديرين الذين عينهم في «مجلس حكومي»، بينما استمرّت «حكومة بشامون» في ممارسة مهماتها كالمعتاد، فأصدرت قرارات تمنع على «أميل اده» التصرّف بأي مبلغ من أموال الدولة، مهما كان زهيداً، ثم انصرفت إلى تعزيز «الحرس الوطني»، خصوصاً بعد أن التحق بها ثلاثة من الشباب الوطني المتحمّس، هم: نعيم مغبغب، ومنير تقي الدين، والدركي أديب البعيني، فتسلم «نعيم مغبغب» قيادة هذا الحرس، يعاونه كلّ من منير تقي الدين وأديب البعيني.

وقد تألّف «الحرس الوطني» من شباب من الجبل، ضمّ مسيحيين ومسلمين (خصوصاً الدروز)، وقد أفصح قائد هذا الحرس «نعيم مغبغب» لأحد مراسلي الصحف الأجنبية، أنّ نسبة المسيحيين في الحرس الوطني تبلغ ٢٥٪ دون أن يفصح عن عديد هذا الحرس، ولكنه قال لذلك الصحفي: «إننا قادرون على ردّ عشرة آلاف مهاجم، بكامل المعدات، وسترى، إذا هوجمنا، صدق قولي هذا»(١٠٨)، إلاّ أن «تقي الدين» (الذي كان أحد قادة هذا الحرس) يؤكّد أن عديد الحرس الوطني لم يكن يتعدى المايتي رجل(١٠٩). وكان بين هؤلاء المقاتلين «كثيرون من الشباب المثقّفين الذين يتقنون عدّة لغات أجنبية، كما كان بينهم كثير من أبناء أكبر الأسر، من مسيحية ودرزية»(١١٠).

وأمّا سلاح الحرس فكان «البنادق الحربية، من مختلف الأجناس، وبعض المترليوزات (الرشاشات)» كما كان مع المقاتلين «قنابل يدوية كثيرة، وهي قذائف يحسن أبناء الجبل استخدامها، على خطرها الشديد»(١١١).

ولم تعرف الحكومة أية أزمة في تغذية أفراد الحرس الوطني، ذلك ان القرى المجاورة، وحتى البعيدة، أغرقت دار الحكومة، في بشامون، بمختلف أنواع المؤن والأطعمة، فكانت «سيارات الشحن الكبيرة» القادمة من هذه القرى، تحمل «مقادير عظيمة من السكر والارز والبطاطس والحنطة والدقيق والسمن والعسل والموز والعنب والتين المجفف». حتى أنه، بالإضافة إلى المقاتلين الذين كانوا «يتناولون وقعاتهم الثلاث في اليوم»، كان يوجد «أكثر من ألف شخص يأكلون على أسمطة مدت في بشامون»(١١٢).

وحاولت سلطات الإنتداب احتلال «بشامون» عدّة مرّات، فلم تفلح، ففي المرّة الأولى، وفي الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الإثنين بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر (عام ١٩٤٣)، توجهت قوة من جنود الإحتلال، في

شاحنات تتقدّمها مصفحات، نحو بشامون، وعلم رجال الحكومة بذلك فأرسلوا ثلة من الحرس إلى «البوغاز» حيث كمنوا لتلك القوة، وما أن وصلت المصفحات إلى مرمى نيران المقاتلين حتى بادروها بإطلاق النار، فردّت عليهم بنيران رشاشاتها، بينما كان الجنود السنغاليون يطلقون النار، بدورهم، من مراكزهم، في الشاحنات «فلا يصيبون أحداً، بل يتساقط الرصاص على حجارة المتاريس» (متاريس مقاتلي الحرس الوطني)، ولم يستمر تبادل إطلاق النار، بين المهاجمين، والمدافعين، إلاّ دقائق فقط، حيث عادت القوة أدراجها، بعد أن أصيب عدد من الجنود في شاحناتهم(١١٣). وبعد ساعة فقط، أعادت القوة المهاجمة الكرّة، محاولة بأن تقتحم مواقع الحرس الوطني عند «البوغاز»، وكان معها سبع مصفحات وصلت إلى نحو نصف كيلومتر فقط عن بشامون، فأطلقت المصفحات طلقات عدّة من مدافعها، وردّ عليها الحرس الوطني بما تيسّر من أسلحة، فعادت على أعقابها.

وفي الساعة السابعة من صباح اليوم التالي (الثلاثاء في ١٦ منه)، أعاد الفرنسيون الكرّة، عن طريق عيتات، حيث تقدمت «عشر مصفحات مملوءة جنوداً، ومجهزة بالمدافع»، وكان رجال الحرس الوطني قد سدوا الطريق المؤدّي إلى بشامون «بالحجارة الضخمة والصخور»، ورابطوا عند «البوغاز» على مقربة من تلك الحواجز الصخرية، يراقبون تقدّم المصفحات نحوهم دون أن يبدوا أية حركة، وما أن وصلت مصفحة المقدّمة إلى تلك الصخور حتى ترجّل منها جنديان باشرا بإزاحة الصخور، بينما كانت المصفحات الأخرى تحميهم بإطلاق نيرانها على جوار الحواجز، وعندها ردّ رجال الحرس على إطلاق النار بالمثل، فصرع الجنديان، وانهال الرصاص على المصفحات كزخّ المطر (وكانت واحدة منها قد توقفت تحت عيتات، وأخرى عن مفرق بشامون، وثالثة متحرّكة

على الطريق)، وعندها «خرج، من وراء المتاريس، شاب قفز إلى الطريق، وقذف المصفحة بقنبلة يدوية كانت في يده، ثم هجم عليها بالسيف يريد أن يفتك بمن فيها... فانهال عليه رشاش من الرصاص مزّقه تمزيقاً»، وكان هو أوّل شهيد في هذه الأحداث، وهو الشهيد «سعيد فخر الدين» من عين عنوب[١١٤]. وكان يصاحب ذلك زغردات النساء يشجعن المقاتلين ويحرّضنهم على القتال، وترجّل بعض الجنود من مصفحاتهم وراحوا، وقد تحصّنوا خلفها، يطلقون الرصاص على المدافعين، ولم يلبث الأمر إلاّ قليلاً، حتى تقهقرت المصفحات وعادت أدراجها، بعد أن ألقت جثتي الجنديين في مؤخرة إحداها.

وكان الهجوم الأخير هو ذلك الذي جرى، في اليوم نفسه، عندما عادت المصفحات الفرنسية سيرتها الأولى، عند العاشرة صباحاً، واقتربت من مواقع المدافعين، عن طريق عيتات، حتى وصلت إلى مدخل «عين عنوب»، وراحت تفرغ نيران رشاشاتها على تلك المواقع، وتطلق مدافعها على البلدة (بشامون)، وردّ عليها المدافعون بالمثل، فلم تتقدم، بل عادت أدراجها، من حيث أتت. ويذكر «تقي الدين» (وهو الشاهد العيان الذي روى هذه الأحداث) أن خسارة الفرنسيين، في هذه الهجمات الأربع، بلغ «أكثر من خمسة عشر جندياً، بين قتيل وجريح»، أما المدافعون فقد سقط منهم شهيد واحد هو «سعيد فخر الدين»[١١٥].

إثر هذه الأحداث، أذاعت الحكومة بلاغاً جاء فيه:

بلاغ رقم ١

«هاجمت قوات إفرنسية مسلّحة مركز الحكومة الشرعية في بشامون مساء الإثنين في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣، فردّتها وحدات الحرس

الوطني دون خسائر في النفوس. وفي صباح اليوم الثاني، شنّت القوات المصفحة الافرنسية هجوماً عنيفاً على المركز المذكور فردّت على أعقابها أربع مرات متوالية حتى الساعة الثالثة بعد الظهر، وسقط بعض القتلى والجرحى من الجنود السنغاليين، وفقدنا شهيداً واحداً يدعى سعيد فخر الدين من عين عنوب».

١٧/١١/١٩٤٣. وزير الدفاع الوطني

والقائد العام لقوات الحرس الوطني(١١٦) (التوقيع)

في هذه الأثناء، إنتقلت الحكومة إلى بلدة «سرحمول» الواقعة على مسافة بضعة كيلومترات، فقط، جنوب بشامون، عند الضفّة الجنوبية لنهر «اليابس» (وقد جفّت مياهه)، وهي قرية لا تصلها السيارات، تقع في منطقة جبلية يصعب الوصول إليها إلاّ سيراً على الأقدام، ومكث أعضاء الحكومة، في هذه البلدة، يتلقّون أخبار المعارك عند مدخل بشامون، طوال يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وما أن انتهت، وانسحبت القوة الفرنسية المهاجمة، حتى عادوا إلى مقرّهم في بشامون(١١٧).

لفتت هذه «الحماقة» الفرنسية أنظار العالم إلى ما يرتكبه الفرنسيون في لبنان، بالإضافة إلى أنها أججت، في نفوس اللبنانيين، على اختلاف طوائفهم وأحزابهم وفئاتهم، غضباً عارماً سرعان ما تفجّر مظاهرات وإضرابات ضد سلطات الإنتداب، كما أمّ «بشامون» رجال، من مختلف ضياع الجبل، وقد تمنطقوا سلاحهم، يطلبون الإشتراك في القتال، وطلابٌ من مختلف المدارس والجامعات، في لبنان، يطلبون الانضمام إلى الحرس الوطني، ومراسلون صحفيون أجانب من مختلف الصحف العالمية، أخذوا ينقلون، إلى صحفهم، ما



الأمير مجيد إرسلان في بشامون

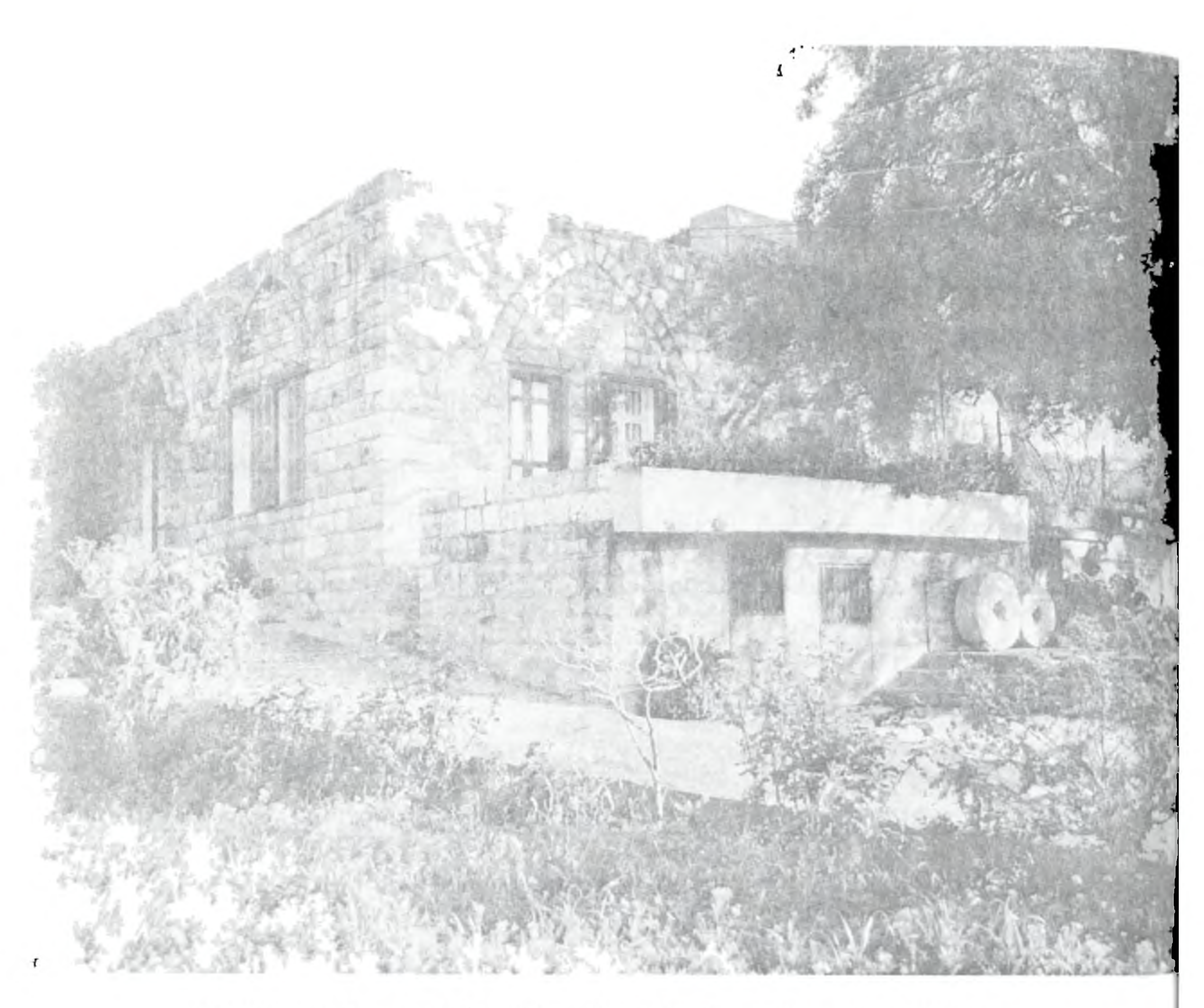
ومعه من اليمين: أديب البعيني (إستشهد، في أحداث تشرين، أمام المجلس النيابي)، وشكيب وهاب، وخليل تقي الدين، وهنري فرعون، والضابط هنري طرابلسي

(بشامون، تشرين الثاني ١٩٤٣)

(من محفوظات الأمير طلال مجيد ارسلان)



الأمير مجيد بين أنصاره من رجال المقاومة، في بشامون، تشرين الثاني ١٩٤٣.



منزل الشيخ حسين الحلبي في بشامون الذي اتخذ مقرًا للحكومة الشرعية الموقتة
خلال انتفاضة الاستقلال

يدور، بالقرب من هذه القرية الصغيرة النائية، من لبنان، من صراع دام بين المحتل وأهل البلاد(١١٨).

ووقع حادث أليم، في هذه الأثناء، في محلة «البسطة» مقابل حزب «النجادة» ببيروت، حيث أطلقت دورية من الجند النار على شاب من المحلة، فأردته قتيلاً، فما كان من أحد شباب المحلة إلاّ أن أطلق رصاص مسدسه على تلك الدورية فأصاب رئيسها، وهو ضابط، فقتله، وهاجم أهالي المحلة الدورية التي سرعان ما انسحبت لتعود، بعدها، معزّزة بقوّة من الجند، مع الدبابات والمصفحات، فطوّقت القوة المحلة، ثم احتلّتها، فاقفرت «البسطة» ولم تعد تسمع فيها إلاّ «وقع سنابك الجنود السنغاليين». وقد استمرّ حصار «البسطة» أربعة أيام أجرت قوات الاحتلال، خلالها، العديد من عمليات الدهم والتفتيش، واعتقلت العديد من الشبان.

وفي الوقت نفسه، كانت «الجميزة» مقابل حزب «الكتائب» ببيروت، تتعرّض، بدورها، لتحرشٍ من سلطات الإنتداب الفرنسي، حيث اعتقل رئيس الكتائب «الشيخ بيار الجميل» بعد أن أطلق النار عليه بقصد اغتياله، مما ألهب مشاعر المتحمسين للكتائب ورئيسها، فخرجوا إلى الشوارع يهددون كلّ من له علاقة بسلطات الانتداب(١١٩).

بعد المؤتمر الوطني الأوّل، الذي كان حزبا الكتائب والنجادة قد عقداه بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر واتفقا، خلاله، على «توحيد الجهود، بقيادة الرئيس الأعلى للكتائب، على أن يعاونه مندوبان من النجادة»، صدر بيان مشترك، عن الحزبين، يدعو إلى الإضراب العام في البلاد. ويحدّثنا «زهير عسيران» نقيب الصحافة الأسبق، وأمين حزب النجادة، في ذلك الحين، في مذكراته، عن ذلك اللقاء التاريخي بين الحزبين اللذين كانا يشكّلان، في تلك الآونة، عصب «العيش المشترك» في لبنان، فيقول:

«كانت الخطوة الأولى أن يصدر، في صباح ذلك النهار (١١ تشرين الثاني) بيان مشترك باسم الكتائب والنجادة، بالدعوة إلى الإضراب العام، فوافق الشيخ بيار (الجميل، رئيس حزب الكتائب) من دون تردد، وسأل: أين النجادة؟ فأجبته، بصفتي عميداً للخارجية وأمين السر العام لمنظمة النجادة: إني أوافق، وسأتصل ببعض الرفاق حالاً. وبالفعل، اتصلت بالأخ عدنان الحكيم القائد العام للنجادة، الذي وافق بدوره، فوراً، وأجابني: إن التفكير عينه راودني أيضاً. وهكذا عدت بالجواب إلى الإخوان في الكتائب، وصدر مع الصباح، أوّل بيان يحمل عنوان «في خدمة لبنان» وجاء فيه:

«في خدمة لبنان. إذاعة عدد ١.

«إلى الشعب اللبناني الكريم.

«قضت السلطات الفرنسية بوقف الدستور وتعطيل الحياة النيابية واعتقال فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس الوزارة وعدد من الوزراء والنواب. وكان من الطبيعي أن يقابل الرأي العام هذا التدبير الاستفزازي بمنتهى الاستنكار والاستياء، وعبّر عن نقمته بالتظاهرات التي أدّت إلى سقوط عدد من الضحايا البريئة. وإزاء هذه الحوادث المؤسفة، اجتمعت منظمتا النجادة والكتائب اللبنانية، اللتان تمثلان الشباب اللبناني أصدق تمثيل، واتفقتا على توحيد خطة العمل والجهود دفاعاً عن كرامة البلاد واستقلالها، وقد قرّرتا السير بالأضراب إلى أن يصل لبنان إلى حقه المسلوب. وهما تناشدان الشعب الكريم الأبي أن يحقق الآمال المعقودة على ثباته في مثل هذه الظروف العصيبة، وأن لا يتعرف إلى غير مجلسه النيابي الشرعي والحكومة المنبثقة منه، وتحذران الجمهور من دسّ الدسائس ومناورات الاستغلاليين. وستستمر اللجنة المشتركة، من الكتائب والنجادة، في إطلاع الشعب على تطورات الموقف في حينها، وعلى ما يطلب منه القيام به من واجبات.

«عاش لبنان مستقلاً عزيزاً

بيار الجميل، رئيس الكتائب والنجادة»[١٢٠].

وبعد المؤتمر الوطني الثاني الذي عقد بتاريخ ١٢ منه، وضم «الأعيان، وأصحاب المهن الحرّة، والملاّكين والنقابات والأحزاب السياسية» (أمثال: سليم ادريس، وجورج حنا، ومحمد خالد، وحبيب ربيز، ومصطفى بيضون، ورئيف أبي اللمع، وفريد طليع، والياس البعقليني، ويوسف عطيه، وميشال فرعون، وأحمد الداعوق، ونقولا بسترس، وسليم الطياره، وسعيد فريحه، ورينه سرسق، ومحي الدين النصولي، ومحمد علي بيهم، وابراهيم الأحدب، وعبد الرحمن سحمراني، وأمين الحلبي، وإيلي خياط، وتقي الدين الصلح، وجورج ريس، وإبراهيم عوده، والياس طرابلسي، وكمال جبر، ومصباح سلام، وموسى فريج، وميشال موسى طراد، وجورج كرم ، وألفرد نصر، وفرج اللّه الحلو، وحسن بحصلي، وايلي فارحي، وسامي عبد الملك، وجورج عاقوري، وأرتين مادويان»، ومعهم «مندوبات عن السيدات، ومندوبون عن الكتائب والنجادة، لتأمين الاتصال»، تم إنشاء أربع لجان: واحدة للسياسة، وثانية لجمع المال، وثالثة لإنفاقه، ورابعة للدعاية، (وقد جمع المؤتمر، في جلسته الأولى، لمساعدة الانتفاضة ٤٣ ألف ليرة لبنانية، كما جمع، خلال الأزمة، ١٢٠ ألف ليرة لبنانية). وبعد التحركات الطلاّبية المتعدّدة، وخصوصاً طلاّب الجامعة الأميركية، وطلاّب كلية المقاصد الإسلامية، ومدرسة الحكمة، وفريق من طلاّب مدرسة الفرير وطلاّب الطب في الكلية الفرنسية اليسوعية، ومظاهراتهم الشهيرة التي جرت في ١٣ منه، والتي لم يتورع الفرنسيون عن أن يطلقوا عليها النار عند وصولها أمام مقر البعثة البريطانية (حيث كانوا قد كلّفوا ثلاثة منهم للتكلم أمام مقر هذه البعثة)، فأصابوا عدداً منهم بجراح بعضها خطير (وقد

بلغ عدد الجرحى من الطلاب ١٢ جريحاً)، ولولا تدخّل الجنود البريطانيين (بإمرة ضابط كبير) وإكراه الفرنسيين على الانسحاب، وإسعاف الجرحى منهم، لقضى الفرنسيون على عدد غير قليل من أولئك الطلاّب، وبعد أن سقط العديد من الشهداء والجرحى في مدينة بيروت وطرابلس وصيدا (أنظر الملحق رقم ٤). وبعد أن أصدر أساتذة الجامعة الأميركية بياناً عنيفاً يشجب تصرف سلطات الانتداب تجاه الطلاب والمواطنين، وقرّروا توقيف الدروس، في الجامعة، ليومين «قابلين للتجديد»[١٢١]. بعد كلّ ذلك، كان لا بدّ من أن تتدخّل الدول الكبرى، وخصوصاً بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، لوضع حد لهذا السلوك المشين لسلطات الانتداب، فقد أصدرت الولايات المتحدة الأميركية بلاغاً جاء فيه:

«تستطيع فرنسا أن تصون، بصورة أفضل، حقوقها ومصالحها في لبنان، بسياسةٍ تمنح، بموجبها، الاستقلال إلى دول المشرق، بصورة مباشرة، بدلاً من أن تستند إلى سلطة الانتداب، إذ إنها، بتصرفها هذا، تعرّض نفسها لتفجّر مشاعر الشعب ضدها. وتعتبر الحكومة الأميركية الوضع السياسي المضطرب، في المشرق، مضراً بالجهد الحربي للحلفاء، تستفيد منه الدعاية العدوة، وتواجه به التأكيدات المعطاة، من قبل الحلفاء، للشعوب، بمنحها الحرية والاستقلال»[١٢٢].

ولم يكن بيان الحكومة الأميركية بالقوة والحزم اللذين بديا في البيان البريطاني الذي جاء فيه: «إن حكومة لندن لا تستطيع قبول تفاقم الوضع في المشرق، ولا تسمح، في أثناء الحرب، بالاضطرابات الخطيرة التي تحدث فيه. وهي تواجه، تبعاً لذلك، ضرورة تدخلٍ محتملٍ للقوات البريطانية لإعادة النظام». ويستطرد البيان: «وتطلب حكومة لندن، بالإضافة إلى ذلك، استدعاء

السيد هللو مباشرة، وإطلاق سراح رجال الحكم اللبنانيين. وهي قبلت بالتعطيل الموقت للمجلس النيابي، شرط ان يوضع، بسرعة، حد لهذا التعطيل. وتصرّ (الحكومة البريطانية) على خطورة الوضع، وهي تعني ان مستقبل العلاقات البريطانية - الفرنسية يمكن أن يتوقف على تسويته»[١٢٣].

وقد أعلن راديو لندن هذا البيان، كما أعلنه الجيش التاسع البريطاني المتمركز في لبنان، وهذا ما دعا فرنسا لأن ترسل، من جديد، الجنرال كاترو، لحلّ الأزمة المتفاقمة.

وصل «كاترو»، من الجزائر، إلى القاهرة، بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث اجتمع، في اليوم التالي (١٥ منه) بالمستر «كايسي» وزير الدولة البريطاني المفوّض في القاهرة، وكان هذا قد زار بيروت (بتاريخ ١٣ منه) واتصل بالجنرال سبيرس، ثم عقد اجتماعات مع العديد من الشخصيات اللبنانية أمثال: مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد توفيق خالد، والمطران اغناطيوس مبارك راعي أبرشية بيروت المارونية، والنائبين هنري فرعون ويوسف سالم، وزوجة الرئيس المعتقل رياض الصلح، وعاد إلى القاهرة، بعدها، وهو مقتنع «بوجهة نظر الجنرال سبيرس»[١٢٤]، وقد نصح «كايسي» الجنرال الفرنسي بأن «يسرع بمعالجة الأزمة الملتهبة الناشبة في بيروت» وان «الوصمة التي لحقت باستقلال لبنان» حسب رأي الوزير البريطاني «تمس شرف بريطانيا، نفسها» تجاه «العالم العربي»[١٢٥].

وكان «كاترو» قد تأكّد من ذلك، بنفسه، عندما وصل إلى القاهرة، إذ استقبلته «تظاهرات... وهجوم صحفي عام على عمل فرنسا في لبنان»، بالإضافة إلى تلك البرقية «الشديدة اللهجة» التي كان «النحاس باشا» رئيس وزراء مصر، قد أرسلها إلى «الجنرال ديغول» رئيس لجنة التحرير الفرنسية، في

الجزائر. ولم يتوان الوزير البريطاني المفوض في القاهرة «كايسي» عن ان يكرر، على مسامعه أن «الحالة خطيرة جداً» في لبنان، وأن الحكومة البريطانية «تنظر إلى المسألة بأنها جدية تماماً»، خصوصاً أن بريطانيا «اشتركت بوعد البلاد بالاستقلال، عام ١٩٤١، وأن شرف بريطانيا أصبح معلقاً بهذا الوعد». وعندما حاول «كاترو» توجيه النقد للجنرال سبيرس، دافع «كايسي» عنه، وعندما قابل «كاترو» الوزير البريطاني مرة ثانية (مساء ١٥ منه) أفهمه هذا الأخير أن «علاقات بريطانيا وأميركا، مع اللجنة الفرنسية، تتوقف على حل المسألة اللبنانية». وعندما اقترح «كاترو» استدعاء «سبيرس وهللو» معاً من لبنان كمنطلق لحل المسألة اللبنانية، وعندها يمكن «إرجاع بشاره الخوري من المعتقل، والعودة إلى دستور عام ١٩٢٦»، أبلغه «كايسي» رفض حكومته لهذا الاقتراح(١٢٦).

وكان «كاترو» يتصور ان الجنرال البريطاني «ادوار سبيرس» هو أحد العوامل المهمّة التي تعيق التفاهم الفرنسي - اللبناني، فهو «عدو لفرنسا المحاربة، وللجنرال ديغول، ويسعى لمحاربتهم»، ولذلك فهو «راضٍ عن خدمته لمصالح بلاده، إذ يشبع حقده، ويبدو أنه يشق طريقاً لطموحاته الشخصية»، كما يبدو أنه يسعى لكي يكون «الرجل الذي سوف يزيل، نهائياً، العراقيل التي يسببها وجودنا في المشرق، والتي ترهق السياسة الشرقية لبريطانيا العظمى».

وفي أثناء الحصار على سوريا ولبنان، عام ١٩٤١، وحالة العوز والفاقة التي حلّت بالبلاد، حرص سبيرس على «مدّ البلدين بالمساعدات الخارجية»، وكانت تلك مناسبة «لكي يبرهن، للأهالي، عجز فرنسا الحرة عن حلّ هذه الصعوبات، وأن يؤدي أحد التزاماته كقوة وصاية»، كما كان يحرص على أن تظهر «حكومة صاحبة الجلالة، وممثلها، وفي مواجهة حاجتنا وعوزنا، بمظهر

ولي النعمة، في نظر الحكومتين اللبنانية والسورية، وبهذا يرتفع رصيدهم، وينخفض رصيدنا». وينتهي كاترو بالقول: «لقد أضرّنا سبيرس كثيراً، أضرّنا بتصميمٍ مقصود، ووضع، لخدمة أهدافه، نوعاً من العناد الشيطاني الذي لا يعرف التردّد»([١٢٦] مكرر).

مقابل ذلك، كان «سبيرس» يتمتع بنفوذ كبير في أوساط اللبنانيين، مسيحيين ومسلمين، وهو يعترف بذلك إذ يقول إنه «غالباً ما كان يُستشار من قبل الطاقم السياسي في كلا البلدين، سوريا ولبنان، في المسائل المتعلقة بهم»، حتى أن القادة المسلمين أنفسهم غالباً ما استشاروه في موضوع «الدستور» الذي كان عليهم أن يقترحوه. وكان السؤال، عموماً عن توزيع المقاعد (في المجلس النيابي)، وهل هناك حاجة لإنشاء مجلس ثان (للشيوخ)؟، وكانوا (أي المسلمون) يدَّعون بأنهم، في الوقت الحاضر، هم أكثر من المسيحيين في لبنان»، وكان «سبيرس» يجيبهم على ذلك بقوله: «في هذه الحالة، لماذا تقلقون؟ ففي بضع سنوات سوف تشكلون الغالبية، فلماذا القلق الآن؟ إقبلوا بغالبية مسيحية في الانتخابات العامة الأولى، واكسبوا ودّ المسيحيين، وتذكروا أنهم منقسمون بعمق، كالموارنة والروم الكاثوليك، مثلاً، ومن الأفضل منحهم الطمأنينة بدلاً من أن يتركوا لوحدهم، يواجه بعضهم بعضاً»، وكان «سبيرس» يعارض إنشاء مجلس للشيوخ، إذ يرى أن وجوده يستوجب «نفقات غير ضرورية، ومن المؤكد انه لن يكون موسعاً، وعندها، سيكون قابلاً للرشوة أو الترهيب بسهولة» . ويؤكد «تقي الدين» صحة ما ذكره «سبيرس» من حيث تأثير هذا الأخير على رجال السياسة في لبنان، خصوصاً دوره ودور زوجته في دعم الانتفاضة التي قامت إثر اعتقال رئيس الجمهورية والحكومة، ودعمه للحكومة الشرعية في بشامون، بالرأي وبالسلاح([١٢٧]).

ويبدو أن الخصومة بين الفرنسيين والجنرال سبيرس قد بلغت حداً دفع بأحد العسكريين الفرنسيين إلى محاولة اغتيال المسؤول البريطاني، في بيروت، بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، وقد سيق العسكري الفرنسي إلى التحقيق في مقر البعثة البريطانية، وأبلغ القائد الفرنسي الجنرال لافالاد Lavalade بالحادث، فأرسل ضابطاً فرنسياً ليعتذر من الجنرال البريطاني «ولكن الجنرال لافالاد، نفسه، لم يكتب، ولم يأت بنفسه» ليعتذر، وقد حرص «سبيرس» على إبلاغ الملحق الاعلامي، في البعثة، بأن لا يعطي خبر هذا الحادث لوسائل الاعلام (١٢٧ مكرر).

وصباح يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وصل «كاترو» إلى بيروت، وبادر إلى الاتصال «بهللو» ومعاونيه، فأدرك، وبسرعة كبيرة، أنّ «كره بريطانيا يمتلكهم، وأنّ أحكامهم محجوبة بهذه الحالة الفكرية الانفعالية التي تحجب عنهم الحقائق والضرورات»(١٢٨)، وفهم أنّ الأزمة «لا يمكن أن تحلّ إلاّ بالتفاهم مع معتقلي راشيا»(١٢٨ مكرر). ويقول «كاترو» عن ذلك: «وصلت إلى بيروت صباح ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، واستقبلني، على المطار، هللو محاطاً بأعوانه المدنيين والعسكريين الذين كانوا، في معظمهم ، معاونيّ. ومهما كانت مشاعرهم الشخصية تجاهي، فقد كانوا ينظرون ، لعودتي، بامتعاض، وذلك لأن معظمهم كان يوافق على عمل هللو...، ولم تكن هذه الحالة تفاجئني، لأنها كانت مبرّرة جداً، فكلّ هؤلاء الرجال يحنّون إلى الانتداب والسلطة، وكان التخلي عنهما، بالنسبة إليهم، مؤلماً». ويتابع كاترو: «كانوا، مثل هللو، يشعرون أنّ ما جرى (تغيير نظام الحكم في لبنان وقيام حكومة رياض الصلح) يشكّل تحدّياً لفرنسا، وانه يتطلّب رداً عنيفاً». ويلاحظ «كاترو» من خلال تجواله في المدينة ان «الصور العديدة للجنرال ديغول قد مزّقت، وان صور ونستون تشرشل كانت

سليمة»، ثم يتابع: «سرعان ما استطعت تكوين صورة صحيحة عن الوضع، وهي ان أفعال هللو، وخصوصاً اعتقاله لرئيس الدولة وللحكومة، ترك شعوراً بالمهانة للكرامة الوطنية عند اللبنانيين من كلّ الطوائف»، ولأجل ذلك، نما الشعور بالرضى عن بريطانيا التي كانت تساندهم، فأصبح هللو «صورة للمستعمر» بينما أصبح سبيرس «صورة للمحرر»، وكانت مشاعر الناس «مع معتقلي راشيا». وأما عن إده فيقول: «وجدته وحيداً في سراي كانت تعجّ، عادة، بأصحاب الحاجات، فإذا بها قد أصبحت مقفرة تماماً»(١٢٩).

وفي اليوم التالي لوصول «كاترو» إلى بيروت، أي بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وزّعت «عصبة الشباب الوطني اللبناني» بياناً، على الشعب، هاجمت فيه فرنسا، ورفضت العودة عن الإضراب والمقاومة حتى يُفرج عن المعتقلين الذين يجب أن يقودوا، هم أنفسهم، المفاوضات مع المحتلين الفرنسيين، باعتبارهم «الحكومة الشرعية» (أنظر الملحق رقم ٢)، وهذا ما زاد «كاترو» يقيناً بأن لا حلّ إلاّ بالتفاوض مع هؤلاء المعتقلين.

ما أن وصل «كاترو» إلى بيروت حتى بدأ مقابلاته مع بعض الشخصيات اللبنانية العاملة في الحقل السياسي والوطني، فاجتمع بكلّ من «مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد توفيق خالد، والبطريرك الماروني أنطوان عريضه، وإميل إده، وجبران تويني، وعمر الداعوق، وجورج ثابت، ومحي الدين النصولي(١٢٩ مكرر). وكانت الآراء كلّها، متفقة، على وجوب إطلاق سراح الزعماء المعتقلين وإعادة العمل بالدستور وإعادة الحياة البرلمانية إلى طبيعتها، وإعادة الحكومة الشرعية إلى موقعها (باستثناء إميل إده الذي أعطى رأياً مخالفاً)(١٣٠).

وأوفد «كاترو» رسولاً إلى «الحكومة الموقتة» في بشامون، في ١٧ منه، يبلغها رغبته في التفاوض معها بشأن الازمة اللبنانية، ثم أوفد إليها، للغرض نفسه، وفي ١٨ منه، «بياربار» أحد كبار موظفي المفوضية الفرنسية في بيروت، ومعه «سلمون» أحد موظفي تلك المفوضية (وكانا، كلاهما، من المعروفين بعلاقاتهم الطيبة بالشيخ بشاره)، فاجتمعت الحكومة بهذين المندوبين «لكاترو»، في الساعة الثانية من بعد ظهر ذلك اليوم، وفي منزل في «عين عنوب» (للسيد أمين خليفه) على مقربة من مدخل بشامون، حيث أبلغتهما، بلسان رئيسها «حبيب أبو شهلا» أوّلاً، ثم بلسان كلّ من صبري حماده ومجيد أرسلان، مباشرة، ان فرنسا مخطئة إن هي فاوضت، حول الأزمة اللبنانية «أحداً من أبناء البلاد أو هيئة ما، أو رئيساً دينياً»، وان على كاترو أن يفاوض جهة واحدة فقط هي «بشاره الخوري نفسه، وهو أسيره، والوصول إليه سهل»، وأما رأي الحكومة الموقتة فيما جرى ويجري، في لبنان، فهو ان لها، وبكلّ بساطة، «مطلباً واحداً لا تحيد عنه، وهو إعادة الحياة السياسية إلى ما كانت عليه قبل اعتداء ١١ تشرين الثاني/نوفمبر». وكان قد قصد بشامون عدد من النواب وتداولوا الأمر مع الحكومة، وكانت الآراء، جميعها، متفقة ان لا مفاوضات إلاّ مع الحكومة الشرعية المعتقلة في راشيا. وكان من هؤلاء النواب: صائب سلام وجبرائيل المر الذي أشار إلى محاولات فرنسية، معه، لتأليف حكومة بديلة، برئاسة عمر فاخوري، فرفض باسمه «وبالنيابة عن عمر»[١٣١].

أمام هذا الواقع، لم ير «كاترو» بداً من التفاوض مع الرئيسين المعتقلين، بشارة ورياض، وكان قد اوفد، بتاريخ ١٧ منه، رسولاً إلى راشيا (هو الكولونيل سليمان نوفل) لكي ينقل رسالة منه إلى الرئيس بشارة الخوري، وهي دعوة من الجنرال للاجتماع به في اليوم التالي (الخميس في ١٨ منه)، ووافق الرئيس

الخوري على ذلك، وكانت المقابلة في بيروت. ويروي الشيخ بشارة ، في مذكّراته، تفاصيل هذه المقابلة على الشكل التالي (وقد آثرنا نقل هذه المقابلة، كاملة، كما رواها بشارة الخوري نفسه، لنظهر مدى تفهم الجنرال كاترو للأوضاع في لبـنـان، ومدى حكمـتـه وتبصّـره): «دخل الجنرال كاترو وحيّاني بكلّ ليـاقة واحترام، واعتذر عن إزعاجي بزيارته في بيروت وعن تأخره الوجيز، ودعاني إلى البهو الكبير وأجلسني على «دشك» عالٍ وجلس بجانبي، ثم قال: «إسمح لي يا فخامة الرئيس، قبل كلّ شيء، أن أعبّر لك عن أسفي لما جرى، وعن سوء المعاملة التي لقيتها من المسيو هللو، ويسرني أن أخبرك ان المسيو هللو قد أقيل من وظيفته، وسيعود إلى الجزائر في الوقت المناسب. والآن أطلب منك ان تقصّ علي سلسلة الحوادث التي مرّت على لبنان منذ تركي إياه في الصيف الماضي.

«قلت: تعلم يا حضرة الجنرال ان مسيو هللو قد تدخّل في الانتخاب، مخالفاً وعدك الذي قطعته لي في فندق الشقيف (بحمدون) بالمقابلة الأخيرة التي جرت بيننا. وبدا تدخّله سافراً مفضوحاً قاصداً أقصاء العناصر الوطنية، وأنا في رأسها، عن المجلس، ولكنه لم يفلح. وانتخبت للرئاسة كما تعرف، ودعوت رياض الصلح ليرأس الوزارة، وكلانا يسعى إلى خدمة بلاده لتحقيق أمانيها بالاستقلال التام الناجز، وفقاً للتعهدات التي قطعت لنا من جانب الحلفاء، ووفقاً للبيان الذي أذعتموه حضرتكم بلسان لجنة التحرر الفرنسية يوم رجعتم إلينا في صيف ١٩٤١ تقودون قوى فرنسا الحرة. وقد تضمن البيان الوزاري عهداً صريحاً بأن تتقدم الحكومة إلى المجلس النيابي، في أقرب وقت ، بمشروع تعديل للدستور يجعله منسجماً مع مقتضيات ذلك الاستقلال...

«فقـاطعنـي الجنـرال كـاتـرو سـائـلاً: ومـا الـذي جعلكم تستعجلون الامـور وتستبقون رجوع المسيو هللو من الجزائر وهو يحمل إليكم مقترحات جديرة

بالقبول، وقد سبق له، قبل سفره، أن اجتمع إليكم وإلى رياض الصلح في شتورا واستمهلكم إلى حين عودته، فأمهلتموه على ما اعلم.

«قلت: جرى ما تفضّلتم به، إنما أمران جعلانا نشك بحسن نية المسيو هللو: كتاب صدر منه، بعد سفره، ينكر علينا حق تعديل الدستور وحدنا بمعزل عن فرنسا، وقد أجبنا عليه في حينه ، ولم نحرّك ساكناً. أما الأمر الثاني فهو صدور بيان لجنة التحرر الفرنسية في الجزائر في ٥ من تشرين الثاني/نوفمبر منكرة علينا، هي ايضاً، حق التعديل إنكاراً باتاً لا يقبل الجدل. وزاد في الموقف حرجاً ان المندوبية أذاعت البيان على الصحف قبل أن تبعث به إلى الحكومة وإليّ، خلافاً لكلّ عرف، مما أثبت لنا ان غايتكم هي وضع الحكومة اللبنانية أمام الأمر الواقع، وقطع السبل عليها، وشل عملها الدستوري. وهذا هو السبب الذي استعجل تقديم مشروع التعديل الدستوري. ان بيان لجنة التحرر قَلَب الأمور ظهراً على عقب، وحلّنا من انتظار المسيو هللو.

«قال الجنرال كاترو: أما وقد جرى ما جرى، أفلا تظنّون يا فخامة الرئيس ان سيطرة النفوذ البريطاني أوصلتنا إلى المأزق، فدفعتكم بريطانيا إلى هذا الموقف واعتنقت وجهة نظركم، وهي تمطرنا كلّ يوم إنذارات سياسية وعسكرية لإعادة الأوضاع اللبنانية إلى نصابها؟ وها ان المستر كايسي وزير الدولة البريطاني المولج بشؤون الشرق قد حضر من القاهرة إلى بيروت ليتولى تبليغي هذه الانذارات.

«قلت: لم تتدخل بريطانيا في طلب تعديل الدستور، ولا في إقرار هذا التعديل. فالعمل الذي قمنا به كان لبنانياً بحتاً، وضمن نطاق صلاحيتنا الدستورية، دون أي تشويق من الخارج. وإذا كنتم حضرتكم تُلمحون إلى ان رئيس الجمهورية وحكومته والمجلس يهدفون من وراء هذا كلّه إلى إقصاء فرنسا

واستبدال انتداب آخر بانتدابها، وبكلمة أصرح: انتداب إنكليزي، فأنتم على خطأ. نحن طلاّب استقلال كامل، ولا نرضى بديلاً عنه، ولا انتقاصاً منه، على يد أية دولة.

«قال الجنرال كاترو: أفلا يعتبر ما قمتم به تنكراً للصداقة التقليدية بين بلدينا، وافتئاتاً على كرامة فرنسا، وهي التي لها ما لها من خدمات ونيات حسنة تجاه لبنان؟ قلت: وهذا أيضاً هو الخطأ بعينه يا حضرة الجنرال، فالصداقة الفرنسية ثمينة لدينا، ولسنا ممن ينكر الفضل، أو ينسى الماضي، إنما الصداقة شيء واستقلال البلاد شيء آخر ولا يتنافيان، وسيبرهن لكم المستقبل، وللناس أجمع، أننا حريصون على صداقاتنا، ومتمسكون بتقاليدنا العريقة. وفي رأيي ان نهاية الانتداب بعثٌ جديد للعلائق الحسنة بين البلدين.

«سكت الجنرال كاترو دقيقة، ثم قال: لنبحث الآن أموراً عملية. ان المهمّة التي أوكلها اليّ الجنرال ديغول ولجنة التحرر تخوّلني حلّ الحالة الحاضرة حلاً حاسماً. لا أنكر عليكم ان جميع اتصالاتي بالشخصيات التي اجتمعت إليها، منذ وصولي إلى لبنان، أثبتت لي إجماع الناس على تقديركم واحترامكم، وعلى طلب عودتكم إلى الرئاسة بأقرب ما يمكن. وهذا أمر مفروغ منه عندي. وقد أبلغت رأيي إلى حكومة الجزائر. غير أن لي مطلبين من فخامة الرئيس: الأوّل يتعلّق بالوزارة، فإن حكومتي ترى أنه من الضروري إقالتها تعويضاً من كرامتنا، والثاني يتعلّق بالمجلس النيابي ونرى أيضاً وجوب حلّه وانتخاب سواه. فهل لكم ما يقال بهذا الشأن؟

«قلت: يا حضرة الجنرال، أعلن بكلّ صراحة أنه لا يسعني إجابة أي مطلب من المطلبين، ذلك انني رئيس دستوري. أضف إلى هذا انني وافقت على كلّ سطرٍ من سطور البيان الوزاري الذي نال رياض الصلح رئيس الوزارة ثقة

المجلس النيابي على أساسه، والذي اقترحته على المجلس وفقاً لسلطتي الرئاسية المستمدة من بنود الدستور. والمجلس عينه أقر المشروع المقترح مني برضا الحكومة ومعرفتها، فكيف يكون بوسعي، والحالة ما ذكر، ان أقيل الوزراة أو أحل المجلس، وانا متضامن معهما في جميع تلك التدابير؟ فخلاصة القول، ولن ازيد: إما أن نخرج جميعنا من قلعة راشيا كما أُدخلناها، وإما أن أرجع إلى الاعتقال مع رفقائي إلى أن يمن اللّه علينا بالفرج!

«أطرق الجنرال كاترو، وفكر ملياً قبل ان يستأنف الحديث ثم قال:

«- أليس بإمكان رياض الصلح رئيس الوزراة أن يوجه اليّ كتاباً يبيّن فيه ان ما قام به من الأعمال لا يستهدف الإساءة إلى فرنسا، فيكون هذا الكتاب بمثابة تلطيف لنا، وهل يصعب ان تتخذوا فخامتكم تدبيراً بإرجاء دورة المجلس النيابي أربعة أشهر يخف أثناءها التوتر القائم في علائق البلدين، فتمكننا هذه الفترة من تدبير الامور؟

«قلت: أما فيما يتعلق بالكتاب، فالرأي فيه لرئيس الوزارة نفسه. وفي نظري إنه عمل غير مناسب، لأنه يفترض إساءة لم تخطر على بال أحد منا. أما فيما يتعلّق بإرجاء دورة المجلس فلا أكتمك ان الأمر مستحيل، فالدستور يمنح رئيس الجمهورية حق إرجاء افتتاح الدورة العادية للمجلس شهراً واحداً والدورة مفتوحة اليوم، فلا يجوز لي دستورياً تأخيرها بصورة من الصور.

«رجع الجنرال إلى التفكير والتأمل، ينظر اليّ تارة وإلى الارض طوراً، ثم قال:

«- هل يزعجكم أن تعلموا رياض الصلح رغبتي بالإجتماع به هنا غداً مساء، فأبحث معه قضية الكتاب المذكور وغيرها من الشؤون. وسأتخذ التدابير اللازمة لانتقاله من راشيا إلى بيروت؟

واستبدال انتداب آخر بانتدابها، وبكلمة أصرح: انتداب إنكليزي، فأنتم على خطأ. نحن طلاّب استقلال كامل، ولا نرضى بديلاً عنه، ولا انتقاصاً منه، على يد أية دولة.

«قال الجنرال كاترو: أفلا يعتبر ما قمتم به تنكراً للصداقة التقليدية بين بلدينا، وافتئاتاً على كرامة فرنسا، وهي التي لها ما لها من خدمات ونيات حسنة تجاه لبنان؟ قلت: وهذا أيضاً هو الخطأ بعينه يا حضرة الجنرال، فالصداقة الفرنسية ثمينة لدينا، ولسنا ممن ينكر الفضل، أو ينسى الماضي، إنما الصداقة شيء واستقلال البلاد شيء آخر ولا يتنافيان، وسيبرهن لكم المستقبل، وللناس أجمع، أننا حريصون على صداقاتنا، ومتمسكون بتقاليدنا العريقة. وفي رأيي ان نهاية الانتداب بعثٌ جديد للعلائق الحسنة بين البلدين.

«سكت الجنرال كاترو دقيقة، ثم قال: لنبحث الآن أموراً عملية. ان المهمّة التي أوكلها اليّ الجنرال ديغول ولجنة التحرر تخوّلني حلّ الحالة الحاضرة حلاً حاسماً. لا أنكر عليكم ان جميع اتصالاتي بالشخصيات التي اجتمعت إليها، منذ وصولي إلى لبنان، أثبتت لي إجماع الناس على تقديركم واحترامكم، وعلى طلب عودتكم إلى الرئاسة بأقرب ما يمكن. وهذا أمر مفروغ منه عندي. وقد أبلغت رأيي إلى حكومة الجزائر. غير أن لي مطلبين من فخامة الرئيس: الأوّل يتعلّق بالوزارة، فإن حكومتي ترى أنه من الضروري إقالتها تعويضاً من كرامتنا، والثاني يتعلّق بالمجلس النيابي ونرى أيضاً وجوب حلّه وانتخاب سواه. فهل لكم ما يقال بهذا الشأن ؟

«قلت: يا حضرة الجنرال، أعلن بكلّ صراحة أنه لا يسعني إجابة أي مطلب من المطلبين، ذلك انني رئيس دستوري. أضف إلى هذا انني وافقت على كلّ سطرٍ من سطور البيان الوزاري الذي نال رياض الصلح رئيس الوزارة ثقة

المجلس النيابي على أساسه، والذي اقترحته على المجلس وفقاً لسلطتي الرئاسية المستمدة من بنود الدستور. والمجلس عينه أقر المشروع المقترح مني برضا الحكومة ومعرفتها، فكيف يكون بوسعي، والحالة ما ذكر، ان أقيل الوزراة أو أحل المجلس، وانا متضامن معهما في جميع تلك التدابير؟ فخلاصة القول، ولن ازيد: إما أن نخرج جميعنا من قلعة راشيا كما أُدخلناها، وإما أن أرجع إلى الاعتقال مع رفقائي إلى أن يمن الله علينا بالفرج!

«أطرق الجنرال كاترو، وفكر ملياً قبل ان يستأنف الحديث ثم قال:

«- أليس بإمكان رياض الصلح رئيس الوزراة أن يوجه اليّ كتاباً يبيّن فيه ان ما قام به من الأعمال لا يستهدف الإساءة إلى فرنسا، فيكون هذا الكتاب بمثابة تلطيف لنا، وهل يصعب ان تتخذوا فخامتكم تدبيراً بإرجاء دورة المجلس النيابي أربعة أشهر يخف أثناءها التوتر القائم في علائق البلدين، فتمكننا هذه الفترة من تدبير الامور؟

«قلت: أما فيما يتعلق بالكتاب، فالرأي فيه لرئيس الوزارة نفسه. وفي نظري إنه عمل غير مناسب، لأنه يفترض إساءة لم تخطر على بال أحد منا. أما فيما يتعلّق بإرجاء دورة المجلس فلا أكتمك ان الأمر مستحيل، فالدستور يمنح رئيس الجمهورية حق إرجاء افتتاح الدورة العادية للمجلس شهراً واحداً والدورة مفتوحة اليوم، فلا يجوز لي دستورياً تأخيرها بصورة من الصور.

«رجع الجنرال إلى التفكير والتأمل، ينظر اليّ تارة وإلى الارض طوراً، ثم قال:

«- هل يزعجكم أن تعلموا رياض الصلح رغبتي بالإجتماع به هنا غداً مساء، فأبحث معه قضية الكتاب المذكور وغيرها من الشؤون. وسأتخذ التدابير اللازمة لانتقاله من راشيا إلى بيروت؟

«قلت: لا يسعني ذلك لأن «الاختلاط» ممنوع بيني وبين رياض الصلح وسائر المعتقلين. فأرجو أن توصل إليه الخبر بواسطة الضباط الذين رافقوني.

«فبدت على وجهه علامات التأثّر وقال بحدّة: ممنوع «الاختلاط»! ممنوع «الاختلاط»! ما معنى هذا التدبير الإعتباطي؟ هل أنتم مجرمون؟ أنا لا أقبل بذلك وسأعطي الأوامر القاطعة بالسماح لكم بمقابلة بعضكم بعضاً، إبتداءً من صباح غد إلى أن يصدر الأمر بالإفراج عنكم جميعاً.

«وسكت لحظة ثم أردف: أظن ان الإفراج سيقع حتماً يوم الأحد في ٢١ من تشرين الثاني/نوفمبر ما لم يحدث ما ليس بالحسبان، وسأقابل فخامتكم على أثر خروجكم من راشيا. ولا شك عندي في أننا سنصل إلى تفاهم تام على جميع القضايا.

«طالت المقابلة ما يزيد على الساعتين والنصف، وها هي الساعة تناهز العاشرة ليلاً، فوقفنا كلانا إيذاناً بانتهاء الحديث، وودّعني الجنرال بكلّ حرارة، مكرّراً اعتذاره وتقديره لموقفي، وتبسطي في جميع هذه الأمور الشائكة، بهدوء وصراحة، دون أي تذمر أو تبرم أو شكوى»(١٣٢).

وفي اليوم التالي، الجمعة في ١٩ منه، وصل «كايسي»، للمرة الثانية، إلى بيروت (وكان قد أتى إليها في ١٢ منه)، فاجتمع بالجنرال كاترو، وأشيع انه سلّمه إنذاراً من الحكومة البريطانية بوجوب الإفراج عن الزعماء اللبنانيين وإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد، كما أشيع أنّ الجيش البريطاني سوف يتسلم الأمن في بيروت والمدن اللبنانية، خصوصاً ان دوريات من الشرطة العسكرية البريطانية صارت تجوب شوارع بيروت، كما شاهد الناس قوات بريطانية آتية من صوب الجنوب (فلسطين)، مما جعلهم يعتقدون ان ما أشيع صحيح، خصوصاً ان الإنذار كان حقيقياً(١٣٣).

وفي اليوم نفسه (١٩منه)، وكانت الساعة الخامسة مساءً، إستدعى الجنرال كاترو رياض الصلح إلى بيروت، وتمت بين الرجلين مقابلة لم يكتب الشيخ بشاره (في مذكراته)، ولا رياض، تفاصيلها، وإنما تحدث عنها كاترو في كتابه، قال: «كنت أعرف رياض الصلح جيداً، وكنت أكنّ له صداقة رغم معارضته السابقة والحالية، وقد حدّثني عن موقف هللو ومعاونيه تجاهه، فقد جرحوه في ضميره القومي والدستوري، مما أثار ردود فعله. وكان يمكن ان يتصرف غير ذلك لو كانوا أكثر اعتباراً له. وبعد أن قال هذا، أعلن انه يفعل ما أريد، وأنه مستعد للاستقالة وأن يعتزل العمل السياسي، إلاّ أنه لم يخف، في الوقت نفسه، ان مواطنيه لن يقبلوا اعتزاله، وانهم سوف يأتون ليحملوه إلى السراي»، ويقول «كاترو» إن رياضاً أنهى حديثه معه بقوله له إن عليه أن يحفظ لفرنسا وجودها المعنوي، وذلك بإنهاء هذه الأزمة، وقال: «أنت وحدك، وبوضعك الذي اكتسبته في هذه البلاد، تستطيع أن تقوم بذلك، ليس فقط، بدون ان يتأثر مركز فرنسا، بل، بعكس ذلك، بتعزيزه»[١٢٤].

وأمّا ما كتبه «كاترو» عن مقابلته مع بشارة الخوري، فهو ما يلي:

«قال لي: لقد انتخبني مجلس منبثق عن تنافسٍ فرنسي - بريطاني، حيث هزمت فرنسا، وحيث كان أصدقاؤها المنقسمون بين «إديين» و «خوريين» قلة. وبتأثير من الجنرال سبيرس، خضع هذا المجلس للوطنية الناشطة التي وضعت برنامجاً كان عليه، وهو الرئيس، ان يستلهمه لاختيار رياض الصلح رئيساً للحكومة. وقد نجح في انه حذف من البرنامج الحكومي بعض المواد المسيئة لفرنسا. وكان قد نجح في تأجيل مراجعة الدستور لولا ان نشر بلاغ الجزائر، في الصحف، عجّل في مناقشته. ثم ان التهديد الذي تضمّنته برقية هللو بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر دفعت رياض الصلح في الاتجاه المعاكس لرغبات المندوب

العام»، ويتابع كاترو «خلال هذه التطوّرات، تصرف بشاره الخوري كرئيس دولة دستوري، وتهمة التآمر ضد السلطة الفرنسية، التي وجهت ضده، لم تكن سوى فرية، فهو قد ظل مخلصاً لفرنسا، ولم يلتحق، أبداً، بالدوافع البريطانية ولا بالدوافع العربية، بل ظل، رغم اعتقاله، في خدمة التفاهم اللبناني الفرنسي».

ويذكر «كاترو» أنه عرض على بشاره الخوري انه سوف يعيده إلى منصبه إذا تخلّى عن حكومة رياض الصلح، ولكنه رفض هذا العرض قائلاً له: «سوف تخسرون الكسب المعنوي لمبادرتكم الكريمة إن لم تكن كاملة. وذلك هو ثمن تحويل الرأي العام إلى جانبكم»(١٣٥).

هل نستطيع أن نأخذ، بعين الجدّ، ما أورده «كاترو» في حديثه مع بشارة الخوري ورياض الصلح، من ممالأةٍ لفرنسا، ومن تهرّبٍ من المواقف الحاسمة التي وقفها الرجلان خلال نضالهما الصعب في سبيل الاستقلال؟ نحن نميل إلى قبول ذلك.

في هذه الأثناء، كان لا بدّ من أن يطلّع «كاترو» على ثورة الشعب اللبناني، من خلال ما ينقل إليه من بيانات تصدر، في بيروت، لتعبّر عن غضب هذا الشعب وثورته، ومن هذه البيانات:

- بلاغ عن المؤتمر الوطني اللبناني الذي عقد في بيروت بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وجاء «ممثلاً جميع المذاهب والمناطق والنزعات» ، ويعبر هذا البلاغ عن استنكار جميع هذه القوى والفعاليات «الاعتداء على دستور الأمة وحلّه» واعتقال رجال الحكم في لبنان، وقد وقعه كلّ من «رئيسي اللجنة التنفيذية» للمؤتمر الوطني: أحمد الداعوق وميشال فرعون، وأمين سر المؤتمر: أمين الحلبي. ووزع في بيروت خلال وجود «كاترو» فيها، أي بتارخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر (أنظر الملحق رقم ٦).

- بيان صادر عن «الشباب الوطني اللبناني» بتاريخ ١٩ منه، وهو يطالب «برجوع الحياة الدستورية حرة» وعودة رجال الحكم اللبناني «أحرارا» (أنظر الملحق رقم ٧).

وقد حاولت فئة مارقة من اللبنانيين دعت نفسها باسم «حزب الاصلاح» ورئيسها «الدكتور شلفون» اغتنام فرصة وجود «كاترو» ببيروت، لحل الأزمة اللبنانية، وأصدرت بياناً مريباً بعنوان «حافظوا على الدم اللبناني البريء، ولا تقذفوا بلبنان في مأزق هو في غنى عنها». وقد دعا هذا البيان إلى إنهاء الإضراب والعودة بالبلاد إلى الحياة الطبيعية، والاستماع إلى دعوة الفرنسيين «للتفاهم بالطرق السلمية» وتشكيل لجنة من «عقلاء المسلمين والدروز والنصارى والشيعيين وغيرهم» للتفاهم مع الفرنسيين «دون أن تهرق الدماء ونخرب بلادنا بأيدينا»، وقد وزع هذا البيان بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣. (أنظر الملحق رقم ٨).

إلاّ أن هذه الدعوة الانهزامية لم تلقَ آذاناً صاغية من الشعب الغاضب الثائر، وقد تمّ الردّ عليه، بدعوة الشعب اللبناني إلى الاستمرار في الاضراب والتظاهر، لأن «قضيتكم قضية حياة أو ممات»، وعليكم أن تظلّوا «في اتحادكم الرائع وتضامنكم المتين» وفقاً لما جاء في البيان الذي صدر بعد مرور عشرة أيام على بدء الانتفاضة (أي في ٢٠ منه) (أنظر الملحق رقم ٩)، ثم بدعوة «أبناء بيروت الأباة» و«اللبنانيين الأباة» و«الشعب اللبناني الكريم» للاستمرار في الإضراب «إلى أن ننال حقوقنا كاملة غير منقوصة» وفقاً لما جاء في البيان الذي صدر بعد مرور اثني عشر يوماً على الانتفاضة (أي بتاريخ ٢١ و ٢٢ منه)، (أنظر الملحق رقم ١٠).

وصل «كايسي» من القاهرة إلى بيروت (في ١٩ منه) لتدارس الأمر مع الجنرال سبيرس، وفي الساعة ٤,٣٠ من بعد ظهر ذلك اليوم، وضع الجنرال

«سـبيرس»، بين يـدي الجنرال كـاتـرو، مـذكـرة مـن «كـايسـي» وزيـر الـدولـة البريطانية في القاهرة، تتضمن إنذاراً من الحكومة البريطانية بوجوب «تحرير المعتقلين في راشيا وإعادة العمل بالدستور»، وفيما يلي نصه:

«ترى حكومة صاحبة الجلالة أنه من الجوهري أن يحرّر المعتقلون ويعودوا إلى مناصبهم التي كانوا بها قبل الأزمة الحالية، والتي سببها اعتقالهم.

«وإذا تم حلّ الأزمة الحاضرة، كما نأمل، بموافقة لجنة التحرر الوطني على المطالب المذكورة أعلاه، فإن حكومة صاحبة الجلالة سوف تقترح، عندئذ، مؤتمراً مباشراً، بين ممثلي حكومة لبنان والجنرال كاترو، برعاية بريطانيا، وليكن ذلك على الاراضي البريطانية، في منطقة مجاورة للمشرق، للتوصل إلى تسوية موقتة، في لبنان، خلال الحرب.

«نحن نأمل، بحرارة، أن يتمّ الاتفاق على هذه النقاط. وفي أي حال، من الضروري أن نوضح، باسم حكومة صاحبة الجلالة، أنه، إذا لم تلبّ مطالبها قبل الساعة العاشرة من قبل ظهر ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر (عام ١٩٤٣)، فإن وزير الدولة المقيم في الشرق الأوسط قد تلقى، من حكومته، الأمر بأن يعلن، مباشرة، الأحكام العرفية التي تتضمن إدارة المنطقة بواسطة قوات الشرق الأوسط أو قوات الجيش التاسع الموضوعة بتصرفه.

«وإذا لم يكن رئيس الجمهورية اللبنانية وباقي الوزراء اللبنانيين المعتقلين قد تحرروا عند الساعة العاشرة من تاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، فإنهم سوف يحرّرون بواسطة القوات البريطانية.

«إن علينا، بالنيابة عن حكومة صاحبة الجلالة، أن نقرّر ما إذا كان من الضروري إعلان الأحكام العرفية في الظروف المذكورة أعلاه، ولن يتضمن هذا التدبير أية نتائج سياسية، وخصوصاً انه لن يتخذ لكي يكون تعبيراً عن رغبة أو

نية لدى حكومة صاحبة الجلالة بأن تستبدل، بالنفوذ الفرنسي، في المشرق، نفوذاً لها»(١٣٦).

وقد أرسل «كاترو» هذا الانذار إلى الجزائر «مقترحاً الموافقة، إن لم يكن بسبب الإنذار البريطاني، فعلى الأقل، بسبب المشاعر الوطنية للبنانيين»، ومعتبراً ان «رفض فرنسا الحرة لذلك سوف يضطرها للانسحاب من سوريا ولبنان».

ويقول «كاترو»: «إن هذا الحل سوف ينقذ الشرف الوطني ويحفظ، نظرياً، حقوقنا، ولكنه سوف يؤدّي إلى خسارتنا للمشرق نهائياً، لأننا، في نظر الرأي العام اللبناني، الذي تحدّثت لكم عن حساسيته الحالية تجاه الشرف ا لوطني، لم نشأ ان نصحح فعل عنفٍ اعتبر غير شرعي، ومستوحي من النظم الشمولية. ومن جهة ثانية، سنكون محل عدم ثقة إذا ما تركنا بريطانيا العظمى تحرّر رجال الحكم (اللبنانيين) وتعيد الحريات التأسيسية الدستورية (للبنان).

«ولأجل هذا، ورغم طبيعة المتطلّبات البريطانية، أقدّر ان علينا، نحن، أن نقوم بلفتة كريمة من الصفح ورأب الصدع ينتظرها لبنان منا. إنني اتكلم عن لفتةٍ شاملة تتعلّق بإعادة كلّ المعتقلين إلى مواقعهم. وانني، بعد أن حسبت كلّ شيء، وبعد أن التقيت، اليوم، رياض الصلح، أعتقد ان ذلك هو العدل، وهو المناسب، وأتصور، انه، بسبب الدور الشخصي الذي ألعبه، هنا، فإن باستطاعتي أن اقوم بذلك، باسم اللجنة، وبدون ان أكلّف فرنسا أية خسارة في هيبتها.

«على اللجنة أن تقرّر، بكلّ سرعة، وأنا بانتظار تعليماتكم»(١٣٦ مكرر).

ووافقت اللجنة على اقتراح «كاترو» وأعلنت ، مساء ٢١ منه، ومن راديو الجزائر، قرارها بإطلاق سراح المعتقلين، ولكن الشك ظلّ يساور الشيخ بشاره

ورفاقه، خصوصاً انهم شعروا ان فريقاً ناشزاً (بقيادة الكولونيل بواسو) لم يكن راضياً عن تصرف « كاترو»، وقد وصل إلى القلعة ليلاً «لنقلنا من القلعة عنوة، والفتك بنا، فيما إذا أخلي سبيلنا»[١٣٧]، إلاّ أن أوامر مشدّدة صدرت لهؤلاء الناشزين، بوجوب تنفيذ أوامر الجنرال (الذي كان ، هو نفسه، مهدّداً بالخطف من بيته والفتك به إن هو قرر الإفراج عنهم)[١٣٨].

– الإستقلال:

وعند ظهر ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣ ، وصلت، إلى قلعة راشيا، ثلاث سيارات يقودها رجال من الدرك اللبناني، وكان في مقدّمتها «المسيو دافيد المندوب الفرنسي لدى الحكومة اللبنانية» ومعه «الكولونيل سليمان نوفل» اللذان دخلا على الشيخ بشاره، في غرفته، وأبلغاه قرار الإفراج عنه، وعن رفاقه (ولم يلبث الكولونيل نوفل ان قدّم استقالته إلى الرئيس الذي استمهله حتى الوصول إلى بيروت)[١٣٩].

وسرعان ما انتشر خبر الإفراج عن الزعماء المعتقلين فعمّت الفرحة البلاد بأسرها، وخرج الناس إلى الشوارع يرقصون فرحاً وينشدون الأناشيد الوطنية، وزغردت النسوة ابتهاجاً، ورفعت لافتات الترحيب بالزعماء الأحرار، وعمّت الزينة شوارع المدن الرئيسية في لبنان كلّه، بينما كان الجنود السنغاليون يقفون، واجمين ومبهورين، أمام مظاهر الفرح هذه. وفي راشيا، البلدة التي احتضنت المعتقلين طوال عشرة أيام «قرعت الأجراس وعلا الهتاف ولعلع صوت «المعدّل» في الجو، وهجم الأهالي، دروزاً ومسيحيين، بكوفياتهم البيض، يسدّون علينا الطريق، للتحية»[١٤٠].

وتابعت السيارات طريقها نحو بيروت، فاستوقفتها الجماهير في شتورا، كما استوقفتها في كلّ بلدة مرّت بها، في طريقها إلى بيروت، بل ان رتلاً طويلاً

من سيارات المستقبلين لاقتهم في الطريق ودخلت معهم إلى بيروت التي استقبلتهم بالهتاف والورود والزغاريد، وكانت دُور الزعماء المحرَّرين قد غصت بالوفود، التي تنتظر وصولهم(١٤١).

وفي بشامون، البلدة الجبلية التي كانت معقلاً للحكومة الشرعية الموقته، انتشر، كالبرق، خبر الإفراج عن الزعماء، وعمّت الفرحة المنطقة كلّها (ويبدي أهالي المنطقة فرحهم، عادة، بإطلاق الرصاص من الرجال، وبالزغاريد من النساء) بينما تبادل أعضاء الحكومة التهاني والعناق.

وفي الساعة الثالثة، من اليوم نفسه (٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر) استقبل الرئيس بشارة الخوري، في القصر الجمهوري، الجنرال كاترو الذي هنأه بالإفراج عنه وعن زملائه، ثم استقبل «حبيب أبو شهلا» ثم «صبري حماده»، العائدين من بشامون، بينما بقي الأمير مجيد في بشامون لكي يتمكن من حلّ الحرس الوطني الذي قام بمهمته في حراسة الحكومة الموقتة خير قيام، على أن يعود إلى بيروت يوم الأربعاء (في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر).

وفي الساعة الثامنة من صباح الأربعاء في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، توجه كلّ من كميل شمعون وعادل عسيران ومعهما حبيب أبو شهلا، وثلة من الحرس، من بيروت إلى بشامون لمواكبة الأمير مجيد، وكانت تتقدّم الرتل سيارة الرئيس وقد ارتفع، في مقدّمتها، العلم اللبناني الجديد، كما حمل الوزراء باقات زهر لتقديمها إلى الحرس الوطني باسم رئيس الحكومة رياض الصلح. وقد لاقى أهالي البلدة والمنطقة الوفد القادم إليهم بالحداء والزغاريد، وإطلاق الرصاص، ومكث الوفد، في بشامون ، قرابة ساعة انطلق، بعدها، عائداً، مع الأمير مجيد والحرس الوطني، إلى بيروت. وما ان أطل الموكب على ساحة الشهداء حتى كان الناس قد تجمّعوا، بالآلاف، ينتظرون عودة الذين انتصروا

للشرعية وحفظوها، وقاوموا غاصبيها، ويهتفون بحياتهم وحياة لبنان، «وهبط رياض الصلح السلالم، واستقبل الحرس الوطني في باحة السراي الداخلية، في ظل السيوف، وتحت وابل من الرصاص والقذائف. وكانت أصوات المتظاهرين تصل جلية إلى السراي هاتفة: لا رئيس إلاّ بشاره، ولا زعيم إلاّ رياض»(١٤٢).

وفي اليوم نفسه، استقبل الرئيس بشارة الخوري، في مكتبه بالسراي، الجنرال كاترو ومعه أركان المفوضية العامة في بيروت، وقد صدر، إثر اللقاء، عن رئاسة الجمهورية، البيان التالي:

«في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، إستقبل فخامة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية، محاطاً بدولة رياض بك الصلح رئيس الوزراء، وأصحاب المعالي الوزراء، صاحبي الفخامة الجنرال كاترو المفوض الوطني حاكم الجزائر العام، والسيد شاتينيو المندوب العام بالوكالة، وحضرة الجنرال دي لافالاد القائد الأعلى، يرافقهم السيد دافيد المندوب لدى الحكومة اللبنانية. وقد حيتهم على مدخل السراي، لدى قدومهم وذهابهم، مفارز من قوى الأمن الداخلي في لبنان، ورحّب بهم على مطلع السلم، الأستاذ موسى مبارك مدير ديوان الرئاسة رئيس التشريفات، واستمرت الزيارة ٣٠ دقيقة، انصرفوا على أثرها مشيعين بالإكرام»(١٤٣).

كما أذاعت المفوضية العامة، في بيروت، بلاغاً مماثلاً جاء فيه ان رئيس الجمهورية اللبنانية استقبل الجنرال كاترو وصحبه، وان الجنرال كاترو «قد أطلع الشيخ بشارة الخوري على قرار لجنة التحرير(*) الوطني الفرنسية بإعادة الحياة الدستورية إلى لبنان»(١٤٤).

(*) Le comité de libération، وكان مقرها في الجزائر، وقد اعتمد تقي الدين، لتعريبها، عبارة «لجنة التحرير»، بينما اعتمد «الخوري» عبارة «لجنة التحرر»، والتعبير الأول أصح.

وقد أذاع الجنرال كاترو، في اليوم نفسه، ومن راديو المشرق، الرسالة التالية، إلى اللبنانيين:

«أيها اللبنانيون،

«هذا الصباح، وفي الساعة الحادية عشرة، زرت، وبصحبتي: المفوّض الفرنسي العام، السيد شاتينيو، والجنرال دي لافالاد، القائد الأعلى، فخامة رئيس الجمهورية، ودولة رئيس الحكومة، لتحيّتهما، في مقرّهما، بالسراي الصغير.

«إنّ الجماهير التي استقبلتني، عند مروري، لم تكن مخطئة في فهم هذه المبادرة، فقد أدركت أنّ العلاقات التقليدية الحميمة التي تربط فرنسا بلبنان، منذ قرون، قد رمّمت، وان الأزمة الأليمة التي عكرت صفو هذه العلاقات قد انتهت.

«وانه ليشرّفني أن تكون لجنة التحرير الفرنسية قد اختارتني لأداء مهمّة المصالحة هذه، كما أنه يشرّفني أن استطعت حلّ الخلاف الذي باعد بيننا، وفقاً للتوجّه الذي انتظرتموه، أعني، وفقاً لمبادئ الحرية والتفاهم والاريحية الإنسانية التي كانت فرنسا، دوماً، سبّاقة فيها. وإذا ما اعترفتم بهذا الإيحاء، في التسوية التي اعتمدتها لجنة الجزائر، وبناء لنصائحي، لحلّ الأزمة، أستطيع أن أتصوّر انني قد خدمت وطني تجاهكم.

«وكانت أمنيتي، دائماً، وكما تعرفون، منذ ان كنت هنا، معكم، أن أبرهن لكم عن تعلّقي بلبنان، وان أعطي لفرنسا وجهها الحقيقي. وقد وجدتموني متضامناً معكم في حدثين مهمّين من أحداث تطوّركم التاريخي: يوم ان نلتم استقلالكم، ويوم أن بعثتم دستوركم. ومن جديد، شاء قدري أن ألبّي النداء

لمساعدتكم على استعادة هذا الدستور الذي أنا، ومعي لجنة التحرير، متشبث به، مثلكم.

«ولأجل ذلك، كان على فرنسا أن تقوم ببادرة تدركون، من خلالها، تحرّرها ونبلها، وقد قامت بهذه البادرة التي كان يمكن أن تكون مكلّفة بالنسبة إلى غيرها، دون أن تصغي إلى الاصوات التي كانت تنهاها عن القيام بها، وذلك لأنها تدرك، جيداً، أن للأعمال الحسنة وقع عميق في نفوسكم.

«والآن، وقد أعادت فرنسا إصلاح ما كان قد فسد، فإنها ستظلّ وفية لعهودها، ولمواثيقها، وواجباتها»(١٤٥).

وقد عاد كاترو، بعدها، إلى الجزائر، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر (عام ١٩٤٣). وكانت لجنة التحرير الفرنسية قد أذاعت، من الجزائر، وبتاريخ ٢٢ منه، قرارين: أحدهما (رقم C/٤٨٢ تاريخ ١٩٤٣/١١/٢٢عُيّن ، بموجبه «إيف شاتينيو Ives Châtaigneau» مفوّضاً عاماً لفرنسا ببيروت، بالوكالة (بدلاً من هللو)، والثاني (رقم رقم C/٤٨٣ تاريخ ١٩٤٣/١١/٢٢) أصدره «شاتينيو» بصفته مفوضاً عاماً «مطلق الصلاحية»، وقد ألغى، بموجبه، كلّ التدابير التي كانت قد اتخذت، ضد الحكومة الدستورية بلبنان، بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وفيما يلي نص القرار الأخير:

«قرار رقم FC/٤٨٣ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣.

«إلغاء المواد: ٢ و٣ و٤ و٥ و٦ من القرار رقم C/٤٦٤ تاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣ المعدل بالقرار رقم E/٤٧٠ تاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣.

«إن إيف شاتينيو الوزير المطلق الصلاحية، والمفوض العام والمطلق الصلاحية بالوكالة، لفرنسا في المشرق،

«بناء على قرارات رئيس الفرنسيين الأحرار بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيو عام ١٩٤١.

«وبناء على قرار لجنة التحرير الوطنية الفرنسية بتاريخ ٧ حزيران/يونيو عام ١٩٤٣.

«وبناء على القرار رقم C/٤٨٢ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣، الذي كلّف، بموجبه، السيد إيف شاتينيو، الوزير المطلق الصلاحية لفرنسا في الشرق.

«يقرّر:

«المادة الاولى: ألغيت المواد ٢ و٣ و٤ و٥ و٦ من القرار رقم C/٤٥٤ تاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣، المعدل بالقرار رقم ٤٧٠ تاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣، القاضي بتعليق الدستور في لبنان، وحلّ مجلس النواب، وتنظيم سلطات تنفيذية وتشريعية بصورة موقتة.

«المادة الثانية: ألغي القرار رقم C/٤٦٥ تاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣، القاضي بتعيين رئيس حكومة للجمهورية اللبنانية بصورة موقتة.

«المادة الثالثة: إن السكرتير العام مكلّف تنفيذ هذا القرار، ويدخل في حيز التنفيذ بعد لصقه على باب المفوضية العامة، طلباً للسرعة، ووفقاً لترتيبات المادة الثالثة من القرار رقم ٩٦/ تاريخ ١٤ نيسان/ابريل عام ١٩٢٥».

بيروت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣.

بالوكالة عن السكرتير العام	المستشار التشريعي	المفوض العام والمطلق الصلاحية بالوكالة
التوقيع: لودك	التوقيع: جان شابير	التوقيع: إيف شاتينيو[١٤٦]

أما المواد التي أشار إليها القرار الصادر عن المفوض العام بالوكالة، فهي المواد الواردة في القرار رقم ٤٦٤ تاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣

والمتعلّقة بتعليق الدستور وحل مجلس النواب ووضع تنظيم موقت للسلطتين التنفيذية والتشريعية، وهي كما يلي:

المادة ٢: المتعلّقة بحل مجلس النواب اللبناني.

المادة ٣: المتضمنة تعليق العمل بالدستور اللبناني، على أن يعاد العمل به «بعد إجراء انتخابات».

المادة ٤: إلغاء المادة ٣ من القرار رقم C/١٩٢ تاريخ ١٨ آذار/مارس عام ١٩٤٣ والقاضي «بتعديل بعض أحكام الدستور اللبناني».

المادة ٥: المتضمّنة تعيين «رئيس دولة رئيس حكومة» في لبنان، وذلك «بصورة موقتة وإلى أن يعاد العمل بالدستور»، على أن يقوم المفوض العام بتعيين هذا الرئيس الذي عليه أن «يؤمن ممارسة السلطة التنفيذية» في البلاد.

المادة ٦: المتضمّنة تحديد صلاحيات «رئيس الدولة رئيس الحكومة» المعين وفقاً للمادة ٥ أعلاه، وهي أن يتخذ «في مجلس الوزراء، مراسيم لها قوة القانون، بشرط مراعاة التحفّظات المذكورة في إعلان استقلال لبنان بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤١» والتي أعلنها، في بيروت «الجنرال كاترو، القائد الأعلى للمشرق، والمفوض العام المطلق الصلاحية لفرنسا الحرة في المشرق».

وأما القرار رقم C/٤٦٥ الذي ألغي، كذلك، فهو المتعلّق بتعيين «إميل إده» رئيساً للدولة ورئيساً للحكومة «بصورة موقتة، وحتى العودة إلى العمل بالدستور». وقد وقع القرارين (FC/٤٦٤ وFC/٤٦٥) كلّ من: هللو (المفوض العام والمطلق الصلاحية) وإيف شاتينيو (السكرتير العام)(١٤٧).

العلم اللبناني:

وتبقى، لاستكمال كلّ مظاهر الاستقلال، قصة تغيير العلم اللبناني القديم واستبداله بالعلم الجديد، فقد رواها «منير تقي الدين» ، كما يلي:

في اليوم الذي جرى فيه اعتقال رئيس الجمهورية وحكومته (١١ تشرين الثاني/نوفمبر) ، اجتمع النواب في المجلس النيابي، واقترح بعضهم تغيير العلم اللبناني (وكان عبارة عن علم فرنسي في وسطه أرزة) و«تحريره من الألوان الفرنسية، كما حرر الدستور من كلّ أثر للانتداب»، فاستقبل النواب الاقتراح بالتصفيق، وكانت هذه الفكرة تراودهم، كما تراود اللبنانيين جميعاً، كما كانت الحكومة قد أعلنت، في بيانها الوزاري، عن عزمها على ذلك. واشترك النواب جميعهم في تنفيذ هذا الاقتراح، وتم الإتفاق، فيما بينهم، على أن يكون العلم اللبناني «أرزة خضراء في بياض محفوف بالأحمر القاني». ويتابع تقي الدين: «وما هي إلاّ هنيهة، حتى وضعت صيغة الاقتراح بتعديل المادة الخامسة من الدستور، وجيء بقلم رصاص احمر، وأخذ النائب سعدي المنلا مهمّة رسم العلم الجديد، ولم يجد النواب قلماً أخضر، فرسموا الأرزة بقلم الرصاص العادي، ثم وقّعوا بإمضاءاتهم على الرسوم وعلى الاقتراح. ووقف الرئيس ووقفوا، وأقسم الجميع على أن تكون هذه الألوان علماً للبنان المستقل»[١٤٨]. وقد وقّع على رسم هذا العلم ، في المجلس النيابي، كلّ من النواب، صائب سلام، ورشيد بيضون، وسعدي المنلا ، ومارون كنعان ومحمد الفضل، ورئيس مجلس النواب صبري حماده، وقد صادق أمين سر مجلس النواب «خليل تقي الدين» على هذه التواقيع وأرخها في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣[١٤٩].

وصباح يوم الأحد في ٢١ منه، وصل، إلى بشامون، أربعة شباب «ينتمي إثنان منهم إلى منظمة الكتائب، واثنان إلى منظمة النجادة»، وكان هؤلاء

الشبان يحملون علماً لبنانياً جديداً «صنعته أيدي نساء لبنان»، فتقدّم هؤلاء من الرئيس «حبيب أبو شهلا» وقدموا إليه العلم، و«تناول الرئيس أبو شهلا العلم من يد الشبان، وقبّله، ثم ناوله إلى الأمير مجيد أرسلان، باعتباره وزيراً للدفاع الوطني وقال له: إني، بالنيابة عن رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، وجميع المعتقلين، أولئك الذين نتوجه إليهم، في هذه الدقيقة، بعاطفتنا وتقديرنا وإعجابنا، أضع، في عهدتك، علم لبنان الجديد، وأطلب إليك أن تدافع عنه وتحميه. فركع الأمير مجيد وقبّل العلم، وقال ، والتأثر آخذ منه كلّ مأخذ: أقسم أن أذود عنه بدمي، وأبذل في سبيله حياتي.

«ثم اصطف مائة رجل من أفراد الحرس الوطني، واصطف الشبان، بينما كان بعضهم يركّز العلم على سارية طويلة، حتى إذا ارتفع، ببطء، فوق تلك الغرفة الصغيرة التي دعيت بالسراي، أطلقت مئات الحناجر معاً، المقطوعة من نشيد لبنان: كلّنا للوطن، للعلى للعلم.

«وكان العلم الجديد الذي ارتفع، في بشامون، في تمام الساعة الحادية عشرة والدقيقة العشرين من صباح يوم الأحد الواقع في الواحد والعشرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣، أوّل علم لبناني محرر يخفق في سماء لبنان» (وقد قدم وفد من النجادة ووفد من الكتائب ووفد عن المؤتمر الوطني إلى بشامون، لرفع العلم الجديد) (١٥٠).

وبتاريخ اليوم نفسه (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر) صدر عن الحكومة المؤقتة، في بشامون، البلاغ التالي:

«في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأحد الواقع في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣، تسلّمت الحكومة اللبنانية الشرعية، في مقرّها الموقت في بشامون، من يدي شباب الكتائب والنجادة، العلم اللبناني الجديد

الذي اقره مجلس النواب بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣، وهو يتألف من ثلاثة أقسام أفقيه ألوانها حمراء فبيضاء فحمراء، تتوسطها أرزة خضراء في وسط القسم الابيض.

«وقد تولّى أصحاب الفخامة والمعالي نائب رئيس مجلس الوزراء القائم بأعمال رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب، ووزير الداخلية والدفاع الوطني والقائد العام لقوات الحرس الوطني، رفع العلم على ساريةٍ نصبت فوق مقر الحكومة الموقت، ثم مر من امامه الحرس الوطني وهم ينشدون النشيد الوطني.

«وقد صفقت طويلاً جماهير الشبان الحاضرين والزائرين الوافدين على الحكومة عندما خفق العلم الجديد.

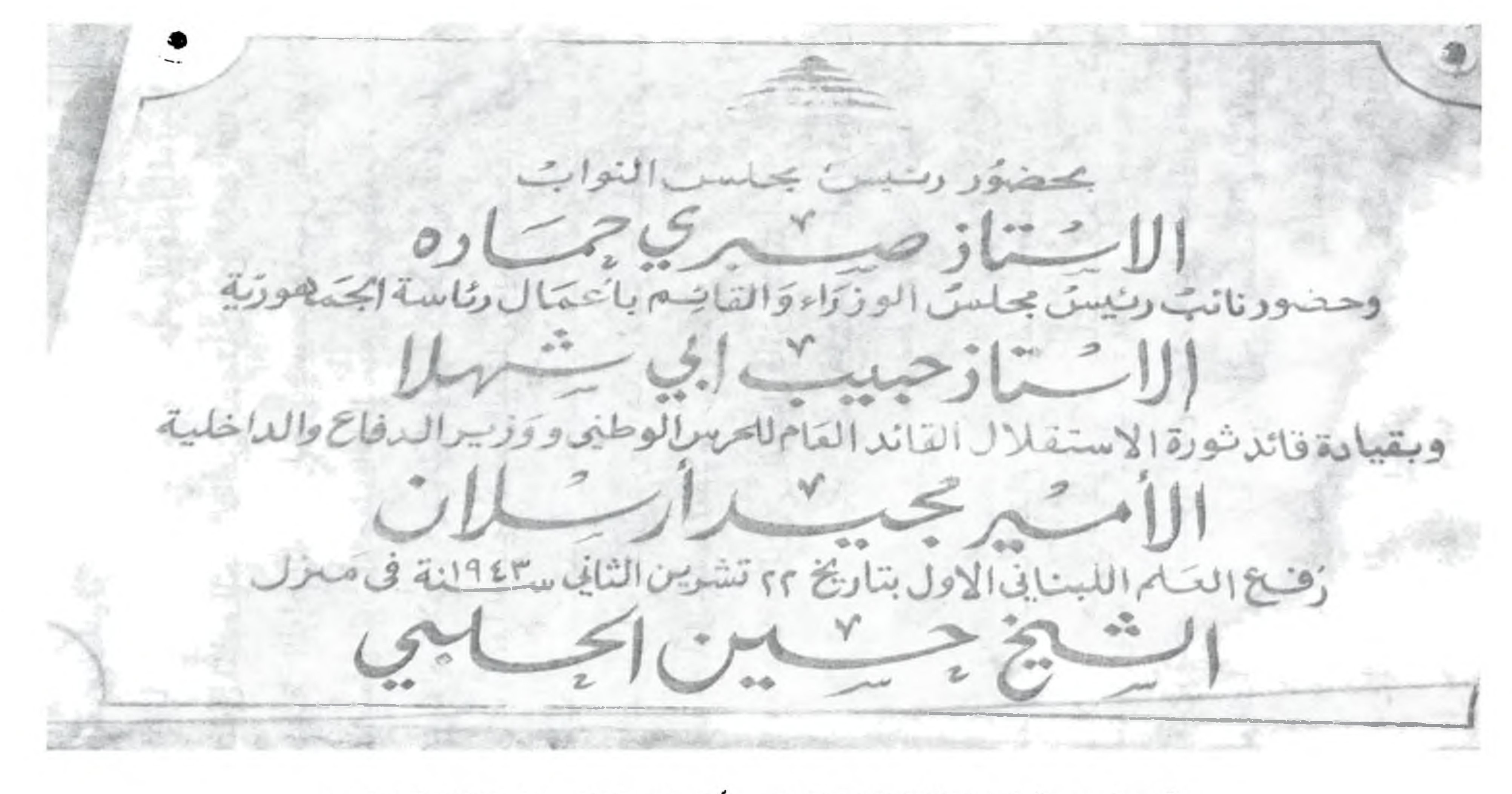
«صدر عن مقر الحكومة الموقت في بشامون
في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣
حبيب ابو شهلا»(١٥١).

وفي الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في الأوّل من كانون الأوّل/ديسمبر عام ١٩٤٣، عقدت، في مجلس النواب، في «الدور التشريعي الخامس، العقد الثاني»، الجلسة الرابعة التي خصّصت لتعديل المادة الخامسة من الدستور، والمتعلّقة بشكل العلم اللبناني. وقد عقدت الجلسة برئاسة رئيس المجلس «صبري حماده» وعضوية كلّ من اميني السر: إميل لحود ورفعت قزعون، وحضر، من أعضاء الحكومة: رياض الصلح وحبيب أبو شهلا والأمير مجيد أرسلان وكميل شمعون وسليم تقلا وعادل عسيران، وحضر النواب باستثناء: ألفرد نقاش وأيوب ثابت ووديع الأشقر وغبريال المر، ويوسف إسطفان وبطرس الخوري وكمال جنبلاط وإميل إده ونسيب غبريل.



الأمير مجيد ومعه من اليمين: الضابط هنري طرابلسي، وحبيب أبو شهلا، وصبري حماده، وخليل تقي الدين (بشامون، تشرين الثاني ١٩٤٣)

(من محفوظات الأمير طلال مجيد ارسلان)



وقد وضعت، في واجهة المنزل الذي اتخذ مقراً للحكومة الشرعية الموقتة في بشامون، هذه اللوحة التذكارية:

وبعد المداولات، عرض رئيس المجلس النيابي الإقتراح الذي رفعته مجموعة من النواب إليه بصدد تعديل شكل العلم اللبناني، وجاء في هذا الإقتراح: «عملاً بالمادة ٧٧ من الدستور، يتشرف النواب الموقّعون بأن يقترحوا على المجلس تعديل المادة الخامسة من الدستور على الوجه التالي:

«مادة وحيدة - العلم اللبناني أحمر فأبيض فأحمر، أقساماً أفقية تتوسط الأرزة القسم الأبيض بلون أخضر، أما القسم الأبيض فيساوي حجم القسمين الأحمرين معاً، وأما الأرزة فهي في الوسط، يلامس رأسها القسم الأحمر العلوي، وتساوي قاعدتها القسم الأحمر السفلي، ويكون حجم الأرزة موازياً لثلث حجم القسم الأبيض.

«ويرجو النواب الموقّعون عرض هذا الاقتراح ليصير التصديق عليه بالأكثرية المطلوبة في أوّل جلسة تعقد.

«وتفضلوا ، يا فخامة الرئيس، بقبول فائق الاحترام.

بيروت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣

الامضاءات

نائب الشمال	نائب البقاع	نائب بيروت	نائب الجنوب
سعدي المنلا	هنري فرعون	صائب سلام	رشيد بيضون

مارون كنعان، محمد الفضل، إميل لحود، جميل تلحوق، محمد المصطفى المرعبي، نسيب الداود، يوسف الهراوي، الحاج محمد يوسف بيضون، وديع نعيم».

ثم تلا رئيس المجلس المرسوم رقم ١٣٢ تاريخ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣ المتعلق بتعديل المادة الخامسة من الدستور، وجاء فيه:

«إن رئيس الجمهورية،

«بناء على الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار/مايو سنة ١٩٢٦ والمعدل بموجب القوانين الدستورية الصادرة بتاريخ ١٧ تشرين الأوّل/أكتوبر سنة ١٩٢٧ و٨ أيار/مايو سنة ١٩٢٩ و٩ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣.

«وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء، يرسم ما يأتي:

«المادة الأولى: يحال إلى مجلس النواب للمناقشة به في دورته العادية الحالية مشروع القانون الدستوري المتعلق بتعديل المادة الخامسة من الدستور اللبناني المختصة بالعلم.

«المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

«بيروت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣

الامضاء: بشاره خليل الخوري.

«صدر عن رئاسة الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء: رياض الصلح».

ثم أمر رئيس المجلس بتلاوة نص «مشروع القانون الدستوري» المتعلّق بشكل العلم، فتلي مشروع القانون الدستوري، وجاء فيه:

«مادة وحيدة: عدّلت المادة الخامسة من الدستور اللبناني على الوجه الآتي:

«العلم اللبناني أحمر فأبيض أقساماً افقيه ... حتى: موازياً لثلث حجم القسم الأبيض» (تماماً كما ورد في اقتراح القانون الذي سبق ذكره).

وقال الرئيس: «بما أن المشروع هو مادة واحدة، فيصار إلى التصويت عليها بالمناداة بالأسماء». ثم تليت المادة من جديد، وبالحرف، وقال الرئيس:



المستند: تويني، غسان، وآخرون، كتاب الإستقلال بالصور والوثائق.

«صدقت بالإجماع، والآن، يصار إلى التصويت على المشروع بالمناداة بالأسماء».
ونودي، بالأسماء ، على المشروع، «فصدّقه النواب بالإجماع ، وقوفاً» مع «تصفيق حاد متواصل»(١٥٢).

وبهذا التعديل لشكل العلم اللبناني، إستكمل مجلس النواب إجراءاته التشريعية لإنجاز المقومات الدستورية لاستقلال لبنان. ولكي يستكمل لبنان مقومات سيادته الكاملة، كان عليه أن يستردّ جميع مصالحه ومرافقه، وخصوصا «الجيش»، وهو ما سيكون موضوع بحثنا القادم بعنوان «معركة الجلاء».

موقف الوحدات العسكرية اللبنانية أثناء معركة الإستقلال:

لم تتوافر لدينا المعلومات الكافية عن موقف هذه الوحدات خلال معركة الاستقلال، خصوصاً انها كانت لا تزال تأتمر بأوامر سلطات الانتداب الفرنسي، ولكن يبدو لنا ان هذه الوحدات (ضباطًا ورتباء وأفرادًا) قد تميزت بموقف وطني ملحوظ خلال هذه الفترة، وكانت غالبية العسكريين اللبنانيين على درجة عالية من الشعور بالمسؤولية الوطنية. يحدثنا «منير تقي الدين» في كتابه «ولادة استقلال» (وهو الذي عاصر الأحداث وعاشها، وأرّخ لها)، عن موقف هذه الوحدات، فيقول:

عندما انتشر خبر اعتقال الزعماء اللبنانيين، من قبل سلطات الانتداب، وسوقهم إلى راشيا، لم تقف الوحدات العسكرية اللبنانية موقف المتفرّج، بل إن ضباطًا من هذه الوحدات اتصلوا بالحكومة الشرعية في بشامون، ونقلوا إليها موقف تلك الوحدات قائلين: «يقول لكم جنود القناصة اللبنانية، وكذلك رفاقهم السوريون، إنهم، إذا تلقوا الأوامر باطلاق النار عليكم، فسوف يعصون الأمر.

إنهم يفضلون ان يديروا أفواه بنادقهم إلى صدورهم وينتحروا، من ان يصوبوها إلى صدور الحرس الوطني، حماة الحكومة الشرعية»[١٥٣].

ويبدو أن سلطات الاحتلال قد حاولت ان تزج الوحدات اللبنانية في معركتها ضد حكومة بشامون، فأمرت قيادة «فوج القناصة اللبنانية الأول» وعلى رأسها «المقدم جميل لحود» قائد الفوج، بان تستعد لشن هجوم على تلك الحكومة، ولكن الرفض جاء قاطعًا وصارمًا، مما اضطر هذه السلطات إلى التراجع عن قرارها هذا[١٥٤]. وهو ما دفعها إلى ان تستخدم، في هجومها على بشامون، وحدات عسكرية، معظم عناصرها من السنغاليين.

وقد أكد المقدم جميل لحود موقفه هذا في حديث لمجلة «الجندي اللبناني» إذ قال: «حيال موقف الجيش اللبناني هذا، والانتفاضة الكبرى في العالم ١٩٤٣، أدرك الذين كانوا يحكمون بعقلية المستعمر أنهم لن يستطيعوا ضرب حركة الشعب اللبناني بالجيش اللبناني، فجاء كاترو ونقض كل ما خطط له هللو»، ويستطرد اللواء لحود: «كان علينا أن نختار بين امتثالنا للأوامر الصادرة عن فريق من السلطة العسكرية المنتدبة والشعور الوطني النابع من مصلحة الوطن والشعب»[١٥٥]، ولا شك في انهم اختاروا الخيار الأصلح أي الخيار الأخير.

كما أكد هذا الموقف ما ذكره العقيد «فؤاد لحود»، في كتابٍ له، إذ ذكر أنه، عندما تناهى إلى سمع الضباط اللبنانيين ان سلطات الانتداب قد قررت شن هجوم على بشامون واعتقال اعضاء الحكومة فيها، عقد هؤلاء الضباط «اجتماعاً سرياً» وقرروا عدم الانصياع إلى أوامر تلك السلطات إن هي كلفتهم تنفيذ هذه المهمة، بل انهم قرروا «الذهاب إلى بشامون لحماية الحكومة الموقتة»، وقد أبلغ الضباط قرارهم هذا إلى حكومة بشامون[١٥٦].

إلا انه، رغم تمتع لبنان باستقلاله، بدءاً من ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٣، ظلت الوحدات العسكرية اللبنانية خاضعة لسلطة الانتداب تتلقى منها الأوامر، ويرفع العلم الفرنسي المثلث الألوان على سواريها.

ولكن أحداثاً جرت، قبيل ٢٢ تشرين وبعده، ان دلّت على شيء، فانما تدل على ما كان يتحلى به الضابط اللبناني، رغم قسوة الانتداب وصرامته، من وعي وطني وشجاعة وإقدام. ومن هذه الأحداث، على سبيل المثال، لا الحصر:

١ - في الحادي والعشرين من ايلول/ سبتمبر عام ١٩٤٣ (يوم انتخاب الشيخ بشاره الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية)، وقد كانت الوحدات العسكرية اللبنانية لا تزال تعمل في ظل الانتداب وتحت سلطته (رغم ان قادتها ضباط لبنانيون)، ولم تكن اي من هذه الوحدات قد انتقلت بعد إلى سلطة الحكومة اللبنانية، بادر «المقدم جميل لحود» قائد «فوج القناصة اللبنانية الأول»، إلى رفع العلم «اللبناني - الفرنسي» الذي كان الانتداب قد فرضه قبل الاستقلال (وهو كناية عن العلم الفرنسي تتوسطه الارزة اللبنانية)، على سارية فوجه الذي كان معسكراً في «عين الصحة» بالقرب من فالوغا. وعندما وصل الجنرال «همبلو» يرافقه الكولونيل «أليساندري» قائد «الفرقة الجبلية الخامسة» في زيارة للفوج، (وكان فوج القناصة اللبنانية الأول ضمن تشكيل هذه الفرقة)، فوجئا بالعلم اللبناني - الفرنسي مرفوعاً على سارية الفوج، إلى جانب العلم الفرنسي (الذي كان يرفع لوحده على سواري تلك الوحدات)، كما فوجئا عندما استُقبلا «بالنشيد الوطني اللبناني» تعزفه موسيقى الفوج بعد أن عزفت «المارسيلييز الفرنسي»[١٥٧].

٢ - في السابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٣ (أي في خضم معركة الاستقلال والانتفاضة اللبنانية التي طالبت بتحرير الزعماء المعتقلين في راشيا)، بادر «المقدم جميل لحود» إلى رفع العلم اللبناني (علم الاستقلال هذه

المرة)، على سارية (فوج القناصة اللبنانية الأول) الذي كان متمركزاً في مرجعيون، وذلك في احتفالٍ مهيب حضره قائمقام المنطقة واعيانها، على اختلاف طوائفهم، وجمهور غفير من المواطنين[١٥٨]، وقد احتفظ بهذا العلم في متحف المدرسة الحربية في الفياضية.

٣ - وفي اثناء وجود «فوج القناصة اللبنانية الأول» في منطقة بشري - الارز صيف عام ١٩٤٤ (وكان قد أصبح في عهدة الدولة اللبنانية المستقلة)، لم يتورع قائده «المقدم جميل لحود» عن ان يرفع العلم اللبناني على سيارته العسكرية، مما أثار حفيظة «رئيس اركان قوات المشرق، الجنرال ڤيرميلان Gl Vermelun» فكتب، بحقه، تقريراً «سرياً جداً» (بتاريخ ١٨/٨/١٩٤٤)، جاء فيه:

«إن المقدم لحود، مدفوعاً بمشاريعه التي تهدف إلى عرض فوجه للإسهام في التدابير التي تعدّها الحكومة اللبنانية في لبنان الشمالي، يبدو أنه يسعى للتهرب، تدريجاً، من مراقبة السلطة العسكرية الفرنسية. وهكذا، فقد رأيناه، خلال مهمته في لبنان الشمالي، يتجول، خلافاً للقوانين، في سيارة ترفع العلم اللبناني»[١٥٩].

وإذا كان «المقدم جميل لحود» قد استحوذ، منا على سرد مواقف تدل على عمق الإحساس الوطني عنده، فليس معنى ذلك انه كان الوحيد، بين العسكريين اللبنانيين، في ذلك الحين، الذي يتمتع بهذه الاحاسيس، وانما كان ذلك لسببين:

الأول: ما عرف عن هذا الضابط من اندفاع وطني ومن جرأة اشتهر بها طوال حياته، وقد تجلى ذلك في دوره باعداد «الوثيقة الشهيرة» التي وقعها الضباط اللبنانيون عام ١٩٤١ والتي سبق ان اشرنا إليها (وهي محفوظة في المدرسة الحربية في الفياضية، وقد أشير في مقدمتها إلى دور «النقيب جميل لحود» في إعدادها والتوقيع عليها عام ١٩٤١، كما أشير إلى رفض الوحدات العسكرية اللبنانية الانصياع للأوامر وضرب الثورة عام ١٩٤٣).

والثاني: ندرة الوثائق التي تبين للباحث الادوار التي قام بها ضباط لبنانيون آخرون في الاوقات العصيبة التي مر بها لبنان (خلال فترة الانتداب خصوصاً).

وفي تقرير الجنرال «ڤيرميلان» الذي سبق أن اشرنا إليه، ما يؤكد ذلك، إذ يتهم الجنرال الفرنسي الضابط اللبناني «المقدم زهران» يمّين، بأنه «أقام علاقات، اثناء احداث تشرين عام ١٩٤٣، مع الامير مجيد ارسلان، في بشامون، حيث شوهد، مرات عديدة، أحياناً باللباس المدني، واحياناً اخرى بالبزة العسكرية. وفي أي حال، فان وجوده في القوات الخاصة لم يعد مرغوباً فيه»(١٦٠). بل إن «ڤيرميلان» لم يتورع عن ان ينظر إلى الضباط اللبنانيين الكبار في «القوات الخاصة» نظرة الريبة والحذر، إذ يقول، في تقريرٍ له عن نشاط هؤلاء الضباط: «نستطيع التأكيد، بلا مجازفة، أنهم مصدر كل القلاقل، وقد شجعهم، على ذلك، الإنتصار السهل الذي حققته الاحزاب السياسية، وهم لا يخفون، في اي حال، مشاريعهم. وبكل مكر، إذ يؤكدون ولاءهم للحكومة الفرنسية، فانهم يسعون لكي يخلقوا الصعوبات ويحرّضوا على المطالب الشعبية»(١٦١).

والجدير بالذكر ان الدولة اللبنانية المستقلة أنشأت، بعد نيل الاستقلال، (في ٤٥/١١/٢٠)، مدالية دعتها «مدالية الجهاد» نالها عدد محدود من اللبنانيين، لم نتمكن من معرفة اسمائهم جميعاً، ونذكر منهم من السياسيين: رئيس الجمهورية (الشيخ بشاره الخوري) وزوجته، ومجلس النواب الذي عدّل الدستور، ورئيسه صبري حماده، وحبيب ابو شهلا، والامير مجيد ارسلان، ومن العسكريين: جميل لحود، وخطار حيدر، وفؤاد لحود وزهران يمين، وسعيد نصرالله، ومنصور لحود، وفخر فخر، وريمون حايك(١٦٢). ونالها، كذلك، «الذين جاهدوا في سبيل لبنان أثناء حوادث ١١ - ٢١ من تشرين الثاني ١٩٤٣، والذين قضوا فيها، تكريماً لهم بعد الوفاة»(١٦١).

حواشي الفصل الأول

(١) زيادة، بيار، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان ، ص ٢٧ - ٢٩، والخوري، بشارة، حقائق لبنانية، جـ ١: ٢٨٨ - ٢٨٩. وقد طبع بيان كاترو هذا في السفارة البريطانية بالقاهرة (زياده، م. ن. ص ٢٨).

(٢) زيادة، م. ن. ص ١٢٩. والخوري، بشارة، م.ن. جـ ١: ٢٩٠. بينما وجه الماريشال بيتان، وفي اليوم نفسه، نداءً إلى جنوده (من قوات فيشي) يحثهم فيه على الولاء لوطنهم والدفاع عن «دول المشرق ضد المعتدين» (زياده، م. ن. ص ٢٨).

(٣) Rabbat, Edmond, La formation historique du Liban politique et constitutionnel, - p. 432.

(٤) الخوري، المصدر السابق، جـ ١: ٢٩١ و : Rabbath, Ibid. p. 437 -

(٥) النص باللغة الفرنسية ، انظر:

زيادة، المرجع السابق، ص ١٤٦ و: -.Rabbath, Ibid, PP. 437

(٦) Rabbath, Ibid, p. 437 - 438 -.

(٧) الخوري، بشارة، المصدر السابق، جـ ١: ٢٤٠.

(٨) راجع نص البيان في : - Catroux, Général, Dand la bataille de Méditerranée (p. 225 - 229)

(٩) Rabbath, op. cit, P. 429 -.

(١٠) كان القرار رقم ٨١/RL الذي أصدره الجنرال «دانتز» في ٩ نيسان/ابريل عام ١٩٤١ والذي عين، بموجبه، الفرد نقاش، رئيساً للدولة اللبنانية، ينص على أن «تؤمن السلطة التنفيذية للدولة اللبنانية بواسطة رئيس حكومة (Chef du Gouvernement) يعينه المفوض السامي». إلاّ ان بيان ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام١٩٤١ الذي أصدره الجنرال كاترو سمى «النقاش» رئيساً للجمهورية اللبنانية. وابتداءً من هذا التاريخ دعي رئيس البلاد «رئيس الجمهورية». (Rabbath,op.,cit. P.,144, note 8).

(١١) أنظر النص الكامل للرسالة بالفرنسية في : Catroux, op. cit. p. 231 - 232 -.

و: زيادة، المرجع السابق، ص ١٥٣-١٥٤ (وثيقة رقم ١٢).

(١٢) انظر النص الكامل للرسالة، بالفرنسية، في:

زيادة ، م. ن. ص ١٥٥ (وثيقة رقم ١٢).

(١٣) أنظر النص الكامل للبيان بالفرنسية في : .Catroux, op. cit..pp. 234 - 237 -

وفي : زيادة ، المرجع السباق، ص ١٥٩-١٦٢ (وثيقة رقم ١٦).

(١٤) انظر النص الكامل للرسالة، بالفرنسية، في: Catroux, Ibid, PP. 237 - 239 -

وفي: زيادة ، م. ن. ص ١٦٣ - ١٦٥ (وثيقة رقم ١٧) .

(١٥) .Rabbath, op. cit. PP. 446 -

(١٦) الخوري، بشارة، حقائق لبنانية ، جـ ١ : ٢٤١.

(١٧) م. ن. ص. ن.

(١٨) م. ن. ص ٢٩٤ .

(١٩) أنظر النص الكامل لخطاب البطريرك في: م. ن.ص. ٢٨٣ - ٢٩٤.

(٢٠) م. ن. ص ٢٩٧-٢٩٨.

(٢١) أنظر نص خطاب الشيخ بشارة في: م. ن. ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

(٢٢) الخوري، م. ن. ص ٢٤٣ - ٢٤٥. وقد التقى بشارة الخوري، في القاهرة، بأسعد داغر الذي كان مقيماً فيها، ويعتبر من اكبر دعاة الوحدة العربية (م. ن. ص ٢٤٦).

(٢٣) Rabbath, op. cit. P. 448 -

(٢٤) الخوري، المصدر السابق، جـ ١: ٢٤٧، وكان وصول الإعاشة إلى بيروت قد تأخر، مما سبب أزمة تموين في العاصمة.

(٢٥) راجع الفصل الثاني من الجزء العاشر (الحياة السياسية ونظام الحكم). ويذكر بشارة الخوري في مذكراته انه هو الذي اقترح على الجنرال كاترو تعيين سامي الصلح رئيساً للحكومة بدلاً من أحمد الداعوق (الخوري، م. ن. ص ٢٤٨).

(٢٦) م. ن. ص. ن.

(٢٧) م. ن. ص ٢٤٨-٢٤٩ و -.R- Rabbath, op. cit. op. 449

(٢٨) Rabbath, Ibid, P. 448 -

(٢٩) راجع الفصل الثاني من الجزء العاشر، و: الخوري، المصدر السابق، جـ ١: ٢٥٠.

(٣٠) - .Spears, Sir Edward, Fulfilment of a mission, PP. 212 - 213 -

(٣٠) مكرر - عقد المسلمون (السنّة والشيعة والدروز) مؤتمراً في ٣١ حزيران/يونيو عام ١٩٤٣ طالبوا فيه «بتعديل قانون الانتخاب، وبإجراء إحصاء عام للسكان في لبنان» ، وإلاّ قاطعوا الانتخابات.

(الجسر، باسم، ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان، وهل سقط؟ ص ٩٤، وانظر: الخوري، حقائق لبنانية، جـ ١ : ٢٥١).

(٣١) الحلو، ناجي، حكام لبنان ١٩٢٠ - ١٩٨٠، ص ٥٧ - ٥٨.

(٣٢) الخوري، المصدر السابق، جـ ١: ٢٥٢.

(٣٣)م. ن. ص. ن. ويذكر الخوري ان النحاس باشا اقترح هذا الحل (٦/٥) على الجنرال كاترو فعمل به، بينما يذكر «رباط» ان الفضل في هذه التسوية يعود إلى الجنرال سبيرس (Rabbath, op. cit. P. 452) وانظر: Spears, op. cit. P. 212.

(٣٤) الخوري، م. ن. ص. ن.

(٣٥) السعيد، نوري، الكتاب الازرق، نسخة مطبوعة على الآلة الكاتبة في بغداد عام ١٩٤٢، وتوجد صورة عنها في مكتبة المؤلف.

(٣٦) Rabbath, op. cit. PP. 448 - 449. -

وقد أشرنا إلى تصريح «ديغول» في مكان سابق من هذا الفصل (حاشية ٢٧).

(٣٧) Rabbath, Ibid, P. 450. -

(٣٨)أقال القرار رقم FT/٣٠١ تاريخ ٢١ تموز/يوليو عام ١٩٤٣ أيوب ثابت وحكومته، وعيّن «بترو طراد» رئيساً، واما القرار FT/٣٠٢ تاريخ ٣١ تموز/يوليو فقد كرّس المحاصصة (٦/٥) في المقاعد النيابية ، بين المسيحيين والمسلمين (Rabbath, Ibid, P. 452).

(٣٩) يذكر «سبيرس» ان نسبة المقترعين، في لبنان، كانت ٥٣,٦٪، وفي بيروت لوحدها ٢٥٪ (Spears, op. cit. P. 222).

(٤٠) Spears, Ibid, PP. 222 - 223، والخوري، حقائق لبنانية، جـ ٢: ١٥. ويذكر الخوري ان مناورة كان قد قام بها لإحراج إده قبيل جلسة الانتخاب، إذ كتب وثيقة بتنازله عن الترشيح، لصالح كميل شمعون (وكان من كتلته)، وسلمها إلى الجنرال سبيرس طالباً ان يوقعها إده كذلك، ليتم تنازلهما معاً لصالح شمعون، إلاّ ان إدّه لم يفعل ذلك، وأن «هللو» المندوب السامي الفرنسي استدعى الخوري وسأله عن صحة نبأ تنازله لصالح شمعون فأجابه الخوري بالإيجاب ، قائلاً إن شمعون هو «مرشح الاستاذ إده شخصيا»، فما كان من «هللو» إلاّ أطرق مفكرا «كأن صاعقة نزلت على رأسه» ، ثم قال له: «نحن لا يمكننا ان نقبل بذلك، وسأبرق للجنرال ديغول إلى الجزائر. إن

كميل شمعون هو خويصة الانكليز، وانا، باسم فرنسا، اطلب منك ان ترجع عن تنازلك لمصلحته» (الخوري حقائق لبنانية، جـ ١: ٢٥٩ - ٢٦١). كما يذكر الخوري ان اثنين فقط من كتلة إده قد حضرا جلسة الانتخاب، وقد انتخباه، وهما: جورج زوين وامين السعد (م. ن. جـ ٢: ١٥).

(٤١) م. ن. جـ ٢: ١٥.

(٤٢) الخوري، بشارة، مجموعة خطب، ص ٣.

(٤٣) م. ن. ص. ١ - ٣.

(٤٤) م. ن. ص. ٣.

(٤٥) الخوري، حقائق لبنانية، جـ ٢: ١٧.

(٤٦) الحلو، ناجي، حكام لبنان، ص ٧٤ - ٧٥. ويعلق «ادمون رباط» على تأليف الوزارة، بهذا الشكل، قائلاً: «وهكذا، ومنذ بداياته، بدا لبنان المستقل، بدوره، منشغلاً، بالتمسك بالقواعد الاصطلاحية للعبة الطائفية القديمة، هذه القواعد التي لم تفعل، في ظل النظام الجديد، سوى الانغراز، بصورة أكثر عمقاً، في أخلاق اللبنانيين وفي مؤسساتهم» (Rabbath, op. cit. P. 454).

(٤٧) يذكر الخوري (م. ن. جـ ٢: ١٩) انه كان، ورياض الصلح، قد اختارا كلاً من جورج زوين وجبرائيل المر، من الكتلة الوطنية، للانضمام إلى الحكومة الصلحية، إلاّ انهما اعتصما في منزل اميل إده الذي رفض اشتراك كتلته في هذه الحكومة.

(٤٨) م. ن. جـ ٢ : ٢٠.

(٤٩) م. ن. جـ ٢ : ٢١.

(٥٠) م. ن. ص. ن.

(٥١) زيادة، بيار، المرجع السابق، ص ٢١٥ (وثيقة رقم ٤٢).

(٥٢) الجسر، باسم، ميثاق ١٩٤٣، ص ٤٧٩.

(٥٣) م. ن. ص ٤٨١ - ٤٨٢ .

(٥٤) م. ن. ص ٤٨٣ وقد وردت عند الجسر «الدول العربية ، كلّ الدول العربية» ومن مراجعتنا للمرجع الذي استند إليه الجسر في هذه الرواية، وجدنا ان الصحيح هو «الدول الغربية، كلّ الدول الغربية» مما يدل على ان الخطأ مطبعي، فاقتضى التصحيح.

(انظر: Rabbath, op. cit. P. 524).

(٥٥) زياده ، المرجع السابق، ص ٢١٢.

(٥٦) م. ن. ص ٢١٦. وانظر مراجعة نقدية مفصلة لهذا البيان الوزاري في كتابنا: المسألة اللبنانية، نقد وتحليل، ص ٢٣ - ٢٨.

(٥٧) زياده، م. ن. ص ٢١٢ - ٢٢٦.

(٥٨) م. ن. ص ٢١٢ - ٢١٣.

(٥٩) وردت هاتان الخطبتان بتاريخ واحد (٧ تشرين الاول/اكتوبر) عند ربّاط (Rabbath, op. cit. P. 524).

(٦٠) Ibid, PP. 524 - 525. وانظر هذه الخطب في : الخوري، مجموعة خطب (أيلول/سبتمبر ١٩٤٣- كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١).

(٦١) الجسر، باسم، ميثاق ١٩٤٣، ص ١٣٨ حاشية (١٩). ويذكر «الجسر» ان «يزبك» قد عرض هذه المقالة ، قبل نشرها، على الشيخ بشارة الخوري الذي قرأها «وأكد صحة ما ورد فيها من معلومات، مضيفاً بعض الامور، ومصححاً البعض الآخر، لا سيما من حيث تحديد غاية الميثاق وأهدافه البعيدة» (الجسر، م. ص. ١٣٩). وراجع نص هذا المقال:

- كما نشره يزبك في مجلة «Magazine» اللبنانية، في عددها الصادر بتاريخ ١٤ آب/اغسطس عام ١٩٤٨ (انظر: (Rabbath, op. cit. PP. 518 - 526).

- وكما نشره يزبك في مجلة «الاسبوع العربي» في عددها الصادر بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٠ (الجسر، المرجع السابق، ص ٤٧٩ - ٤٨٤، وثيقة رقم ٢).

(٦٢) Rabbath, op. cit. P. 525 -

(٦٣) راجع استنتاجات الجسر في : المرجع السابق، ص ١٣٩-١٤٠.

(٦٤) الجسر، م. ن. ص ٤٨١ - ٤٨٢ (وثيقة رقم ٢).

(٦٥) م. ن. ص ٤٨٣، وقد سبق أن أشرنا إلى تصحيح الخطأ اللغوي الذي وقع في البند الأول من هذه الاهداف (وذلك في الحاشية ٥٤).

(٦٦) الخوري، حقائق لبنانية ، جـ ٢ : ٢١ - ٢٢.

(٦٧) م. ن. ص ٢٢ . ولا شك في ان مطالبة بعض النواب بتأجيل الجلسة كان بإيعاز من الفرنسيين.

(٦٨) م. ن. ص . ن.

(٦٩) م. ن. ص ٢٥.

(٧٠) م. ن. ص ٢٦.

(٧١) تقي الدين ، منير، ولادة استقلال، ص ٥١.

(٧٢) الخوري، حقائق لبنانية، جـ ٢ : ٢٧.

(٧٣) الجمهورية اللبنانية، الجريدة الرسمية، عدد تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣. محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي الخامس، العقد الثاني العادي، الجلسة الثالثة المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الإثنين الواقع في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣، ص ٤٠، وانظر:

زين، احمد ، محاضر ومناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته ١٩٢٦-١٩٩٠، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٧٤) الجريدة الرسمية، محاضر مجلس النواب اللبناني، المصدر السابق، ص ٤١ و٤٢. وانظر: زين، احمد، المرجع نفسه، ص ٢٢٨ - ٢٣١.

(٧٥) راجع: الجريدة الرسمية، محاضر مجلس النواب، المصدر نفسه، ص ٤٢ - ٥٢. وزين، احمد، المرجع نفسه، ص ٢٣١ - ٢٤٥.

(٧٦) الخوري، حقائق لبنانية، جـ ٢: ٢٨.

(٧٧) تقي الدين، منير، ولادة استقلال، ص ٢٨ حاشية ٧ (عن جريدة صوت الأحرار، بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٣).

(٧٨) م. ن. ص. ن. حاشية ٨ (عن محفوظات رئاسة مجلس الوزراء، قرارات وتعاميم تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٤٣).

(٧٩) الخوري، حقائق لبنانية، جـ ٢ : ٢٨ ، وتقي الدين، منير، المصدر السابق، ص ٥٥-٥٦ و:

Spears, op. cit. P. 226.

(٨٠) - Rabbath, op. cit. P. 463.

(٨١) تقي الدين، المصدر السابق، ص ٥٦، عن: قرارات وزارة الداخلية، محفوظات رئاسة مجلس الوزراء، في سراي الحكومة، ببيروت.

(٨٢) الخوري، حقائق لبنانية، جـ ٢ : ٢٣ - ٣٦. ويذكر «سبيرس» ان الرئيس بشارة الخوري أرسل إليه إبنه البكر «خليلا» ليخبره بالحادث، وكانت الساعة السابعة صباحاً عندما اتصل سبيرس بكايسي في القاهرة لينقل إليه ما جرى، فاتفقا على «التحرك مباشرة» ، بينما كان «هللو» يذيع، في الراديو، بيانه بتعليق الدستور وحل البرلمان وتعيين «إميل إده» رئيساً للدولة وللحكومة (Spears, op. cit. pp. 226 - 227).

وقد اعتبر «سبيرس» ان ما جرى «تحدياً لبريطانيا، واهانة للبنان» خصوصاً ان بريطانيا تعتبر نفسها «ضامنة لاستقلال لبنان» (Ibid, P. 220).

(٨٣) تقي الدين، منير، المصدر السابق، ص ٥٨ - ٦٠. ويذكر «تقي الدين» ان الجنود الفرنسيين أوسعوا خليلاً، الابن الأكبر للرئيس، ضرباً، واقتادوه إلى دائرة الأمن العام حيث أوقف نحو ساعة واعيد إلى منزله (م.ن. ص ٥٩).

(٨٣ مكرر) Spears, op. cit. P. 222 -

(٨٤) Rabbath, op. cit. P. 463. ولكن رئيس المجلس النيابي (وكان صبري حماده) لم يعتقل، بل انضم إلى الحكومة التي قامت في «بشامون» كما سنرى، ولذلك، فإن «رباط» لم يحسبه بين المعتقلين عندما ذكر أسماءهم في (Ibid, P. 464, Note 24).

(٨٥) تقي الدين، المصدر السابق، ص ٦٠ - ٦١.

(٨٦) م. ن. ص. ٦١ - ٦٢.

(٨٧) م. ن. ص. ٦٢ - ٦٣.

(٨٨) م. ن. ص ٦٣ . وقد نقل «تقي الدين» ما حدّثه به كرامي مباشرة.

(٨٩) م. ن. ص ٧٠ و Rabbath, op. cit. PP. 464 - 465.

(٩٠)م. ن. ص ٧١ وانظر نص القرارين ، باللغة الفرنسية، في Catroux, op. cit. pp. 405 - 409. ويعتبر «سبيرس» اميل أده «عميلاً فرنسياً سيء السمعة، استطاع ان يجمع ثروة غير قليلة من سرقة أراضي القرى في وادي البقاع، وذلك بطرقٍ تثير تساؤلات عديدة مشروعة، وكان ذلك بتأييد من الفرنسيين، تقديراً لإخلاصه العميق لإدارتهم». (Spears, op. cit. P. 212).

(٩١) تقي الدين، م. ن. ص ٧١ - ٧٣.

(٩٢) م. ن. ص ٨٤ - ٨٩ و Spears, op. cit. P 234. ويذكر سبيرس كذلك ان بعض مدن سوريا (حمص وحلب ودمشق) قد أضربت احتجاجاً على التصرّف الفرنسي في لبنان (Spears, Ibid, PP. 244, 245, 247).

(٩٣) كان الذي دعا النواب إلى عقد جلستهم في غير منزل رئيس الجمهورية (حيث اجتمع سبعة عشر نائباً) هو أنّ الجنود الفرنسيين كانوا يتعمدون التحرّش بمن كان من الجمهور في باحته، إلى درجة أنهم أطلقوا النار على ذلك الجمهور فأصابوا ثلاثة شبان استشهد واحد منهم، بينما اندفع بعض الشبان يطلقون النار، من مسدساتهم، على الجنود الفرنسيين، ويذكر «تقي الدين» ان هؤلاء الشبان قتلوا أحد أولئك الجنود برصاصهم (تقي الدين، م. ن. ص: ٩١ - ٩٢).

(٩٤) محفوظات مكتبة الجامعة الأميركية ببيروت، وانظر : تقي الدين، م. ن. ص : ٩٢ - ٩٣، وانظر كذلك: «مجموعة الوثائق» في آخر كتاب «تقي الدين».

(٩٥) Spears, op. cit. PP. 235 - 236, et Catroux, op. cit. PP. 417 - 418 -

(٩٥ مكرر) Spears, op. cit. pp. 226 - 227، وتقيّ الدين، المصدر السابق، ص: ١٤٠ - ١٤٤.

(٩٦) تقي الدين، المصدر السابق، ملحق (الوثائق)، وتويني، غسان، كتاب الإستقلال ص ٢٣.

(٩٦ مكرر) تقي الدين، م. ن. ملحق (الوثائق). وقد عين «طرابلسي» بدلاً من «الكولونيل سليمان نوفل» الذي كان قد عيّن لهذا المنصب من قبل المفوض السامي الفرنسي، بعد أن كان قد اتهم بممالأته للفرنسيين وعلمه بمؤامرة الاعتقال، بل واشتراكه بها، ولكن «تقي الدين» يبرئ ساحة «نوفل» من هذه التهم (راجع: م. ن. ص ٨٣ - ٨٤ حاشية ٥٧).

(٩٧) تويني، غسان، كتاب الإستقلال، ص ٢١، وتقي الدين، م. ن. ص ٩٤ - ٩٥. وانظر: Spears, op. cit. P 244.

(٩٧ مكرر) تقي الدين، م. ن. ملحق (الوثائق)، وقد أصدر المديرون العامون الرافضون لقرار «إده» بياناً جاء فيه: «أذاع راديو الشرق، في بيروت، خبراً مضمونه اشتراكنا في مجلس حكومة ، وهذا يتنافى مع المهام الادارية الصرفة الموكولة الينا، وعليه ، نعلن عدم إمكان اشتراكنا في المجلس المذكور.

بيروت ، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣.

مدير الاشغال العامة — مدير التموين — مدير الاقتصاد الوطني

التوقيع: أشرف الاحدب — التوقيع: اندريه تويني — التوقيع: راشد طباره

مدير المعارف التوقيع: يوسف شمعون».

كما أصدر «حليم النجار» مدير الزراعة، تكذيباً لخبر اشتراكه في هذا المجلس، وقد أرفق هذا التكذيب بتزكية من قبل «يوسف شمعون» مدير التربية، وذلك بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣ (تقي الدين، م. ن. ملحق الوثائق). ويذكر «تقي الدين» أنّ «فريد حبيب» قدّم استقالته فور تبلّغه مرسوم تعيينه، وكتاب استقالته موجود في إضبارات وزارة الداخلية بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣ (م. ن. ص ١٢٢ حاشية ٢٠ و ٢١).

(٩٨) م. ن. (ملحق الوثائق).

(٩٩) م. ن. (ملحق الوثائق).

(١٠٠) م. ن. (ملحق الوثائق) وانظر: Spears, op. cit. P: 442.

(١٠١) تقي الدين، م. ن. ص ٩٤ - ٩٩.

(١٠٢) وانظر أسباباً أخرى عند: تقي الدين، م. ن. ص ١٠٥ - ١٠٨.

(١٠٣) م. ن. ص ١٠٢ - ١٠٣. ويذكر «تقي الدين» انه كان للجيش التاسع الإنكليزي موقع بالقرب من بشامون، وكان أفراد هذا الموقع يوزعون الذخيرة على حرّاس الحكومة من الأهالي، (م. ن. ص ١٠٦ حاشية ٣)، فهل كان وجود هذا الموقع من الأسباب التي حدت بالحكومة إلى اختيار بشامون للإقامة فيها؟

(١٠٤) م. ن. ص ١٠٨.

(١٠٥) يذكر «تقي الدين» (ص ١٠٨)، أن حبيب ابو شهلا كان، في حكومة رياض الصلح، «نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للعدلية والتربية الوطنية والفنون الجميلة»، فتولى، في بشامون، بالإضافة إلى ذلك «وزارات المالية والتموين والتجارة»، وان مجيد أرسلان كان «وزيراً للدفاع الوطني والزراعة والصحة والاسعاف العام» فتولى، بالاضافة إلى ذلك «وزارات الداخلية والبرق والبريد والاشغال العامة»، إلاّ ان ما ورد في المرسوم (رقم ١/ح تاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر) الذي أصدره «ابو شهلا» في بشامون (والذي سبق ان أتينا على ذكره) ينص نصاً مختلفاً عن ما أورده تقي الدين.

(١٠٦) م. ن. ص ١٠٨ - ١٠٩.

(١٠٧) م. ن. ص ٧٥ - ٧٩، وانظر تفاصيل وافية عن ملابسات صدور هذه الجريدة وتوزيعها في مذكرات نقيب الصحافة الأسبق «زهير عسيران» الذي أسهم إسهاماً فعالاً في إصدارها وانتشارها (عسيران، زهير، زهير عسيران يتذكر) ص ٥٩ - ٦٠.

(١٠٧ مكرر) تقي الدين، م. ن. ص ٧٦، وقد هاجم المتظاهرون مكاتب جريدة (الاوريان) ورشقوها بالحجارة وحطموا بعض أبوابها ونوافذها، فاحتجبت، مكرهة، حتى نهاية الأحداث، كما ألقيت بعض القنابل على مكاتب جريدة البشير، إلاّ أنها تابعت الصدور إلى أن أقفلها الآباء اليسوعيون بعد انتصار الحكومة الوطنية وعودة المعتقلين، وأما جريدة البرق، فقد صدرت في اليوم الثالث من الإضراب إلاّ أنها عادت فتوقّفت عن الصدور بعد أن ألقيت القنابل على زميلتها «البشير» (م. ن. ص. ن).

(١٠٨) م. ن. ص ١١٥.

(١٠٩) م. ن. ص ١١٥ حاشية (١٣) وذلك ما يقوله الجنرال سبيرس (Spears, op. cit. p. 247).

(١١٠) م. ن. ص ١١٤-١١٥.

(١١١) م. ن. ص ١١٥، ويذكر «تقي الدين» أنّ «إميل مرشد البستاني» أهدى الحرس الوطني قطعتي رشاش (متراليوز) وبعض الأسلحة (م. ن. ص ١٠٦ حاشية ٣).

(١١٢) م. ن. ص ١١٦ - ١١٧. ويذكر «سبيرس» في سرده لأحداث يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أن حكومة بشامون أبلغته نيتها في الهجوم على بيروت، وأنه نصحها بعدم الإقدام على ذلك، وأنّ الجنرال كاترو آت لحلّ الأزمة والإفراج عن المعتقلين، (Spears, op. cit. pp. 207 - 208).

(١١٣) يذكر «تقي الدين» أن سبعة جنود فرنسيين قد أصيبوا بجراح، في هذا الهجوم، «مات منهم ثلاثة، على وجه التأكيد» (م. ن. ص ١٣١).

(١١٤) يقول «تقي الدين» (وهو شاهد عيان لما حدث): «رأيته، بأم العين، يخاطر بنفسه، ويقوم بأعمال يعجز اللسان عن وصفها» (م. ن. ص ١٣١ حاشية ٢٤).

(١١٥) م. ن. ص ١٢٨ - ١٣٢. وكان الأمير مجيد، وزير الدفاع، يراقب القتال بمنظاره، من على هضبة عالية تشرف على المواقع (م. ن. ص ١٢٩ - ١٣٠).

(١١٦) محفوظات مكتبة الجامعة الأميركية ببيروت، وتقي الدين، م. ن. ملحق الوثائق.

(١١٧) تقي الدين، م. ن. ص ١٣٣ - ١٣٤.

(١١٨) م. ن. ص ١٣٤ - ١٣٦.

(١١٩) م. ن. ص ١٤٠ - ١٤٨ وعن حصار البسطة وأحداثها، أنظر: Spears, op. cit. pp 254, 257.

(١٢٠) عسيران، زهير، المصدر السابق، ص ٥٥ - ٥٦.

(١٢١) جدد توقيف الدروس، في الجامعة الأميركية، طوال أيام الأزمة. وانظر تقريراً مفصلاً للجنرال سبيرس عن تظاهرة الطلاب هذه، وقد جاء في التقرير أنّ عدد الجرحى الذين سقطوا من الطلاب فيها كان عشرة منهم ثمانية «أسماؤهم معي» واثنان «إسماهما مجهولان»، وقد أدخل هؤلاء الجرحى إلى مستشفى الجامعة الأميركية. كما يذكر أنّ هؤلاء الجرحى سقطوا برصاص رشاش (هوتشكس) الذي أطلقه أحد الجنود على حشود الطلاب المتظاهرين، وان أحد الجنود أقدم على طعن أحد الطلاب بالحربة في صدره بعد أن كان قد حشره إلى الحائط (Spears, op. cit. p. 240). ويذكر سبيرس، في مكان آخر، أنه، حتى تاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، كان قد قتل ثلاثة من اللبنانيين في بيروت، وستة في طرابلس، واثنان في صيدا، «وتجوب شوارع هذه المدن دوريات من الجنود الفرنسيين والسنغاليين» (Ibid, P. 247).

وفي رسالة تلقاها «سبيرس» من أحد زملائه في البعثة الأميركية ببيروت ان أميركيين رأوا في مستشفيات بيروت ٢٩ جريحاً (وردت أسماؤهم في لائحة) وقد توفي خمسة منهم، كما وجد في مستشفى «أوتيل ديو» الفرنسي ٦ جرحى و٣ قتلى لم تعرف أسماؤهم. وقد رفضت باقي

المستشفيات الفرنسية في العاصمة الترخيص بإعطاء المعلومات عن الجرحى فيها (Spears, op. cit. p. 251).

وقد لعبت «اللايدي سبيرس» دوراً مهماً في هذه الأحداث، وكانت مؤيدة للحق اللبناني، فزارت منزلي رئيسي الجمهورية والحكومة، وواست الجرحى، وطمأنت النساء، وحاول الجنود الفرنسيون دفع بعض الأولاد للاعتداء عليها فرفض هؤلاء وصفقوا لها بدلاً من ذلك (تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٥٧ - ١٥٨).

(١٢٢) Rabbath op. cit. P. 467 - 468 -

(١٢٣) Catroux, op. cit. p. 411 -

(١٢٤) تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٦٠ و Catroux, op. cit. p. 412. وانظر تفاصيل عن زيارة «كايسي» لبيروت، بهذا التاريخ (١٣ منه)، والبرقية التي أرسلها إلى وزارة الخارجية في لندن بعد جولة قام بها في شوارع العاصمة ولقائه بعض زعمائها المدنيين والروحيين وذلك في (Spears, op. cit. pp. 248 - 251).

(١٢٥) Rabbath, op. cit. P. 468 et Catroux, Ibid, P 413. ويذكر «سبيرس» أنه علم، عن طريق وزارة الخارجية البريطانية، أنّ الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية أرسل إلى الحكومة البريطانية رسالة احتجاج ضد فرنسا لتصرفها في لبنان (Spears, op. cit. P.425).

(١٢٦) Spears, Ibid, P. 455 et Catroux, Ibid pp. 413 - 414 وتقي الدين، المرجع السابق، ص ١٧٩ - ١٨٠.

(١٢٦ مكرر) Catroux, Ibid, PP. 193 - 198، وانظر فصلاً خاصاً عن سبيرس في الكتاب نفسه (PP. 191 - 198).

(١٢٧) Spears, op. cit. pp. 208 - 209 وتقي الدين، المصدر السابق، ص ٨٢ حاشية ٥٦ و ص ١٠٦ حاشية ٣ وص ١١٤، حاشية ١١.

(١٢٧ مكرر) راجع تفاصيل هذه المحاولة عند: Spears, op. cit. PP. 255 - 256.

(١٢٨) Catroux, op. cit. P. 414. -

(١٢٨مكرر) Rabbath, op. cit. p. 468 -

(١٢٩) Catroux, op. cit. pp. 414 - 415 -

(١٢٩ مكرر) تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٨٢.

(١٣٠) راجع بعض الإجابات على أسئلة «كاترو» وحديثه مع البطريرك الماروني، في: م. ن. ١٨٣-١٨٥.

(١٣١) تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٩٦ - ٢٠٢. وبتاريخ ١٩ منه، وصل إلى «عيتات» من دمشق «الكولونيل اوليفاروجيه» بغية التوسّط مع الحكومة الموقتة، في بشامون، لحلّ الأزمة، إلاّ انه سمع الأجوبة نفسها التي كان «بيار بار» قد سمعها قبله. وعرض «اوليفا روجيه» ما عرضه «بار» قبله، بأن تذهب الحكومة الموقتة إلى بيروت للتفاوض مع كاترو، إلاّ أنّ الحكومة رفضت هذا العرض رفضاً مطلقاً (راجع تفاصيل ما جرى بين الحكومة الموقتة واوليفا روجيه في: تقي الدين، م. ن. ص ٢٠٣ - ٢٠٧)، وراجع، عن مهمة «بار» إلى بشامون (Spears, op. cit. PP. 258 - 259). وكذلك، عن زيارة المبعوث الفرنسي إلى سوريا (الكولونيل اوليفا روجيه) إلى حكومة بشامون بتاريخ ٢١ منه (Spears, Ibid, P. 260).

(١٣٢) الخوري، بشارة، حقائق لبنانية، جـ ٢: ٤٢ - ٤٧.

(١٣٣) تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٨٨ - ١٨٩.

(١٣٤) Catroux, op. cit. p. 420 -

(١٣٥) Ibid, P. 419 - 420 -

(١٣٦) Spears, op. cit. PP. 262 - 263، وبتاريخ ٢١ منه، أبلغ «كايسي» من القاهرة، الجنرال سبيرس، أنّ في نية الجنرال «ويلسون Wilson» نقل لواءين من المشاة الهنود إلى بيروت، وأنه، أي كايسي، طلب منه التمهّل حتى الساعة الواحدة من بعد ظهر ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر للتأكد من عدم تنفيذ فرنسا طلبات بريطانيا (Ibid, P. 467).

(١٣٦ مكرر) Catroux, op. cit. P. 422 -

(١٣٧) الخوري، حقائق لبنانية، جـ ٢: ٥٠. ولكن موافقة «لجنة التحرر الوطني» لم تتم إلاّ بصعوبة وبعد مفاوضات شاقة بين الجزائر والقاهرة (كايسي) وبيروت (سبيرس وكاترو). راجع مسار هذه المفاوضات في (Spears, op. cit. PP. 263 - 275).

(١٣٨) الخوري، م. ن. ص. ن.

(١٣٩) م. ن. ص. ٥٠-٥١.

(١٤٠) م. ن. ص ٥١.

(١٤١) عندما وصلت السيارات إلى مفرق حمانا، طلب رئيس الجمهورية من مرافقه، المسيو دافيد، الإنتقال إلى السيارة التالية، وطلب من رياض أن ينتقل إلى سيارته، ثم سارا معاً، في سيارة واحدة، بعد أن كشفوا غطاءها، ونزع الرئيس العلم اللبناني القديم (العلم الفرنسي مع أرزة في الوسط) عن مقدّمة السيارة (وكان على علم بأن النواب قد اتخذوا قراراً بتغيير العلم اللبناني القديم بعلم جديد)، ودخل الرئيسان بيروت بسيارة مكشوفة، وبلا عَلَم (الخوري، م. ن. ص ٥١- ٥٢).

وبينما يذكر «الخوري» أن السيارات التي أقلّتهما من راشيا إلى بيروت كانت ثلاث، وانه أنزل العلم اللبناني القديم عن السيارة التي كانت تقله ودخل بيروت بلا عَلَم، يذكر «تقي الدين» ان هذه السيارات كانت أربعاً، وأن العلم الجديد وضع «على سيارة رياض الصلح» قبل انطلاقها، في راشيا، «وعزفت الموسيقى النشيد اللبناني، وتوجّه الموكب نحو بيروت» (تقي الدين، المرجع السابق، ص ٢١٠)، إلاّ اننا نميل إلى تأييد ما جاء في رواية «بشارة الخوري»، إذ لا يمكن أن يوضع العلم الجديد، في راشيا، على سيارة «رياض الصلح» ولا يوضع على سيارة رئيس الجمهورية، كما ان ذلك لم يرد في رواية الخوري.

(١٤٢) تقي الدين، المصدر نفسه، ص ٢١٠ - ٢١١ (وردت، عند تقي الدين: الأربعاء في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، والصحيح: الأربعاء في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، فاقتضى التصحيح).

(١٤٣) تقي الدين، م. ن. ص ٢١٢.

(١٤٤) م. ن. ص ٢١٥.

(١٤٥) Catroux, op. cit. pp. 426 - 427 -

(١٤٦) تقي الدين، المصدر السابق، ص ٢١٣ - ٢١٤.

(١٤٧) Catroux, op. cit. pp. 405 - 409 -

(١٤٨) تقي الدين، المرجع السابق، ص ٨٨.

(١٤٩) أنظر صورة لرسم هذا العلم، وعليه التواقيع، على غلاف كتاب «كتاب الاستقلال، بالصور والوثائق» لغسان تويني، مع: فارس ساسين ونواف سلام.

(١٥٠) تقي الدين، المصدر السابق ، ص ٢١٦ - ٢١٧.

(١٥١) م. ن. (ملحق الوثائق).

(١٥٢) مجموعة محاضر جلسات مجلس النواب في الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة الرابعة، المنعقدة بتاريخ ١ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٤٣، ص ٦١ و٦٢ و٦٥ و٦٦، و: زين، احمد، المرجع السابق، ص ٢٥٥ - ٢٥٧.

(١٥٣) تقي الدين، ولادة استقلال، ص ١٢٧ - ١٢٨. إلا ان «تقي الدين» يذكر، في مكان آخر (م. ن. ص ١٣٤) انه، في اثناء الهجوم على بشامون، روى احد المواطنين ان أفراداً من «القناصة اللبنانية» استوقفوه وفتشوه، فقال لهم: «كيف تأكلون لحمكم بأيديكم، وتطلقون النار على أبناء وطنكم؟ فقالوا، اذهب عنا يا رجل، لعن الله من أمرنا، وأرسلنا إلى هنا، وطأطأوا رؤوسهم خجلين».

(١٥٤) لحود، اللواء جميل، حقائق ووقائع (ألفه وجمعه فريق من أصدقاء اللواء لحود)، ص ٢٧، أما الضباط الذين كانوا، مع المقدم لحود، في قيادة الفوج الأول، فهم: عادل حلبي، وجميل الحسامي، وعزيز الأحدب، وسعدالله النجار، وجورج معلوف، وفؤاد قديس، وريمون حايك، وكامل زين الدين، وجورج صوايا، ود. معكرون (شهادة اللواء الركن المتقاعد عزيز الأحدب).

(١٥٥) حديث اللواء جميل لحود لمجلة الجندي اللبناني في عدد آب/ اغسطس عام ١٩٧٥ (ص ٣٥).
(١٥٦) لحود، فؤاد، مأساة جيش لبنان ص ١٨.
ويستطرد العقيد لحود: ويبدو ان السلطة الفرنسية علمت بالقرار المتخذ من قبل الضباط اللبنانيين فعدلت عن قرارها، وأمرت «الفوج السابع السوري» الذي كان متمركزاً في الشياح بقيادة «فوزي سلو» بالانتقال إلى مقر بيت الدين «قبل ان تصل إليه حكومة بشامون وكانت قد قررت الانتقال إليه». ولكي لا يفاجأ الضباط اللبنانيون بتكليف الفوج السوري مهاجمة بشامون، تم الاتصال بقائده «فوزي سلو» الذي استجاب، بحماسة، لرغبات الضباط اللبنانيين، وكان ردّه: «علينا أن نتعاون كلنا، لأن الضربة الموجهة، اليوم، إلى لبنان، ستوجه غداً إلى سوريا. يجب ان تعتبر حكومة بشامون ان الفوج السابع السوري هو بتصرفها ورهن تعليماتها، ومستعد لتنفيذ أية مهمة تطلب منه تنفيذها» (م. ن. ص ١٨ - ١٩). وبالفعل قرر ذلك الفوج التوجه إلى بشامون بدلاً من بيت الدين، لولا أن أُبلغ أن «الإفراج عن ابطال راشيا قد تقرر، ومن الافضل التوجه إلى بيت الدين». وبالفعل، كانت حكومة بشامون قد فكرت بالانتقال إلى بيت الدين، حيث تحتل «دار الحكومة» فيها، ثم «دعوة الموظفين ورجال الدرك والشرطة إلى الالتحاق بالحكومة هناك»، وكان رأي الأمير مجيد وزير الدفاع «أن بيت الدين مركز ممتاز لنشاطنا وجهادنا، فإذا بلغناها ثار الشوف كلّه وثار لبنان، ثم إننا نطرح الصوت على إخواننا ابناء حاصبيا وراشيا، فيلبون النداء، فإذا استقرت الحكومة في بيت الدين، وأحاطت نفسها بالحرس الوطني القوي، يمكننا ان ندخل سراي الحكومة في بيروت، في اقل من ثلاثة أيام» (تقي الدين)، منير، ولادة استقلال، ص ١٢٥)، إلا ان ذلك لم يتم، لأن حلّ الأزمة كان قد بدأ يلوح في الأفق، ولأن المواطنين «يشيرون على الحكومة أن تبقى في مكانها» (م. ن. ص ١٢٧).
(١٥٧) مجلة «الجندي اللبناني» عدد آب/ اغسطس عام ١٩٧٥، ص ٣٥. وشهادة اللواء الركن عزيز الأحدب.
(١٥٨) لحود، جميل، حقائق ووقائع، ص ٣٦. وشهادة القاضي نصري لحود، النجل الاكبر للواء جميل لحود.
(١٥٩) - Rihana, Sami, Histoire de l'Armée libanaise Contemporaine, T. II, P. 242.
(١٦٠) - Ibid.
(١٦١) Ibid, P. 242 - 243.
(١٦٢) الخوري، بشاره، المصدر السابق، جـ ٢: ١٩٠ - ١٩١، ولحود، جميل، المصدر السابق، ص ٦٢، ولحود، فؤاد، المصدر السابق، ص ١٩. وقد حدثنا العميد فرانسوا جنادري ان «الملازم الأول سعيد نصر الله» التحق، يومذاك، بحكومة بشامون، وقد نال «مدالية الجهاد» إثر ذلك، كما صرح لنا العميد خطار حيدر انه نال هذه المدالية.
(١٦٣) الخوري، م. ن. ص ١٩٠.

الملاحق

رقم:

١ - البيان الوزاري لأول حكومة استقلالية ، عام ١٩٤٣.

٢ - نداء إلى مواطنينا اللبنانيين، من عصبة الشباب الوطني اللبناني.

٣ - نماذج من جريدة علامة الاستفهام (؟) الحقيقية والمزيفة.

٤ - لائحة شهداء انتفاضة الاستقلال (الذين سقطوا في مواجهات مع الفرنسيين في بيروت وطرابلس وصيدا).

٥ - نداء إلى «أبناء لبنان الأحرار» من عصبة الشباب الوطني اللبناني.

٦ - بلاغ من اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني اللبناني.

٧ - بيان إلى المواطنين الكرام، من الشباب الوطني اللبناني.

٨ - حافظوا على الدم اللبناني البريء، بيان ممن يسمي نفسه «رئيس حزب الاصلاح».

٩ - نداء إلى اللبنانيين الكرام.

١٠ - نداء إلى أبناء بيروت الأباة، واللبنانيين الأباة، والشعب اللبناني الكريم.

ملحق رقم (١)

البيان الوزاري لأول حكومة، استقلالية عام ١٩٤٣

البيان الوزاري الذي ألقاه رئيس الحكومة رياض الصلح في جلسة الثقة المنعقدة بتاريخ ٧ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٤٣، وهو أول بيان وزاري لأول حكومة مستقلة في لبنان.

حضرات النواب المحترمين

لما رأيت ظروف الجهاد الوطني قد تبدّلت فأصبحت تقتضي الاضطلاع بالتبعات والمهمّات الرسمية، أقبلت على خوض المعترك الإنتخابي، وحمل رسالة الشعب إلى هذه الندوة الكريمة، مع حضرات الأعضاء الزملاء المحترمين، ثم لبّيت دعوة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية، إذ دعاني لتولي أعباء الحكم، تحدوني إليه، كما حدتني في كلّ ما عملت حتى اليوم، مصلحة بلادي العليا والفكرة الوطنية الغالية التي أعتنقها.

عهد الاستقلال

إنّ العهد الذي دخله لبنان اليوم، عهد دقيق خطير، لم يستقبل مثله من قبل، عهد تطلع إليه أحراره زماناً طويلاً، فهو عهد استقلال وسيادة وعزّة وطنية، توافرت له العوامل والإمكانيات التي تجعله استقلالاً صحيحاً إذا شاء بنوه أن يخلصوا الخدمة، وإذا عرفوا كيف يعملون بثبات وعزم، وباتحاد وفهم، فإنّه، فضلاً عن حقنا الطبيعي الأصيل في الإستقلال والعيش الحر، تقوم لدينا عوامل دولية هي اعترافات الحلفاء باستقلالنا، وميثاق الأطلنطيك، وعهدة الأمم المتحدة، وقد شفعت هذه العوامل كلّها الإنتخابات التي جعلت الشعب اللبناني هو مصدر السلطات لأول مرة منذ خمس وعشرين سنة، فنمت بذلك

الأسباب التي تجعل الإستقلال الصحيح أمراً ممكناً. فالحكومة التي أتشرف برئاستها قد انبثقت مع مجلسكم الكريم عن إرادة الشعب، وهي لن تعرف لها غيره مرجعاً، كما انها لن تستوحي سياستها غير مصلحته الوطنية العليا، فهي منه وله وحده أولاً وأخيراً. وهي، من أجل أن يكون هذا الاستقلال وتلك السيادة الوطنية الكاملة صحيحين، وحقيقة واقعية ملموسة، قد حملت عبء المهمّة في هذا الدور الخطير.

ايها السادة،

قبلت مهمّة الحكم على انها وسيلة وصيغة جديدة للجهاد في سبيل هذا الوطن تلائم هذا العهد الاستقلالي الدستوري الجديد. وأنا على ثقة انكم تشاركونني في تقدير خطورة التبعة التي حملتها أنا وزملائي، ونحن في مطلع عهد يتطلب منا قلب أوضاع تأصلت مع الزمن، وتركت حتى في النفوس أثارها العميقة. إننا نريد هذا الاستقلال استقلالاً صحيحاً، ونريد سيادتنا الوطنية كاملة، نتصرف بمقدراتنا كما نشاء وكما تقتضي مصلحتنا الوطنية دون سواها. هذا هو عنوان سياسة هذه الحكومة التي كان لي الشرف بتأليفها ورئاستها، وهذه هي الغاية التي قبلت من أجلها هذه المهمة واضطلعت بأعبائها الجسيمة.

تنظيم الاستقلال

وعلينا، قبل كلّ شيء، ان ننظم هذا الاستقلال تنظيماً محكماً بحيث يصبح أمراً واقعياً، بل نعمة شاملة يتمتع بها اللبنانيون كافة. ولا يستقيم لوطن كيان واستقلال ما لم ينبض له قلوب بنيه جميعاً، فالقلوب الوطنية هي خير سياج للوطن، وهي ألزم لحفظه وصيانته من سلاح المادة مهما يكن قوياً. فرائدنا الاول في تنظيم هذا الاستقلال سيكون إذن تأليف قلوب جميع اللبنانيين على حب وطنهم. ونحن نعلم ان في طليعة ما يحببه إلى النفوس ان تتوفر فيه

معاني العزة والاباء القومي، فسنعمد إلى كلّ ما فيه تحقيق هذه العزة سواء أكان ذلك في النصوص والمظاهر أم في الوقائع والحياة العملية. فسنبادر نحن، وانتم، متعاونين، إلى إصلاح الدستور اللبناني، بحيث يصبح ملائما كلّ الملاءمة لمعنى الإستقلال الصحيح. فإن حضراتكم تعلمون ان في الدستور اللبناني مواد لا يتفق وجودها وقيام الإستقلال، وفيها ما يجعل لغير الشعب اللبناني وممثليه الشرعيين في تسيير شؤونه. وستعمد الحكومة حالاً فتطلب إلى مجلسكم الكريم أن يجري في الدستور التعديلات التي تجرده من هذه القيود فيصبح دستور دولة مستقلة تمام الإستقلال.

وهنالك المادة الحادية عشرة المتعلّقة باللغة العربية، فقد جعلت لغة لبنان الرسمية، وجعلت اللغة الفرنسية أيضاً لغة رسمية في المواضع التي يحدّدها القانون، وهو قانون لم يصدر حتى اليوم. وسنسلك، منذ الآن، تلك الخطة المفترض تحديدها بذلك القانون، بحيث تكون اللغة العربية لغة الدواوين الرسمية، وذلك إلى أن يتمّ تعديل المادة الدستورية المشار إليها بما يتفق مع شروط الإستقلال والسيادة الوطنية، وبما جرت عليه الأمم المستقلّة في دساتيرها. وهنالك عدا الدستور، إتفاقات وأنظمة متعددة من شأنها أن تعطّل بعض نواحي السيادة الوطنية، فستعمد الحكومة إلى معالجتها بما يكفل حق البلاد وسيادتها كفالة تامة.

ويقتضي تنظيم الإستقلال إلى أن تعمد الحكومة إلى تسلم جميع صلاحياتها كحكومة دستورية شرعية لدولة مستقلة. وهي، على ذلك، ستقوم بالإتفاق مع شقيقتها سوريا على إدارة ما نعرفه اليوم بالمصالح المشتركة.

إن الإستقلال والسيادة الوطنية وديعة ثمينة وضعت بين أيدينا، وان كلّ فرد من أفراد الوطن اللبناني العزيز مسؤول عنها، كلّ بحسب ما بيده. وان الحكومة تتوجه، من اليوم، إلى كلّ من يتولّى مهمّة رسمية، من أكبرها إلى

أصغرها، ان يتصرف على أنه فرد من شعب مستقل، وان يتحرّر من كلّ قيد. ومرجع كلّ لبناني إنما هو حكومته أو ممثلوها بالتسلسل ومجلس نوابه ورئيس دولته الأعلى. وليس لأحد من موظفي الدولة حق الإجتهاد في هذا الأمر.

والحكومة عازمة على أن تحاسب حساباً عسيراً كلّ من يفرط أي تفريط، فيه مساس بمعنى الاستقلال.

تنظيم الحكم الوطني

وفيما تنظّم الحكومة الاستقلال وتستكمل أسبابه بحيث يكون صحيحاً، ستعمد إلى تنظيم الحكم الوطني ليصبح حكماً صالحاً تبرز فيه حسنات العهد الإستقلالي الدستوري، حتى تستقر له الهيبة المفروضة والثقة الضرورية، الهيبة والثقة اللتان انتقصت منهما أساليب الماضي الشيء الكثير. فالإستقلال يجب أن لا يكون مجرّد أنانية قومية وإرضاءً لعزة النفس الوطنية فحسب، بل يجب أن يكون نعمةً تشمل حياة الشعب. ومن أجل ذلك تريد هذه الحكومة، التي تفهم الإستقلال هذا الفهم، أن يشعر كلّ لبناني بمزايا العهد الإستقلالي الدستوري، وتريد أن يزهر أثره في كلّ ناحية. هذه هي الروح التي ستنفح في كلّ مكان، وعلى أساسها ستعمد إلى إدخال الإصلاحات المختلفة على آلة الحكم وعلى الحياة الوطنية السياسية العامة.

إنها لن تتعرف إلى السياسة الضيقة التي ألهت اللبنانيين بأمور محلية محدودة وأورثت الاختلافات والأحقاد بينهم، بل هي ستبتعد بهم عنها كلّ الإبتعاد، لتخرج بهم إلى آفاق واسعة تليق بالذكاء اللبناني وبالنشاط اللبناني المشهورين. وان الحكومة التي لي شرف رئاستها تريد ان تكون للبنان سياسة عليا يرتفع إليها، ويساهم فيها كلّ لبناني فكراً وعملا، على ان تلك السياسة من شروط ازدهار لبنان وقوّته وتقدّمه. وهي ستعمل بجد وإخلاص على جمع

الصفوف وإزالة الاحقاد، لا سيّما التي أضرمت في هذه المرحلة الإنتخابية، حتى تنصرف القوى والجهود إلى خدمة مصلحة البلد العليا الشاملة.

معالجة الطائفية والاقليمية

ومن أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها، فإن هذه القاعدة تقيد التقدم الوطني من جهة وسمعة لبنان من جهة أخرى، فضلاً عن أنها تسمّم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني. وقد شهدنا كيف ان الطائفية كانت، في معظم الأحيان، أداة لكفالة المنافع الخاصة، كما كانت أداة لإيهان الحياة الوطنية في لبنان إيهاناً يستفيد منه الأغيار، ونحن واثقون انه، متى غمر الشعب الشعور الوطني الذي يترعرع في ظل الإستقلال ونظام الحكم الشعبي، يُقبل بطمأنينة، على إلغاء النظام الطائفي المضعف للوطن.

ان الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان. وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن اللّه. ومن الطبيعي ان تحقيق ذلك يحتاج إلى تمهيد وإعداد في مختلف النواحي، وسنعمل جميعاً بالتعاون ، تمهيداً وإعداداً، حتى لا تبقى نفسٌ إلاّ وتطمئن كلّ الاطمئنان إلى تحقيق هذا الاصلاح القومي الخطير.

وما يقال في القاعدة الطائفية، يقال مثله في القاعدة الإقليمية التي، إذا اشتدت، تجعل من الوطن الواحد أوطاناً متعددة.

تعديل قانون الانتخاب

وترى الحكومة ان في قانون الإنتخاب الحالي عيوباً لم تخف آثارها على أحد، وكانت سبب شكاوى عديدة عادلة، فهي، لذلك، ستتقدّم قريباً، من مجلسكم الكريم، بتعديل قانون الانتخاب تعديلاً يضمن ان يأتي التمثيل الشعبي

أصح وأكثر انطباقاً على رغبة اللبنانيين. وهي تعتقد ان في إصلاح هذا القانون سبيلاً لكفالة حقوق جميع أبناء الوطن دون تمييز بينهم.

الاحصاء العام

ومن الإمور التي يجب العناية بها لضمان تمثيل شعبي صحيح تمام الصحة، إجراء إحصاء عام شامل تشرف عليه هيئة تجمع إلى الكفاءة، النزاهة والتجرد. وسنبادر إلى هذا العمل قريباً ايضاً.

التعاون مع الدول العربية المجاورة

إن لبنان مدعو، كغيره من بلدان العالم، إلى التعاون الدولي تعاوناً يزداد وثوقاً يوماً فيوماً. والعصر يأبى العزلة التامة للدول كبيرها وصغيرها. ولبنان من أحوج الدول إلى هذا النوع من التعاون، وموقعه الجغرافي ولغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه. وستُقبل الحكومة على إقامة هذه العلاقات على أسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة، فلبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخيّر النافع من حضارة الغرب.

إن إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلاّ ما يريده أبناؤه الأباة الوطنيون، نحن لا نريده للاستعمار إليهم ممراً، فنحن وهم، إذن، نريده وطناً عزيزاً، مستقلاً، سيداً حراً.

إعتراف مصر بالإستقلال

ويسرّني ان أحمل إليكم رسمياً نبأ اعتراف الشقيقة الكبرى مصر بلبنان دولة مستقلة، وأنتم ونحن جميعاً والشعب اللبناني كلّه، يدرك مغزى هذا الاعتراف الذي امتنعت عنه مصر العزيزة من قبل ولم تقدم عليه إلاّ اليوم. فقد وثقت من أنّ استقلاله كائن هذه المرة استقلالاً صحيحاً، كما وثقنا نحن،

فجاءت تعترف به بعد ان جئنا نوطده ونصونه. ونحن نقدر الربح العظيم الذي ربحه لبنان بهذا الاعتراف. فإذا نحن وجهنا من على هذا المنبر الشكر إلى الشقيقة مصر حكومة وشعباً، وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق المعظم، كما أتوجه بالشكر إلى حضرة صاحب الرفعة الصديق مصطفى النحاس باشا، رئيس الحكومة المصرية، الذي أعطى خير برهان على احترامه وحبه للبنان بهذا الاعتراف، فإننا نذكر، في الوقت نفسه، ان علينا لمصر الوفاء بهذا الفضل. وهو مبادلتها أخاء بأخاء ووداً بود، والتعاون على ما فيه مصلحة البلدين الشقيقين المستقلين.

فائدة التعاون

وانا واثق ان الحكومات العربية الأخرى ستحذو حذو مصر قريباً، فتكون النتيجة البديهية لذلك ان يشبع لبنان من الاطمئنان إلى استقلاله واحترام حدوده. فيُقبل، مختاراً، على التعاون الذي تدعوه إليه شقيقاته العربية على قدم المساواة والاحترام المتبادل لسيادة الفرقاء المتعاقدين التامة، ويلبي كلّ دعوة إلى التعاون بينها وبينه، ويشاركها في جهودها، واعياً، تمام الوعي، ان تعزيزها يعود عليه بالخير.

علاقاتنا مع الحلفاء

أمّا مع فرنسا التي تربطنا وإياها روابط الصداقة، ومع الدولة الحليفة بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، تلك الدول المجاهدة في سبيل حرية الشعوب، فستتابع حكومتنا أحسن الصلات المبنية على الود والاحترام، وهي تقدّر المجهودات العظيمة التي تبذلها الأمم الديموقراطية لإعلاء كلمة الحق والوصول إلى عالم أفضل تضمن فيه الحريات لجميع الناس، كما انها تحيي هذه الأمم، وتعد بأن تظل هذه البلاد مساهمة لها، في ذلك المجهود العظيم، بقدر ما تسمح به طاقتنا وإمكانياتنا.

وتحيي، بهذه المناسبة، المساهمة السخية التي يساهمها مواطنونا من الجنود اللبنانيين المتطوّعين، الذين يجودون بدمائهم في سبيل نصرة قضية الحرية العالمية التي هي قضيتهم ايضاً، إلى جانب إخوانهم جنود الحلفاء، وتتمنى لهذه الأمم نصراً قريباً حاسماً يريح العالم من عودة مثل هذه العاصفة الهوجاء التي أسالت غالي الدماء، وكادت (أن) تجتاح أسس المدنية والعمران.

وزارة الخارجية والتمثيل الخارجي

يهمّني أن أشير هنا إلى وزارة الخارجية التي سنعتني بتنظيمها عناية تامة، بعد أن أصبحت كلّ علاقاتنا بالدول ومخابراتنا لها تجري بواسطة هذه الوزارة. ومما سنخصه بالعناية أمر التمثيل الخارجي، فسنبادر إلى تأسيسه على خير ما تقوم به مصلحة البلاد.

الإصلاح الإداري

إنّ الحكومة تريد أن يشعر بنعمة الإستقلال وفضائله كلّ فرد من اللبنانيين في كلّ مرافق الحياة، فيلمس ميزاته في حسن الإدارة واستقامة العمل وشيوع المساواة وازدهار الإقتصاد الوطني، ومن أجل ذلك، ستعمد، في الإدارة، إلى إدخال إصلاحات جمة أوّلها توسيع صلاحيات الحكام الإداريين، محافظين وقائمقامين، بحيث يصبح قضاء مصالح الناس سريعاً قليل الكلفة.

الموظفون

وتريد الحكومة من موظّفيها كافة أن يقدّروا تبعاتهم في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، فإننا سنتقاضاهم - بالحزم الكامل - النزاهة والنشاط وصدق الخدمة وانتظام العمل وإحسان معاملة الجمهور، ونحن، لقاء ذلك، لن نألوا جهداً في تحسين حالة الموظفين. ونحن نعرف ما يعانون من هذه الأزمة الشديدة، ونشعر معهم ونعطف عليهم وعلى المتقاعدين كلّ العطف، عطفاً نعرف انهم يرجون أن يتحوّل تحسيناً مادياً، عسى ان تمكنا الظروف من هذا

التحويل. وقد قرّرنا ان نموّنهم من القمح المخصص للتموين العائلي على أن يحسم الثمن تقسيطاً من مرتباتهم. وسنعمل على إصلاح الملاك بما يؤمن العدل والمستقبل للموظف، ويكفل للكفاءة حقوقها.

القضاء

ومن أهم ما تعتزم الحكومة تحقيقه تنظيم القضاء اللبناني تنظيماً نهائياً يتفق مع مقتضيات الاستقلال الذي يتمتع به لبنان. وإذا كان العدل هو أساس الملك، فهو كذلك دعامة أساسية من دعائم الاستقلال الصحيح.

فالحكومة ترى لزاماً عليها أن يؤمن التنظيم المقبل استقلال القضاء والقضاة على اختلاف درجاتهم ومرتبهم، ليمارسوا واجباتهم المقدّسة بروح العدل والتجرد والنزاهة والطمأنينة التامة. وستعيد النظر في ملاك القضاة اللبنانيين، فترفع مستواهم إلى درجة يؤمن معها الاستقلال المادي الذي هو أساس الطمأنينة والاستقلال الأدبي، وسنؤمن توزيع العدالة في شتى أنحاء الجمهورية بصورة تتفق مع رغبات وحاجات الأهلين، ومنها تأمين سرعة الفصل في قضاياهم. وسنضمن لقضاة الملحقات ملاكاً يرفع مستواهم ويحول دون هجرة العناصر الصالحة منهم نحو العاصمة ومحاكمها.

هذه هي المبادئ الأساسية التي سيبنى عليها التنظيم القضائي الجديد. وستتخذ هذه المبادئ شكل مشاريع قوانين تعرضها الحكومة على مجلسكم الكريم في دورته العادية.

التموين

أمّا فيما يتعلّق بالتموين، فإن الوزارة قد اطمأنت إلى تأمين المقادير اللازمة من الحبوب لاستهلاك اللبنانيين مدّة هذه السنة حتى الموسم المقبل. وقد بوشر تموين المؤسّسات العامة والمعاهد العلمية والمستشفيات بالحبوب الصالحة للطحن لمدّة ثلاثة أشهر أو ستة أو تسعة، وسيموّن الأفراد عن ثلاثة

أشهر دفعة واحدة. وستسعى الحكومة، مع المراجع المختصّة، لزيادة كمية السكر والأرز المخصصة حالياً، وستعنى بتأمين الملابس للطبقة الفقيرة بواسطة المواد الاولية «من غزل القطن وغزل الصوف الموجودة لدى وزارة التموين».

التبادل التجاري

وستدأب الحكومة على تشجيع زيادة حركة التبادل التجاري بين لبنان والأمم المتحدة وبلدان الشرق المجاور وسائر الأقطار العربية، وقد تحققت أخيراً حرية الإستيراد والتصدير بين لبنان وسوريا. وستشرف على طلبات تسهيل الإستيراد من الخارج، عاملة على زيادة الاتصال بالأسواق العالمية.

مكافحة الغلاء

ومن الأمور التي ستبادر الحكومة إلى معالجتها بشدّة وحزم: الغلاء. انها ستدرس الأسباب فتعرف الحقيقي من المصطنع، فتعالج الأوّل بالوسائل الممكنة وتحارب الثاني بالضرب على أيدي المستغلين، وتفرض رقابة صارمة على التجارة لتمنع الاستغلال والاحتكار، ونحن في هذا الموضوع نفضل ان نفعل أكثر مما نقول. وسنعمل بالإشتراك مع الحكومة السورية للسيطرة على الأسعار، نظراً لتماسك العلاقة الاقتصادية بين البلدين.

السياحة والاصطياف

وستعنى الحكومة بمصلحة السياحة والاصطياف والإشتاء، وستقدم إلى حضرات النواب مشروع قانون يقضي بتعزيز هذه المصالح وتنظيمها، وتقوم بالدعاية الواسعة في مختلف الأقطار، ولا سيّما العربية، لتعزيز هذا المورد.

تشجيع الصناعة

وستعنى الحكومة بتشجيع الصناعة الوطنية، لتستغني هذه البلاد عن كلّ الصناعات الغربية التي يمكن الإستغناء عنها. كما تعمل على تأمين المواد الأولية اللازمة لها.

تحسين المواصلات

وستولي شؤون المواصلات ما تستحقه من اهتمام، فتسعى لتأمين وسائل التنقل والنقل الكافية، ولا سيّما السيارات ولوازمها، آملة ان تلقى، من قبل الحلفاء، التسهيلات اللازمة بهذا الشأن، كما انها ستعمل على إصلاح شبكات الطرق وزيادتها في جميع المناطق، ولا سيّما تلك التي ظلت مغبونة من هذه الناحية حتى اليوم.

إصلاح النظام المالي

وترى الحكومة القائمة ان النظام المالي يحتاج إلى إصلاح يكفل لفئات المكلفين المختلفة العدل والمساواة. وهي ستدرس أنواع الضرائب الموجودة وطرق الإصلاح التي تلائمنا، لتأخذ بأفضلها وتجعل الضرائب على أساسها، آملة ان تحقق ذلك قريباً.

الزراعة

وقد أثبتت هذه الحرب ان الزراعة في طليعة العناصر التي ترتكز عليها حياة الأمة، لذلك ستعمل الحكومة على اتخاذ التدابير المؤدية إلى تنمية الإنتاج الزراعي، ومنها توسيع المساحات الصالحة للزراعة وإمدادها بالآلات الزراعية وتعزيز وسائل الري، وستبذل كلّ جهد لاستيراد هذه الآلات والمواد الزراعية، كالأسمدة الكيماوية لمكافحة الأوبئة والأمراض، وتحسين البذار.

وستسعى لتعزيز الثروة الخشبية المحلية في البلاد للتعويض عما قطع منها حتى الآن بتعزيز التحريج العام، وستواصل تشجيع الإنعاش الزراعي بتعميم القروض الزراعية، خصوصاً على صغار المزارعين، وتشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية في البلاد. كما تقوم بتعميم الإرشادات الفنية على المشتغلين بالزراعة.

الصحة والإسعاف العام

وفي ناحية الصحة والإسعاف العام، ستوفّر التدابير الواقية من الأوبئة والأمراض حفظاً لصحة الأهلين، ومن يقطن البلاد من أجانب وجيوش حليفة، وستبذل جهداً خاصاً لمحاربة أزمة الأدوية، وتموين البلاد بالأدوية والمصول واللقاحات وسائر العلاجات اللازمة، وستخابر الدول لتسهيل استيراد هذه المواد وتخصيص لبنان بما يحتاج إليه منها.

تنظيم العمل

وستواجه الحكومة مشاكل العمل والعمال، رغبة منها في ان تكفل للعامل خبزه مع كفالتها لحريته. وان تكفل له مستقبله وحقوقه المشروعة، على أن يتفهّم العمّال مصلحة الوطن وضرورة التضامن مع صاحب العمل في سبيل تلك المصلحة. وستسهر على القوانين الموضوعة لحماية العامل وتضع منها ما ينقص. وهي، منذ الآن، ستسعى لأيجاد حلول تقيها خطر المشاكل المرتقب حصولها من انتهاء الحرب وانتشار البطالة.

المشروع الإنشائي العام

ستضع مشروعاً إنشائياً عاماً واسع النطاق ينطوي على عدة مشاريع مختلفة، كالري وشق الطرق وتجديد المدن وإنعاش القرى، تفرض تحقيقه في مدة خمس سنوات. وستتقدّم قريباً جداً إلى مجلسكم بهذا المشروع ، وتخصص موازنة مستقلّة، على أن يكون قانوناً تتقيد به الحكومات المتعاقبة، وسياسةً عامةً تتبعها دوائر الدولة.

كفالة العدل الاجتماعي

ولا بدّ أن تلتفت إلى نتائج الغلاء وآثاره، ولا سيما بين الطبقات الفقيرة. وستبادر إلى معالجة الفاقة والبؤس الناشئ عنهما بما أمكن من وسائل

الإسعاف، وهي، لذلك، ستمد المؤسسات الخيرية والإنسانية بأوفر ما يمكن من المعونة.

وستدرس الحكومة، بكثير من الدقة والاهتمام ، المشاريع العالمية الموضوعة، في هذه الحرب، لتحسين حال المجتمع ولإقامة العدل الاجتماعي، فتأخذ منها ما يلائم طبيعة هذه البلاد، وما فيه كفالة القضاء على البؤس بألوانه.

مجهود المرأة

ولا يمكن ذكر العمل الخيري والإنساني دون الإشارة إلى مجهود المرأة وإمكانياتها في هذا السبيل. ان حكومتنا تنظر بكثير من العطف إلى النشاط الانساني والوطني الذي تبذله نساؤنا، وإذا هي لم تَعِد بتوسيع حقوق المرأة السياسية برغم عطفها على روح الإقدام التي أوحت لبعض سيدات لبنان المطالبة بهذه الحقوق، فإنها تعد وعداً ثابتاً بأنها ستشجع كلّ حركة اجتماعية تقوم بها سيدات لخدمة الوطن والانسانية.

الصحافة

وستخصص الحكومة للصحافة العناية اللائقة بها، كمدرسة للشعب ومرآة لشعوره، وهي تريد لهذه الاداة المدنية الفكرية الخطيرة ان ترتقي إلى الذروة، لكي تكون فائدة الوطن منها وفيرة. وستدرس الحكومة أسس التنظيم الذي من شأنه ان يبلغ بالصحافة هذه المرتبة، مع أصحاب العلاقة، وهي تعلم ان من بعض أسسها إيجاد نقابة للعاملين فيها، وإمدادها بالمساعدات الادبية والمادية المشروعة، فيجب ان تكون لصحافة لبنان وصحافييه المنزلة اللائقة بهم. وترجو الحكومة ان تتمكن من حل مشاكل الصحافة الحاليةحلاً مريحاً ، فيتمتع الصحافيون بقدر أوفر من الحرية والورق.

التربية الوطنية

وتتجه أنظار الحكومة الحاضرة نحو التبعات الجسام التي يفرضها عهد الاستقلال الحالي في شتى مبادئ التربية الوطنية.

فستسعى الحكومة بأن تربي النشء تربية وطنية صحيحة، وبأن يوجه، منذ الآن، توجيهاً صريحاً نحو الحرية والعزة والاستقلال. وستتخذ الوسائل اللازمة لتعزيز اللغة العربية - لغة الوطن اللبناني - في جميع المعاهد الموجودة في بلادنا، وفي جميع فروع التعليم، وتاريخ البلاد وجغرافيتها وما إلى هاتين المادتين . يجب ان ترعى حرمته المفروضة بحيث لا يخرِّج أبناؤنا وهم أعرف ببلاد غيرهم منهم ببلادهم، فنحن نريد ان نخرِّج نشئاً واحداً موحد الهدف والشعور والوطنية.

وستجعل التعليم الابتدائي إجبارياً، وتعمل على نشره وتعميمه في القرى اللبنانية، حتى يقضي على الأمية قضاءً تاماً.

وستعنى الحكومة بوضع منهاج خاص بالتعليم الثانوي تتمشى عليه جميع المعاهد الخاصة.

وترى الحكومة ان توجد للشباب اللبناني آفاقاً جديدة غير التعليم العالي والمهن الحرّة التي تضخمت في السنين الأخيرة، وذلك بتعزيز التعليم الزراعي والتعليم الصناعي، ليبقى النشء مرتبطاً بالأرض ومعتنياً باستثمارها لما فيه خيره الخاص وخير البلاد عامة. وليكن لديه من الحرف الصناعية ما يحول دون البطالة، ويحوله عن تيار الوظائف، ويضمن له عملاً مفيداً، ويسد فراغاً كبيراً في حياتنا الاقتصادية.

الشباب والرياضة

وستعنى عناية خاصة بالتربية الرياضية في المدارس الرسمية وفي أوساط الشباب. وستخص الشباب على اختلاف فئاته بالعناية الكاملة، فتعمل على

تقويته روحاً وجسداً، حتى تكفل للوطن أجيالاً قوية معنوياً ومادياً ، والحكومة تنتهز هذه الفرصة للتوجه، في هذا العهد، إلى الشباب، وهي تعلم حماسته وحبه لوطنه، معلنة اعتمادها على نشاطه واخلاصه في بناء الصرح الوطني اعتماداً كبيراً.

المهاجرون

وستتصل حكومة لبنان بشطره المغترب الضارب في آفاق المعمور، وراء الحياة والمجد، فنحن لا ننسى ان أولئك المهاجرين الكرام قد تلفتوا إلى كلّ نهضة وطنية قامت هنا وامدوها بما ملكوا، بل لا استطيع ان أنسى تأييدهم لنا أيام كما ندعوهم إلى نصرة الوطن والدفاع عن حقوقه. ذلك فضلاً عن الذكر الرفيع الذي أقاموه لبلادهم حيث حلوا وأقاموا. وستسعى الحكومة إلى توثيق الاتصال بيننا وبينهم، حتى في زمن الحرب ، فإذا ما وضعت أوزارها، قام اتصال مباشر يعود على لبنان وعلى مهاجريه بالنفع الجزيل وتبادل المنافع المعنوية والمادية.

المعتقلون

وأمّا اهتمام حكومتنا بأمر المعتقلين والمبعدين فقد سبق كلّ اهتمام. ومن أعرف مني بما يقاسيه المعتقلون من بؤس وألم وما يكابدونه من عناء وسقم، وانا الذي قضى من حياته في المعتقلات شطراً وفي المنافي شطراً. وقد وفقنا الله إلى نجاح المسعى وبدأت قوافل المعتقلين تغادر المعتقلات وتتمتع بنعمة الحرية الكبرى. ونحن لن تغمض لنا عيون حتى يعود آخر معتقل إلى وطنه واهله. على اني آمل ان لا يمضي قليل حتى يكون جميع المعتقلين قد استعادوا حريتهم وسكنوا إلى ديارهم وذويهم.

أيها الزملاء الكرام،

لقد جاهدت هذه البلاد جهاداً طويلاً، وصبرت على الآلام صبراً جميلاً، وقدمت من التضحيات قدراً جزيلاً، لكي ترى الاستقلال والسيادة ينشران على فننها البيضاء وسهولها ظلاً ظليلاً.

وها هي أمانيها محققة بإذن اللّه وبنعمة الإلفة والإتحاد المكين بين أبنائها، والوعي القومي النامي بين ناشئتها، بفضل أولئك الذين جاهدوا وصبروا وكابدوا وضحوا حتى بالنفوس.

فمن هذا المنبر العالي أبعث إلى اولئك جميعاً بتحية الولاء، وابعث بتحية الوفاء إلى ذكرى الشهداء، معاهداً الله والشعب وممثليه الكرام على ان نعمل، بعزم وجهد وقوة، على أساس هذا البرنامج الذي قدمته بين أيديكم، والذي أرجو ان تمنحونا عليه، انا وزملائي الوزراء، ثقتكم. اخذ الله بيدنا جميعاً لما فيه الخير والعزة للوطن وبنيه.

المرجع : زيادة ، بيار، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان ص ٢١١-٢٢٦.

ملحق رقم (٢)

نداء من عصبة الشباب الوطني اللبناني

أخبار هامة

إلى مواطنينا اللبنانيين

في الساعة الثالثة بعد منتصف هذا الليل، أقدمت السلطة الفرنسية على عمل ما كان يخطر ببال أحد، فتوجهت فصائل من الجند الفرنسيين المسلّحين إلى منزل فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشاره الخوري، فاعترضها الحرس اللبناني على الباب، وقامت بين الطرفين معركة حامية أدت إلى مقتل اثنين من الجنود، الواحد لبناني والآخر سنغالي، وعندها ....(❖) الرئيس وأهل بيته في أسرّتهم واقتادوه مكبلاً بالحديد .....، بينما كانت السيدات بحالة يرثى لها من الرعب. وكذلك .... الصلح رئيس مجلس الوزراء اللبناني، وأصحاب المعالي الاستاذ حبيب ابي شهلا والاستاذ كميل نمر شمعون ومعالي عادل بك عسيران والأمير مجيد أرسلان الذين استطاعوا ان يقاوموا القوة ويفلتوا من أيدي الجند. وكذلك اعتقل فريق من النواب الأحرار الوطنيين وعلى رأسهم سماحة الشيخ عبد الحميد كرامه.

وقد عرف من مصدر موثوق أن فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس الحكومة وأعوانه قد سيقوا إلى المنفى واركبوا الطائرات إلى المنفى (وربما كان مقرهم الآن الجزائر). وهكذا عبث الفرنسيون بتقاليدهم وباتفاقات الدول

(❖) عبارات غير مقروءة في النسخة الاصلية من الوثيقة (المؤلف).

الحليفة، ونقضوا ميثاق الاطلنطي، مع ان قضيتنا الوطنية هي مماثلة، تماماً، لقضيتهم!

والجدير بالذكر انهم قاموا بهذا العمل الجنوني في صبيحة يوم ذكرى الهدنة، مما أثار شعور جميع اللبنانيين دون تفريق. ولعل من الخير ان نذكر لكم ان موقف القناصة اللبنانية كان مشرفاً جداً، إذ لما بلغهم هذه الاعتقالات تمنعوا عن الاشتراك باحتفال الهدنة، فجردوا من سلاحهم. وكذلك فعل رجال الدرك جميعاً ، فلهم شكر الامة. والمظاهرات منذ الصباح قائمة على قدم وساق في بيروت، وقد اضربت أسواقها إضراباً تاماً شاملاً احتجاجاً على نقض فرنسا المحاربة للتعهدات التي قطعتها للبلاد.

وسيجتمع المجلس (النيابي) اليوم في منزل أحد الوجهاء، بصورة مستعجلة، عملاً بالواجب، كما انه ستقوم، في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم، مظاهرة عظيمة من السيدات والأوانس (مسيحيات ومسلمات) احتجاجاً على تحدي الفرنسيين للأمة اللبنانية بهذا الشكل الفظيع. وستخرج المظاهرة من محلة رأس النبع الغربي أمام منزل دولة رئيس الحكومة، وتتوجه من هناك إلى أماكن معينة، فعلى جميع السيدات والأوانس الوطنيات ان يخرجن من بيوتهن اليوم ويشتركن في هذا العمل المجيد. وسنوافيكم بالاخبار الهامة غداً.

عاش فخامة رئيسنا المفدى الشيخ بشارة الخوري وعاش رجال حكومته الامناء.

وليحي لبنان عزيزا مستقلاً رغم أنف الفرنسيين.

الخميس صباحاً في ٤٣/١١/١١ عصبة الشباب الوطني اللبناني

المرجع: محفوظات مكتبة الجامعة الأميركية ببيروت.

ملحق رقم (٣)

نماذج من جريدة علامة الاستفهام (؟) الحقيقية والمزورة

(الحقيقية)

بلبنان من شعب سوريا ملحق في بيروت

العدد ٥٥ السنة الاولى

؟ ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٣ ؟

لبيك يالبنان
لبيك يا بشاره
لبيك يا رياض

مازالت الاقطار العربية الشقيقة تهتم بالقضية اللبنانية بكثير من الاهتمام، وقد اذاع صاحب السمو الملكي الامير زيد الوصي على عرش العراق، ورئيس وزارته صاحب المقام الجليل الجنرال نوري باشا السعيد ان العراق باسره حتى القبائل البدوية فيه تتحفز لنصرة لبنان ورد كرامته اليه وان الجيش العراقي لن يرضى عن هذه الحالة وهو مكتوف الايدي. وقد اذاع صاحب المقام الرفيع النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية في احتفالات الوفد في بيت الامة وعلى ضريح المغفور له زعيم العرب الاكبر المرحوم سعد زغلول استنكاره لاعمال تلك العصابة، ومما قاله: لقد ضاق صدري من اعمال لجنة التحرر في لبنان، وان لم ترد للبنان كرامته واستقلاله وحرية رجاله فلتطرد الفرنسيين من هذه البلاد ولتصادر املاكهم

وماموقف صاحب السمو الملكي الامير عبد الله من لبنان اقل حماسة من بقية اخوانه امراء العرب ورؤساء الدول العربية

فليحي لبنان حراً مستقلا وليحيى شهداء لبنان وجرحى لبنان وليحيى ابطال لبنان وزعماؤه بشاره الخوري ورياض الصلح وكميل شمعون وعادل عسيران وسليم تقلا وليحيى العرب

وللحرية الحمراء باب
بكل يد مضرجة يدق

حديث اللياقة

لايزال راديو الشرق في بيروت وهو الذي يشرف عليه الفرنسيون يحدثنا اليوم عن اللياقة واللياقات وكيف ان رجال الحكومة الشرعية المعتقلين لم يكونوا على شيء من اللياقة في تعديل الدستور وتحقيق الاستقلال للشعب اللبناني

نعم، ان القيام بواجب وطني يعتبر بنظر هؤلاء الفرنسيين شيئاً غير لائق اما اللياقة فهي ان يقتحموا بجنود السنغال دار فخامة رئيس الجمهورية ودور رئيس واعضاء حكومته بعد منتصف الليل فيحطمون الابواب ويشهرون البنادق والحراب ويروعون النساء والاطفال وينتزعون رئيس البلاد وممثليها الشرعيين من اسرتهم بوحشية وفظاعة ثم يتحرون كل شيء، ويستولون على بعض الاشياء الثمينة!

اللياقة بنظرهم هي ان يصوبوا رصاص بنادقهم ومدافعهم الرشاشة الى اجسام طلبة الجامعة الاميركية وجامعة الحكمة ويجندلوهم امام دار السفارة البريطانية

اللياقة كل اللياقة بنظر راديو الشرق واسياده الفرنسيين هي ان يتصدى الجنود لجنازة احد الضحايا في محلة البسطة ويأمروا بوضع النعش على الارض وبعد ان يتحروا كفن الضحية ينصرفون الى تحري السائرين في الجنازة فيعثرون مع احد الشبان على مسدس صغير، وفي الحال يضعون ظهره الى الحائط وينفذون فيه حكم الاعدام رميا بالرصاص.

اللياقة بنظر راديو الشرق المتبجح هي في التهجم والتطاول على ملوك وزعماء ورؤساء الحكومات العربية لانهم انتصروا للشعب اللبناني المنكوب في محنته الوطنية

اللياقة بنظر الفرنسيين هي ان يعطوا الاستقلال باليسار ويستردوه باليمين، وهي ان يسلبهم الالمان حريتهم ويسلبوا هم الحرية من سواهم. واللياقة التي مابعدها لياقة هي ان (يجبنوا) في بلادهم و (يتمرجلوا) في بلاد لايملك شعبها الصغير سوى الايمان بحقه والثقة بعدالة الله

تلك هي اللياقة واسبابها وولائها بنظر الفرنسيين ولو انصفوا لحدثونا الناس عن كل شيء... ما عدا اللياقة والتهذيب وسلامة الذوق

قرار خطير

اتخذ مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٣ بداره دولة سامي بك الصلح القرار الخطير التالي:

لايحق للمجلس النيابي او اية هيأة منبثقة عنه او لاية هيأة كانت في البلاد ان تفاوض او تدخل في بحث او مفاوضة ولا تجري هذه المفاوضة الا مع الحكومة الدستورية الشرعية.

*****

مقر الحكومة

اتصل بنا ان القيادة العسكرية العليا في الشرق الاوسط قد اصدرت امرها الى كافة وحداتها العسكرية بالا تقترب من المكان الذي تقيم فيه الحكومة اللبنانية الشرعية او ان تحاول مساسه وكل مخالف لهذه الاوامر يعتبر عاصياً.

*****

وزير الدولة

المستر كايسي ببيروت

وصل بعد ظهر الاحد سعادة وزير الدولة البريطانية في مصر، الى بيروت حاملا معه التعليمات الكافية لفخامة الجنرال سبيرز تتعلق بحوادث لبنان ومما قاله ان العلاقات ستبقى مستمرة بين الحكومة البريطانية وزعيم عصابة الخطف الى ان يعاد للبنان كرامته برجوع اركان حكومته واعادة استقلاله اليه، وخروج المستوحين الشكر منه

المرجع: تويني، غسان، كتاب الاستقلال (الملحق).

يطبع من صحف
سوره
طابط في الجبل

السنة الاولى – العدد الاول –

١٦ تشرين الثاني ١٩٤٣

الجنرال كاترو يصل اليوم الى بيروت

بيروت–ينتظر ان يصل اليوم (الثلاثاء ١٦ تشرين الثاني) فخامة الجنرال كاترو الى بيروت

البطريرك الماروني لا يرضى عن فرنسا بديلا

(اقرأ تصريحه في الصفحة الثانية)

ايضــــاح

منذ عدة ايام، اي منذ ذلك اليوم التاريخي – يوم ١١ ت ٢ – ، يبدو اننا مضطرون الى ان نعيش في جو من الابهام . وقد نشأ هذا الغموض، في قسط كبير ، عن كون جرائدنا قد انقطعت من الصدور ، ومن جهة ثانية عن كون السلطات التي كنا نأمل ان نجد فيها مصدراً للاخبار ، قد آثرت التزام الصمت في الظروف الحاضرة

على ان اللبناني يحتاج ، بطبيعته ، الى المعرفة . ولئن ارتاح احياناً الى الامور المعقدة ، فهو في الحقيقة ، لا يطمئن ولا يهدأ له بال الا متى صفت المياه وانجلى كل شيء على وضح النهار .

شدقي الذئب

اذ ، بعد كل ، نحن لا نسعى الى التخلص من الذئب الفرنسي، الذي روضناه لنقدم انفسنا ، بقاب فرح ، وفداء وطنية مشبوهة للذئب نحاس او للذئب جحا

ومن الراهن ، طبعا ، ان المأزق الذي نوجد فيه اليوم ، ليس نتيجة لصدم تفهم فرنسا او لارتخاء عزيمتها فقط ، وانما هو بالمقدار نفسه نتيجة سوء مقصدنا واكتفائنا وشبعنا

وعندما سيكتب في نهاية هذه الحرب تاريخ تلك الحقبة من حياتنا القومية ، المتسدة ، بين دخول الفرنسيين الاحرار

اللجنة الفرنسية

تقول كلمتها

ازالة سوء التفاهم

بين لبنان وفرنسا

ننشر فيما يلي النص الكامل للبلاغ الذي اصدرته مفوضية الانباء في الجه بصدد المزقف في لبنان فقد ابلغت مفوضية الانباء ما يلي :

اولا : ان معظم الانباء الواردة من المصادر الاجنبية قد اعطت صورة غير صحيحة البتة من الحالة في لبنان

ثانياً : ان القرارات التي اتخذها المندوب العام والمطلق الصلاحية لفرنسا قد سببتها التدابير الانفرادية التي اعتمدتها

وثائق خطيرة

تتعلق بسوريا ولبنان

رسالة السيد اوليفر ليتلتون وزير الدولة وعضو المجلس الحربي الانكليزي الى الجنرال ديغول رئيس الفرنساويين الاحرار :

بيروت في ٧ اب سنة ١٩٤١

عزيزي الجنرال

استخلاصاً لمحادثاتنا التي حصلت اليوم اجد نفسي سعيداً بان اجدد لكم التأكيد بان ليس لانكلترا من مصلحة في لبنان او في سوريا سوى كسب الحرب . ونحن لا نرغب في شكل من الاشكال بان نتعدى على وضعية فرنسا وفرنسا الحرة وبريطانيا

وحلفاء لبريطانيا العظمى ووفقاً للاتفاقات التي سبق ان عقدت والتصريحات التي سبق ان ادليتم بها المضي دون ما هوادة حتى النهاية في الحرب ضد العدو المشترك . وانا سعيد بتأكيدنا على هذا الشكل تفاهمنا واتفاقنا التامين .

جواب الجنرال ده غول

بيروت في ٧ آب سنة ١٩٤١

عزيزي الكابتن ليتلتون

تسلمت الرسالة التي شئتم ان تكتبوها

الملحق رقم (٤)

معركة الاستقلال: الشهداء والجرحى

لقد اعتمدنا، لإحصاء أسماء الشهداء والجرحى في معركة الاستقلال، على المراجع والمصادر التالية:

أولاً: كتاب الاستقلال لغسان تويني (فيما يختص بشهداء بيروت وطرابلس وصيدا والجبل).

ثانياً: جريدة الانشاء الطرابلسية لمايز الأدهمي (فيما يختص بشهداء طرابلس وجرحاها).

ثالثاً: تقرير «فؤاد صوايا» محافظ الجنوب في ذلك الحين (فيما يختص بشهداء صيدا وجرحاها).

رابعاً: تقرير لجنة إسعاف المتضررين (الشهداء والجرحى) في حوادث ١١ تشرين الثاني عام ١٩٤٣ (محفوظ في مؤسسة المحفوظات الوطنية ببيروت).

وفيما يلي ما تضمنته هذه المراجع والمصادر:

أولاً: كتاب الاستقلال لغسان تويني:

شهداء الجبل: الشهيد سعيد فخر الدين، استشهد في معركة بشامون (ص ٥٨).

شهداء بيروت: الطلاب: ابراهيم البابا ومحمد علي سوبره ومحمد العيتاني وعيسى الناطور وفؤاد فياض مخزومي.

شهداء صيدا: شفيقه ارقدان (طالبه ٨ سنوات) وسعيد البزري (طالب ١٦ سنة).

شهداء طرابلس: احمد صابر جوجو (٩ سنوات) ومحمد حسن المحمد (٦ سنوات). وفوزي قاسم شحود (٧ سنوات) ورشيد رمزي حجازي (١٣ سنة). وأحمد علي عيد (١٠ سنوات) وسليم مصطفى صابونه (١٣ سنة). وعبد القادر مصطفى الشهال (١٦ سنة) ومحمد ثروت الافيوني (٣٥ سنة) وكمال الضناوي (١٩ سنة).

(ص ٧١).

ثانياً: جريدة «الإنشاء» الطرابلسية لمايز الأدهمي:

شهداء طرابلس: ١٣ شهيداً هم: رشيد رمزي حجازي، وفوزي قاسم شحود، ومحمد ثروت عبد الغني أفيوني، وعباس إبراهيم حبوشي، ومحمد علي حسين خضر، وأحمد صابر كلثوم، وعبد القادر مصطفى الشهال، وكمال عبد الرزاق الضناوي، ووديع خاطر بركات، وأحمد صابر جوجو، ومحمد حسن المحمد، وسليم مصطفى صابونه، ولم تذكر الجريدة اسم الشهيد الثالث عشر. وقد ورد اسم الشهيد (سعيد شفشق)، والشهيد (محمد حرقص) في جريدة «السفير» بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٦. (ولم تزكرهما جريدة الانشاء).

جرحى طرابلس: بين ١٧ و٢٥ جريحاً لم تذكر الجريدة أسماءهم.

ثالثاً: كتاب مرفوع من محافظ الجنوب فؤاد صوايا إلى وزارة الداخلية يتضمن أسماء شهداء صيدا وجرحاها في انتفاضة الإستقلال، وفيما يلي مضمون هذا الكتاب (النص كما ورد):

شهداء صيدا وجرحاها:

جدول بأسماء الشهداء والجرحى الذين أصيبوا

الرقم	الاسم و الشهرة	العمر	مدة التعطيل	نوع الاصابة
١	سعيد عبد اللطيف البزري(*)	١٨	شهيد	
٢	ثروت إبراهيم الصباغ	١٣	شهيدة	
٣	شفيقة ديب محجوب ارقدان	١٤	شهيدة	
٤	الشيخ زيد الدندشلي	٥٠	١٠ أسابيع	كسر بعظم الرجل اليمنى
٥	أحمد صالح (حجازي)	٥٣	٨ أسابيع	جرح عميق بالفخذ الأيمن
٦	حسن رويساتي	٢٥	١٦ أسبوعاً	كسر مفتوح في عظمة الساق الـ(؟)
٧	عبد اللطيف لطفي بيضون	١٩	١٠ أسابيع	كسر مفتوح في عظمة الساق الـ(؟)(**)
٨	سعد الدين عمر نداف	٨	١٦ أسبوعاً	جرح عميق بالساق الأيسر
٩	وفيقه عمر نداف	٦	٤ أيام	جرح بسيط
١٠	نهديه بدوي سنجر	١٢	٦ أسابيع	جرح عميق بالساق الأيمن
١١	حكمت علي المجدوب الصباغ	١١	١١ أسبوعاً	جراح عميقة في رجلها(***)
١٢	آمنه محمد الدالي بلطه	١٠	١٢ أسبوعاً	جرح عميق بخاصرتها اليمنى
١٣	عفيف عبد الغني الجردلي	١٨	١٤ أسبوعاً	رصاصة خارقة في الساق الأيسر
١٤	أوفى هاشم زنتوت	١٣	١٠ أسابيع	جرح عميق في الفخذ الأيسر
١٥	بشير مصطفى شريف	٢٤	٢٤ أسبوعاً	كسر في الفخذ الأيسر

(*) رثاه، عند استشهاده، أستاذه الشيخ سليم جلال الدين (مفتي صيدا لاحقاً)، بقوله: كنت أعلّمك الرياضيات، فعلمتنا درساً في الوطنية والاستشهاد، يا سعيد (المؤلف، عن رواية للحاج عاطف البساط).

(**) غير واضح في الأصل (المؤلف).

(***) وقد تركت تلك الجراح، لدى حكمت، تشوهاً دائماً (المؤلف).

الرقم	الاسم و الشهرة	العمر	مدة التعطيل	نوع الاصابة
١٦	درويش مصطفى الناكوزي(❖❖❖❖)	١٣	٨ أسابيع	فقد اصبعين من رجله
١٧	كريمه خليل خولي	٨	١٠ أسابيع	كسر مفتوح بالرأس
١٨	الشيخ محمد عمر سنجر	٦٠	أسبوع واحد	جرح في رجله اليمنى
١٩	عمر محمد كرجيه	١٦	اسبوعين	رصاصة في الكتف الأيمن
٢٠	غازي حسن اليمن	١٢	١٠ أيام	جرح في فخذه الأيسر (وفي رأسه ويده)(❖❖❖❖❖)
٢١	حسين محمد حسين	١٣	٦ أيام	جرح بسيط
٢٢	أحمد شرقاوي	١٣	أسبوع واحد	جرح بسيط
٢٣	خديجة حسين خليل	١٢	أسبوع واحد	جرح بسيط
٢٤	فاطمة فواز	٣٥	أسبوع واحد	جرح في فخذها
٢٥	زينب محمد	١٢	أسبوع واحد	جرح في فخذها
٢٦	محمد حمزه كالو	١٣	أسبوع واحد	جرح في وجهه
٢٧	نعمة أبو نصّار	١٤	أسبوع واحد	جرح في رجله
٢٨	حسن إبراهيم مكاوي	١٥	أسبوع واحد	جرح في رجله
٢٩	سميح بسيوني	٦	أسبوع واحد	جرح في رأسه
٣٠	أمين سليم شرارة	١٠	أسبوع واحد	جرح في رأسه
٣١	خديجة سليم بوجي	٩	أسبوع واحد	جرح في رأسها
٣٢	ساره محمد انجبار	٦	أسبوعان	جرح في رجلها
٣٣	أحمد حمد حجازي	١٠	أسبوع واحد	جرح في فخذه
٣٤	محمد أحمد زكي الناكوزي	١٢	أسبوع واحد	جرح في فخذه
٣٥	ملكه حسن الهبش	١٢	أسبوعان	جرح بمشط رجلها
٣٦	سعاد الحاج محمد الدرزي	٨	١٠ أيام	جراح في فخذها الأيمن

(❖❖❖❖) النقوزي وليس الناكوزي (المؤلف).

(❖❖❖❖❖) تحققنا من ذلك بالاتصال المباشر (المؤلف).

ملاحظة: إشترك في التحقق من الأسماء الواردة في اللائحة كلّ من: - الدكتور حكمت صباغ (وكانت من عداد الجرحى)، والدكتور طلال المجذوب، والحاج عاطف البساط (المؤلّف).

عدد ١١٦ لحضرة محافظ لبنان الجنوبي المحترم

إيجاباً لإحالتكم رقم ٣ المؤرّخة في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٤٤. وتفضّلوا بقبول فائق الإحترام.

صيدا ١٩٤٤/١/١٥ رئيس شرطة صيدا

الإمضاء

عدد ٣ لحضرة مدير الداخلية المحترم

جواباً على توديع حضرتكم عدد ١٤٦١٢ تاريخ ٣١ كانون الأوّل سنة ١٩٤٣

أقدم الجدول المطلوب بتوديع حضرتهم أعلاه. وتفضّلوا بقبول فائق الإحترام.

صيدا في ١٩٤٤/٣/٤ محافظ الجنوب

الإمضاء - فؤاد صوايا

رابعاً: تقرير لجنة إسعاف المتضرّرين في حوادث ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ (محفوظ في مؤسّسة المحفوظات الوطنية)

الجلسة الثانية

في الساعة الرابعة من بعد ظهر الإثنين ٢٧ آذارسنة ١٩٤٤ عقدت لجنة إسعاف المتضرّرين في حوادث تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ جلستها الثانية برئاسة السيّد موسى مبارك مدير غرفة رئاسة الجمهورية وحضور السادة: أحمد الداعوق، الدكتور الياس بعقليني وتقي الدين الصلح.

وبدأت بتسجيل مقدار المال الذي تسلّمه الدكتور بعقليني من التبرّعات الواردة من الخارج على فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس الوزراء. وقد بلغ

بالليرات اللبنانية: ٥١١١٥ واحداً وخمسين ألفاً ومائة وخمسة عشرة ليرة لبنانية. وبقي لديه حوالة مالية بقيمة مايتي ليرة لبنانية من شباب السويداء لم تقبض بعد.

ثم سجّلت مجموع ما دفعه المؤتمر الوطني من التبرّعات التي جمعها بواسطة أعضائه لذوي شهداء الحوادث وجرحاها، وقد بلغ بالليرات اللبنانية ٣١٠٠٠ واحداً وثلاثين ألف ليرة لبنانية تقريباً.

وبعد أن اطلعت على البيانات الواردة من محافظي الشمال(❖) والجنوب عن شهداء الحوادث وجرحاها في المنطقتين، وعن مقدار ما أنفق فيهما على الفريقين وذويهما من إعانات المتبرّعين في طرابلس، ومن إعانات المتبرّعين في صيدا، مضافاً إليها خمسة آلاف ليرة لبنانية أرسلها المؤتمر الوطني في بيروت إليها من قبل، مما جعلها تخصّص تعويضاً مقطوعاً لكلّ جريح في صيدا قدره خمسون ليرة.

وبعد أن درست حالة كلّ جريح ومتضرّر إعتماداً إلى الطلبات المقدّمة إليها من قِبل بعضهم وإلى المعلومات المتجمّعة لديها.

إتخذت قراراً بصرف المبالغ المحدّدة كما يلي، لكلّ من الأشخاص الواردة أسماؤهم، وذلك من الأموال التي تسلّمتها اللجنة من الحكومة، ووضعتها في عهدة الدكتور بعقليني.

(❖) لم نستطع الحصول، من محافظة الشمال، على البيانات المتعلقة بهذا الموضوع.

المبالغ المخصّصة لعائلات الشهداء

١ - طرابلس

إسم الشهيد	المبلغ المخصص	ما دفع له سابقاً
سليم بن مصطفى صابونه	١٠٠٠	
أحمد صابر كلثوم	١٠٠٠	
كمال عبد الرزاق الضناوي	١٠٠٠	
ثروة عبد الغني الأفيوني	١٠٠٠	
عباس إبراهيم الحبوشي	١٠٠٠	
وديع خاطر بركات (يحشوش كسروان)	١٠٠٠	
فوزي بن قاسم شحود	١٠٠٠	
رشيد رمزي حجازي	١٠٠٠	
محمّد علي بن علي حسين خضر	١٠٠٠	
عبد القادر مصطفى الشهال	١٠٠٠	

٢ - صيدا

إسم الشهيد	المبلغ المخصص	ما دفع له سابقاً
سعيد عبد اللطيف البزري	١٠٠٠	٩٠٠
ثروة إبراهيم الصباغ (قتيلة)	١٠٠٠	٩٠٠
شفيق ديب محجوب الاره قدن	١٠٠٠	٩٠٠

٣ - بيروت

إسم الشهيد	المبلغ المخصص	ما دفع له سابقاً
عيسى مصطفى الناطور	١٠٠٠	١٠٠٠
فؤاد سلطاني مخزومي	١٠٠٠	٢٠٠٠
عبد أمين حماده	٢٠٠٠	
إبراهيم نجيب البابا	١٠٠٠	١٠٠٠
محمد خضر الكردي	١٠٠٠	١٠٠٠
رؤوف علم الدين	١٠٠٠	١٠٠٠

المبالغ المخصَصة للجرحى

١ - بيروت

إسم الجريح	المبلغ المخصص أخيراً	المبلغ المدفوع سابقاً
عبد الغني عيتاني	٥٠	٣٠٠
فاطمة عبد الرحمان الظريف	٥٠	٢٠٠
محمود محمّد شعيب	٥٠	٣٠
عبد الرحمان أمين تويتو	٥٠	١٠٠
فاطمة زين حجازي	٥٠	١٣٠
محمود زين حجازي	٥٠	١١٥
حسن علي حسين	٥٠	١٨٥
سليم محمّد الدايخ	١٠٠	٣٠٠

إسم الجريح	المبلغ المخصص أخيراً	المبلغ المدفوع سابقاً
حسن سعد الدين هاشم	١٢٠	١٨٠
عبده أحمد حسن	١٢٠	١٣٠
حيدر أحمد نعمان نادر	٥٠	٢٥
حسن أحمد نعمان نادر	٥٠	٢٥
محمد هاني عون الغندور		٣٠٠٠
خضر سليم عضاضه	٥٠٠	
مصطفى علي الشامي	٥٠	٣٧٠
مصطفى الصيداني	٥٠	٢٥
يوسف مارون	٥٠	٣٠٠
إميل الكك	٥٠	٣٠٠
أديب إبراهيم نعيم	٤٠٠	٦٠٠
عزّت أمين السوقي	٥٠	٢٥
عوض دويكر	٥٠	٣٠
محمد سليم شراره	٢٥٠	٤٥٠
محمد طرابلسي	١٥٠	١٥٠
أحمد شعبان	٥٠	٣٠
محمد عبده عبود	٥٠	٢٥٠
بشارة فرج اللّه	٥٠	٢٠٠
عبد اللطيف بربر	٥٠	١٠٠
محمد الكردي	٥٠	١٥٠
عارف عطاللّه		٦١٥

إسم الجريح	المبلغ المخصص أخيراً	المبلغ المدفوع سابقاً
ميشال بليط		١٠٠٠
عباس حسين غلام	٢٠٠	١٠٠
جمعه رمضان	٢٥٠	١١٠٠
حسن البدوي	٥٠	١٥٠
مصطفى حسين عزو	٥٠	١٠٠
حليم عربيد		١٥٠
محمد السردوك	١٠٠	٣٥٠
انترانيك هزريديان	٢٥٠	٣٠٠
يوسف العسراوي	١٠٠	٢٠٠
علي محمد سنجر	٥٠٠	

٢ - طرابلس

إسم الجريح	المبلغ المخصص أخيراً	المبلغ المدفوع سابقاً
عبد الرحيم حيدر	٢٥٠	
عبد اللطيف كاظم جلول	٢٥٠	
أحمد حسن الخال	٢٥٠	
أحمد نديم البسار	٣٥٠	
زكي عبدو عزو	١٥٠	
وفيق جميل ميقاتي	١٥٠	
أحمد ظافر الخطيب	٤٠٠	
محمّد أمين كمال هاجر	٣٠٠	

إسم الجريح	المبلغ المخصص أخيراً	المبلغ المدفوع سابقاً
عبد الرزاق حسين العلى	٢٠٠	
محمّد هاشم سنجقدار	١٥٠	
وحيد نورا بزاز	١٨٠	
محمود محمد دندشلي	٢٠٠	
أسطه نقولا سالم	٢٠٠	

٣ - صيدا

إسم الجريح	المبلغ المخصص أخيراً	المبلغ المدفوع سابقاً
الشيخ زين العابدين دندشلي	٥٠	
أحمد صالح (حجازي)	٥٠	
حسن رويساتي	٥٠	
عبد اللطيف بيضون	٥٠	
سعد الدين عمر النداف	٥٠	
وفيقه عمر النداف	٥٠	
نهديه بدوي سنجر	٥٠	
حكمت علي الصباغ	٥٠	
آمنة محمد الدالى بلطه	٥٠	
عفيف عبد الغني الجردلي	٥٠	
اوفى هاشم زنتوت	٥٠	
بشير مصطفى الشريف	١٠٠	
درويش مصطفى النقوزي	٥٠	

إسم الجريح	المبلغ المخصص أخيراً	المبلغ المدفوع سابقاً
كريمه خليل الخولي	٥٠	
الشيخ محمّد علي سنجر	٥٠	
عمر محمّد كرجيه	٥٠	
غازي حسن اليمن	٥٠	
فاطمه فواز	٥٠	
محمّد حمزه كالو	٥٠	
نعمه أبو نصّار	٥٠	
حسن إبراهيم مكاوي	٥٠	
سميح بسيوني	٥٠	
أمين سليم شراره	٥٠	
خديجه سليم بوجي	٥٠	
ساره محمّد الأنجبار	٥٠	
أحمد محمّد حجازي	٥٠	
محمد أحمد زكي النقوزي	٥٠	
ملكه حسن الهبش	٥٠	
سعاد الحاج دندشلي	٥٠	
حسين محمد حسين	٥٠	

وأمّا ما تبقّى من المبالغ لدى اللجنة فقرّرت إعادته إلى رئيسها لمراجعة رئيس الجمهورية والحكومة في شأن السبيل الذي ينفق فيه.

تاريخ ٢٧ آذار سنة ١٩٤٤ السكرتير رئيس اللجنة

التوقيع التوقيع

ملاحظات حول الاختلاف الوارد في هذه المصادر والمراجع

من خلال دراسة هذه المراجع والمصادر، تبيّن لنا أن اختلافاً موجود بينها، سواء في لحظ أسماء في لوائح دون أخرى، أو في كتابة بعض هذه الأسماء، وقد رأينا أن نشير إليها، فيما يلي، إستكمالاً لجدّية البحث وأمانته، مع اعتبارنا أنّ الأصل، في هذه المراجع والمصادر هو: كتاب محافظ صيدا فؤاد صوايا (ثالثاً) وتقرير لجنة إسعاف المتضرّرين في حوادث تشرين (رابعاً):

١ - شهداء بيروت وجرحاها:

أ - **الشهداء:** وردت أسماء ٥ شهداء في كتاب «تويني» بينما وردت أسماء ٦ شهداء في تقرير لجنة إسعاف المتضرّرين، كما تبيّن أنّ هناك اختلافاً في بعض الأسماء، فبينما ورد في كتاب «تويني» إسما:محمد علي سويره ومحمد العيتاني، نجد أنه هذين الإسمين لم يردا في تقرير لجنة إسعاف المتضرّرين، بل وردت أسماء: عبد أمين حماده ومحمد خضر الكردي ورؤوف علم الدين، واتفق المرجعان على ثلاثة أسماء فقط هي: الناطور والمخزومي والبابا (وقد ذكر إسم المخزومي: فؤاد فياض المخزومي عند تويني وفؤاد سلطاني مخزومي في تقرير اللجنة، والصحيح هو: فؤاد فياض سلطاني المخزومي).

ب - **الجرحى:** لم يذكر تويني أسماء الجرحى بينما ذكر تقرير اللجنة أسماء ٣٩ جريحاً.

٢ - شهداء طرابلس وجرحاها:

أ - **الشهداء:** ذكرت لائحة «الإنشاء» الطرابلسية أنّ عددشهداء طرابلس كان ١٢ شهيداً عددت أسماء ١٢ منهم وبقي اسم الثالث عشر مجهولاً، (وقد اوردت جريدة «السفير» اسمي شهيدين لم تذكرهما جريدة «الإنشاء»، كما ام

يذكرهما كتاب «توبني» وهما: سعيد شفشق ومحمد حرقص)، بينما ذكر كتاب «توبني» أنّ شهداء طرابلس تسعة فقط. وقد اتفقت اللائحتان على أسماء ٨ منهم، وأمّا التاسع وهو: أحمد علي عيد (١٠ سنوات) فقد ذكرته لائحة توبني ولم تذكره لائحة «الإنشاء». وأمّا تقرير لجنة إسعاف المتضرّرين فقد ذكر أسماء ١٠ شهداء في طرابلس.

ب - **الجرحى**: ذكرت جريدة «الإنشاء» إنّ عدد جرحى طرابلس كان بين ١٧ و٢٥ جريحاً ولم تذكر أسماءهم، كما لم يذكرها «توبني» في كتابه، وأما تقرير لجنة إسعاف المتضرّرين فذكر أسماء ١٢ جريحاً فقط، في طرابلس.

٣ - شهداء صيدا وجرحاها:

أ - **الشهداء**: بلغ عدد شهداء صيدا ثلاثة ذكرها كلّ من تقرير لجنة إسعاف المتضرّرين وكتاب محافظ صيدا لوزارة الداخلية، بينما لم يذكر توبني سوى شهيدين (شفيقه ارقدان، طالبة ٨ سنوات، وسعيد البزري، طالب ١٦ سنة)، وأما الشهيد الثالث الذي ذكره كتاب المحافظ وتقرير لجنة إسعاف المتضرّرين فهو «ثروت إبراهيم صباغ». إلاّ أنّ خلطاً حصل في تسمية الشهيدة «أرقدان» إذ وردت في كتاب المحافظ أنثى «شفيقه» بينما وردت في تقرير اللجنة ذكراً «شفيق».

ب - **الجرحى**: بلغ عدد الجرحى في صيدا ٣٠ جريحاً في تقرير لجنة إسعاف المتضرّرين و٣٢ جريحاً في كتاب محافظ صيدا، إذ ذكر كتاب المحافظ ثلاثة أسماء لم يذكرها تقرير اللجنة وهي: أحمد شرقاوي وخديجة حسين خليل وزينب محمد. واختلفت أسماء بعض الجرحى في المصدرين، فبينما ذكر

التقرير أسماء «الشيخ زين العابدين دندشلي» و«سعاد الحاج دندشلي» و«الشيخ محمد علي سنجر» في عداد الجرحى، فقد أوردها المحافظ في كتابه بإسم «الشيخ زيد الدندشلي» و«سعاد الحاج محمد الدرزي» و«الشيخ محمد عمر سنجر»

٤ - **شهداء الجبل:** سعيد فخر الدين الذي استشهد في معركة بشامون، وذكره «توني» في كتابه، بينما لم يرد إسمه في أيّ من المراجع والمصادر الأخرى، وبعد مراجعتنا للمحفوظات الوطنية علمنا أنه إسمه وارد في وثائق أخرى في المحفوظات.

ملحق رقم (٥)

نداء من عصبة الشباب الوطني اللبناني

١٧ تشرين الثاني ١٩٤٣

يا أبناء لبنان الأحرار

إن لبنان، منذ أسبوع، وهو حديث العالم بأسره، ومحط أنظار الدنيا وموضع اهتمام ملوكها وأمرائها ورؤسائها وشعوبها وصحافتها وإذاعاتها . فلقد اعتدى المعتدون على استقلالكم وحريتكم واختطفوا رئيس جمهوريتكم ورئيس حكومتكم الشرعية وأعضاءها، واستاقوهم إلى السجون والقلاع تحت حراسة السنغاليين، وحلوا مجلسكم النيابي الذي انتخبتموه منذ عهد قريب، وشاؤوا تعطيل دستوركم، وأقاموا على لبنان حاكما خرج على كلمة الامة فبنذته وانفرد في هذا العار الابدي.

وان هذا العمل المنكر، الذي أقدم عليه الفرنسيون في لبنان، لم يسجل التاريخ مثله في أظلم عهود الاستعمار.

ولقد رددتم على هذا الاعتداء الفظيع بغضبتكم الرائعة وتضامنكم البديع واتحادكم المتين، فأثرتم إعجاب العالم كلّه، ولفتّم إلى لبنانكم أنظار الشعوب، وبتُّم حديثها ومحل عطفها.

أيها اللبنانيون!

اليوم تكتبون صفحة العزة والكرامة والخلود لوطنكم واستقلاله بدماء شهدائكم ومهج أبنائكم وكفاح رجالكم ونسائكم وشيوخكم وأطفالكم.

اليوم تكرّسون اتحادكم الوطني بامتزاج دماء شهدائكم من مختلف المذاهب، تلك الدماء المراقه سخية زكية طاهرة مطهرة، في سبيل المحافظة على وطنكم وسيادتكم فيه، وفي سبيل دفع العدوان عن بنيه.

إنّ خصومكم الذين يقاتلونكم بـ نودهم، ويسلّطون عليكم دباباتهم، ويوجهون إلى صدور رجالكم ونسائكم وأطفالكم رصاص بنادقهم ومدافعهم الرشاشة ويقتلون منكم وأنتم الأبرياء العزل من السلاح، ويبذلون ما في طاقتهم ليفرقوا كلمتكم وليبذروا بذور الشقاق بينكم، ولكنهم ساؤوا فألا وخابوا أملاً، فأنتم في جهادكم كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً.

أيها اللبنانيون الأباة

لقد تداعى أبناء الوطن، على اختلاف النحل والملل ، إلى مؤتمر لبناني وطني عام لتنظيم المقاومة والدفاع عن ذمار الإستقلال والسيادة ، إلى جانب حكومتكم الشرعية التي لا تزال قائمة تمارس سلطتها في مكان ما في الجبل الأشم، ومجلسكم النيابي الذي يوالي جلساته للدفاع عن حقوقكم.

إنّ القوات المعنوية والمادية التي تضعونها في سبيل المقاومة كفيلة برد حقوقكم المسلوبة إليكم، وإرجاع شؤونكم العامة إلى ما وضعتموها عليه بواسطة نوابكم وحكومتكم الشرعية، فعليكم بالثبات، لا نوصيكم بغيره ، ما دام إيمانكم بعدل قضيتكم وبشدة اتحادكم فلا خوف عليكم، ولا بد من فوزكم فوزاً مبيناً.

أيها اللبنانيون الأباة

لا مفاوضة إلاّ مع حكومتكم الشرعية، ولا رجوع عن الإضراب وعن المقاومة حتى تعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل أن يتخذ الفرنسيون هذه التدابير القسرية الاستبدادية التي أضاعت عليكم استقلالكم وأضعفت

كرامتكم، ولا تأخذنكم أخاديع السياسة وأحابيل المسايرة، فقد خدعنا قبل اليوم غير مرة، ولكننا لن نخدع اليوم وبعد اليوم.

أيها اللبنانيون الأباة!

أمضوا في اتحادكم وتضامنكم وكونوا يداً واحدة في نضالكم وجهادكم، واذكروا ، في صباح كلّ يوم ومسائه، شهداءكم الأبرار الذين سقطوا في ساحة الشرف، والأبطال الذين وقعوا جرحى، وإخوانكم المعتقلين والمسجونين، ففي سبيل لبنان وعزته استشهادهم ودماؤهم وتضحياتهم!

الشباب الوطني اللبناني

المرجع : محفوظات مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت.

ملحق رقم (٦)

بـلاغ

من اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني اللبناني

إنّ المؤتمر الوطني اللبناني المنعقد في بيروت بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣، ممثلاً جميع المذاهب والمناطق والنزعات، على أثر الإعتداء على دستور الأمّة وحلّه، واعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء وأحد زعماء النواب وبعض زعماء الشباب، ومنع المجلس، برؤوس حراب الجنود السوداء من ممارسة حقوقه الاشتراعية الدستورية، قد اتخذ القرار التالي متوجّها به إلى الأمّة اللبنانية وإلى جميع سفراء الدول الشقيقة والمتحدة والحليفة وإلى جميع السلطات:

إنّ المؤتمر الوطني اللبناني يستنكر الإجراءات الإستبدادية الصادرة من مندوبية لجنة فرنسا لتحرير الوطن في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣، ويعتبر أنّ السلطات الشرعية الدستورية المؤلّفة من فخامة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية ودولة رياض بك الصلح رئيس مجلس الوزراء ومعالي الوزراء والمجلس النيابي هي وحدها، دون سواها، صاحبة الحق للتكلّم والمفاوضة باسم لبنان. وهو يشجب كلّ مفاوضة تجري من غير هذه الطريق الدستورية الشرعية، ويتوجّه بالرجاء من جميع المواطنين أن يتقيّدوا بهذا القرار، حفظاً لكرامة الأمّة وعزها واستقلالها.

ليحيى لبنان حراً مستقلاً.

أمين السر	رئيسا اللجنة التنفيذية
أمين الحلبي	أحمد داعوق، ميشال فرعون

وزّع هذا البلاغ في بيروت في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣

المرجع : محفوظات مكتبة الجامعة الأميركية ببيروت.

ملحق رقم (٧)

بيان من الشباب الوطني اللبناني

أيها المواطنون الكرام،

لقد كانت غضبتكم الكبرى حين الإعتداء على استقلال البلاد موضع إعجاب العالم قاطبة، وكان الرمز الأكبر لهذه الغضبة، حتى اليوم، هذا الإضراب الرائع النبيل الذي شمل لبنان بأسره. فإذا كانت غضبتكم مستمرة - وهي لا ريب مستمرة - فيجب أن يظل إضرابكم الباهر، كما بدأ، إجماعياً قوياً، وانكم لن تنهوه ما لم يزل الإعتداء الإفرنسي على كرامتكم.

رجوع الحياة الدستورية حرّة، وعودة رجالكم أحراراً، هذا هو المطلب اليوم.

عاش لبنان كريماً حراً.

الشباب الوطني اللبناني

١٩ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٣

المرجع : محفوظات مكتبة الجامعة الأميركية ببيروت.

ملحق رقم (٨)

بيان من «رئيس حزب الإصلاح»
حافظوا على الدم اللبناني البريء
ولا تقذفوا بلبنان في مآزق هو في غنى عنها

لبنان الذي ذاق، في الحرب الماضية، قسطه من الجوع، وعُلِّقت خيرة رجاله ظلماً وعدواناً على أعمدة المشانق.

قد تغيّرت معه الحالة في الحرب الحاضرة، فأصبح جنة لساكنيه ومحط رحال كلّ غريب يريد الراحة والسكينة، فما لكم وهو كذلك تريدون أن تقذفوا به في هاوية الثورات المحرقة؟

ألا ترون الحرب أمامكم؟ ألا ترونها كيف تدك أكبر البلاد وتخربها فتصبح قاعاً صفصفاً بعد أن حمي فيها وطيس المعامع وألقيت في أحيائها الأطنان من الديناميت والمتفجرات؟ ألا ترون في بلاد أخرى أكثر حظاً كيف ان المدنيين يقضون القسم الأكبر من حياتهم في المخابئ تحت الأرض، يعيشون كالأموات في القبور، يتضوّرون جوعاً ويستنشقون الهواء الفاسد دون أن يجسروا على الخروج، كيما يذهبوا ضحايا للنيران المحرقة والمتفجّرات التي تصبّها عليهم قاذفات القنابل.

قد كان للبنان حظ وافر فعاش حتى الآن بعيداً عن كلّ هذه الامور، إذ لم تمسه حتى الآن الحرب المحرقة بشيء يذكر، فلماذا تريدون أن تضرموا فيه نار الثورة والعصيان المدني لتميتوا أولاده وترملوا نساءه وتحوّلوه من جنّة إلى جهنّم حمراء؟

لا تزال ذكرى ثورة سوريا المؤلمة في أذهاننا، ولا تزال الأنقاض في دمشق واقفة حتى الآن، فبالله عليكم ماذا كانت نتيجة تلك الثورة إلاّ الخراب والموت والقضاء على بعض الشخصيات الهامة بالنزوح إلى الخارج والتعرض مدة طويلة إلى العيش غير المستحب؟

كذلك لا تزال ذكرى ثورة فلسطين ايضاً في أذهاننا، فماذا فعلت ايضاً تلك الثورة غير الشقاء والموت والخراب؟ ثم هناك ثورات غندي (غاندي) وثورات زغلول، فماذا فعلت أيضاً تلك الثورات غير ما فعلته من إهراق دماء وسجون وإبعاد؟

أيها المواطنون! هذه أمامكم جميع الثورات، وقد شاهدتم بأمّ عينكم ما جرّته من ويلات على أصحابها، فهل تريدون بدوركم أن تزجوا لبنان في ثورة دامية لن تكون أسعد حظاً من الثورات التي ذكرتها؟ وهل ضميركم يقبل بأن تسيل الدماء البريئة ويخرب لبنان من أجل أمور يمكن حلّها بشكل سلمي يضمن حقوق لبنان بكاملها، بينما قد لا نصل إلى تلك الحقوق لو أخذنا الوجه السلبي وعمدنا إلى المقاومة والعنف؟

هوذا الإفرنسيون يدعوننا إلى التفاهم. ها هم يلقون علينا المناشير التي يدعوننا فيها إلى ذلك التفاهم بالطرق السلمية. فلماذا لا نفعل فنؤلّف، في أقرب وقت ممكن، لجنة قوامها من عقلاء المسلمين والدروز والنصارى والشيعيين وغيرهم، وتتقدّم هذه اللجنة إلى من يطلبون منا المسالمة والتفاهم، فتبت في الخلاف الواقع على نور العقل والضمير والوجدان، ويأخذ كلّ حقه دون ان تهرق الدماء ونخرب بلادنا بأيدينا.

في هذه الساعة الحرجة، وقبل أن تتسع الثورة وتكتسي الشوراع بالجثث البريئة، وتدوي المدافع وتصعد رائحة البارود، أقوم بواجبي الوطني واتقدم إليكم أيها المواطنون بهذا النداء لتتمعنوا به وتتخذوا الحل الذي أعرضه عليكم،

لأن ما يمكن فعله بالمسالمة والتفاهم يجب أن نفعله بالمسالمة والتفاهم، ولندع السيف جانباً لأن من قتل بالسيف يُقتل.

ها ان الإضراب في أول عهده، ولم يمر عليه حتى الآن إلاّ أيام قلائل، ومع ذلك فإننا نرى أكثر العائلات قد نفد منها القوت وأوشكت أن تموت جوعاً، فكيف به إذا تمادى وطال أمره، فمن يطعم الجائعين؟ وهل تريدون أن تعيدوا إلى لبنان مأساة الحرب الماضية بينما نحن في غنى عنها؟ فتبصّروا يا قوم منذ الآن بالعواقب وسوء المصير، لأن المسألة مسألة موت أو حياة، وليست تنفيذ إرادة هذا وذاك من أصحاب المآرب الذي يسعون لإملاء صناديقهم والرقص على قبور الضحايا من مواطنيهم.

رئيس حزب الإصلاح

الدكتور شلفون

وزع هذا المنشور في بيروت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣، وقد بدا واضحًا أنه ممالىء للفرنسيين إن لم يكن قد وضع بتحريضٍ منهم (المؤلف).

المرجع : محفوظات مكتبة الجامعة الأميركية ببيروت.

ملحق رقم (٩)

نداء إلى اللبنانيين الكرام

أيها اللبنانيون الكرام،

مرّ على إضرابكم العام الشامل عشرة أيام برهنتم في أثنائها عن وطنية راسخة وعقيدة قومية رفيعة وتضحية ليست بعدها تضحية، فحياكم اللّه وبياكم.

ولم يقتصر هذا الإضراب على العاصمة اللبنانية، ولكنه شمل الفيحاء العاصمة اللبنانية الثانية وصيدا الباسلة وصور المجاهدة والجبل الأشم من أقصاه إلى أدناه، وكان مثار إعجاب الأمم الحليفة والمجاورة.

ومما لا ريب فيه ان هذا الإضراب مستمر إلى أن تنالوا مطاليبكم الحقة، ويعود رئيسكم ورجال حكومته وركن من أركان برلمانكم ومجلسكم النيابي، ويمارسوا أعمالهم في السراي وتحت قبة البرلمان، يظللهم الدستور وترفرف فوق رؤوسهم ورؤوسكم راية الحرية والإستقلال.

أيها اللبنانيون الكرام،

لقد انتظم عقد مؤتمر لبناني وطني يضمّ ممثلين عن جميع الهيئات اللبنانية على اختلاف ألوانها ونزعاتها، وانبثق عن لجنة تنفيذية تسعى ليل نهار لإعادة الحق إلى نصابه وإغاثة الذين ضحوا بدمائهم الزكية في سبيل حرية لبنان وكرامته.

وقد بدأت هذه اللجنة أعمالها في شتى المناحي السياسية والإجتماعية والمالية والصحية، واتخذت قراراً مهماً هو شعارها وشعار كلّ لبناني، ان لا

مفاوضة قبل عودة الحكومة الشرعية والبرلمان المنتخب والدستور المعدل، فدعمتموها وظاهرتموها بكلّ ما في قلوبكم الكبيرة من وطنية وإيمان.

أيها اللبنانيون الكرام،

عرفتم ولا شك العمل البربري الذي قام به المستعمرون في الفيحاء. فقد هاجمت الدبابات فريقاً من الاطفال ودهست تحت عجلاتها الحديدية المصفّحة عدداً كبيراً منهم وجرحت آخرين، ولكن طرابلس ردّت على هذه الجريمة بالإضراب الشامل، وهي لا تزال مضربة إلى أن تنال البلاد حقوقها السليبة وتعود الحياة النيابية إلى ما كانت عليه.

أيها اللبنانيون الكرام،

إنّ حكومتكم الشرعية لا تزال معتصمة في مكان ما في الجبل الأشم ترد على الاعتداء بمثله، وقد حاول الجيش الفرنسي أن يقتحم عرينها فهزمته شر هزيمة ولّى على أثرها الأدبار، تاركاً في الساحة عدداً من القتلى والجرحى والأسرى والعتاد الحربي.

وقد حاول الفرنسيون أمس أن يتصلوا بوكيل رئيس الحكومة الشرعية في الجبل، فأوفدوا المسيو بار تحمله سيارة يرفرف عليها علم أبيض، فاستقبل بما عرف عن اللبنانيين من إكرام للرسول، وعندما أفضى بمهمته قالت له الحكومة الشعار الذي اتخذه المؤتمر وهو: لا مفاوضة إلاّ مع الحكومة الشرعية السجينة بعد عودتها إلى ممارسة أعمالها مرفوعة الرأس موفورة الكرامة، فعاد المسيو بار بخفي حنين.

أيها اللبنانيون الأباة،

إنّ قضيّتكم قضية حياة أو ممات، فظلوا في اتحادكم الرائع وتضامنكم المتين إذا أردتم ان يسجل التاريخ بأحرف من نور جهادكم هذا في سبيل لبنان الحر المستقل السيّد.

المرجع: محفوظات مكتبة الجامعة الأميركية ببيروت.

ملحق رقم (١٠)

نداء إلى أبناء بيروت

الجمهورية اللبنانية

يا أبناء بيروت الأباة

بينما يعبيء إخوانكم رجال الحرس الوطني في الجبال قواهم ويشهرون سلاحهم للدفاع عن الإستقلال وحرمات الوطن، وافتدائها بالدماء والأرواح، لا يطلب منكم أنتم أكثر من أن تستمرّوا في إضرابكم الرائع. ان إضرابكم هو أرخص ثمن لأغلى مطلب، ألا وهو الإستقلال والكرامة. ان إضرابكم يحقق للبنان مطالبه بدون إراقة دماء وأرواح إخوانكم المرابطين في ذرى الجبال.

هذا هو اليوم الثاني عشر يطل عليكم وعاصمتكم مقفلة وأسواقها ومتاجرها معطلة، مضى الكثير ولم يبق إلاّ القليل.

إن الخصم يطاولكم ويماطلكم أملاً في أن تخور عزائمكم وتلقوا سلاحكم السلمي أي الاضراب، الذي يخيفه أكثر من البنادق والرشاشات والنيران.

قال أحد القواد العسكريين، في آخر الحرب الماضية، إنّ الذي يثبت آخر ربع ساعة هو الذي يربح الحرب. وهكذا أنتم إذا ثبتم حتى النهاية، فزتم إلى الابد باستقلالكم وسيادتكم وحريتكم، وضمنتم لوطنكم احترام العالم كلّه ومساعدة الأمم الحرة.

أيها اللبنانيون الأباة،

إن الذي ربحته قضيتكم الوطنية، خلال عشرة أيام، لا تربحه الأمم خلال عشرات السنين. كان لبنان مجهولاً لا يعيره أحد اهتماماً، فأصبح حديث العالم

ومحط أنظاره وموضع إعجابه، وثباتكم في إضرابكم الرائع يكفل لكم عطف هذا العالم وتأييده ويكفل لقضيتكم الفوز المبين.

ليكن شعارنا:

لا رجوع عن الإضراب إلى أن ننال حقوقنا ومطالبنا كاملة غير منقوصة، وليحي لبنان، وليحي أحراره المعتقلون والمجاهدون.

الشباب الوطني اللبناني.

إلى الشعب اللبناني الكريم

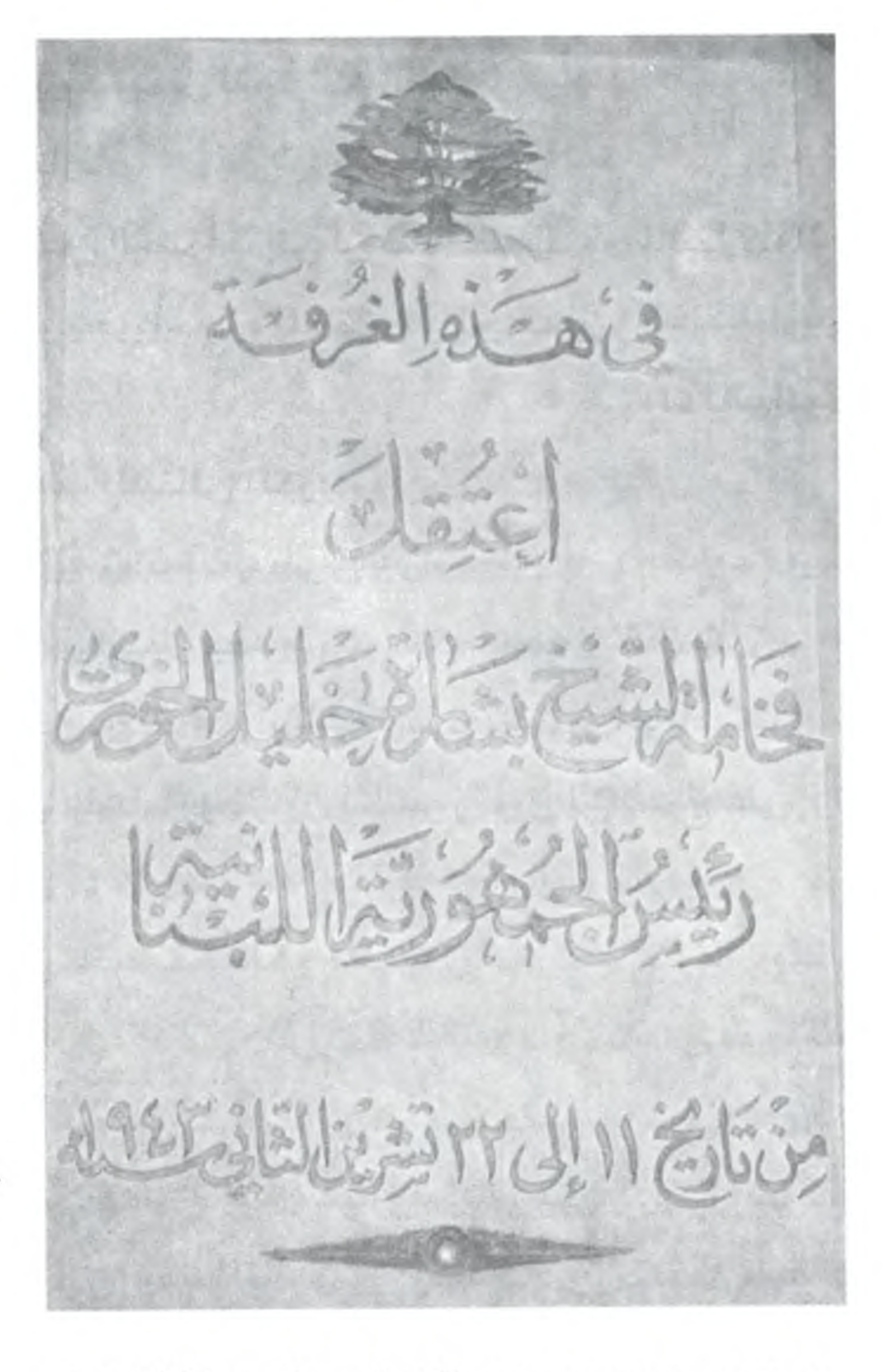
الإستقلال يؤخذ ولا يعطى.

دستوركم يجب أن يصان وكرامتكم يجب أن تحفظ.

على المجرمين في حق لبنان ان يتحملوا تبعة اجرامهم.

الإضراب الشامل يجب ان يستمر والويل لمن يخرج على إرادة الأمة.

المرجع : محفوظات مكتبة الجامعة الأميركية ببيروت.

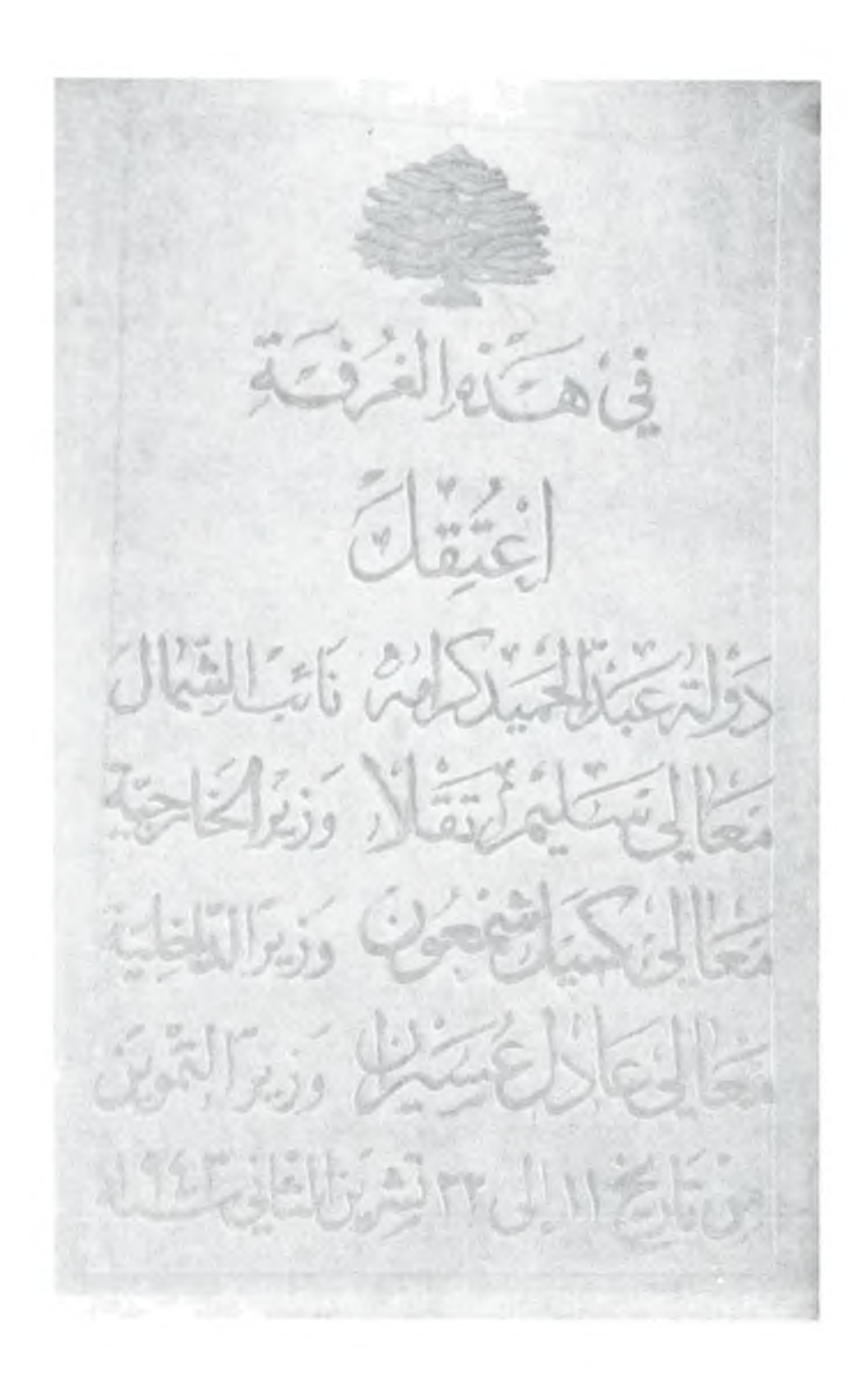


لوحة وضعت عند مدخل غرفة الرئيس الشيخ بشارة الخوري

في معتقله بقلعة راشيا



لوحة وضعت عند مدخل غرفة الرئيس رياض الصلح في معتقله بقلعة راشيا



لوحة وضعت عند مدخل غرفة عبد الحميد كرامي والوزراء في معتقلهم بقلعة راشيا

الفصل الثاني

معركة الجلاء
(١٩٤٤ - ١٩٤٦)

إستلام المصالح المشتركة:

ما أن استقر الحكم للدولة اللبنانية بعد ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣، حتى بدأت الحكومة الوطنية تسعى إلى استكمال الإستقلال عن طريق استكمال سيادتها على مختلف مرافق الدولة، ومن هذه المرافق ما كان مشتركاً بين الدولتين، السورية واللبنانية، وهو ما سمي «بالمصالح المشتركة»، ذلك ان «الواردات والنفقات» العائدة لهذه المصالح كانت مشتركة بين الدولتين «حسب ميزانية رسمية»، وأهم هذه المصالح: الجمارك، والنقد، والأمن العام، والمنارات، والقوات الخاصة(١).

بدأت المباحثات في بيروت، وبعدها في دمشق، بين فرنسا من جهة، ممثلة بالجنرال كاترو، وبين دولتي سوريا ولبنان ممثلتين بكلّ من رياض الصلح وسليم تقلا، عن لبنان، وسعدالله الجابري وجميل مردم بك وخالد العظم عن سوريا، وبتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٣، صدر عن الفرقاء، مجتمعين، البروتوكول التالي نصه:

«تم الاتفاق، في تاريخ هذا اليوم، بين فخامة قائد الجيش كاترو، مفوض الدولة المكلف بمهمّة، وبين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية، على تسليم

هـاتين الحكومـتين الصـلاحيـات الـتي تمارسـهـا، الآن، السـلطـات الـفـرنسيـة، باسمهما، وستنتقل، بحسب هذا الاتفاق، المصالح المشتركة وموظفوها، إلى الدولتين السورية واللبنانية، مع حق التشريع والإدارة، وذلك اعتباراً من أول كانون الثاني القادم.

«دمشق في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٣، الإمضاء: كاترو، رياض الصلح، سليم تقلا، سعدالله الجابري، جميل مردم بك، خالد العظم»[٢].

وفي اليوم التالي (٢٣ منه)، وفي جلسة عقدها المجلس النيابي اللبناني لهذا الغرض، تلا رياض الصلح، رئيس الحكومة، نص البروتوكول، وقد قوبل بالتصفيق الحادّ من النواب[٣]. وقد وقّع هذا البروتوكول، رسمياً، بين الدول المتعاقدة، صباح يوم ٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٤، ووقّعه كلّ من: شاتينيو والكونت اوستروروغ[*] عن فرنسا، وخالد العظم عن سوريا، ورياض الصلح عن لبنان[٤].

وكانت حكومتا لبنان وسوريا قد اتفقتا على تشكيل «مجلس أعلى» مشترك من البلدين للإشراف على إدارة المصالح المشتركة التي سيتم استلامها من سلطة الإنتداب، وقد شكّلت هذه اللجنة من:

- ليون مراد وإحسان الشريف ومحسن البرازي، عن سوريا.
- وجميل شهاب وإبراهيم الأحدب وباسيل طراد عن لبنان.

وكان كلّ فريق يعمل بإشراف وزير المالية في بلده، وكانت رئاسة هذه اللجنة المشتركة للبناني إذا عقد الإجتماع في لبنان، ولسوري إذا عقد في سوريا[٥].

(*) وردت «اوسترولوغ» عند منير تقي الدين، و«أوستروروغ» عند يوسف سالم وبشاره الخوري.

كما كان قد عقد، بين الدولتين، إتفاق حول «المصالح المشتركة» أقرّته الحكومتان وصدقّه المجلسان النيابيان في كلا البلدين، وقد تضمّن هذا الإتفاق «تحديد المصالح المشتركة، وكيفية إدارتها، وصلاحيات المجلس الأعلى، وتوزيع العائدات»، كما تضمّن قواعد خاصة بالجمارك (يؤلّف لبنان وسوريا منطقة جمركية واحدة) وحق التشريع، والمعاشات التقاعدية، ومدّة الإتفاق (سنتان قابلتان للتجديد)(٦) (راجع الملحق رقم ١).

بعد ذلك، بدأت الحكومتان، اللبنانية والسورية، تتسلمان المصالح المشتركة من ممثلين عن سلطة الانتداب، فعقد اتفاق تسليم مصلحتي الجمارك وحصر التبغ والتنباك (الريجي) بتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٤، ثم عقد، في دمشق، بتاريخ ٥ منه، اتفاق تسليم مصلحتي المنارات ومراقبة الشركات ذات الامتياز (شركتي مياه وكهرباء بيروت)(٧). وبعد شهر، أي في ٤ شباط/فبراير عام ١٩٤٤، وقّع، في بيروت، بروتوكول تسليم الدوائر الإقتصادية والمالية (بما في ذلك شعبة الخزينة ومصلحة البارود التابعتان لدائرة الشؤون المالية)، وقد وقع هذا البروتوكول كلّ من: خالد العظم، عن سوريا، ورياض الصلح عن لبنان، والكونت اوسترولوغ عن فرنسا(٨).

وتوالت، بعد ذلك، إتفاقات تسليم باقي المصالح للحكومتين السورية واللبنانية، وقد تسلّمت هاتان الحكومتان تلك المصالح والإدارات في التواريخ التالية:

- اتفاق تسليم مصلحة المعادن والمطاط ومصلحة الأرصاد الجوية ومراقبة السيارات، واتفاق تسليم مصلحة الدفاع السلبي — ٤ شباط/فبراير ١٩٤٤
- اتفاق تسليم إدارة الصيدلة — ١٤ آذار/مارس ١٩٤٤
- اتفاق تسليم مصلحة العشائر (سوريا) — ٦ نيسان/ابريل ١٩٤٤
- اتفاق تنظيم أموال القطع — ١٥ منه

- اتفاق تنظيم رقابة القطع	١٩ منه
- اتفاق تسليم دائرة الآثار	٣ حزيران ١٩٤٤
- اتفاق تسليم الرقابة الصحية والبيطرة	٣ حزيران ١٩٤٤
- اتفاق تسليم ادارة حماية الملكية التجارية والصناعة الفنية والادبية والموسيقية	٣ حزيران ١٩٤٤
- اتفاق تسليم المراقبة العامة للبرق والبريد	٣ حزيران ١٩٤٤
- اتفاق تسليم دوائر الحجر الصحي	٣ حزيران ١٩٤٤
- اتفاق تسليم رقابة السكك الحديدية ومرفأ بيروت	٥ منه[٩].

وبتاريخ ٥ حزيران، صدر عن الفرقاء الثلاثة (سوريا ولبنان والمندوبية الفرنسية) البيان التالي: «عملاً بالاتفاق المعقود في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٣، مع الجنرال كاترو، مفوض الدولة المكلّف بمهمة، جرت، بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي الحكومتين السورية واللبنانية، مفاوضات بشأن تسليم إدارات المصالح المشتركة، فتم الاتفاق على وضع إدارة كافة دوائر المصالح المشتركة، التي انتقلت فعلاً إلى الجمهوريتين السورية واللبنانية، تحت سلطتهما وحدهما. أمّا قضية الجيش ومصالح الأمن العام، فإن المباحث لا تزال جارية بشأنها بين الجانبين»[١٠]. وصدر، في الوقت نفسه، مرسوم يقضي بمنح الحكومة اللبنانية «حق التشريع، فيما يتعلّق بالمصالح المشتركة والمصالح الأخرى التي كان يمارسها الجانب الفرنسي، وذلك، بموجب مراسيم إشتراعية تتخذ بقرار من مجلس الوزراء، في الأمور الآنفة الذكر، على أن تعرض جميع الأحكام التشريعية على المجلس النيابي في دورة آذار/مارس المقبل»[١١].

وكانت الحكومة اللبنانية قد أصدرت، بتاريخ ١٦ آذار/مارس عام ١٩٤٤، مرسوماً اشتراعيا (رقم ١١/k) أنشأت بموجبه «المجلس الأعلى للمصالح

المشتركة» الذي كان قد أقرّ بموجب المادة الثانية من الاتفاق (أنظر الملحق رقم ١)، وقد كرّس هذا المرسوم المستند إلى الاتفاق «الوحدة الإقتصادية التي استطاعت فرنسا المحافظة عليها بين البلدين المترابطين منذ آلاف السنين»[١٢].

بعد ان تسلّم لبنان (وسوريا) المصالح المشتركة، عمد إلى تعزيز سيادته واستقلاله، على الصعيد الداخلي أولاً، فأعاد تشكيل عدد من الإدارات، التي كان قد ورثها عن الانتداب، لكي تتلاءم والوضع الجديد، حيث أعاد تشكيل المديريات العامة في كلّ من وزارات «الداخلية والعدل والمال والإقتصاد والزراعة والأشغال العامة والتربية الوطنية» كما تمّ إعادة تنظيم وزارتي الخارجية والدفاع اللتين كانتا قد انشئتا عام ١٩٤١ إلاّ انهما ظلّتا غير فاعلتين بسبب ارتباطهما بالانتداب. وكان الهدف من ذلك «ليس، فقط، لبننة الدولة، ثم تحريرها، بل استكمال تنظيم الدولة بإنشاء وزارات ومصالح جديدة ذات صلاحيات تؤدي إلى استكمال السيادة اللبنانية»[١٣]، ثم ألغى «المحاكم المختلطة» التي كان الانتداب قد أنشأها، وقد تمّ إلغاؤها بموجب قانون صدر بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٦، أي بتاريخ جلاء آخر جندي أجنبي عن أرض لبنان[١٤].

هذا على الصعيد الداخلي، وأمّا على الصعيدين الإقليمي والدولي، فقد أقام لبنان علاقات ديبلوماسية مع العديد من الدول العربية والأجنبية[١٥].

أحداث ٢٧ نيسان:

في هذه الأثناء، وبينما كان لبنان يسعى، سعياً حثيثاً، لاستكمال استقلاله وسيادته، وقع حادث لم يكن بالحسبان، كاد يجهض كلّ ما قامت به الحكومة المستقلّة من جهود، ففي مطلع العام ١٩٤٤، توفي نائب لبنان الشمالي «وهيب

جعجع» وجرت، في الشمال، إنتخابات فرعية لملء المقعد الذي شغر بوفاته، ففاز «يوسف كرم» من زغرتا، وهو حفيد يوسف كرم الشهير، فأثار انتخابه عاصفة من التحدي للعهد الاستقلالي، واشتدت هذه العاصفة عندما قرر «كرم» الإنتقال من زغرتا إلى بيروت «ممتطياً جواداً أدهم بلباس جدّه اللبناني»، كما أشاع أنصاره والمقرّبون منه. وحاول خصوم العهد الاستقلالي والمقرّبون من الإنتداب «بث الدعاية ودفع المال وتوزيع الأسلحة، حتى تبدأ التظاهرة ساعة وصول يوسف كرم إلى بيروت، فتنقلب إلى شغب، ومنها إلى ثورة دموية تجتاح العهد، وتريح الدولة المنتدبة من هيكل الحكومة الجديد، فينتعش الانتداب المحتضر»(١٦).

وعيّنت جلسة للمجلس النيابي في ٢٧ نيسان/ابريل عام ١٩٤٤، وهي أوّل جلسة يعقدها المجلس بعد الإنتخابات الفرعية، والتي كان سيحضرها يوسف كرم. وكانت القوى المسلحة، في ذلك الحين، لا تزال منقسمة بين الدولة اللبنانية المستقلّة (الدرك والشرطة) وبين السلطة الانتدابية (الجيش والأمن العام). وقامت الحكومة اللبنانية باتخاذ الإحتياطات اللازمة لتلافي أية أحداث يمكن ان يفتعلها المشاغبون، بهذه المناسبة، فوزعت الدرك والشرطة حول البرلمان بشكل سياج يحيط بمجلس الشعب ويمنع اختراقه من قبل المتظاهرين في محاولة للوصول إليه، مع تعليمات صارمة لتلك القوى بأن لا تطلق النار إلاّ في حال الاعتداء عليها. ودخلت العاصمة أرتال من السيارات يرفع ركابها العلم اللبناني القديم (العلم الفرنسي والأرزة في وسطه)، ويردّدون هتافات مؤيّدة لفرنسا ومعادية لرجال الاستقلال، ووصلت هذه السيارات إلى ساحة الشهداء بشكل مثير ومبالغ في التحدي، ثم استقرت أمام البرلمان(١٧).

ويذكر «شاهد عيان» هو «زهير عسيران» (نقيب الصحافة الأسبق)، ان المتظاهرين كانوا «من أنصار الانتداب» ومن «المتضررين من الاستقلال،

وأنصار الكتلة الوطنية» (وهي كتلة إميل إده التي كان قد حرّضها على التظاهر أمام المجلس النيابي خلال جلسته بتاريخ ٣١ آذار/مارس عام ١٩٤٤، إذ أسقطت نيابة رئيسها في هذه الجلسة)[١٨]، وقد بلغ هؤلاء المتظاهرون، من أتى منهم من الشمال، ومن لقيهم من بيروت «عشرات الآلاف، اندس بينهم عملاء ومأجورون» وكان هؤلاء يردّدون «فرنسا أم الدنيا عموم، اعتزّوا يا لبنانيي»[١٩].

ويذكر «الخوري» ان المتظاهرين اخترقوا سياج الشرطة والدرك المحيطين بالبرلمان، ووصلوا إلى ساحته، وحاول أحدهم ان يرفع العلم اللبناني القديم على باب المجلس، «وأراد الجمع ان يقتحم الباب الحديدي ويدخل قوة وقسراً، فأطلقت قوى الأمن النار في الفضاء، وأطلق نعيم مغبغب، من المدخل، بعض القنابل اليدوية إرهاباً، فجُرح، وتفرّقت الجموع مع علمها القديم»[٢٠].

وأمّا «يوسف كرم» فقد شجب الحادث بغضب وقوة، وغالب الظن انه كان جاهلاً لما دبّره «المشاغبون» من أحداث في هذه المناسبة، وقد أذاع بياناً جاء فيه «إستغل بعض المشاغبين حضوري إلى مجلس النواب، فحاولوا رفع العلم الفرنسي على باب المجلس اصطياداً في الماء العكر، فجرت حوادث آسف لها كلّ الأسف. وأنا أستنكر هذا العمل كلّ الإستنكار، وأؤيّد، بكلّ قواي، وطني العزيز لبنان العربي المستقل. عاش لبنان، عاش المجلس. نائب الشمال: يوسف كرم»[٢١].

وكان رياض الصلح قد تلا، في الجلسة، بياناً أيدّه يوسف كرم، وجاء فيه شجب لعمل الخونة (كما يصفهم الخوري) الذين «أرادوا أن يعتدوا على قدس الأقداس، ألا وهو المجلس النيابي، معتقدين ان حلم الحكومة ضعف» منذراً بأن الحكومة «ستضرب، بيد من حديد، هذه القبضة الصغيرة من الخائنين، وان

كلاً من أعضاء الحكومة ورئيس المجلس وأعضائه سيقفون سداً منيعاً في وجه كلّ من تحدثه نفسه بالاعتداء على سلامة هذا الوضع الذي نحميه بدمائنا»[٢٢].

ويذكر «تقي الدين» ان متظاهرين من الحدث (وعلى رأسهم الياس المدور ومحمد أديب العبد وجورج يزبك) ومن حمانا (وعلى رأسهم عبدالله ويوسف طنوس) قد امتطوا «سيارات عليها أعلام فرنسية يطلق ركابها الرصاص»، ويرددون «نحن رجالك يا ديغول، البلاد بلادك يا ديغول»، وكان هؤلاء المتظاهرون ينتظرون وصول يوسف كرم إلى بيروت، إلاّ ان كرماً طلب منهم، عند وصوله، «أن يكفوا عن إطلاق الرصاص، وان يرفعوا العلم اللبناني على سياراتهم بدلاً من العلم الأجنبي». وقد رافق المتظاهرون يوسف كرم «من المعاملتين حتى الدورة وجسر بيروت»، ثم إلى البرلمان، وقد رفضوا إنزال العلم الفرنسي، وظلوا يردّدون هتافات «بحياة فرنسا وبسقوط العهد الإستقلالي ورجاله. وكان موظفو الأمن العام الفرنسي يحرسون تلك التظاهرة ويطلقون الرصاص من مسدساتهم الأميرية»[٢٣].

وما ان وصل المتظاهرون إلى ساحة المجلس حتى حاولوا اقتحامه «ووقف أحد أفراد الجنود المتطوعين في الجيش (سعدالله بطرس) وبيده علم فرنسي حاول رفعه فوق باب البرلمان»، وعندها جرى تبادل لإطلاق النار «من بناية التليفون (حيث عسكر موظفو الأمن العام، وقد شاهدتهم بأم العين) بين الشرطة والدرك والمتظاهرين، فقتل خمسة أشخاص منهم دركي، وجرح واحد وعشرون بينهم عدد كبير من الشرطيين ومفوضيهم». ويستطرد «تقي الدين»: «وفي هذا الجو اللاهب.... اندفع من بين الجماهير شابان كانا: زهير عسيران ونعيم مغبغب، وبيد الأخير قنبلة يهدد بها من حاول ان يثلم شرف البلاد، ثم

أطلق من مسدسه رصاصة صرعت الجندي الذي اراد تشويه منظر البرلمان اللبناني بالعلم الأجنبي البغيض»[٢٤].

وقد تنصل «الجنرال بينيه» من هذا الحادث واستنكره، كما أذاعت الكتائب والنجادة، مجتمعتين، بياناً باستنكاره وشجبه، وأصدرت وزارة الداخلية ثلاثة بلاغات حوله: الأول عن مجريات الحادث، والثاني يأمر بمنع التجوّل في بيروت «بين الساعة ٨,٣٠ مساء والساعة ٥,٣٠ صباحاً» إبتداء من ٢٧ نيسان/ابريل وحتى إشعار آخر، والثالث يحيط الجمهور علماً بأن «القيادة العليا لقوى الأمن الداخلي» هي المسؤولة «عن حفظ النظام في أنحاء الجمهورية»، وانها لن تتوانى عن ان تستعمل، لإقرار الأمن، «منتهى الحزم والشدّة».

ويذكر «تقي الدين» انه، بعد ان انتهت جلسة المجلس النيابي، توجّه رئيسا المجلس والحكومة إلى السراي، وكان رئيس المجلس صبري حماده، قد أصبح داخل السراي عندما انهمر الرصاص على رئيس الحكومة (رياض الصلح) دون أن يصاب بأذى، وعرف ان مطلق النار هو أحد موظفي الأمن العام ويدعى «اسكندر طربيه»[٢٥].

الدخول في الحياة العربية والدولية:

وتنفيذاً للبيان الوزاري الذي اعتبر لبنان «ذا وجه عربي»، وتحقيقاً لما جاء في «خطاب القسم» الذي ألقاه الشيخ بشاره الخوري عقب انتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية، حيث رأى في لبنان «أخاً صادقاً (للبلدان العربية) تربطه بها روابط تعاون يسوده الودّ والاخلاص»[٢٦]، لبى لبنان دعوة مصر «لمشاورات الوحدة العربية» ووضع «بروتوكول الإسكندرية» الذي مهّد لقيام «جامعة الدول العربية».

كلّف «رياض الصلح» رئاسة الوفد الذي قصد القاهرة للاشتراك بالمباحثات التي انتهت بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٤، وأسفرت عن وضع «بروتوكول الإسكندرية» الذي تضمّن فقرة خاصة «بضمان استقلال لبنان» جاء فيها: «تؤيد الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية، مجتمعة، إحترامها لاستقلال لبنان وسيادته، بحدوده الحاضرة»(٢٧). وفي ٢٢ آذار/مارس عام ١٩٤٥، وقّع رئيس الحكومة اللبنانية، عبد الحميد كرامي، في قصر الزعفران بالقاهرة، على ميثاق «جامعة الدول العربية»، ويقول بشارة الخوري: «ولما عاد، وقّعت، على الفور، على مرسوم بإحالة الميثاق إلى المجلس النيابي، فوافقت اللجنة الخارجية عليه بالإجماع، وأودع الميثاق قلم المجلس لمناقشته في جلسة ٧ نيسان/أبريل»، وفي تلك الجلسة «دارت مناقشات قيّمة اشترك فيها عدد من النواب، وأقرّ الميثاق بإجماع الأصوات، وسجّل المجلس كلمة شكر للحكومة»(٢٨). والذي وفّر للبنان القناعة بالموافقة على هذا الميثاق هو ما تضمّنه من تأييد لسيادة كلّ دولة من الدول الموقعة عليه واحترامٍ لاستقلالها، ومما تضمنه الميثاق، في هذا المجال:

١ - «لكلّ دولة عربية الحق في أن تنضم إلى الجامعة» (المادة ١).

٢ - تنحصر أهداف الجامعة «في توثيق الصلات بين الدول المشتركة، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها، و النظر، بصفة عامة، في شؤون البلاد العربية ومصالحها» (المادة ٢).

٣ - تتخذ القرارات بالإجماع «أمّا ما يقرّره المجلس، بالأكثرية، فلا يكون ملزماً إلاّ لمن يقبله» (المادة ٧).

٤ - «تحترم كلّ دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدولة، وتتعهد بأن لا تقوم بأي عمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها» (المادة ٨).

٥ - «إن المعاهدات والاتفاقات التي سبق ان عقدتها، أو التي تعقدها فيما بعد، دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى، لا تلزم ولا تقيّد الأعضاء الآخرين» (المادة ٩).

وهكذا، اندفع لبنان للإسهام في الأنشطة العربية، كعضو فاعل في هذه المجموعة، وضمن المبادئ التي نصّ عليها ميثاق الجامعة، خصوصاً ان المادة ١٨ من هذا الميثاق تنص على انه يحق لكلّ دولة عربية «أن تشترك في الجامعة وان تنسحب منها، بمطلق إرادتها»[٢٩]. وهو ما أتاح للبنان الحرية المطلقة في التصرّف.

هذا على الصعيد الإقليمي (العربي)، أما على الصعيد العالمي (الدولي)، فقد سارع لبنان إلى تلبية دعوة الدولتين العظميين (الولايات المتحدة الأميركية، وبريطانيا) في التحالف القائم ضد المحور للانضمام إلى هذه الدول في حربها ضده، وكانت الدول الكبرى الثلاث: أميركا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي، قد قررت عدم قبول أية دولة للاشتراك في مؤتمر «سان فرنسيسكو» الذي يعقد للتباحث بشأن إعلان منظمة جديدة للأمم المتحدة تحل محل «عصبة الأمم» (اتفاقات مؤتمر يالطا في ١١ شباط/فبراير عام ١٩٤٥)، إذا لم تكن قد أعلنت الحرب على المحور واليابان، وكان تشرشل، رئيس الحكومة البريطانية، قد أعلن، في إحدى خطبه، ان مؤتمر «سان فرنسيسكو» سوف يجمع «في نيسان، جميع الأمم التي اشتركت في الحرب، حتى أوّل آذار/مارس»[٣٠]، فاجتمع المجلس النيابي اللبناني، في ٢٩ شباط/فبراير عام ١٩٤٥، وقرر بناء على اقتراح مقدّم من مجلس الوزراء اللبناني بتاريخ ٢٧ منه، إعلان الحرب على المانيا (وكانت إيطاليا قد استسلمت) واليابان، وذلك بإجماع الأصوات[٣١]. ولا يخفي أنّ هذا الإعلان جاء متأخّراً جداً، ذلك ان

الجيوش الالمانية كانت تتقهقر، أمام جيوش الحلفاء، على كلّ الجبهات، بينما كانت اليابان محاصرة من تلك الجيوش، وكانت دلائل هزيمة كلّ من المانيا واليابان، وانتصار الحلفاء، قد بدت واضحة لا لبس فيها.

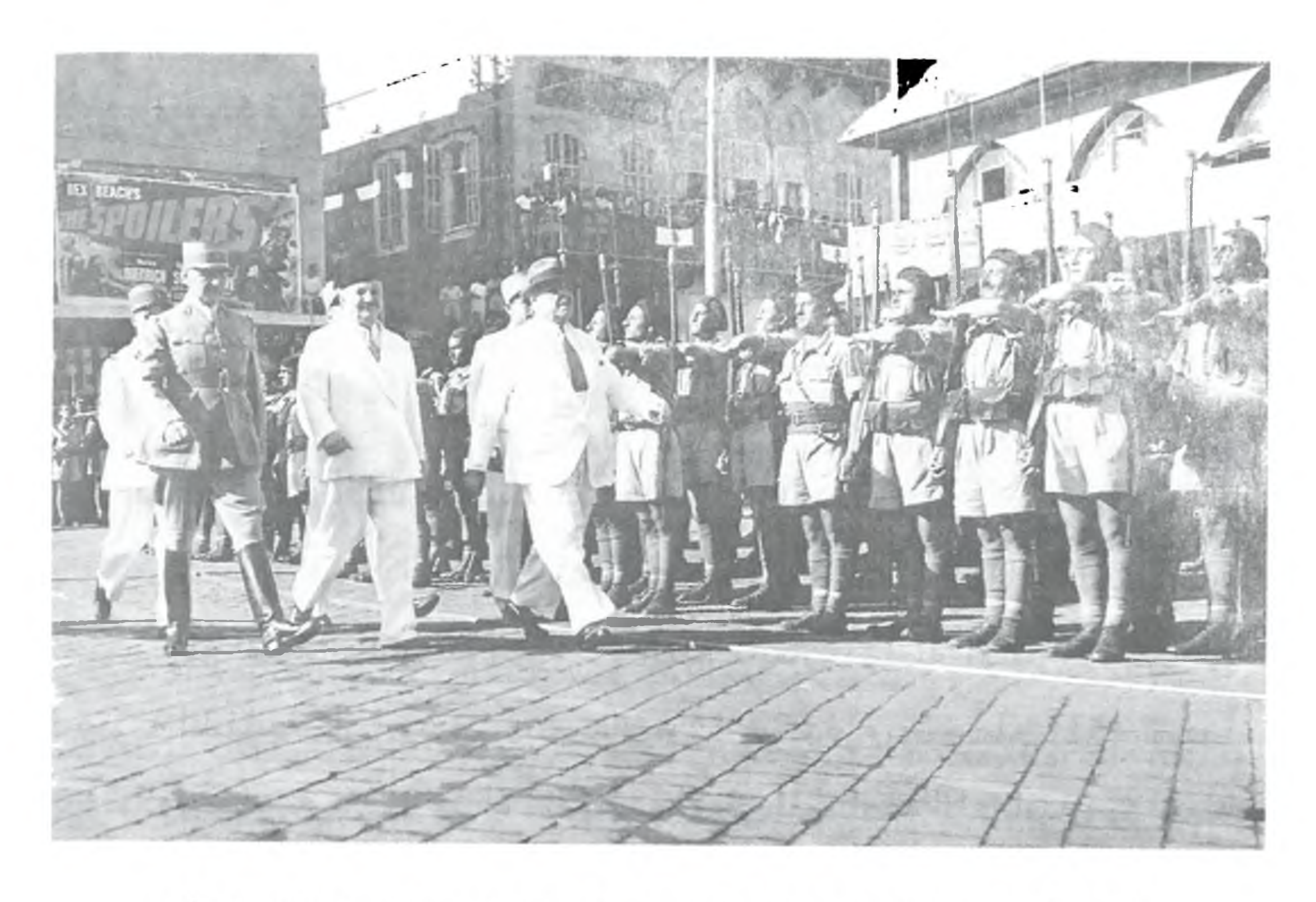
ورغم ان فرنسا كانت تعارض إشتراك لبنان وسوريا في مؤتمر «سان فرنسيسكو»، فقد تلقى لبنان، في ٢٩ آذار/مارس عام ١٩٤٥، من وزارة الخارجية الأميركية، رداً على مذكرته بإعلان الحرب على المانيا واليابان، يتضمن أن «حكومة الولايات المتحدة، بصفتها أمينة على الميثاق (ميثاق الأمم المتحدة المزمع وضعه) سعيدة بقبول لبنان، رسميا، في مصاف الأمم المتحدة»، وفي ٣١ آذار/مارس ، تسلّمت وزارة الخارجية اللبنانية، من الحكومة الأميركية كذلك، الدعوة لحضور مؤتمر «سان فرنسيسكو». وقد اتفق أن تبلغ لبنان نبأ قبوله في عداد الأمم المتحدة يوم أن وافق المجلس النيابي اللبناني على ميثاق جامعة الدول العربية (٣١ آذار/مارس نفسه). ويقول بشارة الخوري في ذلك: «في ذلك اليوم التاريخي الذي أبرم فيه ميثاق الجامعة، دخل لبنان مصاف الأمم المتحدة، في مؤتمر سان فرنسيسكو ايضاً، فعدّ شهر آذار/مارس عام ١٩٤٥ شهر اشتراك لبنان الفعلي في الحياة الدولية، على أنه دولة مستقلّة مستكملة جميع عناصر الاستقلال»[٣٢]. والجدير بالذكر ان الدعوة إلى مؤتمر سان فرنسيسكو قد وجّهت إلى لبنان وسوريا من الدول الأربع الكبرى: الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا والاتحاد السوفياتي والصين، كما ان فرنسا، بلسان وزير خارجيتها «المسيو بيدو M. Bidault» أعلنت أنها لن تعترض على تلبية طلب كلّ من سوريا ولبنان الانضمام إلى أسرة الأمم المتحدة في سان فرنسيسكو[٣٣].

إفتتح مؤتمر سان فرنسيسكو بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل عام ١٩٤٥، وقد انضم الوفد اللبناني، في هذا المؤتمر، إلى الوفود العربية، وإلى وفود مختلف

دول العالم المشاركة فيه، وبتاريخ ٢٦ حزيران/يونيو عام ١٩٤٥ «حمل ميثاق الأمم المتحدة توقيع لبنان إلى جانب تواقيع ٤٩ من الدول المؤسّسة الأخرى»، فكان ذلك «تكريساً دولياً لاستقلاله». وعلى هذا «الأساس القانوني»، طلب لبنان، من فرنسا، أن تسلمّه ما تبقى من حق له بذمّتها، وهو: الجيش والأمن العام، وان تجلو، بجيوشها، عن أرضه(٣٤).

بدء معركة الجلاء: المطالبة باستلام الجيش:

مرّ معنا ان قوات الدرك والشرطة كانت تابعة للدولة اللبنانية، بينما كان الجيش (أو القوات الخاصة) والأمن العام تابعين لسلطة الانتداب، كما ان الحكومة اللبنانية كانت قد تسلّمت، بتاريخ ١٥ حزيران/يونيو عام ١٩٤٤، ووفقاً لبروتوكول خاص، كتيبة مشاة (الكتيبة الأولى للقناصة اللبنانية) وفصيلة رشاش ثقيل، وذلك لتدبير أمورها الأمنية ريثما يتم تسليمها باقي القوات المسلحة. ويذكر «بشارة الخوري» انه تسلّم هذه الكتيبة، رسمياً، في احتفال خاص أقيم في الملعب البلدي ببيروت، حيث استقبله «الجنرال بينيه» ، ثم «عزف النشيد اللبناني، وعرضتُ الفوج (الكتيبة) والجنرال يرافقني مع الزعيم (العميد) فؤاد شهاب» (ولم يكن قد عيّن، بعد، قائداً للجيش)، ثم «تقدم الجنرال بينيه وسلّم الزعيم شهاب علماً لبنانياً وعلم الفوج، فتقدّم الزعيم مني وقدّم لي العلمين، فأخذتهما بيدي، ومرّ الفوج أمامنا بكلّ انتظام، يتقدّمه قائده العقيد جميل لحود، فصفّق المدعوون كثيراً»(٣٥). كما جرى، في صوفر، وبتاريخ ٧ تموز/يوليو عام ١٩٤٤، توقيع «البروتوكولات» العائدة لتسليم دوائر الأمن العام إلى كلّ من حكومتي سوريا ولبنان، وقد وقّع هذه البروتوكولات: شاتينيو، المفوض العام الفرنسي بالوكالة، والكولونيل اوليفا روجيه (عن فرنسا)، وسعدالله الجابري (عن سوريا) ورياض الصلح وسليم تقلا (عن لبنان)(٣٦).



الرئيسان بشاره الخوري ورياض الصلح يستعرضان فوج القناصة اللبنانية الأول (بقيادة المقدم جميل لحود) وذلك بعد تسلمه من السلطات الفرنسية.

كانت أول صرخة أطلقت، للمطالبة بالقوات المسلحة اللبنانية، هي تلك التي أطلقها النائب كاظم الخليل ، في جلسة المجلس النيابي التي نوقشت فيها أحداث ٢٧ نيسان/أبريل عام ١٩٤٤ ، خصوصاً ان بعض هذه القوات اشترك في التظاهر ضد العهد الاستقلالي وفي إطلاق النار، وقد انتقد «الخليل» فرنسا، في هذه الجلسة، متهماً إياها بأنها هي وراء هذه الاحداث، وطالب بأن تسلم لبنان جيشه، ولكن رياض الصلح (رئيس الحكومة) استطاع استيعاب الموقف، إذ ردّ، على هذه المطالبة، بالقول: «ان اللبنانيين كلّهم جنود ريثما يصير تسليم الجيش» ثم طرح الثقة بحكومته ، على هذا الأساس، «فنالها بالإجماع»[٣٧]، (ومع ذلك، فقد سلّمت فرنسا، بعد ذلك وبتاريخ ١٥ حزيران/يونيو ١٩٤٥، كتيبة مشاة وفصيلة رشاش، كما سبق ان ذكرنا).

لقد كان رياض الصلح يدرك، ولا شك، ان فرنسا ليست مستعدة لتسليم القوات المسلحة اللبنانية إلى لبنان، قبل أن يوقّع معاهدة «ذات وضع متميز» معها، وهو ما كان لبنان يرفضه، لذا، فهي تركت الجيش، بيدها، ورقةً للضغط والمساومة.

وفي جلسة عقدتها الحكومة الفرنسية، في باريس، بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٤ (وكانت باريس قد حُررت في ٢٦ آب/أغسطس من العام نفسه)، رفضت تلك الحكومة، رفضاً مطلقاً، وبالإجماع، وباقتراح من وزير خارجيتها (جورج بيدو G. Bidault)، طلب الحكومتين اللبنانية والسورية تسلّم جيشيهما، قبل ان تعقد هاتان الحكومتان معاهدات مع فرنسا تعترفان فيها «بالوضع المتميز لفرنسا في لبنان وسوريا، وهي التي ساعدتهما لكي يصبحا دولتين». ولكن ذلك لم يمنع الجنرال ديغول، رئيس الحكومة الفرنسية الموقتة، من ان يعلن، في أول مؤتمر صحفي له بباريس، بتاريخ ١٩ منه، ان

«هدف فرنسا هو أن تجعل من سوريا ولبنان دولتين مستقلتين استقلالاً حقيقياً، يعني من كلّ الجهات» و ان سياسته هذه «ستحمل، لهاتين الدولتين، صداقة فرنسية أكيدة»[٣٨].

وفي الجلسة النيابية التي عقدها المجلس النيابي اللبناني بتاريخ ٣ شباط/فبراير عام ١٩٤٥، وكانت المطالبة بالجيش قد نضجت وأضحت ضرورية، وقف وزير الخارجية (سليم تقلا) يعلن عن توجيه رسالتين إلى فرنسا: الأولى، دعوتها إلى تسليم لبنان قواته المسلحة، والثانية «تغيير شكل» التمثيل الديبلوماسي الذي تعتمده في لبنان، وتحويله من «مفوضية» أو «مندوبية» عامة، إلى سفارة يرأسها «وزير مفوض، يقدم أوراق اعتماده» كسائر الدول. «وبعد إلقاء البيان، انطلقت ألسن النواب بالمطالبة بتسلّم الجيش اللبناني»[٣٩].

كان عديد «القوات الخاصة» في سوريا ولبنان نحو ١٨ ألف جندي «من سكان البلاد، تحت إمرتنا» ، مقابل «خمسة آلاف رجل، أي خمسة أفواج من السنغاليين، وبعض الدوائر، وسرب واحد مؤلف من ٨ طائرات»، وكان ذلك «كافياً لحفظ الأمن والمحافظة عليه عند الضرورة، إذ إن جماهير السكان لم تكن معادية لنا أبدا». هذا ما يقوله الجنرال شارل ديغول في مذكراته (٣٩ مكرر) ، مما يعني أن فرنسا لم تكن تنتظر وقوع أية اضطرابات في سوريا ولبنان بسبب احتفاظها بالقوات الخاصة تحت إمرتها، ولأجل ذلك، نراها قد فوجئت بالمطالبة العنيفة، بهذه القوات، في كلا البلدين.

إلاّ ان ديغول لم يكن يرتاح لنوايا حلفائه البريطانيين وأطماعهم في المشرق، خصوصاً انه كان لدى هؤلاء، في الشرق، نحو ٧٠٠ ألف جندي «وعدد كبير من الأسراب الجوية تسيطر على الأرض والسماء»، كما ان تشرشل كان قد أصرّ، في مفاوضات يالطا، مع روزفلت وستالين «على أن تترك له حرية

التصرف في دمشق وفي بيروت». ولأجل ذلك، كان ديغول قد قرّر، إذا ما قامت ثورة في البلاد، أن لا يغامر «في محاربة الثورة والإنكليز معاً» إلاّ إذا أكره على ذلك. ومع ان ديغول لم يكن راغباً في «أي صدام» بينه وبين حلفائه الإنكليز، إلاّ انه لم يكن مستعداً للتنازل «عن أي شيء» في هذه المنطقة يعتبره حقاً من الحقوق «التاريخية» لفرنسا فيها، وخصوصاً «العلاقات المميّزة» مع كلّ من سوريا ولبنان(٤٠).

وكانت معركة المطالبة بالقوات المسلحة لكلّ من سوريا ولبنان تستوجب تضامناً بين البلدين التوأمين، تماماً كتلك التي خاضاها للمطالبة بالمصالح المشتركة، والتي قال عنها معاصرها « منير تقي الدين» ان مؤسّسة «سورية - لبنانية» قد قامت، إثرها، وخصوصاً في إدارة تلك المصالح، وفي صلاحية التشريع في الشؤون الجمركية، فكانت أشبه «باتحاد» كان يمكن، لو استمر، ان يشكل «نقطة ارتكاز في الإتحاد العربي العام» وخصوصاً في التشريع الجمركي(٤٠ مكرر). وعلى هذا الأساس، كان قد عقد اجتماع، في عاليه، بتاريخ ١٣ تموز/يوليو عام ١٩٤٤، بين رئيسي الدولتين: شكري القوتلي وبشاره الخوري (وكان رياض الصلح حاضراً في الاجتماع) حيث تمّ الاتفاق بين الرئيسين على أن يخوضا، معاً، معركة المطالبة بقواتهما المسلحة، والسعي لبدء مفاوضات الجلاء، متضامنين ومتحدين(٤١).

«كان يوم الإثنين الواقع في ٢٩ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٥ يوم الجيش اللبناني» فقد تحرك لبنان، بأسره، شارعاً ونخبةً، وعمّالاً وطلاباً، للمطالبة بالجيش، فأضربت بيروت وباقي المدن اللبنانية إضراباً شاملاً، وسارت التظاهرات الطلابية والعمالية في شوارع بيروت وسواها من مدن لبنان مطالبةً بالجيش، وكان الطلاب قد أصدروا منشوراً وزّعوا الآلاف منه على المدارس وفي الشوارع، جاء فيه: «نريد الجيش، يا طلبة لبنان، يا عماد لبنان.

«بالأمس، في تشرين الخالد، ثارت الأمة لحقّها المغتصب، وكنتم، في ثورتها، صوت الحق، ففازت الأمة وفزتم، واليوم، يعود صوت الحق فيدعوكم، يدعوكم إلى المطالبة بالجيش، رمز كلّ استقلال، وسياجه الوحيد. أضربوا، أظهروا للعالم، نهار الاثنين، أنّ الدماء التي غلت، في تشرين، لا تزال تجري حارة في العروق. سجّلوا في التاريخ شهر كانون كما سجّلتم، من قبل، شهر تشرين، فلا حرية، ولا استقلال، إلاّ بالجيش»(٤٢). والتقى الطلاب رئيس الحكومة (عبد الحميد كرامي) الذي ألقى فيهم كلمة موجزة أعقبها بيان يهدئ ثورة الطلاب ويعدهم بالسعي لتحقيق مطلبهم، وجاء في البيان ان الحكومة «تعالج هذه القضية الهامة، وتطلب إلى الجميع الانصراف إلى مشاغلهم ودروسهم، وإفساح المجال للحكومة للعمل في جو هادئ»(٤٣).

ولكن فرنسا ظلت مصمّمة على ان لا تسلّم القوات المسلحة إلى لبنان إلاّ إذا وقّع معها معاهدات ثقافية واقتصادية واستراتيجية (أنظر الملحق رقم ٢)، فقد صرّح الجنرال ديغول، إثر هذه التظاهرات، أن فرنسا «قد أعلنت ، يوماً، ان بعض المصاعب التي تصادفها، في الخارج، قد تعقّدت بمصاعب مصطنعة أثيرت في بيروت ودمشق، وإذا كان الحال كذلك، فيجب وضع حد لهذا الأمر»(٤٤). وكان في هذا التصريح تهديد واضح للبنان (وسوريا) إذا ما استمر البلدان في المطالبة بجيشيهما.

وفي ٢ شباط/فبراير عام ١٩٤٥، وبعد أن انهى مجلس الوزراء الفرنسي جلسته التي ناقش فيها الوضع في سوريا ولبنان، أصدر بياناً جاء فيه أن «المسيو بيدو، وزير الخارجية الفرنسية، تلا، في الجلسة، تقارير تتعلق بالمحافظة على النظام في سوريا ولبنان، كان قد تلقاها من الجنرال بينيه (المندوب العام لفرنسا في بيروت)»، وأن فرنسا «تعتبر نفسها مسؤولة عن المحافظة على النظام

في دول المشرق، وانها تباشر صلاحياتها الخاصة بذلك. وقد وافقت الحكومة على التعليمات التي أرسلت إلى الجنرال بينيه بشأن المحافظة على النظام في سوريا ولبنان»(٤٥)، وكان ذلك يعني ان فرنسا متمسكة بجيشي البلدين طالما تعتبر نفسها مسؤولة عن الأمن والنظام فيهما.

وفي مؤتمر صحفي عقده «كميل شمعون» وزير لبنان المفوض في لندن بتاريخ ٥ شباط/فبراير عام ١٩٤٥، وبناء لتعليمات من حكومته، حدّد موقف لبنان وسوريا من قضايا الأمن والجيش والمعاهدة، فذكر ان مسؤولية «المحافظة على الأمن» تقع على عاتق البلدين باعتبارهما «دولتين مستقلتين سيدتين»، ويؤكد اعتراف فرنسا بهذا الحق «في الاتفاقات المؤرّخة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٣ و ١٦ حزيران/يونيو عام ١٩٤٤»، وان من حق سوريا ولبنان أن يتسلّما جيشيهما، وذلك تنفيذاً لبلاغي الجنرال «كاترو» اللذين أصدرهما «في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤١»، وكذلك «في الاتفاق المؤرّخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٣». كما ان بروتوكول ١٦ حزيران/يونيو عام ١٩٤٤ ينص على «وضع فرقة يقودها ضباط لبنانيون ويظللها العلم اللبناني، تحت تصرف السلطات اللبنانية، بانتظار تسليم كامل الفرق (القوات) الخاصة»، وان لبنان اتخذ قراراً «لا عودة عنه» بأن لا يعترف «بأي مركز ممتاز لأية دولة أجنبية» وبأن لا يعقد «أي اتفاق خاص مع أي بلد من البلدان إلاّ على أساس المساواة التامة»(٤٦). إلاّ ان المفاجأة الكبرى وغير المتوقّعة كانت في انحياز بريطانيا لمصلحة فرنسا في موضوع المعاهدات «ذات الوضع المميز» لهذه الأخيرة في سوريا ولبنان، وفي موضوع الجيش، ففي لقاء عقده «شمعون» مع «المستر بتلر» وكيل وزارة الخارجية البريطانية لشؤون الشرق، لم يتورّع هذا الأخير عن مصارحة شمعون بما يلي: «أما فيما يتعلّق بالمركز الممتاز،

فإننا لا نمانع بمنحه للفرنسيين، وأمّا فيما يتعلّق بالفرق (القوات) الخاصة، فقد بحثنا جدياً موضوعها مع الفرنسيين، ولكننا لا نجد تمسككم بالمطالبة بها كلّها معقولاً قبل أن تبدأ المفاوضات بوجه العموم، وتصل إلى نتيجة محسوسة». وعندما أوضح شمعون لبتلر موقف الحكومة اللبنانية بتصميمها «على التخلي عن أية فكرة ترمي إلى إعطاء مركز ممتاز» لأية دولة أجنبية، بما فيها فرنسا، وعندما أكد له موقف حكومته من موضوع القوات الخاصة التي «تعهد الفرنسيون بتسليمها بلا قيد ولا شرط»، يقول شمعون: «لقد تشبث المستر بتلر بوجهة نظره في ما يتعلّق بتسليم الفرق الخاصة، وتشبثت بوجهة نظري، فاشتد ضغط الجو...»، وابتعد الاثنان عن موضوع الحديث. وعندما عاد شمعون إلى الموضوع قائلاً: «مهما يكن من أمر ، فإن من الواجب عليّ أن أقول، بطريقة جد واضحة لا تترك أي مجال للشك، ان لا لبنان ولا سوريا مستعدان للاعتراف لفرنسا بمثل المركز الذي تضمنه لبريطانيا المعاهدة مع مصر أو مع العراق». بدا بتلر «مرتبكاً، وسكت سكوتاً طويلا»، ويقول شمعون: «ولما لم يبق لي ما أقوله، استأذنت بالذهاب»[٤٧].

وهكذا اتضح للبنان ان بريطانيا تدعم فرنسا في موقفها من تسليم الجيش ومن العلاقات المميزة مع سوريا ولبنان. وقد أكدت بريطانيا موقفها هذا على لسان المستر «ايدن» وزير الخارجية الذي أكد وجهة نظرة بلاده في موضوع الخلاف اللبناني الفرنسي، إذ اعتبر ان الانتداب «لن يكون منتهياً، تقنياً، إلاّ بمحادثات حول معاهدة مع فرنسا»، كما أكد «ايدن» وجهة النظر هذه، رداً على سؤال، في مجلس العموم، بتاريخ ٧ شباط/فبراير عام ١٩٤٥، بأن «العلاقات بين فرنسا ودول المشرق يجب ان تحكمها معاهدة، وان حكومة جلالته راغبة في ان ترى المفاوضات تبدأ في أسرع وقت ممكن»[٤٨]. ولم يخرج

«تشرشل» رئيس الوزراء البريطاني، عن هذا التوجه عندما أعلن، في مجلس العموم، بتاريخ ٢٧ منه، إذ قال: «خلال محادثات مطولة مع رئيس الدولة السورية، بهدف تشجيع المفاوضات من أجل تسوية بين فرنسا وسوريا ولبنان، أكدت الحكومة البريطانية، لعدة مرات، وبما لا يقبل أي شك، أنها لا تسعى أبداً لأن تحل بنفوذها، في بلاد المشرق، محل النفوذ الفرنسي»، ثم أردف قائلاً انه يأمل في أن تعترف هذه الحكومات بالامتيازات لفرنسا(٤٩).

ورغم كلّ ذلك، فإن لبنان لم يغيّر قراره، وهو الرفض القاطع لأية معاهدة متميزة مع أية دولة أجنبية، بما فيها فرنسا.

في الثامن من أيار/مايو عام ١٩٤٥، إنتهت الحرب في أوروبا، ولم تعد هناك ضرورة، من الناحية العملية، لكي تحتفظ فرنسا بجيوش لها في المشرق، ولكن الذي جرى كان عكس ذلك تماماً، إذ كانت قد وصلت، في الفترة نفسها، وبتاريخ ٧ أيار/مايو، باخرة فرنسية (الطرّاد مونكالم)، وهي تحمل على متنها ٨٠٠ جندي سنغالي، وأبرّ هؤلاء الجنود على الأرض اللبنانية دون ان يكون لدى الدولة اللبنانية أي علم بذلك، وقد أثار ذلك استياء الحكومة وغضبها، باعتبار أن عملاً كهذا يمسّ سيادة الدولة واستقلالها، ذلك ان إدخال أي جندي أجنبي على أرض دولة أجنبية يجب أن يتمّ برضى تلك الدولة وبترخيص منها، وهو ما لم يتم في هذه الحالة. وقد أرسل هنري فرعون (وزير الخارجية) مذكرة احتجاج إلى كلّ من بريطانيا وفرنسا، وردّت بريطانيا على المذكرة رداً مرضياً، ولكن فرنسا لم تردّ، وكان الجنرال بينيه بمهمّة في فرنسا، وعاد منها في العاشر من أيار/مايو، وفي ١٤ منه زار وزارة الخارجية واستمع إلى رأي وزير الخارجية الذي أدان العمل الذي قامت به فرنسا، وطلب من الجنرال إبلاغ حكومته وجهة نظر لبنان وطلب منه ان لا يتكرّر هذا العمل، ولكن الحكومة اللبنانية فوجئت،

في ١٧ منه، بوصول الباخرة «جان دارك» وهي تقلّ على متنها ١٢٠٠ جندي سنغالي ما لبثوا ان أبرّوا على الأرض اللبنانية كذلك، وكان ذلك دليلاً ، لا يمكن دحضه، على ان السلطة الفرنسية تعمد إلى أسلوب التحدي وفرض الأمر الواقع على لبنان، لكي تؤكد، بذلك، مسؤوليتها في حفظ الأمن في سوريا ولبنان، ووجهة نظرها في استمرار الانتداب، وعدم تسليم القوات المسلحة إلى البلدين المستقلين حديثاً(٥٠). وفي ١٨ منه، توجّه وزير الخارجية اللبناني إلى دمشق للتباحث مع المسؤولين السوريين والتنسيق معهم إزاء هذه الأزمة المستجدّة والمتصاعدة.

ومما زاد الطين بلّة ان الجنرال بينيه العائد حديثاً من باريس، كان قد حمل إلى الحكومتين، اللبنانية والسورية، وجهة نظر حكومته القائلة إن الانتداب لا يزال قائماً، وإن تصفيته (وهي ضرورية) لا تتم «إلاّ بعقد معاهدة تضمن لفرنسا مركزاً ثقافياً ممتازاً، وقواعد برية وبحرية وجوية» في كلّ من سوريا ولبنان، وقد أوضحت الحكومة الفرنسية ذلك كلّه في مذكرة بعثت بها إلى الحكومتين، وفيما يلي تعريب لها:

«إن أول عمل قامت به سلطات فرنسا الحرة عند وصولها الى المشرق عام ١٩٤١، هو إعلانها استقلال سوريا ولبنان. وقد تحقّق استقلالهما بسبب هذه المبادرة. وتهنئ فرنسا نفسها لأن مبادرتها هذه بلغت نهايتها السعيدة، وهي تتمنى أن تمارس الحكومتان، السورية واللبنانية، سلطتهما الكاملة بدون عراقيل ولا صعوبات، من أي نوع.

«وبهذا التوجّه، وبلا أي تحفّظ تجاه استقلال سوريا ولبنان، ترغب فرنسا، فيما يختص بها، أن تؤمن الدفاع عن المصالح الأساسية التي تحتفظ بها في البلدين، وهذه المصالح ثلاث: ثقافية واقتصادية واستراتيجية.

«تحدد الأوضاع الثقافية التي تهم سوريا وفرنسا معاً، وتُضمن بواسطة معاهدة جامعية.

«وتحدّد الأوضاع الاقتصادية المختصة بالبلدين، وتُضمن بالاتفاقات المختلفة التي تنصّ عليها الإجراءات الدولية المتبعة في هذه الحالة (إتفاق تأسيسي، إتفاق قنصلي، إتفاق تجاري، الخ...).

«أما الأوضاع الاستراتيجية، فهي مكوّنة من الأسس التي تضمن طرق المواصلات لفرنسا وممتلكاتها عبر البحار.

«وما أن يتمّ الاتفاق على هذه النقاط الثلاث، حتى توافق الحكومة الفرنسية على انتقال القوات الخاصة الى هاتين الدولتين، على ان تظل هذه القوات بإمرة القيادة العليا الفرنسية طوال الفترة التي لا تسمح الظروف للقيادة الوطنية أن تمارس سلطتها الكاملة عليها».

(أنظر النص بالفرنسية في الملحق رقم ٢).

وكان لا بد من التنسيق، بين سوريا ولبنان، على أعلى مستوى، فتم لقاء، في شتوره، وفي ١٩ منه، بين الرئيس اللبناني ووزير خارجيته، والرئيس السوري (شكري القوتلي) ومعه (جميل مردم بك) وزير الخارجية، حيث نوقشت المذكرة الفرنسية وتقرّر توحيد الردّ عليها، وكانت أحداث دمشق قد بدأت، وبدأ الشارع البيروتي يتحرّك، غاضباً، تضامناً معها. وفي هذا الجو المشحون بالقلق والغضب، عقد المجلس النيابي اللبناني جلسة خاصة (بتاريخ ٢٢ أيار/مايو) للاستماع إلى الحكومة فيما جدّ من أحداث، وقد قوبلت مواقف الحكومة، وتدابيرها، إزاء هذه الأحداث، بالترحيب والتصفيق، وخصص المجلس، في هذه الجلسة، موزانة ضخمة لوزارة الدفاع قدرها ٥ ملايين ليرة، كتأكيد لإصرار لبنان على المطالبة بجيشه، وتحمّل مسؤولية حفظ الأمن والنظام على أرضه، لوحده[٥٢].

وفي ٢٩ أيار/مايو، عقد، في شتوره، إجتماع ضمّ ممثلين عن سوريا (جميل مردم بك) ولبنان (عبد الحميد كرامي وهنري فرعون)، وقد قرّر المجتمعون إرسال «برقية مشتركة» إلى رئيس الوزراء المصري يطلبون منه فيها دعوة مجلس جامعة الدول العربية للاجتماع وبحث الوضع المتأزم في سوريا ولبنان «عملاً بالمادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية» التي تنص على ما يلي: «إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشي وقوعه، فللدولة المعتدي عليها، أو المهددة بالاعتداء، ان تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً»(٥٣).

أحداث سوريا:

ولكن أحداث سوريا كانت تتصاعد منذرة بشر مستطير، فمنذ أواخر نيسان/أبريل (عام ١٩٤٥) كان «الغليان يتأجّج، تحت الرماد، ولا سيّما في مدن دمشق وحلب وحمص وحماة ودير الزور»، في وقتٍ كانت الحكومة السورية تزيد من حدّة مطالبتها بالجيش «وتشجع عناصر الشغب»، وفقاً لما يقوله ديغول(٥٤).

وفي الأسبوع الأخير من أيار/مايو، ارتفعت حدّة الغليان، وبدأ كلا الفريقين، السوري والفرنسي، يستعد للمجابهة، فاستنفرت الحكومة كلّ ما لديها من درك وشرطة، وانضمّ إلى هذه القوى متطوّعون من الشباب الذين نظّموا «حرساً وطنياً» مساعداً، ومن الأطباء الذين وضعوا كفاءاتهم وعياداتهم ومستشفياتهم بتصرّف الحكومة، بينما بدت المؤسّسات الفرنسية، والحكومية، أشبه «بمعسكرات محصنّة تحميها الأسلحة النارية وأكياس الرمل»(٥٥). وهكذا أضحت المواجهة بين الفريقين أمراً محتوماً، فمن جهة:

سِلْك الدرك «الذي بدا مثالياً طالما كان خاضعاً للسلطة الفرنسية» فإذا به «قد انقلب رأساً على عقب» (حسب رأي ديغول)، منذ ان أضحى تابعاً للسلطة الوطنية، خصوصاً انه قد تنامى حتى بلغ نحو «عشرة آلاف رجل مجهّزين بسلاح حديث» بعد ان زوّده البريطانيون بما يحتاجه من سلاح، ويرى «ديغول» ان الدرك «سوف يستعملون هذا السلاح لإعداد الاضطرابات ومساندتها»(٥٦) في الوقت المناسب.

بدت دمشق، في الخامس والعشرين من أيار/مايو ، كتلة من أكياس الرمل تعلوها بنادق الجند، بينما كادت الشوارع تكون مقفرة إلاّ من دوريات الدرك. و «شباب الحرس الوطني» الذين يجوبونها للحفاظ على الأمن. وفجأة، انفجرت التظاهرات، في دمشق، في صباح السابع والعشرين منه، ويروى ان أحد المجنّدين السوريين الملحقين بالجيش الفرنسي حاول الالتحاق بالمتظاهرين، فأطلق الجنود الفرنسيون النار عليه، وردّ المتظاهرون النار بمثلها.... وبدأت المناوشات التي تطورت إلى قتال في الشوارع والساحات، وامتد القتال إلى مختلف المدن السورية.

يذكر «تقي الدين» انه، في صباح الثامن والعشرين من أيار/مايو، بدأ الجنرال «اوليفاروجيه»، المندوب الفرنسي وقائد القوات الفرنسية في سوريا، بقصف دمشق بمختلف أنواع الأسلحة، وبالطائرات، واحتلت قواته البرلمان السوري بعد ان قصفته بمدافعها، كما قصفت سراي الحكومة وفندق «أوريان بالاس». وكان ردّ القوات الوطنية ان حاصرت المفوضية الفرنسية وأجبرت حاميتها على الاستسلام، ومنعت القوات الفرنسية من احتلال سراي الحكومة. وفي الوقت نفسه، انضم إلى الوطنيين نحو ألفي جندي درزي مع ضباطهم، وكان هؤلاء مع الجيش الفرنسي، على الحدود الاردنية - السورية، فأسروا والحامية

الفرنسية المتمركزة في جبل الدروز، ورفعوا العلم السوري على مراكز الفرنسيين التي سقطت بأيديهم(٥٧).

ولكن الجنرال ديغول يزعم أنّ القوّات الفرنسية، مع القوات الخاصة، استطاعت، في ٢٧ أيار/مايو، أن تسيطر على الوضع في كلّ أنحاء سوريا، باستثناء جبل الدروز «حيث لم يكن لنا فيه سوى بعض المراكز المنعزلة». ويتهم «ديغول» البريطانيين الذين كانوا يعملون «كمستشارين» للوزراء السوريين بأنهم ساعدوا السوريين في التخطيط للعمليات وزودوا المقاتلين السوريين «بالبنادق الرشاشة والرشاشات والقنابل اليدوية الانكليزية»، وبسبب ذلك، استطاع «الثوار» السوريون وهم «جماعات من المتظاهرين ومن وحدات من رجال الدرك» ان يهاجموا، في ٢٩ منه، مراكز الجيش الفرنسي في العاصمة، إلاّ ان الجنود الفرنسيين المدافعين عن تلك المراكز ردّوا هجمات الثوار الذين «أصيبوا بخسائر فادحة» و«اضطروا إلى اللجوء إلى المباني العامة: البرلمان ومديرية الشرطة والسراي ومصرف سوريا وغيرها». ويتابع ديغول، مبرراً السلوك الوحشي لقائد قواته في سوريا «اوليفاروجيه» فيقول: «ولإنهاء الأمر، أصدر الجنرال اوليفاروجيه، المندوب الفرنسي في سوريا، أمراً بضرب مراكز الثوار لإسكاتها نهائياً. وقد تم ذلك خلال الأربع والعشرين ساعة التالية، بفضل رجالنا من السنغاليين، وبعض السرايا السورية، وقد استعمل، في ذلك ايضاً، مدفعان وطائرة. وفي مساء ٣٠ أيار/مايو، كانت السلطة الفرنسية سيدة الموقف، وكان الوزراء السوريون ينتقلون، على متن سيارات البعثة البريطانية، إلى مخابئ أكثر أمناً خارج العاصمة»(٥٨).

ألهب، إذن، اوليفاروجيه، العاصمة السورية بقذائف دباباته وطائراته، فاستحق، عن جدارة، لقب «الجزار» الذي عرف به في سوريا ولبنان والمشرق العربي، في ذلك الحين، وأصبح إسمه عنواناً للإرهاب والعنف المدمّر.

وانفعل لبنان، سلطة وشعباً، بأحداث سوريا، فقامت، في مختلف المدن اللبنانية، تظاهرات صاخبة، إحتجاجاً على التصرّف الوحشي للانتداب في البلد الشقيق، فدعا «المؤتمر الوطني» إلى إعلان الإضراب «لمدة خمسة أيام»، وقد جاراه، في ذلك، باقي «المنظمات والاحزاب والهيئات الشعبية» التي دعت إلى اجتماعٍ عقد بتاريخ ٣٠ منه وتقرّر فيه إعلان الإضراب «في جميع أنحاء لبنان» إبتداء من «صباح الخميس ٣١ أيار إلى مساء الإثنين ٤ حزيران»، إلاّ أنّ «هيئة الأحزاب والمنظمات» عادت فاجتمعت بتاريخ أول حزيران/يونيو وأصدرت بياناً قررت فيه:

«١ - تحديد موعد نهاية الإضراب مساء الأحد في ٣ الجاري (حزيران).

«٢ - القيام بتظاهرة سلمية نظامية تشترك فيها جميع الأحزاب والمنظمات والجمعيات النسائية والهيئات الوطنية والطلاب، الساعة العاشرة من صباح السبت في ٢ حزيران . تبتدئ التظاهرة في ساحة الدباس، ثم تتوجّه إلى السراي، وهناك يتفرّق الجمهور بعد النشيد اللبناني....»[٥٩].

وعقد مجلس الوزراء اللبناني، بتاريخ ٢٩ أيار/مايو، جلسة خصّصها لبحث الوضع المتدهور في سوريا، وكان رئيس الوزراء اللبناني قد أرسل إلى الدول العربية الشقيقة، والدول الأجنبية الصديقة، برقيات احتجاج واستنكار لما يجري في سوريا. وبتاريخ ٣٠ منه، وصل «سعداللّه الجابري» إلى بيروت، موفداً من قبل الحكومة السورية، فقابل رئيس الجمهورية اللبنانية، وتباحث المسؤولان، السوري واللبناني، في أمر الاحداث الجارية بسوريا، فأطلع الجابري الرئيس اللبناني، كما أطلع رئيس الحكومة، والحكومة، على مجريات تلك الاحداث، وتابع طريقه إلى القاهرة ليحضر اجتماعات مجلس الجامعة العربية بشأنها[٦٠].

وأمّا الحكومة اللبنانية التي أرسلت، بدورها، وفداً لحضور اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية (وقد تألّف الوفد من حبيب أبو شهلا وحميد فرنجية وإميل لحود وخليل تقي الدين، وكان برئاسة هنري فرعون وزير الخارجية)، فقد وجهت نداءً، على لسان وزير خارجيتها، وبواسطة وزيرها المفوض في الأمم المتحدة (شارل مالك)، دعت فيه المغتربين اللبنانيين إلى مدّ يد العون لأبناء الشقيقة سوريا في محنتهم، وجاء في البيان «إن قنابل المدافع ونار الحرائق قد فعلت فعلها الذريع في دمشق عاصمة سوريا، فالضحايا كبيرة، والخسارة جسيمة، وقد قامت الحكومة اللبنانية، وقام سكان لبنان، بما قدروا عليه من معونة لإخوانهم البائسين، وهم يعتمدون على ما سيجود به اللبنانيون في الولايات المتحدة الأميركية...»، واختتم النداء بما يلي: «أيها اللبنانيون من أية قرية نزحتم، وفي أية ولاية نزلتم، ثقوا أنّ لبنان لا يني عن التفكير فيكم، وهو يشكر لكم مبادرتكم إلى تلبية ندائه».

وبعد إرسال هذا النداء، أذاع هنري فرعون، وزير الخارجية اللبنانية، تصريحاً شديد اللهجة، جاء فيه: «.... لقد بلغ عدد الضحايا في سوريا ٨٠٠ قتيل و ٢٥٠٠ جريح.... إننا نطلب أن يكون الجنرال بينيه واوليفاروجيه مجرمي حرب ويجب محاكمتهما، لأنّ ما اقترفاه في بلادنا لا يقلّ عن الغستابو الألماني. ففي ليلتين ، قطعت ١٥ يدٌ، وقلعت عيونٌ كثيرة». وفي دفاع صريح عن بريطانيا، صرح فرعون: «يزعم الفرنسيون ان الإنكليز هم مسببو الاضطرابات، وهم الذين حرّضوا السوريين، لكن الحقيقة هي ان الإنكليز كانوا يعملون على تهدئة الخواطر ونصح الحكومة»[٦١].

وكانت أحداث سوريا قد أثارت الرأي العام العالمي، فأصدرت الحكومة البريطانية مذكّرة بريطانية (بتاريخ ٢٧ أيار/مايو) جاء فيها ان الحكومة

البريطانية «تنظر، باهتمام، إلى حالة القلق التي تنتشر، هذه الأيام، في سوريا ولبنان، ولا سيّما في سوريا، وتأسف لأن الجو الذي كان قد تحسّن عاد إلى الاضطراب بإرسال نجدات فرنسية». وكانت الحكومة البريطانية على حال من التشاور الدائم مع الولايات المتحدة الأميركية، ومن الإتصال المباشر بالفرقاء المعنيين، بهذا الصدد (كما ورد في المذكرة). وقدّمت الولايات المتحدة الأميركية، في اليوم التالي (بتاريخ ٢٨ منه) مذكرة «شديدة اللهجة» إلى الحكومة الفرنسية، جاء فيها انه «قد نشأ انطباع، في الولايات المتحدة وغيرها، بأن فرنسا تستخدم التهديد بالقوة للحصول على امتيازات من سوريا ولبنان»، وانه «في الوقت الذي قدّم المندوب الفرنسي، في سوريا ولبنان، إلى الحكومتين السورية واللبنانية، مقترحات، إذا قبلت، تعطي فرنسا مركزاً خاصاً في هذين البلدين، كانت سفينة حربية فرنسية تنزل قوات مسلحة في بيروت»، وان «فرنسا والولايات المتحدة اعترفتا بسوريا ولبنان دولتين مستقلّتين وعضوين في هيئة الأمم المتحدة»، وان «الأميركيين مهتمّون جداً بالخلاف القائم بين فرنسا وبين الحكومتين السورية واللبنانية الذي أسفر عن إهراق دماء»، وأنهت الولايات المتحدة الأميركية مذكرتها هذه بالقول: إن على الفريقين «أن يقدّما برهاناً حياً على ان الخلافات الدولية يمكن حلّها سلمياً دون الالتجاء إلى القوة»(٦٢).

ولم تتأخّر الحكومة السوفياتية عن مجاراة الحليفتين، بريطانيا وأميركا، في هذا المضمار، فأصدرت بياناً ذكرت فيه أن التقارير التي وصلت إليها «تدل على انه قد وقعت، في سوريا ولبنان، خصومات مسلحة، وان جيوش الفرنسيين قاتلت السوريين واللبنانيين، وسلطت القنابل على العاصمة السورية، من المدافع والطائرات، وحدثت اشتباكات عسكرية في مدن أخرى في سوريا ولبنان، وعدد القتلى والجرحى يزداد في كلّ يوم، والموقف يزداد خطورة،

باعتبار ان الدول الثلاث المذكورة هي أعضاء في الأمم المتحدة، وتشترك في مؤتمر سان فرنسيسكو»، ثم تناشد فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية والصين، مقترحة «عقد مؤتمر» تشترك فيه الدول الكبرى (بريطانيا والولايات المتحدة والصين) التي هي «مرجع الاقتراح في تنظيم السلم والأمان الدولي». كما أذاعت جامعة الدول العربية بيانا «سفّهت فيه العدوان الفرنسي»(٦٣).

وما ان أضحت السبل ميسورة لتدخّل بريطاني فعّال، حتى بدأ ذلك التدخل بأن استدعى رئيس الوزراء البريطاني «تشرشل»، بحضور وزير خارجيته «إيدن»، السفير الفرنسي في لندن «ماسيغلي» عشية يوم ٣٠ أيار/مايو، وأبلغه «رسالة خطيرة» بأن تسعى الحكومة الفرنسية «لوقف إطلاق النار في دمشق» معلنةً انه «إذا كان لا بد للقتال من أن يستمر، فإن قوات صاحب الجلالة لن تستطيع الوقوف موقفاً سلبياً»(٦٤). ثم ألقى «ايدن»، في مجلس العموم البريطاني، بياناً عنيفاً قال فيه: «يتحتم عليّ ان أصارح المجلس بتطوّر الحالة في سوريا تطوّراً شديد الخطورة، ونشوب القتال بين السوريين والقوات الفرنسية. وقد ازداد الموقف سوءاً، وأبلغنا وزيرنا المفوض في دمشق ان المدينة ضربت بالقنابل والنيران الثقيلة في الليل، وقد انقطعت المواصلات التليفونية بين دمشق وساحل البحر، ولم نعد نستطيع الإتصال بالوزير البريطاني إلاّ عن طريق اللاسلكي. وقد أبرمت، بعد ظهر ٣٠ أيار/مايو، هدنة مع السلطات العسكرية الفرنسية، وأجليت الجاليات البريطانية والأميركية عن دمشق، وبعد هذا، استهدف قلب المدينة لنيران القنابل البالغة الشدّة والتركيز، على وجه لم يسبق له مثيل، كما ضربت المدينة من الجو. وقد عمّ القتال مناطق أخرى في سوريا، ومنها جبل الدروز، حيث وقع جميع الضباط الفرنسيين في الأسر». وتابع

«ايدن»: «وفي هذه الظروف جميعاً، انتهت حكومة جلالة الملك إلى رأي حاسم في هذا الصدد، ذلك هو انها لم تعد تستطيع أن تقف جانباً بعد الآن». وأردف «إيدن» قائلاً: «وقد بعث تشرشل بتاريخ ٣١ أيار/مايو برسالة إلى ديغول جاء فيها: نظراً إلى الموقف الخطير الذي نشب بين قواتك ودولتي سورية ولبنان، والقتال العنيف الذي احتدم هناك، لم يسعنا، مع الأسف البالغ، إلاّ ان نصدر أمرنا إلى القائد العام في الشرق الأوسط بالتدخّل في الموقف لوقف إهراق الدماء حرصاً على صالح الأمن في الشرق الأوسط جميعاً، الذي يدخل ضمن نطاق مواصلاتنا الحربية ضد اليابان. وحرصاً على اجتناب وقوع أي اشتباك بين القوات البريطانية والفرنسية، نسألك ان تبادر، وعلى الفور، بإصدار أوامرك إلى القوات الفرنسية بالكف عن إطلاق النار والانسحاب إلى ثكناتها. وعندما يتوقّف إطلاق النار ويعود الأمن إلى نصابه، نكون عندئذ مستعدين للشروع في مباحثات ثلاثية هنا في لندن»[٦٥].

ولكن ديغول، الذي لم يكن قد تبلغ، بعد، الانذار الذي بعث به تشرشل إليه، وذكره «إيدن» في بيانه[٦٦]، اعترف «في قرارة نفسه» بأن رجاله في سوريا «سيكونون في موقف لن يستطيعوا الصمود فيه، إذا ما هاجمتهم القوات البريطانية والثوار السوريون، في آن واحد». إلاّ انه، وبعد ان تلقى تقريراً عن الوضع، في دمشق، من الجنرال «بينيه» يوضح فيه ان «القوات الفرنسية قد احتلت جميع النقاط التي كانت توجه النار منها ضدها، في دمشق»، اعتبر ان العمل العسكري الفرنسي في سوريا قد حقق الغاية المرجوة منه، وان من الحكمة «إصدار أمر بوقف القتال، حتى لو كان لا يزال هناك من يطلق النار»، على أن تحتفظ القوات الفرنسية بالمراكز التي احتلتها في المدينة، وعلى أن لا تعترض هذه القوات «على التحرّكات التي ستقوم بها القوات البريطانية من

ناحيتها»[٦٧]، وكان ذلك رضوخاً، من ديغول، للإنذار البريطاني، ولو عن طريق المواربة.

ويذكر ديغول انه كان قد أمر بوقف إطلاق النار في دمشق قبل ان يذيع «إيدن» بيانه في مجلس العموم، ذلك انه كان قد أصدر أمره بوقف النار «عشية ٣٠ أيار»، وقد نفذ هذا الأمر «قبل عدّة ساعات من لجوء الإنكليز إلى توجيه انذارهم»[٦٨]، ولذا، فهو يتهم تشرشل بالخداع والتضليل، إذ يرى ان لندن قرّرت توجيه الإنذار بعد ان توقّف القتال، ويهدف تشرشل، من ذلك، «إلى الوقوف في موقف حامي العرب، بثمن بخس، آملاً ان تقود الهزّة، في فرنسا، إلى إضعاف ديغول، وربما إلى ضياع سلطته وخروجه من الحكم»[٦٩]. ولم يردّ ديغول على بيان إيدن وإنذار تشرشل، وإنما أرسل إلى الجنرال «بينيه» يأمره «بعدم استئناف القتال ما لم نكره على ذلك»، وان تحتفظ القوات الفرنسية بمواقعها «ضد أي كان»، وأن لا تقبل هذه القوات «أوامر القيادة الإنكليزية، في أي حال، من الأحوال»[٧٠].

وهكذا فتح «ديغول» باب التراشق بالتهم، على مصراعيه، بينه وبين تشرشل، ففي ٢ حزيران/يونيو عام ١٩٤٥ أصدر ديغول بياناً مفصلاً عن موقف بلاده في سوريا ولبنان، وفيه ردّ على تشرشل، وجاء في البيان انه، عندما دخلت القوات الفرنسية الحرة سوريا ولبنان، كانت القوات البريطانية بصحبتها، وهكذا «وجد الفرنسيون والبريطانيون أنفسهم، معاً، على أرض واحدة». ولكي تتجنب فرنسا المتاعب، مع حليفتها، في بلاد المشرق، «وقّعت مع الكابتين ليتلتون، وزير الدولة البريطاني في الشرق الاوسط، عندئذ، اتفاقية بتاريخ ٢٢ تموز/يوليو عام ١٩٤١، باسم فرنسا الحرة، أي باسم فرنسا كلّها». ثم يشير ديغول، في بيانه، إلى أن أحداث سوريا هي أحداث «ذات أهمية دولية لا محلية»،

متهما «وكلاء بريطانيا، في سوريا ولبنان، بإثارة الخواطر ضد فرنسا وهناك»، ذلك انه، ما أن تقدم الجنرال «بينيه» بمقترحات إلى حكومتي سوريا ولبنان، حتى أُبلغ أنّ المفاوضات مستحيلة، ثم ما لبثت الاضطرابات أن بدأت، «وراحت العصابات المزوّدة بأسلحة بريطانية تهاجم المواقع الفرنسية المعزولة، فأكرهت قواتنا على الإجابة بالمثل، وأعادت الأمن إلى نصابه، اللّهم إلاّ في جبل الدروز، إذ لم تكن لدينا هناك قوات إلاّ من الوطنيين....». وينهي ديغول بيانه بالقول إن الوضع في سوريا ولبنان أصبح خطيراً، وإن فرنسا «مستعدة لحلّ هذا الموقف بالتفاوض في المسألة جميعاً، لا فيما يختص بسوريا ولبنان وحدهما، بل فيما يختص بالشرق العربي كلّه (مصر والعراق)، لأن الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي مهتمان بهذه المنطقة كلّها»[٧١].

وجاء رد تشرشل على ديغول قاسياً وسريعاً، ففي ٣ حزيران، ألقى تشرشل، في مجلس العموم البريطاني «بياناً مطولاً عن الأزمة في سوريا ولبنان»، وقد جاء هذا البيان جامعاً لكلّ المسألة المتنازع عليها، في هذين البلدين، بين بريطانيا وفرنسا، ومما قاله: «إنني على يقين بأنه ليس من المستحسن ترك بعض البيانات التي جاءت في خطب الجنرال ديغول وفي تصريحاته إلى الصحافة في الثاني من حزيران دون الإجابة عليها، وقد كان مجمل هذه الخطب والتصريحات يرمي إلى ان الإضطرابات الأخيرة، في سوريا ولبنان، تعود إلى التدخل البريطاني». ثم يفنّد تشرشل مزاعم ديغول محاولاً ان ينقضها بتأكيدات من قبله بأن بريطانيا بذلت «جهوداً جبارة لخلق جو أكثر هدوءاً للشروع في المفاوضات» بين كلّ من فرنسا وسوريا ولبنان، ولكن قيام فرنسا بتعزيز قواتها في كلا البلدين أدى إلى اضطراب حكومتيهما «من هذه البادرة الفرنسية». ولفتت بريطانيا نظر الحكومة الفرنسية إلى خطورة هذا المسلك

ولكن نصائحها لم تجد صدىً لدى الدولة الحليفة. كما ذكر تشرشل انه أرسل، بتاريخ ٤ أيار/مايو ، رسالة إلى ديغول يؤكد له فيها ان ليس لبريطانيا أي مطامع في سوريا ولبنان، وأنها تعترف بأن يكون لفرنسا مركز ممتاز في هذين البلدين، وانه عرض عليه سحب القوات البريطانية منهما «في الوقت الذي تعقد فيه معاهدة بين سوريا ولبنان وفرنسا»، وكان جواب ديغول على هذه الرسالة انه كلّف الجنرال بينيه الشروع بالمفاوضات، ولكن سوريا ولبنان رفضا أية مفاوضات «تحت تأثير الضغط».

وتطرّق تشرشل إلى مسألة «وقف إطلاق النار» حيث اتهمه ديغول بأنه بعث بإنذار إلى فرنسا بعد سريان مفعول وقف النار في سوريا، فأبدى اعتذاره من الرئيس الفرنسي لأن البيان الذي أذاعه «ايدن» في مجلس العموم (وقد سبق ذكره) كان قد «أعلن في مجلس العموم البريطاني قبل ان يطّلع عليه الجنرال ديغول بثلاثة أرباع الساعة»، وان الجنرال «لم يبلغه انه (أي ديغول) طلب إلى الجنرال بينيه وقف إطلاق النار في ٣٠ أيار»، ويستطرد تشرشل: «وعلى كل، فإن إطلاق النار كان مستمراً في صباح ٣٠ أيار». وذكّر تشرشل، في بيانه، بمأساة دمشق، حيث «راح الفرنسيون يطلقون النار، من مدافعهم، على هذه المدينة» وذكر ان «عدد القتلى ، في دمشق، قد بلغ ٤٠٠ مدني و٨٠ دركياً، وأما الجرحى فعددهم ٥٠٠ شخص أصيبوا بجراح ذات شأن، وألف أصيبوا بجراحٍ مختلفة». ونفى تشرشل ان تكون حكومته قد مدّت السوريين «بأي سلاح» في فترة الاضطرابات تلك، «وقد أمددناها، الآن، ببعض هذه الأسلحة»(٧٢).

وفي الرابع من حزيران/يونيو (عام ١٩٤٥) أذاعت الجامعة العربية، بعد اجتماع لكامل أعضائها، في قصر الزعفران بالقاهرة، بياناً وقّعته الدول الأعضاء جميعها، وقد تضمّن القرارات التالية:

١ - إعتبار ما قامت به الحكومة الفرنسية، في سوريا ولبنان، من قتل وتخريب وخسائر، اعتداءً تتحمل هي مسؤوليته.

٢ - يعتبر إبقاء القوات الفرنسية في سوريا ولبنان منافياً لحقوق هذين البلدين في الاستقلال والسيادة.

٣ - إنّ بقاء هذه القوات في البلدين يعرضهما إلى «الحوادث الفاجعة» التي جرت مؤخّراً.

٤ - إنّ وجود هذه القوات لا بد من أن يحدث «توتراً مستمراً» بين فرنسا والبلدين المعنيين، بحيث يمتد هذا التوتر «إلى بقية الأقطار العربية».

٥ - يؤيد مجلس الجامعة العربية طلب كلّ من سوريا ولبنان جلاء القوات الفرنسية عن أراضيهما، خصوصاً أنّ البريطانيين أعلنوا عزمهم على سحب قواتهم منهما.

٦ - يجب تسليم ما يعرف «بالقوات الخاصة» وهي القوات الوطنية اللبنانية والسورية، إلى القيادتين السورية واللبنانية «لتكون تحت تصرّف حكومتي الدولتين».

٧ - قرر المجلس إتخاذ «التدابير اللازمة، وفقاً للمادة السادسة من ميثاق الجامعة، لدفع الإعتداء الفرنسي»، وهو سيسعى لمساعدة هذين القطرين في تحقيق «غرضهما في الاستقلال والسيادة، وجلاء القوات الأجنبية عنهما»(٧٣).

وقبل ذلك، وبتاريخ الأول من حزيران/يونيو، كان قد وصل الجنرال البريطاني «باجيت» (الذي يقول ديغول عنه: «الإنكليزي الذي كان يطلق على نفسه إسم القائد الأعلى على مسرح الشرق، وذلك رغم انه لم يعد يوجد، في دائرة قطرها أكثر من ألف كلم من هذا المسرح، أي عدو يمكن محاربته») إلى

بيروت، حيث سلّم الجنرال الفرنسي (بينيه) «إنذاراً مفصلا» ، بأنه «تلقى من حكومته الأمر بتسلّم القيادة في سوريا ولبنان»، وانه «بصفته تلك... يأمر السلطات الفرنسية بأن تنفذ، دون جدل، كافة الأوامر التي سيصدرها إليها». ثم أمر تلك القوات «بوقف القتال والانسحاب إلى ثكناتها» ، ولما أبدى «بينيه» ممانعة في تنفيذ أوامر الجنرال «باجيت» ، مشيراً إليه بأنه لا ينفذ إلاّ أوامر الجنرال ديغول، إنسحب «باجيت ودباباته ومصفّحاته وأسرابه... جميعاً، دون صخب»(٧٤). ولكن ديغول استدرك الخطر المحدق بأن أصدر أوامره إلى «بينيه» بأن تجمع قواته «في مراكز تحدّدها القيادة الفرنسية» على أن تبقى في هذه المراكز «بانتظار أوامر جديدة»، إلاّ أنه أصرّ، في أوامره هذه على انه «لا يمكن، في أي حال من الأحوال ان تكون (هذه القوات) تابعة للقيادة البريطانية»، وأضاف، إلى هذه الأوامر، أمراً صارماً شديد الخطورة، هو: «إذا أطلقوا النار، ينبغي أن تطلق النار ايضاً. أُنقل ذلك، بوضوح تام، إلى القيادة البريطانية، إذ لن يكون هناك شيء أسوأ من سوء التفاهم»(٧٥).

ويذكر ديغول انه، عندما قرر عقد المؤتمر الصحفي، بتاريخ ٢ حزيران/يونيو (وقد سبق أن أشرنا إليه)، استدعى السفير البريطاني وأجلسه تجاهه وقال له: «إنني أعترف بأننا لسنا بقادرين، في الوقت الراهن، على محاربتكم، ولكنّكم أهنتم فرنسا، وخنتم الغرب، وهذا لا يمكن نسيانه أبداً» ويتابع ديغول: «ووقف داف كوبر (السفير البريطاني) وخرج»(٧٦).

وبعدها، نزل الجيش التاسع البريطاني إلى شوارع دمشق وتسلّم المحافظة على أمن المدينة، بينما انسحبت القوات الفرنسية إلى ثكناتها..... «وكانت جثث القتلى الكثيرة لا تزال ملقاة في الشوارع، وكان الجرحى، وقد بلغ عددهم المئات، قد ضاق بهم مستشفى الجامعة، الأمر الذي اضطر الحكومة إلى تحويل مدرسة

التجهيز إلى مستشفى يعج بالجرحى»، ويتابع «تقي الدين» وهو شاهد عيان: «كان وصول الجنرال باجيت وجنوده البريطانيين، ومرابطة الدبابات في زوايا الشوارع، نذيراً بانتهاء الحوادث، فخرج أبناء دمشق، نساؤهم ورجالهم، شيوخهم وأطفالهم، إلى الطرقات يحيون الجيش المنقذ، وراحوا يعانقون بعضهم البعض مستبشرين بانتهاء المحنة»[٧٧].

وفي ٢٢ حزيران/يونيو (عام ١٩٤٥) صدر عن بيروت ودمشق «بيان مشترك» أكدتا فيه تضامنهما وتمسّكهما بالمواقف التي سبقت أحداث سوريا، وفيما يلي نص البيان:

«بالنظر إلى الظروف الحاضرة التي تجتازها سوريا ولبنان بعد وقوع الإعتداء عليهما من الجانب الفرنسي، واستمرار الفرنسيين في أعمال الاستفزاز في البلدين، وبعد انعقاد مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة على أثر الاعتداء، رأت الحكومتان السورية واللبنانية ضرورة اجتماعهما. فاجتمع في دمشق يوم الخميس في ٢١ حزيران/يونيو عام ١٩٤٥ أصحاب الدولة والمعالي: رئيس وزارة لبنان ووزير خارجيته ورئيس وزارة سوريا بالوكالة ووزير خارجيتها.

«وبعد بحث الموقف الحالي، تّم الإتفاق بين الحكومتين على انتهاج سياسة مشتركة ترمي إلى تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس جامعة الدول العربية، وتسريح الموظفين الفرنسيين لدى الحكومتين، والعمل على إجلاء جميع القوات الفرنسية عن سوريا ولبنان، وتسليم القطاعات الخاصة بإمرة القيادة إلى الحكومتين السورية واللبنانية.

«وتنتهز الحكومتان فرصة اجتماعهما لتعلنا، مرّة أخرى، عزمهما الأكيد على عدم منح أية دولة من الدول امتيازاً ومركزاً خاصاً، وعلى المضي، بحزمٍ وقوةٍ، في سياستهما الاستقلالية، وبذل كلّ تضحية في سبيل استقلالهما وسيادتهما الكاملين»[٧٨].

عملية استلام الجيش:

شكّلت أحداث سوريا الضربة القاصمة للنفوذ الفرنسي في هذا البلد، فسقطت، عملياً، المطالب التي كانت فرنسا تلحّ في نيلها، من سوريا، ثمناً لتسليمها الجيش الوطني، ثم الجلاء عن أراضيها، أي توقيع معاهدة تتيح لها إقامة «علاقات مميزة» معها، وهو ما كانت سوريا قد رفضته، بالإشتراك مع لبنان، رفضاً مطلقاً (في البيان المشترك الذي سبق ان أوردناه).

وما أن توقّف إطلاق النار في دمشق، حتى بدأت فرنسا تفكّر في إعادة الإتصال بالحكومتين السورية واللبنانية، بغية إعادة أجواء الهدوء تمهيداً للعودة إلى طاولة المفاوضات، فقام «اوستروروغ» مساعد المفوض العام «الجنرال بينيه» بزيارة وزير الخارجية اللبنانية (هنري فرعون) للتباحث معه بشأن المسائل المعلقة بين البلدين، ولتقديم مقترحات فرنسية جديدة لمعالجة الوضع، وفيما يلي ملخص لهذه المقترحات:

١ - تبقى قوات الجيش التاسع البريطاني مع القوات الفرنسية، في البلدين، حتى صدور قرار دولي بهذا الشأن.

٢ - يتسلم البلدان إدارة الهاتف والإذاعة وخفر السواحل، وغير ذلك من المصالح التي كانت فرنسا لا تزال تحتفظ بها.

٣ - يتم عقد اتفاقية جديدة بشأن البنك السوري اللبناني، بحيث يصبح نقد الدولتين مستقلاً ومرتكزاً على قواعد مالية ثابتة.

٤ - يحتفظ البلدان بحقهما في النفط الذي يمرّ بأراضيهما، على ان يتخليا عن حصة، يتم الإتفاق عليها، من أرباح شركة التكرير (التابلاين) في طرابلس.

٥ - تظل المسائل الاستراتيجية معلّقة لكي يتمّ بحثها في مجلس الأمن.

٦ - يعقد البلدان معاهدات تجارية وثقافية واقتصادية مع فرنسا، مقابل ذلك، تتعهد فرنسا بأن لا تقدم على ما يمس سيادة البلدين واستقلالهما(٧٩).

وقد حمل وزير الخارجية هذه المقترحات إلى مجلس الوزراء اللبناني الذي قرّر الإتصال بسوريا والاتفاق معها على جواب موحّد بشأن المقترحات المعروضة، وفي ٣ تموز/يوليو (عام ١٩٤٥)، التقى، في شتوره، وزير الخارجية اللبناني مع ممثلين عن سوريا، وقرّر الوفدان الإستمرار في السياسة التي كان البلدان قد اتبعاها معاً، والتمسّك بالبيان الذي كانا قد سبق أن اصدراه، وتمّ الإتفاق على أن يتلو هذا الإجتماع إجتماع آخر، في صوفر، بتاريخ ٧ منه، يتمّ، خلاله، درس المقترحات الفرنسية، إلاّ أنه، وفي صباح الثامن من الشهر نفسه، أصدرت المفوضية العليا الفرنسية بلاغاً جاء فيه:

«ان الحكومة الموقتة للجمهورية الفرنسية، رغبة منها في تلبية طلب حكومتي سوريا ولبنان بشأن تسليم الوحدات العسكرية المؤلّفة من أبناء البلدين، وأملاً بأن تظهر للحكومتين السورية واللبنانية عزمها على الوفاق بتلبية طلبهما تلبية تامة فيما يختص بهذه الوحدات، وحيث انه، بالنظر إلى انتهاء الحرب في أوروبا، لم يبق أي مانع يحول دون الرغبة المشروعة للبنان وسوريا في تأليف جيشين وطنيين ، وإظهاراً لاغتباطها بأن ترى لبنان وسوريا متمتعين بجميع مميزات السيادة، ليتمكنا من القيام بالدور المترتب عليهما بين الأمم المتحدة.

«تعلن ان هذه الجيوش قد انتقلت إلى حكومتي سورية ولبنان وفاقاً لصيغ تحدّد في خلال ٤٥ يوماً على الأكثر»(٨٠).

وقد رحّبت الحكومتان، اللبنانية والسورية، بهذا القرار، وأصدرتا، بدورهما، البلاغ التالي:

«إطلعت الحكومتان السورية واللبنانية على بيان الحكومة الفرنسية المتضمّن إعلان نقل الفرق المجندة محلياً لكلّ من الحكومتين، فسجّلت الحكومتان هذا التصريح الصادر من الجانب الفرنسي، وهما تعلنان ارتياحهما إلى تسلّم هذه الفرق العائدة لهما، وقرّرت كلّ منهما تعيين لجنة فنية تتولّى تسلّم هذه الفرق»(٨١).

وقد بلغ عديد القوات الخاصة اللبنانية التي تسلّمتها السلطة الوطنية في أول آب/أغسطس عام ١٩٤٥: ٤٢٨٨ رجلاً، موزعين كما يلي:

- ضباط: ٧٨ ضابطاً منهم ٣ ضباط فرنسيين
- رتباء : ٤٩٨ رتيباً منهم ٩ رتباء فرنسيين
- جنود : ٣٧٧٧ جندياً.

ويؤلّف هذا العديد الوحدات التالية:

- أركان نصف اللواء الثالث (E. M. 3° Demi-B de)
- الكتيبة الأولى لفرقة المشرق (1er. BDL)
- الكتائب الأولى والثانية والثالثة للقناصة اللبنانية (٨١ مكرر).
- فصيلة رشاش ثقيل.
- لفيف سرايا الخيالة اللبنانية (Groupement d'Esc. De Cav. Lib.).
- السرية الأولى لخيالة القناصة اللبنانية.
- السرية الثانية للخيالة اللبنانية.
- البطارية الجبلية اللبنانية.
- البطارية الساحلية اللبنانية.
- سرية النقابين - اللغامين.
- الفصيلة اللبنانية للنقل البري.

- السرية اللبنانية للبغالة.
- السرية اللبنانية للسيارات.
- سرية خدمة الموقع.
- فصيلة عمّال المدفعية.
- فصيلة عمّال الطيران.
- فصيلة الإدارة.

يضاف إلى ذلك:

- المدرسة الحربية في حمص، وسرية نقّابي سكك الحديد، وسرية النقابين التلغرافيين، والفصيلة المستقلّة للمرضين المساعدين، وفصيلة مستودع الخيول، وعديدهم: ٥٩٦ رتيباً جندياً (نصفهم تقريباً من السوريين)، و ٢٨ ضابطاً (منهم ٥ فرنسيون)(٨٢).

فيكون مجموع عديد القوات الخاصة اللبنانية عام ١٩٤٥:

ضباط = ٢٨ + ٧٨ = ١٠٦ ضباط (منهم ٨ فرنسيين).

رتباء وجنود = ٥٩٦ + ٤٩٨ + ٣٧٧٧ = ٤٨٧١ رتيباً وجندياً (فيهم نسبة ضئيلة من السوريين، و ٩ رتباء فرنسيين).

ويدخل في عديد هذه القوات «اللواء الخامس الجبلي» الذي كانت السلطات اللبنانية قد تسلّمت منه «فوجاً من المشاة وكوكبة من المصفحات» في ١٥ حزيران/يونيو عام ١٩٤٤، كما سبق أن مر معنا.

وكان هذا اللواء قد أنشئ في ٢٥ نيسان/أبريل عام ١٩٤٣ لكي يضم «كلّ الوحدات اللبنانية التي كانت منشأة في ذلك الحين»، وقد تألّف من:

- **قائد اللواء:** الكولونيل الفرنسي «أليساندري».
- **الاركان:** ٤ ضباط فرنسيين وضابط لبناني برتبة ملازم (جوزف بريدي).

- **تشكيل اللواء:** ٣ أفواج قناصة لبنانيين، وفوج إستطلاع (من سريتي خيالة)، وبطاريتا مدفعية، وفصيلة رشاش ثقيل، وسرية مصفحات، وسريتا نقل (واحدة بالسيارات وأخرى على الحيوانات)، وسرية هندسة، وفصيلة مخابرات (إشارة) ومفرزة صحية، ومفرزة لوازم وإعاشة.

- **القيادات:**

فوج القناصة الأول: المقدّم جميل لحود (تسلّم لبنان هذا الفوج في ١٥ حزيران/يونيو عام ١٩٤٤، إلاّ أن قيادته انتقلت إلى المقدّم عادل شهاب عام ١٩٤٥).

فوج القناصة الثاني: المقدّم توفيق سالم.

فوج القناصة الثالث: المقدّم جميل شهاب.

قادة أفواج المدفعية والإستطلاع وسرية المصفحات: فرنسيون.

سرية النقل بالسيارات: النقيب فؤاد لحود.

سرية النقل على الحيوانات: النقيب يوسف الخوري.

سرية الهندسة: النقيب جورج نوفل.

فصيلة المخابرات (الإشارة): الملازم جان نجيم.

السرية الأولى من فوج الإستطلاع (الخيالة الخفيفة): الملازم الأول حبيب سمعان.

- **تمركز اللواء:** جرى تمركز اللواء، عند تشكيله، في عين الصحة، بضهر البيدر.

وفي تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٣، وبعد عودته من مناورات، في فلسطين، مع القوات البريطانية، جرى تمركزه، في المناطق اللبنانية، كما يلي:

-القيادة مع المدفعية والمصفحات وسريتي النقل والهندسة والمخابرات (الإشارة): في بيروت.

-الفوج الأول: في مرجعيون، والثاني: في بعبدا، والثالث: في ضبيه.

وفي أول نيسان/أبريل عام ١٩٤٤، تسلّم العقيد فؤاد شهاب قيادة هذا اللواء من الكولونيل أليساندري، وكان المقدّم توفيق سالم رئيساً لأركان اللواء التي تألّفت، كلّها، من ضباط لبنانيين(٨٣).

الجيش اللبناني من الإنتداب إلى الإستقلال:

في الأول من آب/أغسطس عام ١٩٤٥، وبعد مرور ثمانية أشهر وأسبوع على استقلال لبنان، شكّلت لجنة لبنانية سورية فرنسية مهمتها تأمين انتقال الجيشين اللبناني والسوري من سلطة الانتداب إلى السلطتين اللبنانية والسورية، وقد تألّفت هذه اللجنة على الشكل التالي:

- **عن الجانب اللبناني:**
- القاضي يوسف شربل، رئيساً.
- الزعيم فؤاد شهاب، والزعيم سليمان نوفل، والزعيم نور الدين الرفاعي، أعضاء.
- النقيب داود حمّاد، أمين سر.

كما تألّفت لجان استلام فرعية كما يلي:

- للمخابرات (الاشارة): النقيب جان نجيم.
- للهندسة: النقيب جورج نوفل.
- للعديد: النقيب إميل البستاني.
- للإدارة: النقيب جميل الحسامي والنقيب حبيب غطاس.
- **عن الجانب السوري:**
- الزعيم أحمد اللحام، رئيساً.

- الزعيم عبدالله عطفه، والعقيدان رفعت خانكان وفوزي سلو، والمقدّمان فؤاد مردم ونقولا منصور، والنقيب صلاح البزري، أعضاء.

- الملازم الأول عدنان المالكي، أمين سر.

- **عن الجانب الفرنسي:**

- السيد بينوش (Binoche) السكرتير العام للمفوضية العامة الفرنسية، رئيساً.

- الكولونيل مارميلوت (Marmillot) والكولونيل فرميلين (Vermelun) والمقدم بواز (Lt. Colonel Boise) أعضاء.

- الملازم شاربونييه (S/LieutenantCharbonniez) أمين سر.

وقد عقدت اللجنة اجتماعاتها في فندق «مسابكي» بشتورا، من ١٢ تموز/يوليو حتى ١١ آب/اغسطس عام ١٩٤٥. وبتاريخ ٢٤ تموز/يوليو، أذاعت الحكومة اللبنانية البلاغ التالي: «إن الحكومة اللبنانية لتستقبل، بارتياح عميق، الجيوش المجندة محلياً، وقد أصبحت، منذ الآن، في خدمة الوطن، وهي تعتمد عليها جميعها لأداء واجبها المقدس نحو الأمة، ونؤكّد لها أنها ستكون، أبداً، ودون استثناء، موضوع عنايتها وعطفها».

وبتاريخ ٢٦ منه، عيّن الزعيم فؤاد شهاب قائداً للجيش، والزعيم سليمان نوفل رئيساً للأركان. وقد حدّدت صيغة التسليم والاستلام كما يلي:

«- تنقل فرنسا إلى الجمهورية اللبنانية كلّ القوات العسكرية المعروفة باسم القوات الخاصة، والمجنّدة من المواطنين اللبنانيين.

«- تشكل هذه القوات الجيش الوطني اللبناني.

«- يُحتفظ بالقانون الحالي لملاكات هذه القوات وجنودها، والمنتقلة للجيش الوطني.

«- تنقل للدولة اللبنانية الثكنات العائدة لهذه الدولة، وذلك بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٤٥. وتحدد طريقة الانتقال هذه بمذكرة لاحقة.

«- تمارس القيادة اللبنانية قيادتها الفعلية لهذه القوات منذ ٢٥ تموز/يوليو الساعة الصفر، إلاّ انه، ولأسباب إدارية، يظل هذا الجيش في عهدة الإدارة الحالية حتى أول آب/أغسطس الساعة الصفر.

«- يتصرّف الجيش الوطني (اللبناني)، حتى انتهاء الحرب، بالسلاح والتجهيزات العائدة للقوات الخاصة، و التي هي، حالياً، بتصرّفه.

«- تتحمل الحكومة اللبنانية نفقات القوات الوطنية اللبنانية خلال فترة انتقالها.

«- تشكل لجنة عسكرية مختلطة لفحص مختلف المسائل المتعلّقة بملكية الأسلحة والتجهيزات والثكنات التي تستخدمها القوات الخاصة»(٨٥).

وقد تمت عملية الانتقال على الشكل التالي:

- من ٢٥ تموز/يوليو عام ١٩٤٥ حتى ٣١ منه، تتعرّف لجان التسليم والاستسلام على القطع والوحدات موضوع الإنتقال، مع كامل إضباراتها وملفاتها وسجلاتها التي يجب أن تكون مضبوطة، ويتمّ توقيفها في ٣١ تموز/يوليو «من قبل ضابط فرنسي وآخر لبناني أو سوري، بحضور قائد القطعة أو من يمثله».

- في الأول من آب/أغسطس ١٩٤٥، «تنتقل الوحدات وتسلّم القيادات، مع المعدات والتجهيزات، من كلّ نوع، والموجودة لدى الوحدة بتاريخ الانتقال».

- يمكن للمجنّدين المتطوعين «أن يختاروا واحداً من حلول ثلاثة: إما العودة إلى الحياة المدنية، أو الإنتقال إلى القوات الخاصة، أو الإحتفاظ بعقد التطوّع».

- للذين يرغبون الإستمرار في الخدمة، تحت العلم الفرنسي، وخارج المشرق «وخوفاً من مخاطر فقدان الجنسية اللبنانية أو السورية، فإنهم سوف يتمتعون بكلّ الإمتيازات التي يتمتع بها الجنود الفرنسيون، ويمكنهم، كذلك، تقديم طلبات للحصول على الجنسية الفرنسية».

- تنفذ عملية الإنتقال على ثلاث مراحل:

- الأولى، في ٢٠ تموز/يوليو عام ١٩٤٥: تسليم الثكنات والمؤسسات العسكرية.

- والثانية، في ٢٥ منه: إنتقال القوات إلى القيادة الوطنية.

- والثالثة، في أول آب/أغسطس: إنتقال قيادة الجيش إلى الزعيم فؤاد شهاب[٨٦]، الذي احتفظ بمنصبه هذا حتى عام ١٩٥٨، عام انتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية.

وتنفيذاً للقرار رقم ١٥ تاريخ ١٩٤٥/٧/٢٥ الصادر عن هيئة الأركان الإنكليزية- الفرنسية المشتركة في المشرق، وبموجب الترتيبات المقترحة من قبل لجان التسليم والاستلام المشكلة لهذا الغرض، أعلن انتقال الجيش الوطني اللبناني إلى تبعة الدولة اللبنانية المستقلة اعتباراً من الساعة الصفر من تاريخ أول آب/أغسطس عام ١٩٤٥، وكان عديد هذا الجيش ٢٦٧٢ رتيباً وجندياً، ما عدا الضباط، وكانت وحداته مؤلّفة على الشكل التالي:

- أفواج القناصة اللبنانية الثلاثة: الأول والثاني والثالث (1 er . 2 em . et 3 em . BCL)

- الفوج الأول لفرقة المشرق (1 er BDL)

- سرية موقع بيروت.

- سرية خيالة القناصة اللبنانية.



رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري، ووزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان، وقائد الجيش الزعيم فؤاد شهاب، أثناء حفل تسليم علم الجيش اللبناني لأوّل قائد لهذا الجيش، في أول آب/أغسطس عام ١٩٤٥.

(من محفوظات الأمير طلال مجيد ارسلان)

- السرية الخاصة للمدرعات .
- الفصيلة الخاصة للرشاش الثقيل (رقم ٣).
- المجموعة الخامسة للمدفعية (مع مدفعية الشواطئ).
- السرية الثانية الخاصة للنقابين اللغامين.
- السرية التلغرافية الخاصة .
- السرية اللبنانية للنقل بالشاحنات .
- السرية اللبنانية للنقل على الحيوانات.
- سرية المقر العام.

- الفصيلة المستقلة للمرضين.
- الفصيلة المستقلة للإطفائيين.
- الفصيلة المستقلة لعمال المدفعية.
- السرية الخاصة للقاعدة الجوية (رقم ١) [٨٧].
- المدرسة الحربية (العناصر اللبنانية).

وتسلّمت الحكومة اللبنانية، في الوقت نفسه، الثكنات العسكرية التي بنيت بأموال لبنانية، وهي:

مقر وزارة الدفاع، وثكنتا طرابلسي والأمير بشير، ومخازن مار مخايل، كما تسلمت ثكنات فرنسية، في بيروت، على سبيل الإعارة. ووضع، بتصرّف الجيش اللبناني، معسكران: واحد في الشياح وآخر في بعبدا، وكذلك ثكنتا الياس لاوون في طرابلس وبنيامين تاجر في مرجعيون، وثكنة الخيام، وثكنة الخيالة في الميه وميه[٨٨].

وفي أول العام ١٩٤٦ قرّرت قيادة الجيش اللبناني استخدام اللغة العربية في كلّ مرافق الجيش ومؤسّساته، بدءاً بالأوامر، مروراً بالتعليم، حتى الإدارة، وشكّلت، لهذه الغاية، لجنة من: القيّم الإداري النقيب حبيب غطاس، والنقباء: إميل البستاني، وجورج كرم، وداود حماد[٨٩]. ومنذ ذلك الحين، أصبحت اللغة العربية اللغة الرسمية للجيش اللبناني، بينما ظلّت اللغة الفرنسية لغة التعليم والتدريب في المدرسة الحربية فقط.

وبتاريخ الأول من آب/أغسطس عام ١٩٤٥، أصدر الجنرال «بينيه» بروتوكولاً (الملحق رقم ٤) حدّد، بموجبه، أسس انتقال وحدات «القوات الخاصة» اللبنانية إلى السلطة الوطنية.

بالإضافة إلى ما تقدّم، انخرط في «جيش المشرق» الفرنسي عناصر لبنانية (وسورية) وفقاً لعقود تطوّع للخدمة «كمساعدين في الوحدات الفرنسية في المشرق، والتي يحتمل أن تخدم خارجه»، ولأجل ذلك، لم تكن هذه العناصر تحسب ضمن وحدات «القوات الخاصة» اللبنانية أو السورية، بل كانت تعمل في وحدات خاصة موزّعة في مختلف مناطق سوريا ولبنان، وعندما تقرّر تسليم «القوات الخاصة» إلى السلطات الوطنية في كلّ من سوريا ولبنان، سمحت فرنسا لهذه العناصر بأن تستمر في خدمتها، ووفقاً لعقود تطوّعها، في الوحدات الفرنسية[٩٠]. وقد خاض هؤلاء المجندون (اللبنانيون والسوريون) معارك عديدة، في صفوف الجيش الفرنسي، في الحرب العالمية الثانية، في إفريقيا (بيرحكيم وطبرق والعلمين وغيرها) وفي المشرق[٩١].

وفي اليوم نفسه (أول آب/أغسطس عام ١٩٤٥)، تسلّمت سوريا جيشها الوطني، كذلك، وكان مؤلّفاً من الوحدات التالية:

- الأفواج ٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و٨ لفرقة المشرق (D.L).

- مجموعة السرايا السورية للخيالة الخفيفة، لشرق سوريا. (وكان يطلق هذا الإسم على سوريا الداخلية).

- الفصيلة الخاصة للرشاش الثقيل (رقم ٥).

- سرية السيارات (رقم ١٠٨).

- عناصر مجموعة الخيالة المتقدمة (Cavalerie de ligne).

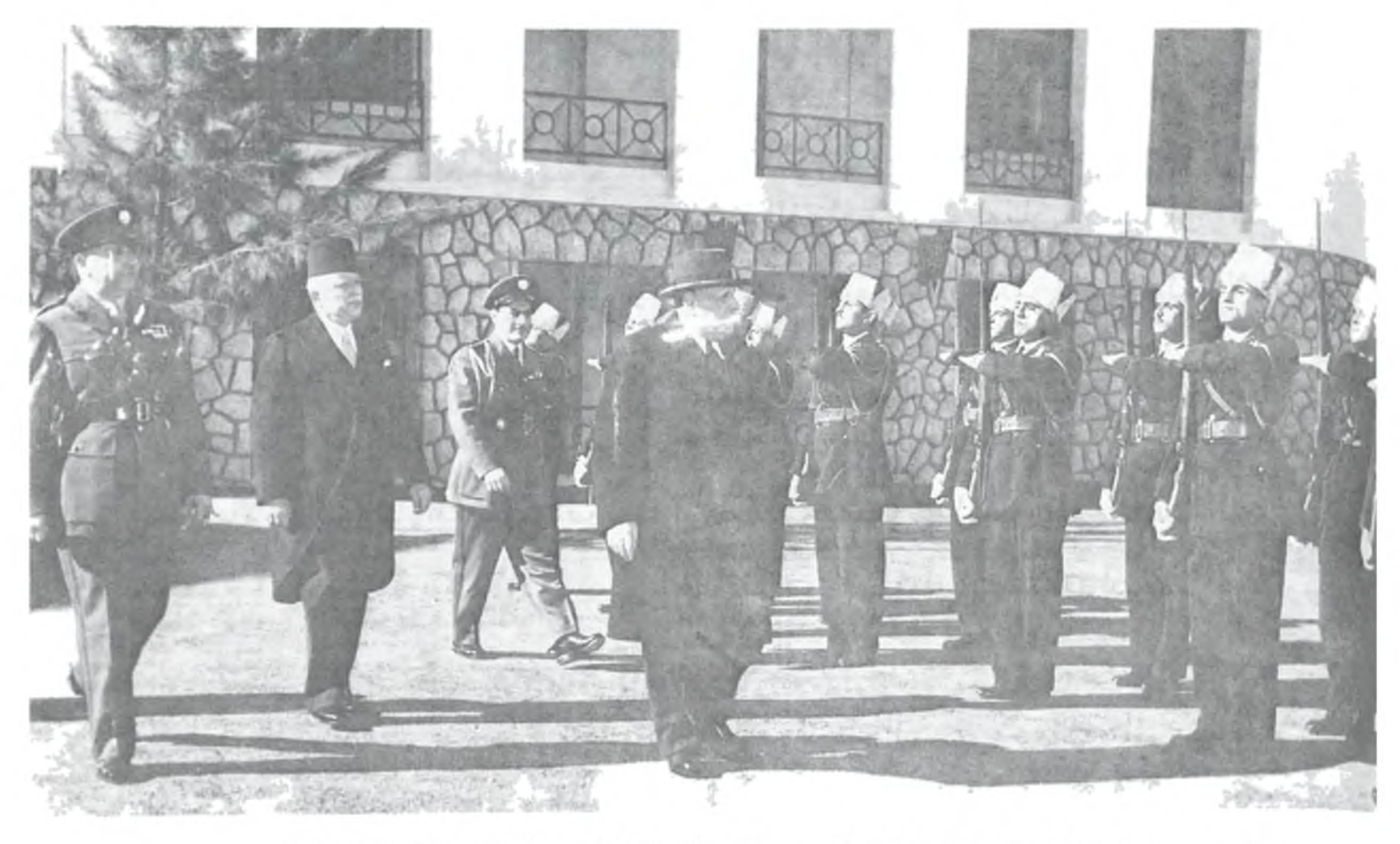
- عناصر مجموعة الجند الشراكسة.

- عناصر مجموعة الجند الدروز.
- عناصر مجموعة جند شمال سوريا.
- فصيلتان خاصتان للرشاش الثقيل (رقم ١ و٢).
- مجموعة مدفعية (الرابعة).
- السرية الأولى الخاصة بالنقابين اللغامين.
- سريتا النقل المختلطتان (الأولى والثالثة).
- السرية الثانية للنقل بالسيارات.
- السرية الثانية للنقل على الحيوانات.
- سرية موقع حلب.
- عناصر السرية المنحلّة لموقع دمشق.
- فصيلة موقع اللاذقية.
- المدرسة الحربية (العناصر السورية).
- السرية الخاصة للقاعدة الجوية (رقم ٢).
- العناصر المتبقية من السرية الثانية لقناصة المشرق للفرقة (CDL)[٩٢].

مفاوضات الجلاء:

- في مجلس الأمن:

في شهر أيلول/سبتمبر، عام ١٩٤٥، التقى كلّ من وزيري الخارجية البريطانية (ارنست بيفن) والفرنسية (جورج بيدو)، في لندن على هامش



الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية في زيارة للمدرسة الحربية بالفياضية عام ١٩٥٢، وبرفقته وزير الدفاع رشيد بيضون وقائد الجيش فؤاد شهاب.
(من محفوظات المؤلف).

اجتماع وزراء خارجية الدول الكبرى الخمس (أميركا والاتحاد السوفياتي والصين وإنكلترا وفرنسا)[٩٣]، واتفقا على وضع الخطوط الرئيسية لسياسة مشتركة لهما في سوريا ولبنان، ثم تحوّل هذا الاتفاق إلى «اتفاقية» جرى توقيعها، من مسؤولي الطرفين، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، وقد نصّت على أن تجلو الدولتان، معاً، عن أراضي سوريا، وعلى مراحل، ويمكن لفرنسا أن تحتفظ «بقوات» في لبنان «إلى أن تقرّر الأمم المتحدة تنظيماً للأمن الجماعي في هذه المنطقة»[٩٤]. ويبدو ان أحد أهم أسباب هذا الاتفاق، بين الحليفين اللدودين، هو الرغبة في محو كلّ ما ترسّب من خلافات بينهما، بسبب وجودهما معاً في هذه المنطقة، بحيث تصبح علاقاتهما أكثر

متانةً، وبحيث تزداد عوامل الثقة فيما بينهما[٩٥]. وكان هذا الإتفاق، في نظر الجنرال «ديغول»، لا يغيّر شيئاً من وضع الفرنسيين في لبنان، طالما ان أكثر عناصرهم «قد تمركزت، سلفاً، في الأراضي اللبنانية»، ولكنه يظهر «تنازلات مهمة» للبريطانيين في المشرق العربي، إذ إنه «يضع حداً لوجودهم العسكري في سوريا»، ثم انــه «ينص على ترحيلهم من لبنان، بينما نبقى نحن فيه»، هذا بالإضافة إلى إنه يتيح لفرنسا ان تبقي جيشها في لبنان إلى الوقت الذي تصبح الأمم المتحدة «قادرة على إعفائنا من مسؤوليات الإنتداب»[٩٦]. إلاّ ان تبايناً ظهر، في تفسير الاتفاق، بين الدولتين، عند الشروع في تنفيذه عملياً، فقد أرسل «ديغول» أحد جنرالاته «الجنرال دي لارمينا» إلى بيروت للاجتماع بالضباط البريطانيين ووضع الاتفاق موضع التنفيذ[٩٧]، ولكن تبيّن ان البريطانيين يقبلون بالانسحاب من سوريا مع الفرنسيين، إلاّ انهم لا يقبلون بالانسحاب من لبنان إلاّ عندما ينسحب الفرنسيون منه، وكانت التعليمات التي تلقاها الضباط البريطانيون، بهذا الصدد، هو ان يظل، في لبنان، ٣٥ ألف جندي بريطاني مقابل ٧ آلاف جندي فرنسي. ويقول ديغول: «وهكذا كان الاتفاق يعني، في النهاية، ما يلي: أن ينسحب الفرنسيون من الشرق الأوسط بأسره، إذ إن قواتنا، التي ستبحر من بيروت، لن يكون بوسعها ان تتوجّه إلى أي مكان آخر غير الجزائر أو بنزرت أو مرسيليا، بينما يظل الإنكليز، بأعداد كبيرة وبقوّة، في كلّ من القاهرة وبغداد وعمان والقدس، ويسيطرون، وحدهم، على هذه المنطقة من العالم»[٩٨].

وقد أدّى هذا التباين، في تفسير الاتفاق بين الدولتين، إلى وقف المفاوضات التي كان الطرفان قد بدآها، في بيروت، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، من العام نفسه، إذ استدعى ديغول، على الفور، الجنرال «دي لارمينا»[٩٩]. وبالإضافة إلى

ذلك، فقد لقي هذا الاتفاق معارضة مطلقة، في سوريا ولبنان، دفعت بمسؤولي الدولتين إلى المطالبة «بانسحاب مبكر، وبلا شروط»، وذلك في مذكرة إحتجاجية بعثت بها إلى «الدول الكبرى والدول العربية كافة» بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٦، ورافق ذلك إضرابات ومظاهرات، في كلّ أنحاء سوريا، للمطالبة بجلاء الجيوش الأجنبية عنها[١٠٠].

وكان مجلس النواب اللبناني قد اجتمع، بعد ظهر ١٣ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٥، لدرس الاتفاق الذي عقد بين الدولتين (انكلترا وفرنسا)، واتفق على ان يتم تنسيق بين سوريا ولبنان لمواجهة ذلك الاتفاق على الصعيد الدولي، فاجتمع، في عاليه، وبتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر، كلّ من بشارة الخوري وشكري القوتلي، ومعهما رئيسا حكومتي البلدين ووزيرا خارجيتيهما، وبحثوا، جميعاً، في الاتفاق وسبل تعطيله، وتقرّر، إثر ذلك، توحيد خطة العمل، بين البلدين. وقد أطلع «حميد فرنجيه» وزير الخارجية اللبنانية، مجلس النواب، في جلسة عقدها بتاريخ ١٧ منه، على ما تمّ الاتفاق عليه مع سوريا، ومما قاله إن الاتفاق قد تمّ على أن يتمّ «جلاء جميع القوات الأجنبية» عن سوريا ولبنان «في وقت واحد معاً»، وانه «لن يحصل أي انتقاص من استقلال لبنان وسيادته»، وان الحكومة لن تتعهد بأي اتفاق «لا تكون مشتركة بوضعه وموقّعة عليه»[١٠١]. وقد ورد ذلك في بلاغ مسهب صدر عن الحكومة اللبنانية، وكان يتضمّن رفضاً قاطعاً لما ورد في الاتفاق البريطاني الفرنسي، وان الحكومة اللبنانية سوف تتابع، مع سوريا، الاهتمام بكلّ ما سوف ينتج عن هذا الاتفاق[١٠٢].

وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٥، عاد المجلس النيابي إلى الاجتماع، من جديد، لمناقشة الاتفاق البريطاني الفرنسي، وتحدث، في هذه الجلسة، كلّ من: وزير الخارجية (حميد فرنجيه) الذي تحدث، بالتفصيل، عن

مساوىء الاتفاق وخطورته على استقلال لبنان وسيادته، وهنري فرعون الذي أعلن استمرار النضال للدفاع عن هذا الاستقلال، ورياض الصلح الذي هدّد بأننا «سننزل إلى الشوارع، ونصعد إلى الجبال إذا لزم الأمر، وما عهد راشيا ببعيد»[١٠٣]. وقد استقر الرأي، بعد الاتفاق مع سوريا، على تشكيل وفدين، لبناني وسوري، متضامنين للذهاب إلى لندن وتقديم شكوى إلى مجلس الأمن فيها، وقد تألف الوفد اللبناني من: حميد فرنجيه (وزير الخارجية) ، ورياض الصلح ، ويوسف سالم، وانضم إلى الوفد، في لندن، كميل شمعون وزير لبنان المفوض لديها، بينما رأس فارس الخوري الوفد السوري الذي انضم إليه، في لندن، سفير سوريا ، نجيب الارمنازي[١٠٤].

وفي لندن، بدأت معركة الجلاء عن سوريا ولبنان.

وقبل أن نبدأ بالحديث عن سير المعركة في أروقة الأمم المتحدة، يجدر بنا أن نتوقف، قليلاً ، عندما ورد ، على لسان كميل شمعون، وفي مذكراته، عن موقف بريطانيا، نفسها، من الاتفاق الذي عقد بينها وبين فرنسا، وذلك على لسان وكيل وزارة الدولة، المستر «هاو». قال «شمعون» إن «هاو» زاره، في مكتبه بالسفارة (في ١٧ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٥) وشرح له المعاناة التي عانتها بريطانيا من جراء التشدّد الفرنسي في موضوع الجلاء، ومما قاله: «إذا كنت أقول لك إن المحادثات قد انقطعت، أحياناً، مع الفرنسيين، بسبب الجلاء، فقد تفهم الصعوبات التي واجهتنا قبل الحصول على توقيعهم. لقد كان المهم ان نحصل على توقيعهم، ولقد حصلنا عليه». ويستطرد «هاو» شارحاً «للوزير اللبناني المفوض» تفسير الحكومة البريطانية للاتفاق:

«إن جلاء القوات الفرنسية، كجلاء القوات البريطانية، عن لبنان وعن سوريا، سواء بسواء، سيكون تاماً. لقد أعطيت التعليمات لأركان حربنا التي

ستتولى أمر الجلاء عن سوريا، ثم عن لبنان. وسيتم الجلاء في وقت واحد وعلى مراحل متتابعة بمعدل ٢٥٪، واني آمل ان يتمّ الجلاء، نهائياً، عن لبنان، خلال ستة اشهر، وإذا لم يتم، لأن الفرنسيين سيتشبثون بضرورة الحصول على قرار من منظمة الأمم المتحدة لتنظيم الأمن العالمي، فسنعيد عليهم الكرة، وسيكون من السهل جداً الحصول على جلاء القوات الصغيرة الفرنسية التي لا تكون قد جلت، بعد، في ذلك التاريخ. وان قوات بريطانية معادلة في العدد للقوات الفرنسية، في لبنان، تظل فيه حتى الجلاء التام، وسيضطر الفرنسيون لحل الفرق المؤلّفة من المتطوعين المحليين حالاً، ثم انهم سيستبدلون، بأقرب وقت، بمفوضيتهم العامة، هيئة دبلوماسية عادية». ويعلن «هاو» في حديثه مع شمعون، أنّ بريطانيا مستعدة لتسليم الحكومتين، السورية واللبنانية، ما يلزمهما من أعتدة وأسلحة، لكي تتمكنا من القيام بمهمات حفظ النظام والأمن في بلديهما[١٠٥]. إلاّ ان «الإيضاحات» التي قدّمتها وزارة الخارجية البريطانية للاتفاق، بناءً لطلب من السفارة اللبنانية، بيّنت انه يحق لممثلي لبنان مناقشة القرارات التي سوف يتخذها القادة العسكريون البريطانيون والفرنسيون تنفيذاً للاتفاق، كما ان نسبة الـ ٢٥٪ التي وردت في الاتفاق ليست ثابتة، بل يمكن أن تزيد أو أن تنقص، وكذلك فإن مهلة الستة أشهر ليست ثابتة ايضاً، ولكن المبدأ هو «أن يتم الجلاء في أقرب وقت ممكن». وفي أي حال، فإن القوات البريطانية سوف تظل «مرابطة حتى الجلاء المشترك»، وان الحكومة البريطانية عازمة على تسليح الجيش اللبناني لكي يتمكّن «من المحافظة على النظام في لبنان»(١٠٦). كما أظهر نص الاتفاق، بلغتيه الإنكليزية والفرنسية، تناقضاً كان، على ما يبدو، أحد أهم الأسباب، في إبطال مفاعيله، عند البدء بالتنفيذ (في ٢١ كانون

الأول/ديسمبر عام ١٩٤٥)[١٠٧] كما سبق ان رأينا. وهكذا، فإن هذا الإتفاق لم يستمر، في الواقع، أكثر من بضعة أسابيع انتقلت بعدها، قضية الجلاء إلى هيئة الأمم.

وصل الوفد اللبناني إلى لندن يوم الأحد في ٦ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٦، واستقبله كميل شمعون (وزير لبنان المفوض في لندن)، وفي التاسع منه، وصل «أحمد الداعوق» سفير لبنان بباريس، وانضم إلى الوفد[١٠٨]. ولا يخفي رئيس الجمهورية اللبنانية، آنذاك، بشارة الخوري، الخلاف الذي بدأ يذرّ قرنه بين كميل شمعون وباقي أفراد الوفد اللبناني، في لندن، إذ يقول: «كانت المهمّة (للوفد) سهلة من جهة ثقة الوزراء بي، وصعبة من جهة أخرى، سببها ان وفدنا اصطدم، منذ وصوله إلى الوزارة، بآراء خاصة بدرت من وزيرنا المفوض هناك، ونشبت بينهما حرب باردة سعيت لأن أقف فيها موقف الحكم المحايد»[١٠٩]. وقد تحدّث «الخوري» بصراحة عن ماهية هذه «الحرب الباردة»، كما تحدث شمعون نفسه عنها، في مذكراته[١١٠]، كما تطرّق إليها «تقي الدين» إستناداً إلى ما جاء في مذكرات شمعون[١١١]. وكان الخلاف على مسألتي القبول بالمفاوضات المباشرة مع فرنسا ونقل المفاوضات إلى باريس، كما تطالب فرنسا، وكان شمعون، دون باقي أعضاء الوفد، يرفض المسألتين معاً، ولكن «يوسف سالم» لم يتردد في القول إن شمعون «كان يستوحي آراءه من سبيرس»، وان سبيرس هو الذي شجع شمعون «على اتخاذ هذا الموقف»[١١٢].

ما أن استقر الوفدان، السوري واللبناني، بلندن، حتى بدءا اجتماعاتهما معاً لتنسيق المواقف بينهما[١١٣]، وكانا، في الوقت نفسه، يتصلان بوفدي بريطانيا وفرنسا، لعلّهما يستطيعان الوصول، معهما، إلى تسوية تؤدي إلى جلاء جيوشهما عن البلدين. ولما تبين للوفدين ان اتصالاتهما لن تجدي نفعاً، تقدما،

بناءً لتوجيهات من حكومتيهما، وبتاريخ ٤ شباط/فبراير عام ١٩٤٦ بشكوى مشتركة إلى مجلس الأمن (بواسطةَ تريغفلي أمين عام المجلس)، ومما جاء في هذه الشكوى:

«.... ان الوفدين، اللبناني والسوري، بناء على أمر حكومتيهما، يطلبان من مجلس الأمن ان يتخذ قراراً يوصي فيه بجلاء جميع الجيوش الأجنبية عن الأراضي اللبنانية والسورية جلاءً تاماً، وفي وقت واحد....»(١١٤).

وتجاوب مجلس الأمن مع الشكوى اللبنانية السورية، فعقد أولى جلساته للنظر فيها، بتاريخ ١٤ شباط/فبراير عام ١٩٤٦، واقتصر البحث، في هذه الجلسة، حول ما إذا كان الوضع المشكو منه يعتبر «نزاعاً أم حالة» وذلك لتقرير ما إذا كان يحق للدولتين المشكو منهما (بريطانيا وفرنسا) التصويت على المقرّرات (إن كان الوضع حالة وليس نزاعاً) أم عدم التصويت عليها (إن كان الوضع نزاعاً وليس حالة)، وانقسم المجلس بين متعاطف مع فرنسا وإنكلترا (أميركا ومعها أكثر الأعضاء) ومتعاطف مع سوريا ولبنان (الاتحاد السوفياتي ومعه مصر وبولونيا)(١١٥).

وتابع مجلس الأمن النظر في الشكوى، يومي ١٥ و١٦ منه، وفي هاتين الجلستين، دار النقاش «في صلب الموضوع» فتحدّث (في الجلسة الثانية) وزير الخارجية اللبنانية (حميد فرنجيه)، فعرض الشكوى بلغة فرنسية و«بوضوح رصين ما بعده وضوح»، وموجز ما قاله: «ان لبنان وسوريا قد دخلتا عضوين في هيئة الأمم المتحدة، فلا يجوز الحدّ، بأي شكل من الأشكال، من سيادتهما الكاملة. وبما أنّ الحرب العالمية قد انتهت، ولم يبق أي مسوّغ قانوني لبقاء جيوش أجنبية في أراضينا، فقد طلبنا إلى كلّ من حكومتي باريس ولندن ان تسحبا جميع جيوشهما فلم تسحباها، وكتبنا إليهما رسمياً، وفاوضناهما، فلم

نفلح، وحجتهما ان بينهما اتفاقاً على بقاء بعض جنودهما «ريثما تقرّر هيئة الأمم التدابير اللازمة للمحافظة على الأمن الجماعي في المنطقة»، وهذا كلام، من الدولتين، يناقض الميثاق العالمي، مناقضة خطيرة». ثم تكلّم «فارس الخوري» رئيس الوفد السوري، «باللغة الإنكليزية» مفندا «المزاعم الفرنسية والانكليزية، بنداً بنداً»،، وبسط «الأسباب القانونية» التي تستدعي قبول الشكوى من قبل مجلس الأمن، ثم تحدّث عن الذريعة التي تتذرع بها الدولتان المشكو منهما، وهي «موضوع الأمن الجماعي» مبيناً ان هذا الموضوع هو «جزء من الصلاحيات الأساسية» للدولتين الشاكيتين، وانه «لا يحق للحكومتين المذكورتين (البريطانية والفرنسية) ان تتدخّلا فيه»، ثم رأى ان «بقاء الجيوش الأجنبية» على أراضي سوريا ولبنان يهدّد تلك البلدين بالأخطار، وطالب، أخيراً، مجلس الأمن بأن «يدعو الدولتين إلى الانسحاب فوراً»(١١٦).

ودار نقاش مستفيض حول الشكوى وكلمتي فرنجيه والخوري، فردّ عليهما «بومبيدو» رئيس الحكومة الفرنسية ووزير خارجيتها، ورئيس وفد بلاده إلى مجلس الأمن، كما تحدّث رؤساء العديد من الوفود التي أيدت وجهة النظر السورية اللبنانية (مثل الوفد السوفياتي والأميركي والبولوني والصيني والبرازيلي والمصري والهولندي)(١١٧). وفي الجلسة الأخيرة، أعلن رئيس الوفد البريطاني استعداد بلاده لسحب جيوشها من سوريا ولبنان خلال ثلاثة أشهر، ولكن رئيس الوفد الفرنسي وقف ليقول: «إنني أوافق، مبدئياً، على الجلاء عن سوريا ولبنان، لكن هناك نقاطاً يجب أن نتفق عليها أولاً، لذلك أطلب ان تجري المباحثات في باريس لا في لندن، وعلى هذا، أوجه دعوة إلى أعضاء الوفدين، السوري واللبناني، للحضور إلى باريس لمتابعة المفاوضات، وأرجو من الوفدين أن يقبلا ضيافة الحكومة الفرنسية». وفتح

هذا الاقتراح باب المناقشة من جديد، ولكن الوفدين، السوري واللبناني، ظلا مصرّين على ان يتمّ، بصراحة، تحديد موعد الجلاء[١١٨].

في هذه الأثناء، كانت تدور، خلف الكواليس، مساع يقوم بها الوفد الفرنسي لتتمّ مفاوضات مباشرة بينه وبين الوفدين اللبناني والسوري لوضع أسس الجلاء، كما طرح هذا الوفد ان تتابع المفاوضات في باريس، وليس في لندن (وقد سبق أن رأينا ان شمعون كان ضد الطرح الفرنسي مما أوقع خلافاً بينه وبين باقي أعضاء الوفد اللبناني).

وفي جلسة السابع عشر من شباط، تقدّم الوفد الأميركي بمشروع قرار يتضمّن ما يلي: «إن مجلس الأمن يأخذ علماً بالبيانات التي أدلت بها الدول الأربع (لبنان وسوريا وبريطانيا وفرنسا)، وهو يعرب عن ثقته بسحب القوات في المهلة العملية الأكثر إمكاناً. ويجب ان يُشرَع، لهذه الغاية، بمفاوضات، بين تلك الدول، دون إبطاء. وهو يطلب إليها ان تحيطه علماً بنتائج تلك المفاوضات»[١١٩].

وحاول كلّ من لبنان وسوريا إدخال تعديل على نص مشروع القرار هذا، وذلك بأن «تنحصر المفاوضات في الجلاء فقط» دون غيره من أمور، وأن تكون «في النواحي الفنية» منه، وأن «يحدّد موعده، بصورة قاطعة»[١٢٠]، ولكن هذا الطرح لم يلق قبولاً من لدن أعضاء المجلس. وطرح مشروع القرار الأميركي على التصويت فحاز على الأكثرية (٧ أصوات) ولكن الاتحاد السوفياتي استخدم «حق النقض» مما ألغى مفعول القرار برمّته. ويقول «كميل شمعون» في مذكراته ليوم ١٦ شباط/فبراير عام ١٩٤٦ ما يلي:

«صيغت هذا المساء، قضية جلاء الجيوش الفرنسية والبريطانية عن الأراضي اللبنانية والسورية، بعد مناقشة استمرّت يومين، بقرار صُدِّق بموافقة

سبعة أعضاء من أعضاء المجلس. ان الفرنسيين والبريطانيين امتنعوا عن التصويت، ثم عادوا فوافقوا على القرار، ولولا هذه الموافقة لما كان للقرار من قيمة بالنظر إلى «الفيتو» السوفياتي الذي لم يكن منتظراً». ويعلّق شمعون، على تلك المناقشات، بقوله: «لقد بدت نواقص عديدة في المناقشة التي تلت عرض المندوبين اللبناني والسوري للدعوى، كما تنوسيت، قصداً، بعض الاستشهادات وبعض الحجج الضرورية، ولولا هذا التناسي لوفر الوفد السوفياتي على نفسه ان يقوم مقامنا بمهمة المحامي عن قضيتنا»(١٢١).

لقد انتهت قضيتنا، في مجلس الأمن، إذن، إلى لا نتيجة، ولم يبق على لبنان وسوريا، سوى التفاوض المباشر مع المحتلّين. ويطرح «بشارة الخوري» عدداً من التساؤلات في هذا المجال: «هل خرجنا من مجلس الأمن كما دخلناه؟ هل خرجنا منه أضعف مما دخلناه؟ هل المفاوضة تجدي نفعاً؟ هل يعود وفدنا إلى بيروت ويدعو الدول الثلاث لعقد مؤتمر الجلاء فيها؟ هل يذهب إلى باريس تلبية لدعوة حكومتها؟ هل تقبل سوريا الاجتماع في باريس؟ هل يذهب الانكليز إلى عاصمة الفرنسيين؟ هل يذهب الفرنسيون إلى لوندرة؟ هل نجدد الشكوى أمام مجلس الأمن بعد أن أصاب الشكوى الأولى ما أصابها؟»(١٢٢).

أسئلة كثيرة دارت في خاطر رئيس الجمهورية اللبنانية، وأمّا ما برز منها فهو: هل تعقد المفاوضات في بيروت أم في لندن أم في باريس؟ أو هل تطرح القضية، من جديد، أمام مجلس الأمن؟ وقد استبعد الطرح الأخير فوراً، لعدم واقعيته، بعد ان خذلنا هذا المجلس. ولكن باريس تصرّ على ان تعقد المفاوضات في ضيافتها، ولا يخفى ما في ذلك من تأثير على المتفاوضين، أصحاب الشكوى خصوصا، ولأجل ذلك رفضت سوريا هذا الطرح رفضاً باتاً، خصوصاً ان

جراحها لم تلتئم، بعد، من جراء قنابل «اوليفاروجيه» وتصرّفاته الوحشية، ولبنان متردّد، كذلك، لأنه لن يتخلى عن سوريا، ولندن غير عابئة طالما انها مصرّة على الانسحاب، وتسعى إليه، شرط ان تسوق فرنسا معها. وكان «شمعون» أكثر أعضاء الوفد رفضاً للرأي الفرنسي، بتشجيع من «سبيرس» ولا شك، وذلك لأن «الانكليز» أعلنوا استعدادهم لإجلاء جيوشهم عن أراضي سوريا ولبنان، بصورة قاطعة، وظلت العقدة مع الفرنسيين دون سواهم»(١٢٣). وكان «سبيرس» لا يرى فائدة من إجراء المفاوضات معهم، وفي عقر دارهم. وأرسل «شمعون» برقية إلى رئيس الجمهورية يعرب فيها عن رأيه بأن تجري المفاوضات «في لندن أو في بيروت، دون سواهما»(١٢٣ مكرر).

كان ديغول قد قدّم استقالته من رئاسة الحكومة الفرنسية بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٦، وكان أكثر المسؤولين الفرنسيين تشدداً بمسألة انسحاب الجيوش الفرنسية من سوريا ولبنان، لأسباب يعيدها هو إلى «كبريائه» الذي لا يريد له ان ينكسر(١٢٤)، وباستقالته انزاحت عقبة كأداء من طريق الجلاء عن سوريا ولبنان. ولذلك، فقد انقسمت الآراء، حول مكان انعقاد المفاوضات، إلى:

١ - رأي رافض لعقدها بباريس، ويؤيد بقاءها بلندن (بريطانيا وكميل شمعون، وسوريا).

٢ - ورأي مؤيد لعقدها ببيروت (سوريا ولبنان).

٣ - ورأي مؤيد لعقدها بباريس (بعض أعضاء الوفد اللبناني، وفرنسا).

ويقول يوسف سالم: «بعد استشارات عديدة قمنا بها بالاتفاق مع الوفد السوري، لم نر بدأ من أن نلبّي دعوة السيد «بيدو»، آملين أن نتوصّل، في باريس، إلى إقناع الحكومة الفرنسية بقبول طلبنا وإقرار الجلاء التام من دون قيد ولا

شرط، وتحديد موعد له لا يتجاوز نهاية سنة ١٩٤٦. وعارض كميل شمعون هذا الرأي بشدة، فقرّرنا رفع الأمر إلى الرئيس بشارة الخوري»، ويتابع سالم: «وأخذ الوفد السوري، وبخاصة رئيسه، يشجعنا على السفر إلى فرنسا، ثم علمت أنه أبرق إلى الرئيس شكري القوتلي طالباً منه أن يتصل بالشيخ بشاره الخوري ويقنعه بضرورة ذهاب الوفد اللبناني إلى باريس، لأن المصلحة المشتركة للبلدين تقضي بذلك»، بينما «رفع الأستاذ كميل شمعون، هو أيضاً، رأيه إلى الشيخ بشاره، ملحاً على الرئيس بأن يمنع الوفد من السفر إلى باريس، بحجة أن الخطوة لن تجدي لبنان شيئاً، وأن كلّ ما ستسفر عنه هو إذلال الوفد» وكان ذلك هو رأي الجنرال سبيرس(١٢٥).

ويشرح الرئيس بشاره الخوري، بالتفصيل، الإتصالات التي جرت معه، بهذا الصدد، بعضها يحاول إقناعه بأن تكون المفاوضات «في لندن أو بيروت، دون سواهما»، كما ورد في برقية من كميل شمعون بتاريخ ١٩ شباط/فبراير عام ١٩٤٦، وبرقيته بتاريخ ٢١ منه، والتي يقترح فيها «تقديم مذكرة مشتركة، من سوريا ولبنان، لحكومتي لوندره وباريس، بطلب فتح مفاوضات بين الدول الأربع في بيروت»(١٢٦)، وبعضها الآخر يحاول إقناعه بضرورة توجه الوفد إلى باريس للتفاوض، كما ورد في رسالة الجنرال «بينيه» إليه بتاريخ ٢٠ منه، وقد قال فيها «كلفني المسيو بيدو ان ألحّ على فخامتكم بقبول دعوته، مبيناً انه أعطى، في لوندره، الأدلة الكافية على حسن نية الحكومة الفرنسية»، ويعلّق «الخوري» على رسالة «بينيه» هذه بقوله: «قلنا له اننا سنخابر دمشق بهذا الخصوص، وقد خابرناها حالاً فأجابت برفض المفاوضة في باريس، وقبلت بها في لندره أو بيروت»(١٢٧). وكان «حميد فرنجيه» قد أبرق إليه، في اليوم نفسه (٢١ منه)، يشرح له الوضع في لندن، قائلاً: «إقترحنا على المستر بيفن عقد مؤتمر في

بيروت فرفض الفكرة خشية تجدّد المشاكلّ بين الإنكليز والفرنسيين. قابلنا استرووغ مقترحاً عقد المؤتمر في باريس، فأشرنا بابتداء المحادثات في لندره بسبب وجود السوريين والإنكليز فيها، ووعدته ان أستشيركم في هذا الموضوع». وإذ يقول فرنجيه، في برقيته هذه، إن بيفن «ينوي الخلاص العاجل» وانه «يعتقد ان الفرنسيين يرغبون بإنهاء القضية بصورة حسنة»، يستطرد: «يظهر ان الفرنسيين يعلقون أهمية كبرى على زيارتنا لباريس. ننتظر تعليماتكم في الحالتين»[١٢٨]. وأمام إصرار فرنسا على وجوب عقد المفاوضات في ضيافتها بباريس، بدأت مواقف الاطراف تأخذ أشكالاً أكثر اعتدالاً، فسامي الخوري (أحد كبار موظفي المفوضية اللبنانية في لندن) أبلغ رئيس الجمهورية (الشيخ بشاره) أن وزير الخارجية اللبنانية (حميد فرنجيه) يرى انه «إذا قبلت الحكومة الفرنسية المفاوضات للجلاء فقط، فلا مانع من ان يمثل الوفد اللبناني سوريا في هذه المفاوضات»، وهو «لا يرى مانعاً، عند ذلك، من ان تجري المفاوضة في باريس، إنما يلزم، لذلك، موافقة الحكومة السورية». ويقول «الخوري» ان اتصالاً هاتفياً جرى بالحكومة السورية، ولكنها ظلت على رفضها لمبدأ التفاوض في باريس، «وعليه، لا يبحث بتوكيل الوفد اللبناني». ولكن اتصالاً هاتفياً ورد، عند الساعة الواحدة من بعد ظهر ٢٢شباط، من الوفد اللبناني في لندن، ويتضمن خمس نقاط، الأولى: أن وفدنا «يرتئي الذهاب إلى باريس بالإجماع»، والثانية: ان الوفد السوري «موافق على هذا الرأي، وقد أبرق إلى حكومته بهذا المعنى»، والثالثة: ان «موقف سوريا يختلف عن موقف لبنان»لأن الجلاء تم عن سوريا ولم يتم عن لبنان. والرابعة: إن رفضنا للمفاوضة سوف يجعلنا في موقف ضعيف جداً. والخامسة: ان الوفد سوف لن يتحمّل أية مسؤولية ان رفضت الحكومة المفاوضة.

وتلا ذلك إتصال هاتفي من شمعون يعرب فيه عن رأيه بأنه لا يرى مانعاً من ذهاب الوفد إلى باريس «لياقة» وليس «للمفاوضة الرسمية التي أوصى بها مجلس الأمن»، على أن يدعو لبنان، بعد ذلك، «فرنسا وبريطانيا وسوريا» لإجراء المفاوضات «كما أوصى به مجلس الأمن»(١٢٩).

بعد هذا السيل من الاتصالات، اتخذ لبنان قراره بإجراء المفاوضات في باريس، نزولاً عند رغبة الحكومة الفرنسية، وقد اتخذ مجلس الوزراء اللبناني هذا القرار في اجتماع له بتاريخ ٢٢ منه، حيث فوّض الوفد اللبناني بالذهاب إلى باريس «للمفاوضة حول نقطة الجلاء فقط» وأبلغ قراره هذا إلى الوفد اللبناني في لندن، ثم إلى الجنرال بينيه (مندوب فرنسا). وفي اليوم نفسه، تلقت الحكومة اللبنانية إتصالاً هاتفياً من الحكومة السورية تبلغها فيه موافقتها «على وجهة نظر الوفد اللبناني» وعلى ما وافقت عليه الحكومة اللبنانية. وقد أذيع هذا القرار صباح ٢٣ منه(١٣٠).

وهكذا حلّت العقدة الأصعب أمام استئناف المفاوضات مع فرنسا، وسافر الوفدان، اللبناني والسوري، إلى باريس.

- في باريس:

وصل الوفد اللبناني إلى باريس بتاريخ ٢٨ منه، وكان «كميل شمعون» قد تخلف عن الوفد، في لندن، (ليظل قريباً من الحكومة البريطانية)، واستعيض عنه بأحمد الداعوق، وزير لبنان المفوض بباريس. وكانت الحكومة البريطانية قد انتدبت، للاشتراك في المفاوضات، كلاً من: الجنرال «بيللو» قائد القوات البريطانية في سوريا ولبنان، والجنرال «ستون»، فسافر هذان القائدان إلى باريس، في الوقت نفسه(١٣١).

ولكن الحكومة البريطانية لم تكن راضية عن نقل المفاوضات إلى باريس، باعتبار ان ذلك يبعدها عن التأثير في سير تلك المفاوضات، كما انه يعطي فرنسا إمكانات أكبر للتأثير فيها، وقد أرسلت بريطانيا مذكرة إلى لبنان بتاريخ ٢٣ منه، مضمونها ان بريطانيا تنقض تعهدها الذي كانت قد قدّمته إلى لبنان وسوريا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٥ «بعدم إخلاء الأراضي السورية واللبنانية قبل ان تخليها الجيوش الفرنسية» وذلك لأن هاتين الحكومتين «قدمتا الشكوى ضد بريطانيا وفرنسا» معاً، وطالبتا بإجلاء قواتهما معاً، دون تمييز بين الدولتين (وكانت بريطانيا تعتبر نفسها صديقة لحكومتي سوريا ولبنان)، كما أرسلت الحكومة البريطانية إلى الحكومة السورية مذكّرة مماثلة، وقد قرّر البلدان (سوريا ولبنان) عدم الرد على هذه المذكرة بعد استشارة وفديهما بباريس(١٣٢).

ما أن وصل الوفد اللبناني إلى باريس (استقبله وزير الخارجية الفرنسية ونزل ضيفاً على الحكومة الفرنسية) حتى توزع أعضاؤه المهمات فيما بينهم، فكلّف رئيسه (حميد فرنجيه) القيام «بالاتصالات والاجتماعات بوزارة الخارجية»، وكلّف يوسف سالم الإتصال «برجال الأعمال» وخصوصاً «رؤساء مجالس إدارة الشركات الفرنسية التي لها فروع أو مصالح في لبنان»، وكلّف رياض الصلح «الإتصال بالسياسيين اليساريين» وعلى رأسهم «ليون بلوم» الزعيم الاشتراكي الشهير الذي أسهم «مساهمة فعالة في تذليل العقبات من طريق الوفد اللبناني في أثناء المفاوضات»، وكذلك أحمد الداعوق الذي كان «دائم الإتصال بوزارة الخارجية، على أعلى المستويات»(١٣٣).

بدأت المفاوضات في أول آذار/مارس عام ١٩٤٦، في وزارة الخارجية الفرنسية، (الكي دورسيه Quai d'Orsay) بين اللجنتين العسكريتين:

البريطانية برئاسة الجنرالين «ستون Stone» و«بيللو Pilleau» والفرنسية برئاسة الجنرال «دي لارمينا De Larminat». وكانت المفاوضات سهلة، فيما يتعلّق بسوريا، ذلك ان القوات الفرنسية كانت قد أعدّت نفسها للانسحاب من سوريا والتجمع في لبنان، وأذاعت اللجنتان المتفاوضتان البيان التالي: «أقرّت اللجنتان العسكريتان، الفرنسية والبريطانية، المجتمعتان بباريس، برنامج جلاء القوات الفرنسية والبريطانية، عن سوريا، الذي سيبدأ في ١١ آذار/مارس، وينتهي في ٣٠ نيسان/أبريل. وتدرس اللجنتان، الآن، برنامج الجلاء عن لبنان»[١٣٤]، وذلك «بعد ان تستكمل المفاوضات بين الجانب الفرنسي والجانب اللبناني حول بعض القضايا المعلّقة. وسيتم جلاء القوات في مهلة سنة»[١٣٥]، وهذا ما أثار الشكوك، لدى اللبنانيين، في نوايا فرنسا تجاه بلادهم، بحيث أضحوا يخشون أن ترفض الانسحاب إلى ان يوقع لبنان معها معاهدة تقيّده تقييداً تاماً، وهو ما لن يرضى به مهما كانت الضغوط.

وأمّا سوريا، فإنها، ما أن تبلغت بيان اللجنتين، البريطانية والفرنسية، حتى سارعت حكومتها إلى إعلان رفضها له، معلنة انها تصرّ على جلاء الجيوش الاجنبية عن أراضيها بأسرع وقت ممكن، ومهدّدة بنقل القضية، من جديد، إلى مجلس الأمن[١٣٦].

كانت فرنسا تحاول تأخير جلاء جيوشها عن لبنان حتى أول نيسان/أبريل عام ١٩٤٧ بذريعة انها بحاجة إلى «التسهيلات اللازمة» لذلك، وما أن وافق لبنان على تقديم التسهيلات الممكنة لها كي تسرّع جلاءها، وبعد ان وافق «جورج بيكو» على تقديم موعد الجلاء، وقف القادة العسكريون، وعلى رأسهم «الجنرال دي لارمينا»، ضد تقديم الموعد، وسانده، في موقفه هذا،

«استروروغ» السكرتير العام للمندوب الفرنسي، وكان عنصرياً شديد التعصب، «متصلباً في مواقفه، لا يتراجع ولا يلين»(١٣٧).

وكان الوفد اللبناني، تجاه هذا التصلّب من قبل القادة العسكريين الفرنسيين، محرجاً إلى درجة التفكير بوقف التفاوض والعودة إلى بيروت، وقد أفصح عن نيته هذه في برقية إلى رئيس الجمهورية. وبانتظار القرار الحكومي من بيروت، كثّف أعضاء الوفد اتصالاتهم بمعارفهم من أصحاب الشأن والتأثير في السياسة الفرنسية، فاتصل «يوسف سالم» بمدير بنك سوريا ولبنان بباريس «المسيو رينه بيسون» الذي استطاع التأثير على رئاسة الجمهورية الفرنسية «فأتتنا المساعدة من هذا المقام الأول»(١٣٨)، كما اتصل الوفد «بأميل الخوري» المقيم في سويسرا، فتوجه هذا، للتو، إلى باريس، والتقى «شوفيل» الأمين العام لوزارة الخارجية الفرنسية، وكان صديقاً حميماً له، واستطاع «اميل الخوري» الجمع بين رياض الصلح وشوفيل على مأدبة غداء انتهت، ولأسباب تتعلق بالمصلحة العليا للدولة، باقتناع «شوفيل» بوجوب «ان يقبل العسكريون بالجلاء العاجل. وكان لتدخل اميل الخوري الأثر الطيب في هذا الشأن»(١٣٩).

وفي ٩ آذار/مارس عام ١٩٤٦، تلقى رئيس الجمهورية برقية من وزير الخارجية اللبنانية بباريس يبلغه فيها، ان الجنرال «دي لارمينا» الذي كان متشدداً في أن يتمّ الجلاء في أول نيسان/أبريل عام ١٩٤٧، أقترح ان يكون ذلك في أول كانون الثاني/يناير من العام المذكور «إذا أعطى لبنان قوات للحراسة وتسهيلات للعمليات، دون أن يحدّد نوع التسهيلات». ويقول «فرنجية»، في برقيته، ان القوات التي ستجلو «قبل أول أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٦» هي القوات المحاربة، وأمّا الباقي، وعديده نحو ألفي جندي، فهو

مجموعة الإداريين، كما ستبقى «الأركان» كذلك، وبعض العسكريين «بثوبهم أو بالثوب المدني، لتدريب جنودنا»، إذا رغب لبنان بذلك. واقترح «دي لارمينا» تقديم «وحدة مصفحة صغيرة، مجانا» للحكومة اللبنانية(١٤٠)، ولكن «فرنجية» لم يتوقف كثيراً عند ما قاله «دي لارمينا» عن الجلاء المغلف «بالتقديمات» المغرية، بل إنه أوضح لمسؤولي «الكي دورسيه» ان العرض الذي تقدّمه وزارة الخارجية الفرنسية لن يكون مقبولاً من الحكومة اللبنانية. وختم «فرنجية» برقيته بالآتي:

«شعورنا هو ان الموعد يمكن تقديمه، وهو شعور يستند إلى عوامل متعدّدة. وبناء على محادثة مع المسيو فانسان اوريول (رئيس الجمهورية الفرنسية) هذا الصباح (٩ آذار)، أتوقع مقابلة فيليكس غوان (رئيس الوزارة) في الأسبوع المقبل، مفضلاً البحث معه على ان أبحث مع العسكريين أو الكي دورسيه»، ثم ينتهي إلى القول: «أحذّركم من كلّ محاولة تقوم بها المندوبية الفرنسية في بيروت. أوصيكم بالحزم»(١٤١). وقد تليت برقية «فرنجية» هذه في اجتماع مشترك بين أركان الحكومتين، اللبنانية والسورية، في شتوره، وتمّ الإتفاق على ان تردّ الحكومة اللبنانية على برقية وزير خارجيتها ببرقية تضمّنت ما يلي: «.... المهلة غير معقولة، ولا نستطيع قبولها. واصلوا المفاوضات في سبيل الجلاء المشترك معاً، لأن الجيوش والأعتدة البريطانية أكثر من الجيوش والأعتدة الفرنسية. الجيش اللبناني يقدّم المعونة والتسهيلات اللازمة لتجمّع القوات ولحراستها ونقل العتاد. ليس من صعوبة فيما يختص بالجنود المتطوعين للخدمة في الخارج، فالحكومة السورية مستعدة لأن تسهل عودتهم إلى بيوتهم فيما إذا لم يختاروا الجلاء. في حالة عدم الاتفاق، أنتم مأذونون بالسفر إلى أميركا

بمهمة متابعة المساعي لدى مجلس الأمن. ستعطي الحكومة السورية التعليمات نفسها لوفدها....».

وقد أرسلت هذه البرقية في اليوم التالي (١٠ آذار) إلى وزير الخارجية اللبنانية بباريس، وتبعها بلاغ مشترك من المجتمعين في شتوره يؤكد «اتفاق وجهات النظر بين الحكومتين السورية واللبنانية»[١٤٢].

وفي ١١ منه، دعا رئيس الجمهورية اللبنانية الجنرال «بينيه» لمقابلته، وأبلغه رغبة اللبنانيين في أن يتمّ انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية من لبنان، في وقت واحد، وبأسرع ما يمكن، وأبلغه انه سيكون مضطراً لرفع الأمر إلى مجلس الأمن من جديد، في ٢١ منه، إن لم تبادر فرنسا إلى الموافقة على الانسحاب، كما انه سوف يأمر وفده بالعودة إلى بيروت، معلناً، من خلال ذلك، انه لن يقبل بإطالة أمد بقاء تلك الجيوش في لبنان سنة كاملة بعد، كما تقترح الحكومة الفرنسية[١٤٣].

وفي ١٣ منه، تبلّغت الحكومة اللبنانية، من الحكومة البريطانية، عزم هذه الأخيرة على إجلاء قواتها من لبنان، بصورة نهائية، في ٣٠ حزيران/يونيو عام ١٩٤٦، وبعد تشاور الحكومة اللبنانية مع لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان اللبناني، قرّرت ان ترسل إلى وفدها، بباريس، وبالتاريخ نفسه (١٢ آذار/مارس) برقية تضمّنت ما يلي:

«أولاً: متابعة المفاوضات في باريس وإنهاؤها، سلباً أم إيجاباً، في مهلة ثلاثة أيام.

«ثانياً: في حالة السلب، العودة إلى بيروت حالاً، لعقد مؤتمر رباعي.

«ثالثاً: في حالة فشل هذا المؤتمر (في بيروت)، تجديد الشكوى إلى مجلس الأمن، والسفر إلى أميركا لمتابعتها هناك»(١٤٤).

– الجلاء:

في ١٧ منه، كان الوفد اللبناني على وشك مغادرة باريس بسبب مماطلة الفرنسيين وتلكؤهم، في تقرير الجلاء عن لبنان، ويبدو أن الفرنسيين كانوا قد صرفوا النظر، نهائياً، عن فكرة عقد معاهدة مع لبنان بعد أن أيقنوا ان ذلك أمر مستحيل، فالوفد، كما الحكومة، لم يغيّر مواقفه الرافضة لهذا الأمر. ومع ازدياد الضغوط الشعبية والدولية، (بريطانيا وأميركا والاتحاد السوفياتي) كان لا بد من الرضوخ أخيراً، وكان وزير الخارجية اللبنانية قد تعهد للوفد الفرنسي المفاوض بتقديم كلّ المساعدات التي طالب بها (بطريقة تعجيزية) لتسريع الجلاء، فلم تر فرنسا بدأ من الرضوخ، بالتالي، للإرادة اللبنانية والدولية، وأصدر وفدها بياناً بقبول تقديم موعد الجلاء، ومما جاء في هذا البيان ان قراراً كان قد اتخذ «طبقاً للآراء التي أعرب عنها أعضاء مجلس الأمن الدولي، والموافقة التي أبداها المستر بيغن والمسيو بيدو على قرار المجلس» لأجل «وضع خطة الجلاء عن لبنان»، وقد تمّ إبلاغ الحكومة اللبنانية بالموعد النهائي المحدّد «لسحب القوات الفرنسية من لبنان» وهو «أول نيسان/أبريل عام ١٩٤٧»، ولكن لبنان عاد يطالب بتقريب موعد الجلاء، وتجاوبت الحكومة الفرنسية مع هذا المطلب شرط ان يقدم لبنان التسهيلات اللازمة لانسحاب القوات، وذلك في أمرين:

«١ – الأمر الأول هو مساعدة الجيش اللبناني بتقديم الوسائل المادية الضرورية واليد العاملة والوحدات الفنية المختصة والقيام بما تطلبه السلطات الفرنسية من أعمال الحراسة.

ولتأمين الإتصال الدائم بين القيادة الفرنسية والقيادة اللبنانية، ترى الحكومة الفرنسية انه من المرغوب فيه إنشاء لجنة عسكرية عليا فرنسية - لبنانية مهمتها الإتصال بكلّ من القيادتين وإطلاعهما على تقديم موعد الجلاء.

«٢ - أمّا الأمر الثاني فهو وجوب مساعدة المصالح العامة وقوات الدرك والشرطة والوسائل الإدارية لتسهيل الجلاء وتقديم العمال الذين تحتاج إليهم السلطات العسكرية لنقل العتاد الحربي وحمله إلى البواخر.

«وعلى أساس التعاون التام، وباشتراط موافقة الحكومة اللبنانية على المنهاج المعروض في الفقرات السابقة، تستطيع الحكومة الفرنسية ان تختصر بشكل محسوس الوقت الذي قدره الخبراء العسكريون للجلاء.

«وفي مثل هذه الحال يجلو مجموع القوات الفرنسية بتاريخ ٣١ آب/أغسطس عام ١٩٤٦ بحيث لا يبقى في لبنان سوى ثلاثين ضابطاً ونحو من ثلاثمائة من الاختصاصيين الفنيين لتأمين الإشراف على العتاد الحربي ونقله. ويجري جلاء هؤلاء الضباط والاختصاصيين قبل آخر السنة الحالية.

«وتلبية للرغبة التي أعربت عنها الحكومة اللبنانية، تريد الحكومة الفرنسية ان تؤكد ان جلاء معظم القوات المقاتلة سيتم قبل ٣٠ حزيران/يونيو عام ١٩٤٦. وعلى اللجنة العسكرية الفرنسية اللبنانية ان تقترح على القيادة الفرنسية التدابير التي تسهل تحقيق هذا المنهاج»[١٤٥].

إلاّ ان ذلك يكن ليرضي الحكومتين، اللبنانية والسورية، وكان تهديدهما بالعودة إلى مجلس الأمن جدياً، كما ان المداخلات التي قام بها أعضاء الوفد اللبناني بباريس كانت مجدية إلى حد بعيد، وكذلك إقصاء «إستروروغ» العضو المتشدد في الوفد الفرنسي. ويقول «الخوري»: «لم يطل الانتظار، وصارت الغيوم تنقشع، الواحدة بعد الأخرى»[١٤٦].

وفي ٢٠ منه، تلقى الرئيس بشارة الخوري برقية من رئيس الوفد يبلغه فيها، بالتفصيل، «جميع شروط الجلاء، مع التسهيلات المطلوبة» من لبنان، ويقول «فرنجيه» في برقيته: «.... يعتقد الوفد ان الفرنسيين أظهروا روح تساهلٍ في المفاوضات، وان الاقتراحات المسجّلة أعلاه بلغت الحد النهائي.... ننصح بالقبول فوراً»، ثم يشرح انه «مع التسهيلات اللازمة، يحصل جلاء القوات الفرنسية المحاربة قبل ٣٠ حزيران/يونيو عام ١٩٤٦، أي تاريخ الجلاء الانكليزي، ويحصل جلاء القوات الأخرى في ١ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٧».

وما أن تبلّغ الرئيس هذا النبأ حتى سارع إلى دعوة الحكومة للاجتماع، حيث قرّرت قبول الاقتراحات الفرنسية الأخيرة وفوّضت الوفد إجراء الاتفاق على أساس هذه الاقتراحات، والتوقيع عليه[١٤٧].

وفي تمام الساعة الثالثة من يوم السبت الواقع فيه ٢٣ آذار/مارس عام ١٩٤٦، جرى، في باريس، بين الوفد اللبناني ووزير الخارجية الفرنسية، تبادل وثائق التصديق على الاتفاق اللبناني الفرنسي بشأن الوثيقتين التاليتين:

١ - كتاب وزير الخارجية الفرنسي:

«باريس في ٢٣ آذار/مارس عام ١٩٤٦.

«سيدي الوزير،

«تشرّفت بإعلامكم بتاريخ ١٩ آذار/مارس انه، إثر المباحثات التي جرت بين الخبراء العسكريين الفرنسيين والبريطانيين في باريس من ٢ حتى ٦ آذار/مارس، حددت هيئة أركان الحرب الفرنسية تاريخ أول نيسان/أبريل سنة ١٩٤٧ موعداً لإتمام سحب كامل القوات الفرنسية المرابطة في لبنان وذلك باعتبار الوسائل التي تملكها محلياً القيادة الفرنسية في الشرق.

«وكنت، في الوقت نفسه، أعلمتكم انه من الممكن تقصير هذه المهلة فيما إذا أمدت الحكومة اللبنانية القيادة الفرنسية بوسائل التسهيلات لهذه الغاية.

«ومن أجل هذا، كنت طلبت إليكم مساعدة من حكومتكم بشروط حدّدناها معاً، واستعرضنا التعديلات التي يمكن ان تسفر عنها هذه المساعدة في موضوع الجلاء.

«فتفضلتم بإعلامي بتاريخ ٢١ آذار/مارس موافقة حكومتكم على العروض التي قدّمتها إليكم. ومن كلّ ذلك يتضح ما يلي:

«أولاً: ان الحكومة اللبنانية تتعهد بأن تسدي إلى القيادة الفرنسية في الشرق التسهيلات التالية:

«(أ) من قبل الإدارات العامة: مساهمة الدرك والشرطة والمصالح الإدارية بأن تضع تحت تصرّف القيادة الفرنسية العمال الذين تحتاج إليهم السلطات العسكرية لترتيب وتهيئة ووضع المعدات في البواخر.

«(ب) من قبل الجيش اللبناني: تقديم الوسائل المادية اللازمة وتوفير اليد العاملة والمفارز المختصة وتأمين الصيانة والحراسة التي تطلبها السلطات الفرنسية.

«(ج) تخصيص ضباط لبنانيين لهيئة مشتركة فرنسية لبنانية تكون مهمتها مساعدة القيادتين، واطلاعهما على سير عملية الجلاء.

«ثانياً: وعلى أساس موافقة الحكومة اللبنانية على المنهاج المبين في الفقرات الثلاث المار ذكرها تتعهد الحكومة الفرنسية لجهتها بأن تطبق منهاج الجلاء على ما يلي:

«(أ) مع الاحتفاظ بالتدابير المذكورة في الفقرة «ب» الواردة فيما يلي، يتمّ سحب الجيوش الفرنسية من لبنان قبل ٣١ آب/أغسطس عام ١٩٤٦، وبالتاريخ نفسه تكون انحلت وحدات المتطوعة.

«(ب) يحق للحكومة الفرنسية ان تستبقي في لبنان، بين ٣١ آب و ٣١ كانون الأول عام ١٩٤٦، فريقاً مؤلفاً من ثلاثين ضابطاً ونحو من ثلاثماية فني يؤمّنون مراقبة ونقل المعدات، ويرحل هذا الفريق قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٦.

«(ج) وتلبية لطلب الحكومة اللبنانية، تؤكّد الحكومة الفرنسية رغبتها في أن تؤمن جلاء معظم القوات المحاربة قبل حزيران/يونيو عوام ١٩٤٦. وانه ليعود إلى الهيئة المشتركة الفرنسية اللبنانية ان تعرض على القيادة الفرنسية، بالنظر إلى الظروف المادية وسير العمليات، كلّ تدبير من شأنه ان يسهل المنهاج الآنف الذكر.

«واني أكون ممتناً إذا تفضلتم بإبلاغي موافقة الحكومة اللبنانية على تعهدات حكومتينا، كما عرضت في كتابي هذا. وتفضلوا، يا معالي الوزير، بقبول اعتباري الفائق. التوقيع : بيدو».

٢ - جواب وزير الخارجية اللبنانية:

«باريس في ٢٣ آذار/مارس عام ١٩٤٦:

«سيدي الوزير،

«تفضّلتم بإبلاغي، بتاريخ اليوم، ما يلي: (نص كتاب وزير الخارجية الفرنسية الآنف الذكر). فلي الشرف بأن أبلغكم موافقة الحكومة اللبنانية على

تعهدات حكومتينا المتبادلة، كما عرضتم في كتابكم. وتفضلوا، يا معالي الوزير، بقبول اعتباري الفائق. التوقيع «فرنجيه»[١٤٨].

وفي ٢٥ منه، وزّعت الخارجية اللبنانية نسخاً من الكتابين المتبادلين بين بيدو وفرنجيه على وسائل الإعلام[١٤٩].

أمّا بالنسبة إلى سوريا، فقد أسفرت المفاوضات التي جرت بين الوفود السورية والبريطانية والفرنسية، والتي استمرّت من ٢ آذار/مارس عام ١٩٤٦ حتى ٦ منه، عن الاتفاق على إجلاء كلّ الجيوش الأجنبية عن سوريا حتى أواخر نيسان/أبريل عام ١٩٤٦، إلاّ انه، في السابع من هذا الشهر (نيسان ١٩٤٦) كان قد تمّ رحيل آخر جندي أجنبي عن أراضي سوريا، واعتبرت سوريا هذا التاريخ عيداً قومياً لها[١٥٠].

كانت القوات الفرنسية المتمركزة على الأراضي اللبنانية متمثلة بالوحدات التالية:

«اللواء الثالث وفيه: ٣ أفواج (كتائب) رماة، ومجموعة مدفعية من ٣ بطاريات، وسرية هندسة، وسرية سيارات، ومجموعة مدرعات من ٣ فصائل كلّ منها من ٥ دبابات، وفصيلة مصفحات، وفوج (كتيبة) زواف». ويعبّر «مخطط الدفاع» الذي وضع لهذه القوات بتاريخ ١٦ آذار/مارس عام ١٩٤٦ عن توجّه عام، لدى القيادة الفرنسية، نحو الجلاء، وهذا المخطط هو:

١ - قاعدة في طرابلس، مهمتها «استقبال القوات وإبحارها».

٢- مراكز يتضمّن كلّ منها «عدداً من المؤسّسات العسكرية والمدنية» في بيروت وحمانا (مخازن الذخيرة) ورياق (معسكر ومشاغل ومطار).

٣- مسلك لكلّ الأوقات، وهو طريق بيروت - طرابلس.

٤ - قوّة متحرّكة لتأمين المسلك وحماية المراكز (المبينة في الفقرة الثانية)[١٥١].

وهو يختلف ، ولا شك، عن ذلك الذي كانت القيادة نفسها قد وضعته لهذه القوات في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٥، (أنظر الحاشية رقم ١٠٠).

وكانت الهيئة المشتركة للأركان الفرنسية اللبنانية التي كلّفت مهمة الإعداد للجلاء قد أصدرت بياناً جاء فيه:

«إن الباخرة شامبوليون التي غادرت بيروت في الساعة السادسة من مساء ٢٨ نيسان/أبريل عام ١٩٤٦ كانت تقلّ:

«- سريتين من الجند السنغالي يبلغ عددهم ٤٣٣ جندياً.

«- سرية من المشاة ١٣٩ جندياً.

«- فريقاً من العسكريين المنفردين ٤٧٨ جندياً.

«- أشخاصاً من الموظفين المدينيين ٤٤٥ مدنياً.

«أمّا ميعاد ترحيل الدفعة الثانية فسيكون في آخر أيار/مايو على متن الباخرة «اندريه لوبون».

«وهكذا سيتم الجلاء بالمواعيد النهائية التالية:

«- جلاء وتسريح القسم الأعظم من القوات المقاتلة، وموعده ٣٠ حزيران/يونيو عام ١٩٤٦.

«- جلاء وتسريح الباقي من القوات، باستثناء ٣٠ ضابطاً و٣٠٠ رجل فني، وموعده ٣١ آب/اغسطس عام ١٩٤٦.

«- سفر فصيل التصفية وموعده ٣١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٦[١٥٢]».

ولكن «ريحانا» يورد، عن عملية الإجلاء، تفاصيل تختلف، بعض الشيء، عما ورد في هذا البيان، مستنداً، في ذلك، على محفوظات «المصلحة التاريخية لجيش البر الفرنسي SHAT بفنسين»، ومن ذلك:

- في ٢٤ آذار/مارس عام ١٩٤٦ (أي في اليوم التالي لتوقيع اتفاقية الجلاء): غادر ١٢٠٠ جندي سنغالي بيروت على متن حاملة الطائرات «ديكسمود Dixmude».

- قبل شهر أيلول/سبتمبر من العام نفسه (١٩٤٦)، غادرت بيروت باقي القوات الفرنسية، باستثناء «بعض مفارز من الضباط والخبراء المكلّفين مراقبة عمليات تفكيك المعدات الثقيلة والأجهزة العسكرية الأرضية والمخازن الفرنسية».

- في ٣١ كانون الأول/يناير من العام نفسه، غادر لبنان من كان قد بقي فيه من مفارز العسكريين والخبراء الفرنسيين موضوع الفقرة السابقة.

وقد حيّت هذه المفارز، عند إبحارها، ثلة من الجيش اللبناني المستقل حديثاً، واعتبر هذا اليوم (٣١ كانون الأول/ديسمبر) من كلّ عام عيداً وطنياً للبنان[١٥٣].

وأمّا ما بقي من آثار الانتداب، أي «المفوضية (أو المندوبية) العامة الفرنسية»، فقد انتهى برحيل «الجنرال بينيه» بتاريخ ٦ تموز/يوليو عام ١٩٤٦، الذي غادر بيروت إلى فرنسا، على متن الطراد «جورج لانغ»، وقد حيّته، عند سفره، ثلة من الجيش اللبناني المستقل، وودّعه، على متن الطراد المذكور، رئيس الوزراء اللبناني. وفي ١٨ منه، استقبل لبنان «أرمان دي شايلا Armand Du Chayla» بصفته «وزيراً مفوضاً لفرنسا لدى الحكومة اللبنانية»[١٥٤]، وهو ما يشير إلى الإلغاء الفعلي للمفوضية (أو المندوبية) العامة الفرنسية التي استمرت طوال عهد الانتداب.

وعلى أثر انتهاء جلاء القوات الفرنسية عن لبنان بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣١، أصدرت وزارة الخارجية اللبنانية البلاغ التالي:

«كان قد تقرر، بين السيد جورج بيدو والسيد حميد فرنجيه، بموجب رسالتين متبادلتين بتاريخ ٢٣ آذار/مارس عام ١٩٤٦، أن تتمّ علميات جلاء الجيوش الفرنسية عن الأراضي اللبنانية في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٦.

«ان القيادتين العسكريتين، الفرنسية واللبنانية، قامتا، بالتعاون، باتخاذ جميع التدابير التي آلت إلى تنفيذ مواد هذا الاتفاق في المواعيد المحدّدة.

«إنّ آخر جندي فرنسي قد ترك بيروت، ولم يبق أي عنصر من عناصر الجيوش المحتلّة، ولا يسع الحكومة اللبنانية، في هذه المناسبة، إلاّ ان تحيي، في الحكومة الفرنسية، روح التفاهم التي رافقت الاتفاق الموقّع بتاريخ ٢٣ آذار/مارس عام ١٩٤٦، وسيطرت على تنفيذه»(١٥٥).

وفي اليوم التالي للجلاء، في الأول من كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٧، ألقى رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشارة الخوري خطاباً أشاد فيه بنضال اللبنانيين وصبرهم وتضحياتهم حتى نالوا مبتغاهم، وهو الاستقلال التام الناجز، وقال في مستهل خطابه هذا:

«بحول الله القدير جل جلاله.

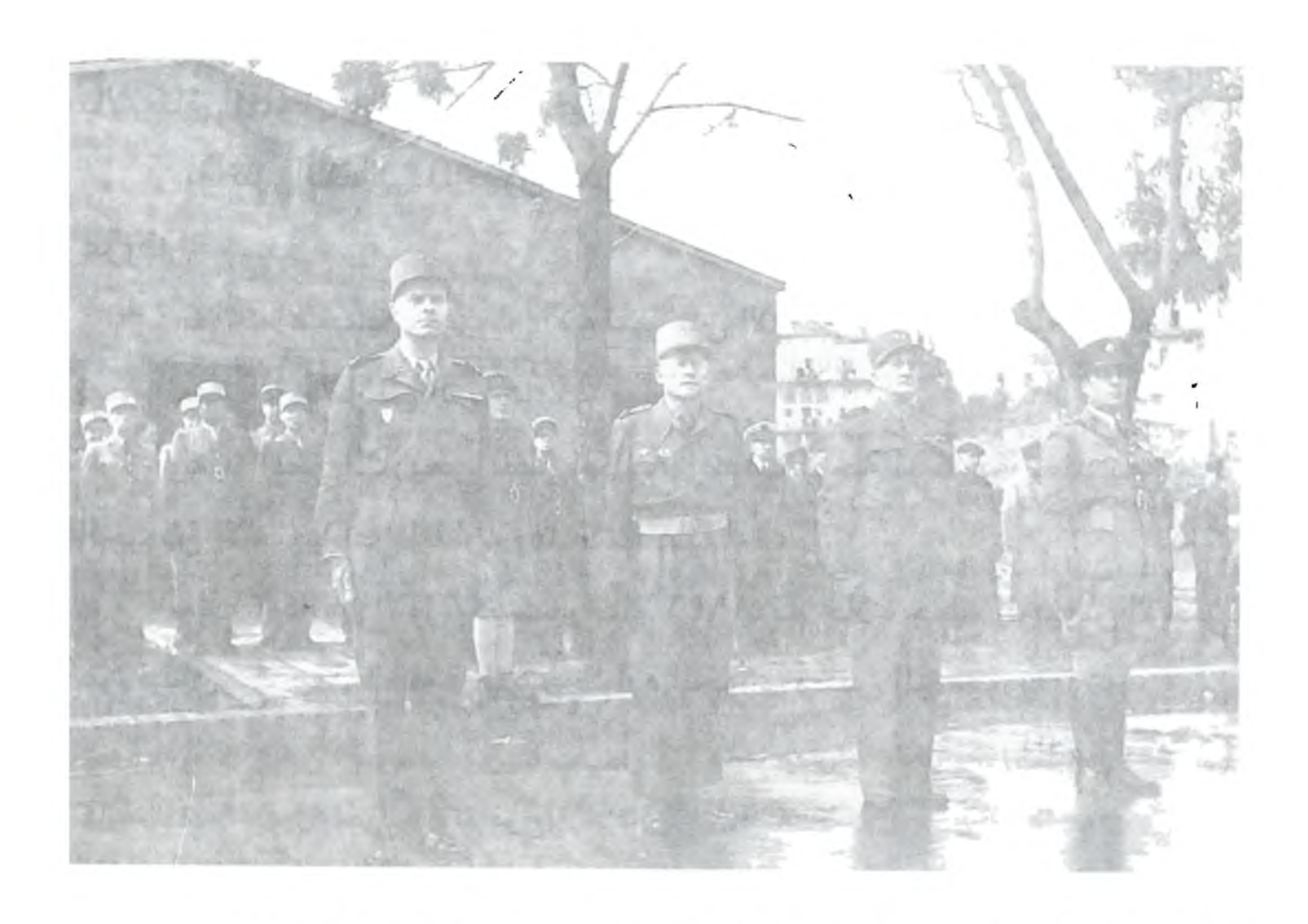
«بفضل المجاهدين اللبنانيين من مقيمين ومغتربين، منذ فجر التاريخ اللبناني حتى يوم جهادنا هذا.

«بفضل شهدائنا وضحايا النفي والسجن والتشريد منا.

«بفضل تعاوننا الوثيق مع البلدان العربية ضمن ميثاق الجامعة.

«بفضل اندماجنا في مؤسّسة الأمم المتحدة على أساس المساواة.

«بفضل مواقف مجلسنا النيابي وحكوماتنا الاستقلالية المتعاقبة.



العقيد جميل لحود (قائد موقع بيروت) ومعه الجنرال بورنينييه والجنرال مونكلار، والجنرال كروس، في مرفأ بيروت، خلال عمليات إجلاء القوات الفرنسية عن لبنان (وكانت الحكومة اللبنانية قد عينت العقيد لحود والمقدم خطار حيدر للاشراف على هذه العمليات من قبلها).

«بفضل وفودنا الأمينة التي أيّدت، في عاصمة بعد عاصمة، حجة لبنان بالانعتاق العاجل، والأمانة في تنفيذ العهود والمواثيق.

«بفضل اللبناني المجهول الذي ناضل وتألّم ولم يضنّ بعرق جبينه ودم عروقه.

«تم جلاء جميع الجيوش الأجنبية عن الاراضي اللبنانية ، في العام الرابع لهذا العهد الاستقلالي السعيد»(١٥٦).

وعند الممرّ التاريخي لنهر الكلب، وضعت لوحة تذكارية تخلّد يوم جلاء الجيوش الاجنبية عن لبنان، وقد كتب عليها:

«في ٣١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٦، تمّ جلاء جميع الجيوش الأجنبية عن لبنان، في عهد فخامة الشيخ بشاره الخوري رئيس الجمهورية».

(الملحق رقم ٦).



كان المقدم جميل لحود (قائد فوج القناصة الأول عام ١٩٤٤-١٩٤٥) أول ضابط لبناني رفع علم الإستقلال على مقدمة سيارته، وفي وحدته، متحدياً، بذلك، أوامر السلطات الفرنسية التي لم تكن قد قررت، بعد، تسليم القوات المسلحة اللبنانية الى لبنان المستقل.

حواشي الفصل الثاني

(١) تقي الدين، منير، الجلاء، ص ٢٣ - ٢٤.

(٢) الخوري، بشارة، حقائق لبنانية، جـ ٢: ٣٠٤، ويضيف الأرمنازي على نص هذا البروتوكول ما يلي: «وستكون الأساليب المتعلّقة بانتقال هذه الصلاحيات موضع اتفاقات خاصة» (الارمنازي، نجيب، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، ص ١٦٩).

(٣) الخوري، م. ن. ص ٧٠.

(٤) تقي الدين، المصدر السابق ، ص ٤٠.

(٥) م. ن. ص. ن.

(٦) م. ن. ص ٤٥ - ٤٨، ويذكر بشارة الخوري ان هذا الاتفاق قد تمّ في اجتماع جرى بين ممثلي الدولتين، في شتوره، وانه قد أثار، في حينه «اعتراضات كثيرة، خصوصاً من قبل الانعزاليين»، حيث زعم بعضهم انه «يمسّ استقلال لبنان» أو انه «لا يؤمّن حقوق لبنان»، خصوصاً فيما يتعلّق «بحق الاشتراع» الذي أضيف إلى الاتفاق بموجب «مشروع قانون» مستقل تمّت الموافقة عليه، من الدولتين، ثم ألحق بالاتفاق على انه «جزء متمم له وغير منفصل عنه» وقد صدّق المجلس النيابي اللبناني على هذا الاتفاق بتاريخ ٣ شباط/فبراير عام ١٩٤٤ (الخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ٧٧- ٧٨).

(٧) مساء ٥ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٤، اجتمع «في سراي المرجة» بدمشق كلّ من: سعدالله الجابري وخالد العظم عن سوريا، والكولونيل اوليفاروجيه والكونت اوسترولوغ والسيد «ألديون، عن فرنسا، وتم، في هذا الاجتماع، توقيع «بروتوكول» خاص سلّمت بموجبه مصلحة «المنارات» إلى الحكومتين السورية واللبنانية، كما تمّ توقيع «بروتوكول» آخر سلّمت، بموجبه، مصلحة مراقبة شركتي كهرباء ومياه بيروت للحكومة اللبنانية (تقي الدين، م. ن. ص ٤١).

(٨) م. ن. ص. ن.

(٩) م. ن. ص ٤٣ - ٤٤. ويضع «الارمنازي» جدولاً أكثر تفصيلاً لهذه المصالح، كما يلي:

«أ- ما يتعلّق بالدولتين (السورية واللبنانية):

١ - مراقبة الشركات ذوات الامتياز، مياه بيروت، الكهرباء والتراماواي في بيروت، الكهرباء والتراماواي (حلب)، الكهرباء والترمواي (دمشق)، الكهرباء (حلب)، الفنارات (المنارات).

٢ - مصلحة البارود والمفرقعات، وفي جملتها رخص الصيد ورخص حمل السلاح.

٣ - الدفاع السلبي.

٤ - مراقبة السيارات والكاوتشوك.

٥ - مراقبة المعادن.

ب- ما يتعلّق بإدارة المصالح المشتركة:

١ - المصالح المالية، وكالة الخزينة، مصلحة التبغ.

٢ - الجمارك.

٣ - المصالح الاقتصادية وتتصل بها شؤون الإعاشة.

٤ - الأشغال العامة.

٥ - البرق والبريد، وفيه جزء سوري وجزء لبناني.

٦ - الآثار، وفيها الأذون والرخص بالتحري والبيع.

٧ - الموظفون.

٨ - المصالح التشريعية والإدارة الدولية لحماية الملكية الأدبية والمالية.

٩ - المحجر الصحي.

١٠ - سكك الحديد وهي ذات علاقة بالشؤون العالمية والمراقبة العسكرية .

١١ - مرفأ بيروت الذي هو كالسكك الحديدية.

١٢ - محكمة الخلافات التي تتألف من فرنسيين وسوريين ولبنانيين.

١٣ - الوقف .

١٤ - المحجر الصحي... لحماية البلاد من الأوبئة والطاعون، وهو يتعلّق بالجيوش والحجاج...

١٥ - الإدارة والتشريع».

(الارمنازي، المصدر السابق، ص ١٦٩-١٧٠).

(١٠) تقي الدين، م. ن. ص ٤٢. وانظر: الارمنازي، م. ن. ص ١٧١.

(١١) تقي الدين، م. ن. ص ٤٣.

(١٢) - Rabbath, Ed, Formation historique du Liban Politique et Constitutionnel P.P. 471 - 472.

(١٣) - Ibid, P. 472.

(١٤) وكانت هذه المحاكم مشتركة بين سوريا ولبنان (Ibid, P. 473).

(١٥) بدأ لبنان يقيم علاقات ديبلوماسية، على الصعيدين، الإقليمي والدولي، منذ ٢٦ آب/أغسطس عام ١٩٤٤، حيث كان «كميل شمعون» أول وزير مفوض للبنان في بريطانيا، وتبع ذلك إقامة

علاقات ديبلوماسية مع بلدان أخرى هي (من ٢٦ آب/أغسطس عام ١٩٤٤ حتى ١٩٤٦/١٢/٣١): العراق ومصر وفرنسا والأردن ويوغوسلافيا والولايات المتحدة الأميركية والبرازيل وإيران وتركيا والصين والاتحاد السوفياتي وبلجيكا والمكسيك والأرجنتين وسويسرا وكولومبيا وبولونيا. (تقي الدين، المصدر السابق، ص ٧٢. والخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ٣٢٢ و (Rabbath, Ibid, PP. 472 - 473). ولكن فرنسا لم ترسل مبعوثاً ديبلوماسياً إلى لبنان حتى عام ١٩٤٦ بينما كان لبنان قد عين «أحمد الداعوق» سفيراً لدى «الجمهورية الفرنسية الموقتة» بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٤ (الخوري، م. ن. ص ١٠١).

(١٦) الخوري، م. ن. ص ٨٦ - ٨٧.

(١٧) م. ن. ص. ن.

(١٨) راجع أحداث هذه الجلسة في م. ن. ص ٨١ - ٨٣، وقد جرى انتخاب «خليل ابو جوده» بدلاً من إميل إده، وذلك في الانتخابات الفرعية التي جرت في ٢٣ نيسان/أبريل عام ١٩٤٤ لإنتخاب بديلين عن إده وجعجع (الحلو، ناجي، حكام لبنان، ص ٦٤ - ٦٥).

(١٩) عسيران، زهير، زهير عسيران يتذكر، ص ٦٩.

(٢٠) الخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ٨٧، وأما «عسيران» فقد روى الحادثة كما يلي:

«جرت محاولة لإقتحام البرلمان والدخول إلى باحاته، لكن شرطة المجلس والدرك الذي كان قرب البرلمان، والمسلحين في الداخل، صدوا الهجوم. واندفع شاب من بين المتظاهرين، محمولاً على الأكتاف، وتمكّن من نزع العلم المرفوع على سارية المجلس واستبدل به العلم الفرنسي، وألقى العلم اللبنانية أرضاً وسط تصفيق من الجماهير المحتشدة في الخارج، وقد استفزّنا ذلك التصرف فأسرعت من داخل المجلس «وامتطيت» كتفي شرطي أمامي وأخذت عصاه وحطّمت بها الزجاج من الداخل وأنزلت العلم الفرنسي ودفعت به إلى الأرض بمساندة «أبو فيصل» سعد الدين شاتيلا، ونعيم مغبغب....، وأعدت العلم اللبناني إلى مكانه فوق باب المجلس. وما أن رأى أجد جنود الانتداب العلم الفرنسي يهوي إلى الأرض حتى أخذته الحمية وصعد لإعادته إلى مكانه على سارية المجلس، فعالجه نعيم مغبغب، قبل أن ينجح في مهمته، برصاصة فهوى أرضاً، فيما ألقى أحد أذناب الانتداب قنبلة في اتجاهنا حطّمت باب المدخل، وهويت أرضاً وأصبت برضوض خفيفة، ثم أسرعت إلى نقل نعيم مغبغب الذي أصيب بجرح بالغ في وجهه، إلى مستشفى الدكتور محمد خالد، لإسعافه وتضميد جروحه» (عسيران، م. ن. ص. ن.). وأمّا «كميل شمعون» فقد روى الحادثة على الشكل التالي:

«عند الساعة الثالثة بعد الظهر، وصل المتظاهرون، وعددهم يناهز العشرين ألفاً، إلى ساحة مجلس النواب، بعد أن اخترقوا كلّ الحواجز الحائلة دونها، وأخذوا يلوّحون بالأعلام الفرنسية، وعلقوا إحداها على مدخل المجلس، بينما اشتد ضغطهم على الحرس محاولين الوصول إلى الباب.

«وفي هذه الأثناء، تسنّى لأحد رجال الجيش الفرنسي، في زيّه الرسمي، ان يعتلي أكتاف بعض المتظاهرين المسلّحين، وأن يقودهم، في ظلّ علم فرنسي حمله، ويصعد معه درج المجلس. فلما صار على بعد خطوات من الباب، انطلقت رصاصة صرعته، فتوقّف الهجوم، وبدأ تبادل الرصاص بشدّة، من كلّ ناحية: المتظاهرون يطلقونه على قوات الدرك، والدرك يطلقه على المتظاهرين المسلحين، وعمال الأمن العام الفرنسي، مع بعض رجال الجيش، يؤيدون المتظاهرين من سطوح البنايات المجاورة ونوافذها.

«ولم يمض من الزمن نصف ساعة على بدء الاشتباك، حتى كانت الحكومة مسيطرة على الموقف، وقد انجلى الحادث عن خمسة قتلى وعن سبعة عشر جريحاً، فضلاً عن عدد مجهول من رجال الفرنسيين وأنصارهم، نقلته سياراتهم وأخفوه، واعتقل عدد من المتآمرين والمتظاهرين » (شمعون، كميل، مراحل الاستقلال، ص ١٢ - ١٣). والجدير بالذكر ان شهادة شمعون، في هذا الحادث، مهمة، لأنه كان وزيراً للداخلية في تلك الاثناء.

(٢١) الخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ٨٨.

(٢٢) م. ن. ص. ن.

(٢٣) تقي الدين، المصدر السابق، ص ٥٩ - ٦٠.

(٢٤) م. ن. ص ٦٠ - ٦١.

(٢٥) م. ن. ص ٦٢ - ٦٥.

(٢٦) الخوري، مجموعة خطب، ص ٢.

(٢٧) الخوري، حقائق لبنانية، جـ ٢: ١٠٩ - ١١٠. وكانت هذه المباحثات قد جرت في عهد حزب «الوفد» المصري الذي كان يرأسه «مصطفى النحاس باشا» رئيس الحكومة، وتبعها مؤتمر في الاسكندرية استمرّ من ٢٥ أيلول/سبتمبر حتى ٧ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٤ (أو ٩ منه كما ورد عند بشارة الخوري)، اشترك فيه كلّ من: مصر والعراق والمملكة العربية السعودية والأردن واليمن وسوريا ولبنان (Rabbath, op. cit. P.P. 474 - 475).

(٢٨) الخوري، م. ن. ص ١٣٣ - ١٣٤، وكان الميثاق قد أحيل إلى المجلس النيابي في ٣ نيسان/أبريل وناقشته اللجنة البرلمانية للخارجية، ووافقت عليه، في ٥ منه (الخوري، م. ن. ص ١٣٤ حاشية ٢).

(٢٩) م. ن. ص ٣٠٧ - ٣٠٩. وانظر النص الكامل لميثاق الجامعة عند: تقي الدين، المصدر السابق، ص ٧٧ - ٨٨.

(٣٠) وقد أعلنت الحرب على المانيا واليابان، كذلك، كلّ من: مصر وسوريا والسعودية (تقي الدين، م. ن. ص ١٠١ و Rabbath, op. cit. p. 475).

(٣١) تقي الدين، م. ن. ص ١٠٠ - ١٠١.

(٣٢) الخوري، المصدر السابق، جـ ٢ : ١٣٤ - ١٣٥. وكانت سوريا ولبنان الدولتين ٤٦ و ٤٧ المدعوتين إلى المؤتمر (تقي الدين، م. ن. ص ١٠٢). وكانت معارضة فرنسا لاشتراك الدولتين بالمؤتمر مبنية على ان الانتداب، في عرفها، لا يزال قائماً على هاتين الدولتين، وان من حقها، هي، ان تمثلهما فيه، غير معترفة بما جرى، في لبنان، منذ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣، إلاّ ان هذه المعارضة لم تستمر طويلاً.

(٣٣) Rabbath, op. cit. PP 476 - 477، ويزعم الجنرال ديغول في مذكراته، ان لبنان وسوريا دعيا إلى مؤتمر سان فرنسيسكو «بفضل مساعي فرنسا» (ديغول، الخلاص، ص ٢٦٦ - ٢٦٧).

(٣٤) Rabbath, Ibid, P. 477.

(٣٥) الخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ٩٢، وانظر: Rihana, op. cit. T2 p. 246 و Longrigg, Syria and Lebanon under French mandate, PP. 349 - 350، وانظر كذلك: تقي الدين، المصدر السابق، ص ٦٧ - ٦٨، إلاّ ان «تقي الدين» يؤرّخ الاحتفال المذكور، في الملعب البلدي ببيروت، بتاريخ ١١ حزيران وليس في ١٥ منه. وتجدر الملاحظة انه، في ذلك الحين، كان فؤاد شهاب عقيداً وليس زعيماً، وكان جميل لحود مقدماً وليس عقيداً. (انظر الملحق رقم ٢).

(٣٦) تقي الدين، م. ن. ص ٦٨.

(٣٧) الخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ٨٨. وكان لكلام «الخليل» هذا صدى لدى «المفوضية العامة الفرنسية» إذ قصد «الجنرال بينيه» السراي وقدّم لرئيس الجمهورية، بحضور رئيس الحكومة، إحتجاجاً شديد اللهجة على هذا الاتهام، وقد تلاه وهو واقف، ثم انصرف. وقد ردّت الحكومة اللبنانية على هذا الاحتجاج بأن رفضته رفضاً مطلقاً، وبمذكرة خطية سلّمتها إلى «بيار بار» وكيل المندوب الفرنسي (الخوري م. ن. ص ٩٠).

(٣٨) Rabbath, op. cit. P. 481 -

(٣٩) الخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ١٢٨. ويذكر «كميل شمعون»، وكان وزيراً مفوضاً للبنان في لندن، أنه تلقى، بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٤،» برقيتين من بيروت، تبلغانه ان الحكومة

اللبنانية أرسلت إلى الحكومة الفرنسية مذكّرتين تطالب إحداهما بتسليم الجيش «إنفاذاً للبروتوكول الموقّع في ٢٦ حزيران/يونيو عام ١٩٤٤»، وتطالب الثانية بتحويل المفوضية العليا الفرنسية ببيروت إلى «مركز تمثيل ديبلوماسي بسيط على غرار جميع الدول الحليفة» (شمعون، مراحل الاستقلال، ص ١٢٦).

(٣٩ مكرر) ديغول، المذكرات، الخلاص، ص ٢٦٨.

(٤٠) م. ن. ص. ن.

(٤٠ مكرر) تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٧.

(٤١) م. ن. ص ٦٨.

(٤٢) م. ن. ص ٨٧ – ٨٨. ومن ذكرياتي، عن هذه المرحلة، وكنت لا أزال طالباً في صيدا، انني كنت أشترك مع أخويّ أحمد (المحامي اليوم، والنائب السابق) والمرحوم طه، ورفاق أخي أحمد (وأذكر منهم: عدنان وعرفان الشماع ورؤوف عبد الصمد ومنح البزري وسعيد الأسعد وغيرهم، وكانوا في الصف الثانوي النهائي، في كلية المقاصد)، في كتابة المناشير المطالبة بالجيش، وكانت توزع الأدوار كما يلي: كان أخي أحمد يكتب تلك المناشير (بلغته الأدبية الرفيعة). وكنا جميعنا (أخي طه ورفاق أخي أحمد، وأنا) ننسخ هذه المناشير نسخاً عديدة، ثم نتوزّع، ليلاً، في شوارع المدينة، حيث نقوم بلصقها على أبواب المحلات والمتاجر وجدرانها، ليقرأها الناس، ونعمد، في الصباح إلى التجوال في تلك الشوارع نرصد تأثيرها، فتتملّكنا الغبطة إذ نرى تجمّعات الأهالي حول هذه المناشير تقرأها، ثم نعيد الكرة في مساء كلّ يومٍ وصباحه، إلى ان استعاد لبنان جيشه (المؤلّف).

(٤٣) م. ن. ص ٨٩.

(٤٤) م. ن. ص ٩٠.

(٤٥) م. ن. ص ٩٠ – ٩١.

(٤٦) شمعون، المصدر السابق، ص ١٣٣ – ١٣٤.

(٤٧) م. ن. ص ١٣١ – ١٣٢.

(٤٨) Rabbath, op. cit. p. 483 -

(٤٩) Ibid، ومع ذلك كان الجنرال ديغول يعتقد، جازماً، ان البريطانيين «كانوا يطمحون إلى السيطرة على الشرق، وكم مرّة اصطدمت بذلك الطموح المتأجّج الذي كان على استعداد لتحطيم كافة الحواجز» (ديغول، مذكرات، الخلاص، ص ٢٦٧).

(٥٠) يوجد اختلاف في روايتي كلّ من تقي الدين والخوري لهذه الأحداث، فبينما يذكر تقي الدين ان الباخرة الاولى كانت «جان دارك»، يذكر الخوري ان جان دارك هي الباخرة الثانية (التي أقلت ١٢٠٠ جندي سنغالي)، وبينما يذكر تقي الدين ان الباخرة الثانية وصلت إلى ميناء بيروت في ١٧ أيار، يذكر الخوري ان هذه الباخرة وصلت إلى بيروت في ١٤ منه، وفي أي حال، فإن اختلاف الروايتين لا يؤثر، في نظرنا، في جوهر الأحداث (تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٠٩ - ١١١، والخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ١٣٧ - ١٣٩). ويذكر «ديغول» ان الباخرتين اللتين أقلّتا الجنود السنغاليين إلى بيروت هما: الطرادان مونكالم وجان دارك، (ديغول، مذكرات، الخلاص، ص٢٦٩).

(٥١) زياده، بيار، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان، ص ٩٨، وثيقة رقم ٧٩، وتقي الدين، المصدر السابق، ص ١١٢ - ١١٣.

(٥٢) الخوري، المصدر نفسه، جـ ٢: ١٤٠ - ١٤١. وتقي الدين، م. ن. ص ١١٤ - ١٢١. وهنا وقع خلاف، كذلك، في روايتي كلّ من الخوري وتقي الدين، فبينما يذكر الخوري ان اجتماع الرئيسين السوري واللبناني، في شتوره، كان في ١٩ أيار، يذكر تقي الدين انه، في ذلك اليوم، جرى اجتماع، في شتورة، بين «رئيس الوزارة السورية بالوكالة، ورئيس الوزارة اللبنانية ووزير الخارجية اللبنانية»، وان اجتماع الرئيسين السوري واللبناني قد تمّ في ٢٠ منه، وفي «دار الصحناوي» في شتوره، وان الوفد اللبناني كان مؤلّفاً من «رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الوزراء عبد الحميد كرامي ووزير الخارجية هنري فرعون، وكان خليل تقي الدين يتولى أمانة السر للوفد اللبناني» بينما كان الوفد السوري مؤلّفاً من «رئيس الجمهورية شكري القوتلي ووزير الخارجية جميل مردم بك ووزير الداخلية صبري العسلي وأحمد الشراباتي وزير المعارف». وبينما يذكر الخوري ان جلسة مجلس النواب كانت في ٢٢ أيار، يذكر تقي الدين ان الجلسة كانت في ٢٣ منه. وكما سبق ان ذكرنا فإن اختلاف الروايتين لا يؤثّر في جوهر الموضوع.

(٥٣) تقي الدين، م. ن. ص ١١٩ و ٨١.

(٥٤) ديغول، مذكرات، الخلاص، ص ٢٦٩.

(٥٥) تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٥٦) ديغول، المصدر السابق، ص ٢٧٣.

(٥٧) تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٢٤ - ١٢٥.

(٥٨) ديغول، المصدر السابق، ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٥٩) تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٢٦ - ٣٠ .

(٦٠) الخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ١٤٢.

(٦١) تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٣٠ - ١٣٢.

(٦٢) الارمنازي، المصدر السابق، ص ١٨٩ - ١٩٠، وتقي الدين، المصدر السابق، ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٦٣) الارمنازي، المصدر السابق، ص ١٩٠ - ١٩١.

(٦٤) ديغول، المصدر السابق، الخلاص، ص ٢٧٥.

(٦٥) تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٣٤ - ١٣٥. وقد وافق «اتلي» زعيم المعارضة، «ايدن» على رأيه وعلّق قائلاً: «إذا تمكنا من تسوية المسألة وأسرعنا في سحب القوات الفرنسية وقواتنا، كان ذلك أفضل»، فوافقه «إيدن» على ذلك، مؤكّداً رغبته في تسوية المسألة وسحب جنوده من سوريا ولبنان (م. ن. ص ١٣٥ حاشية ١).

(٦٦) ديغول، المصدر السابق، ص ٢٧٦.

(٦٧) م. ن. ص ٢٧٥.

(٦٨) م. ن. ص ٢٧٨.

(٦٩) م. ن. ص ٢٧٦.

(٧٠) م. ن. ص ٢٧٧.

(٧١) تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٣٦ - ١٣٧.

(٧٢) م. ن. ص ١٣٧ - ١٤٠.

(٧٣) م. ن. ص ١٤١ - ١٤٣.

(٧٤) ديغول، المصدر السابق، ص ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٧٥) م. ن. ص ٢٧٩ - ٢٨٠.

(٧٦) م. ن. ص ٢٨٠.

(٧٧) تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٤٤ - ١٤٥.

(٧٨) م. ن. ص ١٤٥ - ١٤٦. ويذكر «الخوري» انه، في ٣١ أيار/مايو، طلب وزير بريطانيا المفوض مقابلته، وكان يصحبه «الجنرال باجيت» (القائد الأعلى للقوات الانكليزية في الشرق) ومعهما «أميرال البحر المتوسط» فاستقبلهم، وحضر المقابلة معه «سعد الله الجابري». وكان موضوع المقابلة ان سلّم الوزير البريطاني للرئيس اللبناني بلاغاً ملخصه: «تسحب القوات الفرنسية من المدن السورية إلى معسكرات أخرى، ويتسلّم الجيش البريطاني القيادة العسكرية (وكانت بيد

الجيش الفرنسي في هذه البقعة)، وتدعى حكومتا لبنان وسوريا لمفاوضات رباعية مع فرنسا وانكلترا، في لندن». ويقول بشاره الخوري إن الخواطر قد هدأت بعد هذا البلاغ، وإن الجنرال باجيت أبلغه انه ذاهب، لتوه، إلى دمشق ليدخلها «الساعة الواحدة بعد الظهر، على رأس قواته العسكرية الموجودة في سوريا». (الخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ١٤٢ - ١٤٣).

(٧٩) تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٨٠) م. ن. ص ١٤٨ - و : Rihana, op. cit T,2 P. 248.

(٨١) م. ن. ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٨١ مكرر) كانت الكتيبة تدعى (الفوج)، وفيما يلي «البيان العددي» لكلّ من الأفواج الثلاثة، في الأول من آب/أغسطس عام ١٩٤٥:

ا - فرج القناصة الأول:

السرية	الإسم والشهرة	الوظيفة	الرتباء والأفراد		
			رتباء	أفراد	المجموع
سرية القيادة	المقدّم عادل شهاب	قائد الفوج			
	الملازم الأول سعدالله النجار	معاون قائد الفوج	٦٤	٤٦٢	٥٢٦
	الملازم الأول أنطوان عرقتي	آمر فصيلة المخابرات			
	الملازم الأول الطبيب يوسف وهبه	طبيب الفوج			
السرية الأولى	النقيب جميل الحسامي	قائد السرية			
	الملازم الأول جورج صوايا	آمر فصيلة			
	الملازم جان نخول	آمر فصيلة			
السرية الثانية	النقيب فؤاد قديس	قائد السرية			
	الملازم الأول مسعد أبو خروب	آمر الفصيلة			
السرية الثالثة	النقيب داوود حماد	قائد السرية			
	الملازم الأول محمد زغيب	آمر فصيلة			

وبتاريخ ١٩٤٥/٨/١ إستلمت السلطات اللبنانية الفوج، و«أخرج العسكريون السوريون والعلويون من فوج القناصة الأول إلى فوج القناصة الثالث... لالتحاق كلّ بدولته، وشطبوا عن جدول العديد»، (قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، قسم التراث العسكري، سجل عمليات فوج القناصة الأول، وقائع يوم أول آب/ أغسطس عام ١٩٤٥).

II - فرج القناصة الثاني:

- سرية القيادة: العقيد توفيق سالم - النقيب ميشال نوفل - الملازم الأول كامل زين الدين - الملازم الأول سعيد نصرالله - الملازم الأول أحمد رمضان.
- السرية الأولى: الملازم الأول حسين أبو زين - الملازم كميل بدران - الملازم بيار قشوع.
- السرية الثانية: الملازم الأول جورج معلوف - الملازم الأول آنترانيك كازار.
- السرية الثالثة: النقيب مخايل أبو طقه - الملازم الأول عزيز الأحدب - الملازم حبيب بركات.
- العديد: رتباء ٥١ - أفراد ٤٢٢ - خيول ٤ - بغال ١٢٣.

وقد تمّ تسليم الفوج إلى الحكومة الوطنية «بموجب م. خ. رقم EMC/٤ تاريخ ١٩٤٥/٧/٢٥ من أركان الحرب المشتركة»، كما استعرضه رئيس الجمهورية والهيئات الرسمية أمام وزارة الدفاع الوطني، وذلك «بموجب مذكّرة الخدمة رقم EMC/١٠ تاريخ ١٩٤٥/٧/٢٨». (م. ن. سجل عمليات فوج القناصة الثاني، وقائع يوم ١٩٤٥/٨/١).

III - فرج القناصة الثالث:

«بتاريخ ١٩٤٥/٨/١ ووفقاً للقرار رقم ١٥ تاريخ ١٩٤٥/٧/٢٥، الصادر عن هيئة أركان حرب القيادة المختلطة (الإنكليزية والفرنسية)، وبعد الإتفاق مع اللجنة المختلطة المولّفة من الضباط الفرنسيين واللبنانيين والسوريين، سلّمت القوات الخاصة المولّفة من الرتباء والجنود اللبنانيين الموضوعين بتصرّف قيادة الجيش الفرنسي، إلى الحكومة اللبنانية، في الأول من شهر آب/أغسطس عام ١٩٤٥».

«بهذه المناسبة، وبالنهار نفسه، إستعرض فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشارة الخوري جميع القوات اللبنانية، ورفع العلم اللبناني على وزارة الدفاع الوطني، واستقبل بعدئذ الضباط اللبنانيين، وكان عديد الفوج نهار استلامه كما يلي:

«أولاً: الضباط:

المقدّم جميل شهاب - النقيبان: سعيد الخوري ويوسف حرب - الملازمون الأول: عارف الحجار، آرام سلوكجيان، وديع المعلوف، الياس الحاج، عبد الكريم المفتي، حبيب البريدي، أديب نصر (طبيب الفوج).

«العديد:

٦٤ نائب ضباط (معاون).
٢٦٧ عريفاً وجندياً.
١٣٢ بغلاً».

وفي ١٩٤٥/٨/٢ خيّر الجنود اللبنانيون بين «التسريح من الخدمة أو البقاء تحت العلم اللبناني» كما خيّر الجنود السوريون «الموجودون في الخدمة في لبنان، في هذا التاريخ» بين «تسريحهم من الخدمة أو الالتحاق بالجيش السوري» وذلك «إنفاذاً للقرار رقم ١٥» الآنف الذكر. ومن ٣ حتى ٧ منه، أعيد

تنظيم هذه الأفواج «مجدّداً، من العناصر اللبنانية» (م. ن، سجل عمليات فوج القنّاصة الثالث، وقائع أيام ١ - ١٩٤٥/٨/٧).

(٨٢) - Rihana, op. cit. T.2 PP 355 - 256, Annexe n° 19 (Réf, SHAT, Situation d'effetifs des unités des T.S. Juin 1941, (C4 H451 - D2).

(٨٣) تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٤٩ - ١٥١ و Rihana, Ibid, P. 311.

(٨٤) م. ن. ص ١٥١ - ١٥٢. و Rihana, Ibid, P. 250.

(٨٥) Rihana, Ibid, P. 249 (عن عدد من المذكرات، بتصرف).

(٨٦) Rihana, Ibid, P.P. 252 - 253، وقد تابع فؤاد شهاب، يوم كان برتبة ملازم أول، دورة تدريبية في كلية «سان مكسان» العسكرية بفرنسا، عام ١٩٢٩، ووضع له الجنرال اندريا Andréa قائد الكلية، التقديرات التالية:

«أقام في المدرسة الحربية للمشاة بسان مكسان من ٢٥ نيسان/ابريل إلى ١٤ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٩.

«ضابط ذو تربية ممتازة وذكاء حاد.

«استفاد من إقامته في المدرسة، وأظهر رغبة حارة في كلّ فروع التعليم، كما أظهر حماسة مؤكدة جداً.

«برهن خلال التمارين، عن صفات الحجة والقرار.

«انه ضابط ممتاز».

سان مكسان في ١٣ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٩

الجنرال اندريا قائد المدرسة التوقيع: اندريا .

للتعميم:

قيادة القوات المساعدة والاضافية.

رقم Po/٩٦٣ (خاص بالضباط).

تحال إلى قائد الكتيبة الثانية للمشرق.

نسخة عن تقديرات الملازم الأول فؤاد شهاب.

الجنرال أليغريني Allégrini

قائد القوات المساعدة والاضافية للمشرق.

عنه : رئيس الاركان

التوقيع : جابان Jabin.

(SHAT, Son outre-mer).

(أنظر النص، بالفرنسية، في الملحق رقم ٥).

وبتاريخ ١١ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٤، صدر قرار بترقية العقيد فؤاد شهاب إلى رتبة زعيم، (عميد أو Colonel) بصفة نهائية، اعتباراً من ٢٥ منه، وذلك استناداً إلى الأمر الخاص رقم ١٦ عدد TS/١٨٥ والأمر الخاص رقم ١٧ عدد TS/١٨٦ بتاريخ ١٩٤٤/١/١١ (SHAT, Son Outre-mer) (أنظر الملحق رقم ٢). وفيما يلي لمحة عن تدرّج الضابط «فؤاد شهاب» في سلّم الترفيه والوظيفة:

- بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل عام ١٩٤٤، تسلّم قيادة اللواء الخامس الجبلي.
- بتاريخ ١٦ شباط/فبراير عام ١٩٤٥، تسلّم وظيفة مساعد قائد الشواطئ ومناطق الجمهورية اللبنانية.
- بتاريخ الأول من آب/أغسطس عام ١٩٤٥ تسلّم قيادة الجيش اللبناني.
- بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٦ رقي لرتبة زعيم أول (عميد أول حسب التسمية الحديثة، حيث أصبحت تسمية عقيد لرتبة كولونيل، وتسمية زعيم لرتبة عميد أو جنرال).

ملاحظة: فيما بعد، ألغيت رتبة «عميد اول» واستعيض عنها برتبة «لواء».

- بتاريخ ٥ حزيران/يونيو عام ١٩٤٨، قاد معركة المالكية، فاحتلّها كما احتلّ قَدَس.
- بتاريخ ١ آب/أغسطس عام ١٩٤٩ رقي لرتبة لواء.
- بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر عام ١٩٥٨ انتخب رئيساً للجمهورية اللبنانية.

(من محفوظات العميد فرنسوا جناردي).

(٨٧) Rihana, op. cit. T 2 P. 385, annexe 38 -.

(٨٨) تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٨٩) Rihana, op. cit. p 253. (نقلاً عن محفوظات الجيش اللبناني، قيادة الجيش، اليرزه، مذكرة خدمة عدد ١/١٢٢١ تاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٥).

(٩٠) Rihana, op. cit. T2 P. 254. ويذكر «ريحانا» انه، عند انتقال القوات الخاصة إلى السلطة اللبنانية، اختار ٣ آلاف رجل من هذه القوات «البقاء تحت القيادة الفرنسية، وكان معظمهم من شرق سوريا (١٥٠٠ رجل) ومن شمالها (٦٠٠ رجل)»، (Ibid).

(٩١) راجع لذلك: Rihana, op. cit. T,2 PP. 290 - 297.

(٩٢) Ibid, P. 385 Annexe 38. - وانظر، طلاس، مصطفى، تاريخ الجيش العربي السوري، مجلد ١: ١٩٩.

(٩٣) كان الاتفاق على المبدأ قد تمّ، في لندن، بين وزارتي الخارجية البريطانية والفرنسية (عبر السفارة الفرنسية). ويذكر الجنرال ديغول أن الاتفاقية وقّعت، في «وايتهول» بلندن، ووقعها كلّ من بيفن وماسيغلي (ديغول، المصدر السابق، الخلاص، ص ٤٠٠ - ٤٠١).

(٩٤) Longrigg, op. cit. P 354. ومما جاء في الاتفاق «رغبة منهما (أي من دولتي بريطانيا وفرنسا) في ان تمكنا سوريا ولبنان من ممارسة استقلالهما التام الذي أعلنته فرنسا عام ١٩٤١، والذي تكرّس بقبول هاتين الدولتين في عداد الأمم المتحدة، وكما تؤكّد النتائج التي تقتضيها نهاية الأعمال الحربية، فقد قرّرتا أن تدرسا معاً شروط تجميع قواتهما تجميعاً منظماً، في هذه المنطقة، وجلاء تلك القوات عنها. وسيجتمع الخبراء العسكريون، البريطانيون والفرنسيون، لهذه الغاية، في بيروت، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٥، وتكون إحدى مهماتهم الأساسية تحديد تاريخ قريب جداً للشروع في أولى عمليات الجلاء» (تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٦٣).

(٩٥) الارمنازي، المصدر السابق، ص ١٩٩.

(٩٦) ديغول، المصدر السابق، ص ٤٠١.

(٩٧) كانت اللجنة الفرنسية مؤلّفة من «الجنرال دي لارمينا والكولونيل مارميلو والليوتنان كولونيل مايد»، وأما اللجنة البريطانية فكانت مؤلّفة من «الماجور جنرال بيللو والكابتن أرنو (عن سلاح البحر) ورماك كريفور (عن سلاح الجو)» وكانت المفاوضات قد بدأت بين الجانبين، بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٥ (تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٦٦ - ١٦٧).

(٩٨) ديغول، المصدر السابق، ص ٤٠١ - ٤٠٢.

(٩٩) م. ن. ص ٤٠٢. ومن ذلك أنّ خلافاً حصل بين المتفاوضين بسبب الجهة التي سينسحب الجنود البريطانيون إليها من سوريا، إذ ذكرت الصحف البريطانية، في لندن، ان الفرنسيين طلبوا من البريطانيين أن تنسحب قواتهم (اي البريطانيين) من سوريا إلى العراق أو إلى فلسطين، وليس إلى لبنان، خشية ان يفوق عدد القوات البريطانية فيه عدد القوات الفرنسية، وقد ظل هذا الخلاف معلقاً دون حل (شمعون، كميل، مراحل الاستقلال، ص ٣١٢).

(١٠٠) Longrigg, op. cit. P. 354، والخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ٢١٤. ويذكر انه، عند توقيع الإتفاق بين بريطانيا وفرنسا بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٥، لم تكن فرنسا مستعدّة، على الإطلاق، للجلاء عن لبنان، ويؤكد ذلك «مخطط الدفاع» الذي كانت قد وضعته لقواتها «بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٥» ويتضمّن ما يلي:

«١- المحافظة على هيبة فرنسا.

«٢- الصمود بدون فكرة الجلاء، أمام كلّ هجوم مهما كان...»، Rihana, op. cit. T 2, P 256).
عن مخطط الدفاع (منطقة أ) رقم ٣/٦٥٤س ،تاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٥).

(١٠١) تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٦٥ - ١٦٦، وكانت حكومة «عبد الحميد كرامي» قد استقالت بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس عام ١٩٤٥، وخلفتها حكومة جديدة (بتاريخ ٢٢ منه) على رأسها «سامي الصلح»، ووزير الخارجية فيها «حميد فرنجيه» (م. ن. ص ١٥٦ - ١٥٧).

(١٠٢) م. ن. ص ١٦٦ - ١٦٧.

(١٠٣) م. ن. ص ١٦٨ - ١٧٢.

(١٠٤) م. ن. ص ١٩٥ والارمنازي، المصدر السابق، ص ٢٠٣. وكانت السفارة اللبنانية، في ذلك الحين، تدعى «المفوضية اللبنانية»، كما يدعى السفير «الوزير المفوض».

(١٠٥) شمعون، كميل، مراحل الاستقلال، ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

(١٠٦) م. ن. ص ٣٠٨.

(١٠٧) أنظر هذا التناقض عند: شمعون، م. ن. ص ٣١٢.

(١٠٨) شمعون، م. ن. ص ٣٢٢.

(١٠٩) الخوري، المصدر السابق، جـ٢: ٢١٠.

(١١٠) شمعون، المصدر السابق، ص ٢٣٠ - ٢٣٧ والخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ٢١٦ - ٢١٧.

(١١١) تقي الدين، المرجع السابق، ص ٢٠٨ - ٢١٤.

(١١٢) سالم، يوسف، ٥٠ سنة مع الناس، ص ٢٤٤.

(١١٣) يذكر كميل شمعون ان الوفدين، اللبناني والسوري، عقدا اجتماعات عدة، منها: يوم الاحد في ٢٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٦، ويوم السبت في ٢٦ منه، ويوم الخميس في ٣١ منه (مع الوفود العربية بعد العشاء الذي أقامه شمعون على شرف الوفد اللبناني)، ويوم السبت في ٢ شباط/فبراير عام ١٩٤٦ (للاتفاق على نص عريضة الشكوى)، ويوم الإثنين في ٤ منه (لتوقيع العريضة)، ويوم السبت في ٩ منه، ويوم الثلاثاء في ١٢ منه، ويوم الخميس في ١٤ منه (في مكتب بيفن ومع الوفدين الفرنسي والبريطاني، وقبل انعقاد جلسة مجلس الأمن، في محاولة لفضّ النزاع قبل مناقشة الشكوى أمام المجلس)، (شمعون، المصدر السابق، ص ٣٢٥ - ٣٤٠).

(١١٤) الخوري، المصدر السابق، جـ ٢، ٢١٤. وكان الوفدان قد كلّفا كلاً من شمعون وزير لبنان المفوض في لندن وناظم القدسي وزير سوريا المفوض في واشنطن لصياغة نص الشكوى (تقي الدين، المصدر السابق، ص ٢٠٥).

(١١٥) سالم، المصدر السابق، ص ٢٣٨، وشمعون، المصدر السابق، ص ٢٤٣ - ٢٤٤. ويخضع البحث، في هذه المسألة، إلى مضمون المادة ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة، فيما إذا كان اتفاق ١٣ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٥ يعتبر انتهاكاً لسيادة البلدين الشاكيين (خلافاً للمادة ٢ من الميثاق)، وفيماإذا كان لوجود القوات الاجنبية على اراضي هذين البلدين أي مبرر أو مسوّغ قانوني، أم انه يهدّد الأمن والسلام الدوليين (راجع، لمعالجة هذا الموضوع، Rabbath, op. cit. P. 496).

(١١٦) سالم، المصدر السابق، ص ٢٣٨ - ٩.

(١١٧) شمعون، المصدر السابق، ص ٣٤٥. وقد عرضت، أثناء هذه المناقشات، أربع اقتراحات: أولها من هولندا، ويتضمّن التمنّي على أن تنسحب الجيوش الأجنبية من سوريا ولبنان» «في مستقبل قريب، إما بالمفاوضات، وإما بوسائل أخرى». وثانيها من المكسيك ويتضمّن دعوة لمجلس الأمن لوضع «تاريخ محدد» لانسحاب هذه الجيوش، وثالثها من مصر، ويرتكز على ان وجود هذه الجيوش، في سوريا ولبنان «لا يتفق مع المبادئ المعلنة لميثاق الأمم المتحدة من حيث التساوي في السيادة لكلّ أعضاء المنظمة». وقد سقطت هذه الاقتراحات جميعها، وبقي الاقتراح الرابع، وهو أميركي (Rabbath, op. cit. P.P. 497 - 498). (وانظر ملخّصاً لاقتراحات كلّ من المكسيك ومصر وأميركا عند: تقي الدين، المصدر السابق، ص ٢٢٤-٢٢٦).

(١١٨) سالم، المصدر السابق، ص ٢٣٩ - ٢٤١.

(١١٩) الخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ٢١٥، وسالم، المصدر السابق، ص ٢٤١ - ٢٤٢.

(١٢٠) الخوري، م. ن. ص. ن. وسالم، م. ن. ص ٢٤٢.

(١٢١) شمعون، المصدر السابق، ص ٣٤٥، وانظر: الارمنازي، المصدر السابق، ص ٢٠٦.إذ يذكر، نقلاً عن جريدة «المانشستر غارديان» اللندنية، ان المناقشات انتهت «في ساعة متأخرة من ليلة السبت الواقع في ١٦ شباط.... بعد ثلاثة أيام اشتدّ فيها الجدل، واحتدم النقاش.... على ان النتيجة التي توصل إليها المجلس، بعد تلك الأبحاث الطويلة، لم تخل من غرابة، إذ لا يمكن اعتبارها، من الناحية الشكلية، قد بلغت النهاية، بعد أن استعمل المسيو فشنسكي (مندوب الاتحاد السوفياتي) حق الرفض، فأبطل بذلك مفعول القرار الذي اتخذ بأغلبية الأصوات، وأصبح جديراً بالتساؤل إذا كان يعود مندوبو سوريا ولبنان إلى بلادهم وأيديهم صفر بعد ذلك الجهد الذي بذلوه» (الارمنازي، م. ن. ص ٢٠٦). وقد ذكر «بشارة الخوري» ان الجلسة الأخيرة كانت يوم ١٧ شباط (الخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ٢١٥).

(١٢٢) الخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ٢١٦. ويقصد الخوري بالدول الثلاث: إنكلترا وفرنسا وأميركا (صاحبة القرار المقترح).

(١٢٣) م. ن. ص ٢١٧.

(١٢٣ مكرر) م. ن. ص ٢١٨.

(١٢٤) تقي الدين، المصدر السابق، ص ٢٠٣.

(١٢٥) سالم، المصدر السابق، ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

(١٢٦) الخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ٢١٨ - ٢٢٠.

(١٢٧) م. ن. ص ٢١٨ - ٢١٩.

(١٢٨) م. ن. ص ٢١٩.

(١٢٩) م. ن. ص ٢٢١.

(١٣٠) م. ن. ص ٢٢٢. وكان رياض الصلح قد أبرق إلى الرئيس الخوري مقترحاً قبول الدعوة الفرنسية «لأن عدم المفاوضة مضر». كما انه أبرق إلى الحكومة السورية طالباً منها قبول إجراء المفاوضة في باريس، وانه يتحمّل، هو نفسه، «كلّ المسؤوليات، ولا يريد ان تفوتنا الفرصة التي صادفتنا، في الماضي، ولم ننتهزها»، وقد وقع رئيس الوفد السوري (فارس الخوري) على البرقية، بنفسه، كذلك. وما لبث سوريا أن وافقت على الدعوة وأبلغت وفدها بالذهاب إلى باريس (تقي الدين، المصدر السابق، ص ٢٣٢).

(١٣١) تقي الدين، م. ن. ص ٢٣٤.

(١٣٢) الخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ٢٢٢ - ٢٢٣. وكان الجنرال «سبيرس» قد بعث برسالتين إلى كلّ من بشاره الخوري وصائب سلام يلوم فيهما الوفد اللبناني لقبوله بدعوة فرنسا للتفاوض بباريس ويتهمه بأنه «أهان لبنان» وجعل منه «مسخرة»، ومما جاء في هاتين الرسالتين «السريتين والخاصتين»:

«.... إن الوفد اللبناني لم يكن في مستوى مهمته، وقد خيب آمال أصدقائكم العديدين في لندن. لقد بدا الوفد كأنه غير مؤمن بالمهمة التي أوكلت إليه، وذلك بخلاف السوريين الذين تصرفوا تصرّفاً يفرض الإعجاب. إن عمل الوفد اللبناني، في خدمة لبنان، كان يدعو إلى الأسى، وأنا أعترف ان «حميداً» قد تصرّف تصرّفاً حسناً مرّة واحدة فقط، وذلك عندما تكلّم في الجمعية العمومية.

«لقد كان يخيّل إلى الجميع ان الوفد اللبناني كان خائفاً من فرنسا. ولقد خيّب رياض أملي فيه. إن الوفد اللبناني كان يوحي بالشفقة. ونحمد اللّه على ان كميل شمعون كان هناك حتى يقاوم التيار ويتغلب عليه.

«وأخيراً، ذهبوا إلى باريس، وكان من نتيجة ذلك ان سفرهم إلى باريس قد أضعف قضيتكم. وأمّا رياض الصلح، ففي اليوم الذي كان مصير لبنان يتقرر في الأمم المتحدة، كان هو يتنزه في أسواق لندن باحثاً عن معطف فراء لزوجته» (سالم، المصدر السابق، ص ٢٥٠ - ٢٥١). وقد عاد «سبيرس» بعدها، واعتذر من رياض الصلح على اتهاماته للوفد (م.ن. ص ٢٥٣ - ٢٥٤).

(١٣٣) سالم، م. ن. ص ٢٤٧، وتقي الدين، المصدر السابق، ص ٢٣٢ (حاشية ١).

(١٣٤) Rabbath, op. cit. P. 505.

(١٣٥) تقي الدين، المصدر السابق، ص ٢٣٥. وهذا الشطر الأخير من البلاغ، والمتعلّق بلبنان، لم يذكره ربّاط.

(١٣٦) الازمنازي، المصدر السابق، ص ٢١٢.

(١٣٧) سالم، المصدر السابق، ص ٢٥٥.

(١٣٨) الخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ٢٢٤ - ٢٢٥.

وهناك واقعة أوردها «يوسف سالم» في مذكراته عن هذه الحقبة من تاريخ لبنان (وكان عضواً في الوفد) وأهملتها باقي المصادر التي استندنا إليها، وأهمها: مذكرات بشاره الخوري ومذكرات منير تقي الدين، بالإضافة إلى مذكرات نجيب الارمنازي سفير سوريا في لندن، ونرى من المفيد ذكرها، خصوصاً ان «سالم» نفسه كان أحد من ساعدوا في إنجاح المفاوضات، بعد ان تم التخلص، بواسطة هذه الواقعة، من أشد المفاوضين الفرنسيين صرامة وأكثرهم تشدداً، وهو «استروروغ» السكرتير العام للمندوبية الفرنسية ببيروت، والذي يعتبره سالم انه «النموذج الصارخ للمستعمرين المتعصبين». وكان ذكاء رياض الصلح ودهاؤه وراء نجاح «الحيلة» الطريقة التي رسمها للتخلّص منه، والتي كانت السبب في إقصاء «استروروغ» من الوفد الفرنسي، حيث أصبح، بعدها، استمرار المفاوضات ممكناً. يقول «سالم»:

«صارت المفاوضات تتعثّر... وتصوّرنا أنفسنا عائدين إلى لبنان والخيبة تواكبنا... فضاعف هذا الشعور عزيمتنا وصممنا على ان لا نبارح باريس مهما كلّف الأمر، إلاّ إذا بلغنا الغاية التي جئنا من أجلها....

«ودعينا ذات يوم إلى العشاء على مائدة مسيو بيدو، نحن والوفد الفرنسي المفاوض.

«وفي صباح ذلك اليوم.... دخل رياض الصلح علينا وقال: مضت عليّ أيام وأنا أفكّر في طريقة للتخلص من اوستروروغ، وإبعاده عن المفاوضات. وقد وجدتها وأنا بحاجة لمساعدتكما لتنفيذ خطتي. فاسألكما ان تستدرجاه بعد العشاء إلى زاوية من زوايا الصالون، وطبعاً سيدور الحديث

بينكما حول المفاوضات. وفي أثناء الحديث، يثير حميد (فرنجيه) مع اوسترووغ مسألة علاقة فرنسا بالمسيحيين في الشرق ويستدرجه إلى البحث في هذا الموضوع.

وأضاف رياض وهو يبتسم، وعيناه تلمعان: واتركا لي الباقي....

«وحضرنا العشاء ورأينا اوسترووغ بادي الانشراح يتحدّث إلى الجميع بطلاقة.... حتى إذا قمنا عن الطعام دعينا إلى قاعة فسيحة.... وأخذ اوسترووغ يتنقل (بين المدعوين).... حتى إذا وصل إلى حيث أنا وحميد انضمّ الينا وبدأ يمازحنا ونحن نبش بوجهه ونسير بخطوات بطيئة نحو إحدى زوايا القاعة، وهو يماشينا.

«واسترقت النظر فرأيت رياضاً غير بعيد عنا، يراقبنا ويتعمد الحديث إلى رجل.... وقف إلى جانبه....

«ووقفت، ووقف حميد، وظهرنا إلى الحائط. ووقف اوسترووغ في مواجهتنا مديراً ظهره للواقفين، وحديثه معنا لا ينقطع. وهو يتدفّق في شرح فوائد المعاهدة بين لبنان وفرنسا.

«وأشرت لرياض بعيني ان الساعة قد حانت. ورأيته يتسلّل نحونا بخطى بطيئة.

«وفجأة قال حميد لاوسترووغ: آمل أيّها الكونت، مهما اختلفت آراؤنا ان لا تنسى فرنسا تقاليدها ورسالتها التاريخية والثقافية بالنسبة إلى المسيحيين في لبنان.

«فهتف اوسرترورغ بصوت عال: يا للسعادة! هذا ما كنا ننتظره منك يا اكسلانس، وأنت حميد فرنجيه الزعيم الماروني الكبير. لقد نطقت أخيراً بالكلمة التي كنا نتشوّق إلى سماعها منك. ان فرنسا، يا اكسلانس، ستعمل دائماً على حماية المسيحيين في لبنان، وهذا ما لا شك فيه.

«وفي هذه اللحظة بالذات صاح رياض، في ظهر اوسترووغ، وصوته يرتجف من شدة الغضب والانفعال: ماذا يا كونت؟ حماية مسيحيي لبنان؟ وأنا ماذا جئت أفعل هنا؟

«صعق اوسترووغ واستدار ليطيّب بخاطر رياض، لكن رياضاً كان قد أدار ظهره وهو يقول: لا. لا أنا لا أقبل بهذا. أنا ذاهب الآن وسأسافر غدا إلى بيروت.

«فلحقنا به. لكنه أصرّ على لبس قبّعته فاستأذن صاحب الدعوة وغادر الحفلة.

«وحدث لغط بين الحاضرين. فهرع إلينا الرئيس جورج بيدو يسأل ما الخبر؟ ولماذا ترك دولة الرئيس بهذه السرعة، فقال له حميد: لقد حدث حادث مؤسف بينه وبين الكونت اوسترووغ فغادر السهرة.

«وروى حميد لبيدو ما حدث بعد ان حمّل اوسترووغ الخطأ كلّه. فقال بيدو: لكنني أنا رئيس الوفد الفرنسي لا اوسترووغ. أنا الذي يتكلّم بإسم فرنسا لا سواي. أرجو منكما أن تحملا الرئيس الصلح على قبول زيارتي للوفد اللبناني غداً صباحاً في فندقكم، لأقدم إليكم الإعتذار عما حدث، ونعتبر كأنه لم يكن.

«وفي اليوم التالي، قبيل الظهر، جاء بيدو إلى الفندق، فاستقبلناه نحن الثلاثة. وبعد أن اعتذر عن الحادث أبلغنا ان الكونت استروروغ قد أقصي عن الوفد. وان الوفد الفرنسي يرجو ان تستمر المفاوضات في جو من الصداقة والثقة.

«وسارت المفاوضات بعد ذلك بسرعة» (سالم ، م. ن. ص ٢٥٥ - ٢٥٨).

(١٣٩) الخوري، م. ن. جـ ٢: ٢٢٥.

(١٤٠) م. ن. ص. ن.

(١٤١) م. ن. ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(١٤٢) م. ن. ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(١٤٣) تقي الدين، المصدر السابق، ص ٢٣٧.

(١٤٤) الخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ٢٢٧.

(١٤٥) تقي الدين، المصدر السابق، ص ٢٣٧ - ٢٣٩.

(١٤٦) الخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ٢٢٧، واللافت ان بشارة الخوري لم يذكر، إطلاقاً، حادثة إقصاء استروروغ عن الوفد وفقاً لرواية سالم، بحيث يعزو العودة إلى المفاوضات ونجاحها إلى موقف «وفدنا، وموقف الحكومتين السورية واللبنانية، وموقف مجلس الوزراء اللبناني، وما ذكرناه عن تلطيف الجو بواسطة بيسون واميل الخوري» (م.ن. ص. ن.)

(١٤٧) الخوري، المصدر السابق، جـ ٢: ٢٢٨.

(١٤٨) تقي الدين، المرجع السابق، ص ٢٤٠ - ٢٤٢. ويذكر «الخوري» أنّ توقيع الإتفاقية المشار إليها تمّ «في ٢٣ من آذار، في الساعة الواحدة بعد الظهر، في قاعة وزارة الخارجية الفرنسية» (م.ن. ص ٢٢٨).

(١٤٩) الخوري، م. ن. ص. ن.

(١٥٠) الارمنازي، المصدر السابق، ص ٢١٢.

(١٥١) Rihana, op. cit. T 2, P. 256 - 257.

(١٥٢) تقي الدين، المصدر السابق، ص ٢٤٣، وكان مجموع الذين أقلتهم الباخرة «شامبوليون»: ١٤٩٥ جندياً ومدنياً.

(١٥٣) Rihana, Op. cit. T 2, P. 257

(١٥٤) Ibid، وتقي الدين، المصدر السابق، ص ٢٤٤.

(١٥٥) تقي الدين، م. ن. ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

(١٥٦) الخوري، بشاره، مجموعة خطب، ص ١٤٠.

ملحق رقم (١)

النص الكامل لاتفاقية المصالح المشتركة بين سورية ولبنان كما أقرتها الحكومتان السورية واللبنانية وصدقها المجلسان النيابيان

إن ممثلي الحكومة السورية وممثلي الحكومة اللبنانية بعد أن تبادلوا أوراق اعتمادهم ودرسوا مختلف الوسائل المتعلّقة بالمصالح المشتركة بين البلدين، أقروا هذا الاتفاق:

المادة الأولى: تحديد المصالح المشتركة:

تتناول المصالح المشتركة بين سورية ولبنان جميع المصالح التي تدار في الوقت الحاضر من قبل المندوبية العامة الفرنسية في الشرق. وتنقسم هذه المصالح إلى قسمين:

القسم الأول: يشمل ما يجب ان تستثمر إدارته مشتركة لمدة غير معينة، كمصالح الجمارك ومراقبة الشركات ذوات الامتياز (وهي التي تشغل منطقة عملها أراضي الدولتين) وإدارة حصر الدخان.

القسم الثاني: ويشمل ما يجب ان تترك إدارته فوراً لكلّ من الحكومتين ضمن أراضيهما، كمصلحة البارود ومصلحة حماية الملكية الصناعية والتجارية والفنية والأدبية والموسيقية ومصلحة الأشغال العامة وإدارة البرق والبريد ودار الآثار والدفاع السلبي والأمن العام ومراقبة الشركات ذوات الامتياز التي تتجاوز منطقة عملها أراضي إحدى الدولتين وحراسة أموال الأعداء، وبالإجمال كلّ مصلحة أخرى لم تعين في القسم الأول.

المادة الثانية: في كيفية إدارة المصالح المشتركة:

يتولّى إدارة المصالح المشتركة الداخلية في القسم الأول مجلس مشترك يدعى (المجلس الأعلى للمصالح المشتركة). يؤلّف هذا المجلس من ثلاثة ممثلين لكلّ دولة لهم الحق أن يستعينوا بالخبراء الأخصائيين الذين يرون لزوماً لهم، ويتخذ المجلس مقرراته باتفاق الآراء ويكون لمجموع ممثلي كلّ دولة رأي واحد.

يزاول المجلس عمله ستة أشهر من السنة في دمشق وستة اشهر في بيروت، ويرأس اجتماعاته في دمشق رئيس الممثلين السوريين وفي بيروت رئيس الممثلين اللبنانيين.

المادة الثالثة: صلاحيات المجلس الأعلى:

أولاً: وضع التشريع اللازم لكلّ مصلحة من هذه المصالح.

ثانياً: إدارة جميع المصالح المشتركة والإشراف عليها.

ثالثاً: تحديد موازنة هذه المصالح وملاكات كلّ منها.

رابعاً: تعيين الموظفين المكلّفين إدارتها.

خامساً: إعداد مشاريع الاتفاقات التجارية والاقتصادية الدولية وعرضها على الحكومتين لإقرارها.

سادساً: يحق للمجلس الأعلى ان يمنح أية إدارة في هذه المصالح ما يرتئيه من سلطات وصلاحيات ضمن النطاق المحدد في المواد السابقة.

المادة الرابعة: في مصلحة الجمارك:

إن سورية ولبنان يؤلّفان منطقة جمركية واحدة ذات وحدة جمركية تنتقل البضائع ضمنها بحرية تامة وبدون أية ضريبة جمرك، وعلى هذا الأساس يكون

للدولتين إدارة جمركية واحدة، وتمارس هذه الإدارة عملها على أساس وحدة النظام الجمركي.

يحدّد المجلس الأعلى كيفية شروط إدارة الجمارك، وله ان يمنح هذه الإدارة ما يرتئيه من سلطة وصلاحية.

المادة الخامسة: في توزيع عائدات المصالح المشتركة:

تخصص الواردات الناشئة عن المصالح التي ستبقى إدارتها ومراقبتها مشتركة بحسب نصوص هذا الاتفاق لدفع نفقات هذه المصالح كما يقرّره المجلس الأعلى بالدرجة الأولى، ومن ثم يقسم الباقي بين البلدين بنسبة إشتراك كلّ من الشعبين السوري واللبناني في دفع الرسوم التي تتألف منها موارد هذه المصالح المشتركة، ولكن الفريقين قد اتفقا على إجراء توزيع موقت بنسبة أربعين بالمائة من الإيرادات الصافية لكلّ من الدولتين السورية واللبنانية، وعلى أن تبقي العشرون بالمائة الباقية معدّة للتوزيع بين الدولتين حسب القرار الذي يصدره المجلس الأعلى في مدّة سنة واحدة وعلى أساس المبدأ المحدّد في الفقرة السابقة من هذه المادة.

المادة السادسة: في التشريع:

يبقى التشريع الحالي العائد إلى هذه المصالح نافذاً إلى ان يجري تعديله حين الاقتضاء باتفاق الفريقين المتعاقدين.

المادة السابعة: في المعاشات التقاعدية:

تثابر كلّ حكومة على حسم العائدات التقاعدية من موظفي هذه المصالح الذين يكونون من رعاياها، وتدفع لهؤلاء تعويض الصرف أو رواتب التقاعد في المستقبل بموجب القوانين النافذة حالياً أو حسبما يقرره المجلس الأعلى.

المادة الثامنة: مدة الاتفاق:

يعمل بهذا الاتفاق لمدة سنتين تبدأ من يوم تسلم هذه المصالح، ويجدّد حكماً للمدّة نفسها وبذات الشروط، ما لم يطلب نقضه أحد الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء أجله بستة أشهر.

المادة التاسعة: السعي المشترك:

على أثر التوقيع على هذا الاتفاق تقوم الحكومتان بسعي مشترك لاستلام هذه المصالح.

المادة العاشرة: إبرام الاتفاق:

يبرم هذا الاتفاق في كلّ دولة من الدولتين وفقاً للأصول المتبعة لديها».

(تقي الدين، منير، الجلاء، ص ٤٥-٤٨).

ملحق رقم (٢)

مذكرة فرنسية بشأن تسليم قوى الجيش والمصالح الفرنسية في سوريا ولبنان (النص الفرنسي)

AIDE-MEMOIRE

Le premier geste des Autorités de la France Libre lorsq'uelles arrivèrent au Levant en 1941, fut de procalmer l'indépendance de la Syrie et du Liban. C'est par suite de ce geste que cette indépendance est maintenant acquise. La France se félicite que l'initiative prise par elle ait heureusement abouti. Elle souhaite que les Gouvernements Syrien et Libanais exercent leur pleine autorité sans entrave ni obstacle d'aucune sorte.

C'est dans cet esprit et sans qu'aucune réserve soit apportée à l'indépendance de la Syrie et du Liban que le Gouvernement français désire assurer, en ce qui le concerne, la défense des intérêts essentiels que la France conserve en Syrie et au Liban. Ces intérêts sont de trois ordres: culturel, économique et stratégique.

Les positions culturelles intéressant la Syrie et la France seraient définies et garanties par une convention universitaire.

Les positions économiques respectives seraient définies et garanties par les accords divers que prévoit en pareille matière la procédure internationale habituelle (convention d'établissement, convention consulaire, accord commercial, etc...).

Quant aux positions stratégiques, elles consisteraient en bases permettant de garantir les voies de communication de la France et de ses possessions d'outre mer.

Une fois l'entente réalisée sur ces trois points, le Gouvernement Français serait d'accord pour effectuer le transfert des Troupes Spéciales aux Etats, sous la réserve du maintien de ces troupes, sous le Haut Commandement français, aussi longtemps que les circonstances ne permettent pas le plein exercice d'un commandement national.

المستند: زياده ، بيار، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان ، ص ٢٩٨ وثيقة رقم ٧٩.

ملحق رقم (٣)

وضع ضباط على جدول الترقية (نموذج)

FORCES FRANCAISES LIBRES
EN MOYEN-ORIENT

Q.G., le 11 janvier 1944

COMMANDEMENT EN CHEF
ETAT-MAJOR

DIRECTION DES TROUPES
SPECIALES - 1° SECTION ORDRE PARTICULIER NO.16
NO. 185/ T. S.

Conformément aux dispositions des articles 15, 16 et 17 de l'arrêté no. 3045 en date du 20 mars 1930, définissant le Statut des Militaires des Troupes Spéciales du Levant, et à celles de l'arrêté no. I/F.C. en date du 7 janvier 1944, et par decision du Général de Division Commandant en Chef les F.F. au Levant, sont inscrits au tableau d'avancement pour l'année 1944, les Officiers et S/Officiers autochtones dont les noms suivent:

LIBAN

INFANTERIE (Cadre normal)

Pour le grade de Colonel (à titre définitif)

- Lieutenant-Colonel CHEHAB Fouad, de la direction des troupes spéciales.

Pour le grade de Lieutenant-Colonel (à titre temporaire)

- Chef de Bataillon SALEM Toufic — Cdt. Le 2° B.C.L.
- Chef de Bataillon GHAZI Jean . — Cdt. Le 2° B.D.C.L.

Pour le grade de Chef de Bataillon (à titre définitif)

- Chef de Bataillon à T.T. CHEHAB Djémil , — Cdt. Le 3° B.C.L.
- Chef de Bataillon à T.T. LAHOUD Djémil, — Cdt. Le 1°B.C.L.

Pour le grade de Capitaine (à titre définitif)

- Capitaine à T.T. KODAIS Fouad,	du 1° B.C.L.
- Capitaine à T.T. SAMAHA Nicolas,	du 3° B.C.L.
- Capitaine à T.T. HACHEM El Raad,	du 2° B.D.C.L.

Pour le grade de Capitaine (à titre temporaire)

- Lieutenant CHEMAIET Joseph,	du 2° B.D.L.
- Lieutenant CHOUCAIR Hani,	du 2° B.D.C.L.

Pour le grade de Sous-Lieutenant (à titre définitif)

- L'Adjudant-Chef JOUBRAN Chucry,	du 2° B.C.L.
- L'Adjudant-Chef MOUNTAJAB Rifaat,	de la Cie spéciale de Base no. 2.
- L'Adudant-Chef MALLOUHI Youssef,	du 3° B.C.L.
- L'Adjudant -Chef ABOU ZIKI Anis,	du 3° B.C.L.

CAVALERIE (Cadre Latéral)

Pour le grade de Sous-Lieutenant (à titre définitif)

- L'Adjudant-Chef ADEL Safi,	du G.R.5 (IIIe. E.C.C.L.)

ARTILLERIE (Cadre Normal)

Pour le grade de Capitaine (à titre temporaire)

- Lieutenant DOUBINE Emile, du Groupe de Position de Déf. Côtière.

Etc......

LES
FORCES FRANCAISES LIBRES
EN MOYEN-ORIENT

COMMANDEMENT EN CHEF
ETAT - MAJOR

DIRECTION DES TROUPES
SPECIALES - I° SECTION

N° I85 /T.S.

Q.G., le 11 Janvier 1944

ORDRE PARTICULIER N° I6

Conformément aux dispositions des articles I5,I6 et I7 de l'Arrêté N°3045 en date du 20 Mars 1930, définissant le Statut des militaires des Troupes Spéciales du Levant et à celles de l'arrêté N° I/F.C. en date du 7 Janvier 1944, et par décision du Général de Division Commandant en Chef les F.F.L.au Levant,sont inscrits au tableau d'avancement pour l'année 1944, les Officiers et S/Officiers autochtones dont les noms suivent :

L I B A N.

INFANTERIE (Cadre normal)

Pour le grade de Colonel (à titre définitif)
-Lieutenant-Colonel CHEHAB FOUAD, de la Direction des Troupes Spéciales.

Pour le grade de Lieutenant-Colonel (à titre temporaire)
-Chef de Bataillon SALEM Toufic, Cdt.le 2° B.C.L.
-Chef de Bataillon GHAZI Jean, Cdt.le 2° B.D.C.L.

Pour le grade de Chef de Bataillon (à titre définitif)
-Chef de Bataillon à T.T. CHEHAB Djémil, Cdt.le 3° B.C.L.
-Chef de Bataillon à T.T. LAHOUD DJEMIL, Cdt.le I° B.C.L.

Pour le grade de Capitaine (à titre définitif)
-Capitaine à T.T. KODAIS Fouad, du I° B.C.L.
-Capitaine à T.T. SAMAHA Nicolas, du 3° B.C.L.
-Capitaine à T.T. HACHEM EL RAAD, du 2° B.D.C.L.

Pour le grade de Capitaine (à titre temporaire)
-Lieutenant CHEMAIET Joseph, du 2° B.D.L.
-Lieutenant CHOUCAIR Hani, du 2° B.D.C.L.

Pour le grade de Sous-Lieutenant (à titre définitif)
-l'Adjudant-Chef JOUBRAN Chucry, du 2° B.C.L.
-l'Adjudant-Chef MOUNTAJAB Rifaat, de la Cie Spéciale de Base N° 2.
-l'Adjudant-Chef MALLOUHI Youssef, du 3° B.C.L.
-l'Adjudant-Chef ABOU ZIKI ANIS, du 2° B.C.L.

CAVALERIE (Cadre Latéral)

Pour le grade de Sous-Lieutenant (à titre définitif)
-l'Adjudant-Chef ADEL SAFI, du G.R.5 (II° E.C.C.L.)

ARTILLERIE (Cadre Normal)

Pour le grade de Capitaine (à titre temporaire)
-Lieutenant DOUBLIE Emile, du Groupe de Position de Déf.Côtière.

تابع ملحق رقم (٣)

ترقية ضباط (نموذج)

FORCES FRANCAISES LIBRES
EN MOYEN-ORIENT

Q.G., le 11 janvier 1944

COMMANDEMENT EN CHEF
ETAT-MAJOR

DIRECTION DES TROUPES
SPECIALES - 1° SECTION
NO. 186 / T. S.

ORDRE PARTICULIER NO. 17

Le Général de Division CHADEBEC de LAVALADE, Commandant en Chef les Forces Françaises Libres au Levant,

Vu les dispositions des articles 15, 16 et 17 de l'arrêté no. 3045 du 20 mars 1930, définissant le statut des troupes spéciales du Levant,

Vu l'arrêté no. I/F.C. en date du 7 janvier 1944,

Vu l'ordre particulier no. 1,

N O M M E

LIBAN

à compter du 25 janvier 1944

INFANTERIE - (Cadre Normal)

- au grade de Colonel (à titre définitif)

- Le Lieutenant-Colonel CHEHAB, Fouad, de la direction des Troupes spéciales.

à compter du 1er. Janvier 1944

INFANTERIE - (Cadre Normal)

- au grade de Lieutenant-Colonel (à titre temporaire)

- Le Chef de Bataillon SALEM Toufic — Cdt. le 2° B.C.L.
- Le Chef de Bataillon GHAZI Jean — Cdt. le 2° B.D.C.L.

- au grade de Chef de Bataillon (à titre définitif)

- Le Chef de Bataillon à T.T. CHEHAB Djemil, Cdt. le 3°.B.C.L.
- Le Chef de Bataillon à T.T. LAHOUD, Djémil, Cdt. le I° B.C.L.

- au grade de Capitaine (à titre définitif)

- Le Capitaine à T.T. KODAIS Fouad, du I° B.C.L.
- Le Capitaine à T.T. SAMAHA Nicolas, du 3° .33C.L.
- Le Capitaine à T.T. EL-HACHEM Raad du 2° B.D.C.L.

- au grade de Capitaine (à titre temporaire)

- Le Lieutenant CHEMAIET Joseph, du 2° B.D.L.
- Le Lieutenant CHOUCAIR HANI, du 4° B.D.C.L.

etc.....

EN MOYEN ORIENT

Q.G., le 11 JANVIER 1944.

COMMANDEMENT EN CHEF
ETAT - MAJOR

DIRECTION DES TROUPES
SPECIALES - 1° SECTION

N° 186 /S/T.S.

ORDRE PARTICULIER N°17

Le Général de Division CHADEBEC de LAVALADE,
Commandant en Chef les Forces Françaises Libres au Levant,

Vu les dispositions des articles 15, 16 et 17 de l'arrêté N°2045 du 20 Mars 1930, définissant le statut des Troupes Spéciales du Levant,

Vu l'arrêté N° 1/F.C. en date du 7 Janvier 1944,

Vu l'ordre particulier N°16,

N O M M E

L I B A N

à compter du 25 Janvier 1944

INFANTERIE - (Cadre Normal)

- au grade de Colonel (à titre définitif)

- Le Lieutenant-Colonel CHEHAB FOUAD, de la Direction des Troupes Spéciales.

à compter du 1er Janvier 1944

INFANTERIE - (Cadre Normal)

- au grade de Lieutenant-Colonel (à titre temporaire)
- le Chef de Bataillon SALEM TOUFIC, Cdt.le 2°B.C.L.
- le Chef de Bataillon GHAZI JEAN, Cdt.le 2°B.D.C.L.

- au grade de Chef de Bataillon (à titre définitif)
- le Chef de Bataillon à T.T. CHEHAB DJEMIL, Cdt.le 5°B.C.L.
- le Chef de Bataillon à T.T. LAHOUD, Djémil, Cdt.le 1°B.C.L.

- au grade de Capitaine (à titre définitif)
- le Capitaine à T.T. HODAIS FOUAD, du 1°B.C.L.
- le Capitaine à T.T. SAHIL NICOLAS, du 5°B.C.L.
- le Capitaine à T.T. HACHEM EL RAAD, du 2°B.D.C.L.

- au grade de Capitaine (à titre temporaire)
- le Lieutenant CHEMAIET JOSEPH, du 2°B.D.L.
- le Lieutenant CHOUCAIR HANI, du 4°B.L.C.L.

.../...

ملحق رقم (٤)

بروتوكول تسليم وحدات الجنود المتطوعين للحكومة اللبنانية

إن الفريق بول بينيه، الحامل وسام جوقة الشرف من درجة ضابط كبير، والمندوب العام المطلق الصلاحية لفرنسا في المشرق، والمفوض منها، وفقاً للبلاغ الصادر باسم هذه الحكومة بتاريخ ٨ تموز/يوليو عام ١٩٤٥ (الملحق الأول) يعلن:

إن جميع القوات العسكرية، من جميع الاسلحة، التي كانت تؤلّف سابقاً جيوش المشرق الخاصة، والمفصل تأليفها في الملحق الثاني، قد انتقلت هذا اليوم، في الساعة الصفر، الى حكومة الجمهورية اللبنانية التي أخذت فوراً، على عاتقها، أمرها وقيادتها.

إن تسليم العسكريين المتطوعين بعقود إضافية يكون موضوع تدابير خاصة.

إن حكومة الجمهورية اللبنانية تعترف بأن في كلّ وحدة من الوحدات المحوّلة إليها قد تسلّم مندوبوها المفوضون منها والمذكورة أسماؤهم في الملحق الثالث، من أيدي السلطات العسكرية الفرنسية، الرجال والمعدات الموجودة فعلاً في تاريخ هذا اليوم، وذلك وفقاً للابراء الذي أعطاه المندوبون اللبنانيون للسلطات العسكرية الفرنسية التي سلّمتهم إياها.

إن الحكومة الموقتة للجمهورية الفرنسية تحول الى حكومة الجمهورية اللبنانية، فتقبل هذه منها: جميع التبعات التي كانت ملقاة عليها وكانت تمارسها لحساب الجمهورية اللبنانية بموجب القرار ٣٠٤٥[1] الذي يؤلف نظام القوات المسلحة.

---

(١) ان القرار ٣٠٤٥ هو القرار المتعلق بإنشاء قوات المشرق الخاصة والذي سبق أن تحدثنا عنه.

إن مجموع المعدات العسكرية، من كلّ نوع، الموجود لدى الوحدات المحولة بتاريخ الأول من آب عام ١٩٤٥ في ساعة الصفر، قد سلّم الى السلطات العسكرية المنتدبة رسمياً من حكومة الجمهورية اللبنانية، وذلك مع التحفظ الصريح: بأن اتفاقاً لاحقاً، وبحضور الطرفين، يجب ان يتمّ بين الجمهورية الفرنسية والجمهورية اللبنانية، لأجل تعيين القيمة التي يجب اداؤها للحكومة الفرنسية ، ثمناً لجميع المواد المسلمة والمستلمة في هذا اليوم، علاوة عن المعدات التي سددت الحكومة اللبنانية قيمتها تسديداً قانونيا قبل الاول من أيلول/سبتمبر عام ١٩٣٩.

بيروت في ١ آب/أغسطس عام ١٩٤٥[٢]

(زياده، بيار، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان، ص ٢٩٩ - ٣٠٠ وثيقة رقم ٨٠).

(٢) لم يلحظ زياده في كتابه الملاحق الثلاثة التي ورد ذكرها في هذا البروتوكول.

ملحق رقم (٥)

علامات الملازم الأول فؤاد شهاب في كلية «سان سير» الحربية، عام ١٩٢٩

ECOLE MILITAIRE D'IFANTERIE

RELEVÉ DES Notes du Feuillet du personnel concernant Monsieur le Lieutenant CHEHAB - Fouad, stagiaire à l'école.

Années	Notes
929	A fait un séjour à l'école militaire d'infanterie de Saint-Maixent du 25 avril au 14 septembre 1929. Officier d'excellente éducation et d'intelligence vive. A mis à profit son séjour à l'école, s'interessant vivement à toutes les branches de l'instruction, et se faisant remarquer par un zèle très soutenu. A fait preuve, au cours des exercises, de qualités de raisonnement et de décision. Est un excellent officier. Saint Maixent, le 15 septembre 1929 Le Général ANDREA, Commandant l'Ecole Signé: ANDREA

COMMANDEMENT DES TROUPES
AUXILIAIRES ET SUPPLETIVES
No. 963/P.O.
CONFIDENTIEL

TRANSMIS, en communication, au
Commandant du 2°Bataillon du Levant

"Relevé des notes du Lieutenant CHEHAB Fouad:

Le Général ALLEGRINI, Cdt Les troupes auxilières et supplétives du Levant. P.O. le Chef d'Etat Major

Signé: JABIN

COPIE CERTIFIEE CONFORME
Le Chef de Bataillon BOURIAND
Commandant le 2° Bataillon du Levant.

(Signature)

ECOLE MILITAIRE D'INFANTERIE

-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-

R E L E V E des Notes du Feuillet du personnel concernant

Monsieur le Lieutenant C H E H A B - F O U A D , Stagiaire à l'éco

Années	N O T E S
1929	A fait un séjour à l'Ecole militaire d'Infanterie de Saint - Maixent du 25 Avril au 14 Septembre 1929 - Officier d'excellente éducation et d'intelligence vive .
	A mis à profit son séjour à l'Ecole, s'intéressant vivement à toutes les branches de l'instruction et se faisant remarquer par un zèle très soutenu .
	A fait preuve au cours des exercices de qualités de raisonnement et de decision .
	Est un excellent officier .
	Saint Maixent, le 1[illegible] Septembre 1929
	Le Général ANDREA, Commandant l'Ecole
	signé : A N D R E A

COMMANDEMENT DES TROUPES
AUXILIAIRES ET SUPPLETIVES

N° 963/ E.O.

C O N F I D E N T I E L

T R A N S M I S , en Communication, au Commandant du 2° Bataillon du Levant

" Relevé des notes du Lieutenant CHEHAB FOUAD "

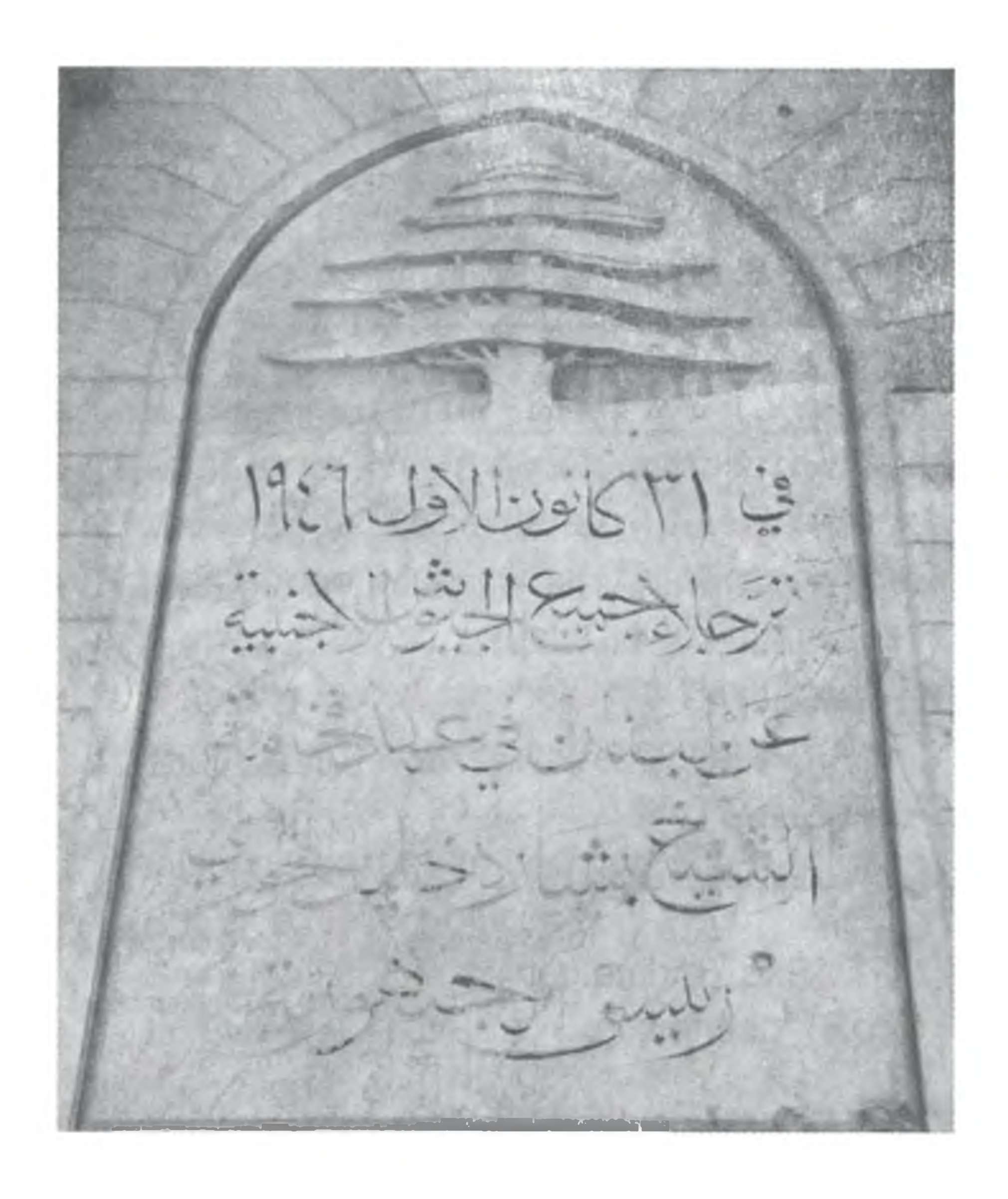
Le Général ALLEGRINI, Cdt les Troupes Auxiliaires et Supplétives du Levant
P.O. Le Chef d'Etat major
signé : J A B I N

COPIE CERTIFIEE CONFORME .

Le Chef de Bataillon B O U R I A N D

Commandant le 2° Bataillon du Levant .

BATAILLON ...



اللوحة التذكارية للجلاء عند نهر الكلب(*)

(*) قصدنا «وادي نهر الكلب» بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢ وأخذنا صوراً لبعض اللوحات الموجودة في هذا الوادي والعائدة لمواضيع البحث في الموسوعة، ومنها «اللوحة التذكارية للجلاء» التي بدت وقد انمحت أسطرها، وكتب على جوانبها كتابات بلا معنى (المؤلف).



جلاء الاحتلال الصهيوني عن أرض لبنان
(الجنوب والبقاع الغربي) بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٤

الفصل الثالث

معركة المالكية(*)

أول معركة خاضها جيش لبنان المستقل

(٥-٦ حزيران/يونيو عام ١٩٤٨)

مقدمات المعركة:

في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٧، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية. وهو القرار الذي رفضته الدول العربية مجتمعة وأعدّت العدّة لمقاومة تنفيذه بقوّة السلاح. وتنفيذاً لهذا القرار، وفي الساعة الرابعة من بعد ظهر الرابع عشر من أيار/مايو عام ١٩٤٨، وفي متحف الفن الحديث بتل أبيب، حيث كان المجلس القومي اليهودي يعقد جلسته التاريخية، أعلن بن غوربون قيام الدولة اليهودية على أرض فلسطين إعتباراً من الساعة الصفر من يوم ١٥ أيار/مايو عام ١٩٤٨، وهي الساعة التي حدّدها البريطانيون لإنهاء انتدابهم على فلسطين وجلائهم عنها. وفي هذا الوقت المحدّد لولادة الدولة

(*) سبق ان نشر هذا الفصل في كتاب «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني» الصادر عن قيادة الجيش اللبناني - الاركان العامة، ومؤسّسة الدراسات الفلسطينية ببيروت عام ١٩٧٣، وأشرف عليه كلّ من الدكتور وليد الخالدي و(المقدم) ياسين سويد، وقد رأينا نشره في هذا الكتاب كجزء من تاريخ لبنان في مطلع عهده الاستقلالي، بعد أن أدخلنا عليه بعض الإضافات (المؤلّف).

اليهودية، أي في منتصف ليل ١٤ - ١٥ أيار نفسه، زحفت الجيوش العربية تجاه فلسطين مخترقة حدودها من كلّ جانب ومعلنة الحرب على الدولة الوليد.

كان الجيش اللبناني مؤلّفاً، في تلك الأثناء، من القوات التالية:

- أربعة أفواج (كتائب) مشاة (تقدر الكتيبة بنحو ٥٠٠ رجل).

- فوج مدفعية (بطارية مدفعية ميدان عيار ١٠٥ ملم وبطارية مدفعية عيار ٧٥ ملم).

- فوجا (كتيبتا) مدرعات (كتيبة مصفحات مؤلّفة من ٩ مصفحات وكتيبة دبابات مؤلّفة من ٩ دبابات).

- سرية خيالة، وسرية هندسة وإشارة، وسرية نقل، ومفرزة صحية(١).

وكان ذلك كلّ ما تسلّمته الدولة اللبنانية الناشئة من سلطات الانتداب الفرنسي، عام ١٩٤٥، باستثناء فوج من المشاة أنشىء بعد هذا التاريخ.

وقد اشترك من هذا الجيش، في هذه الحرب، نحو ١٢٠٠ رجل، هم مجمل عديد فوجي القناصة الأول والثالث، مع عديد فوج المدفعية الثاني (تسمّى حالياً: كتيبتا المشاة الأولى والثالثة، وكتيبة المدفعية الثانية) ومفارز من المخابرات (الإشارة) والهندسة والنقل والصحة وغيرها (أنظر الملحق رقم ١). بينما ظل الباقون، داخل المناطق اللبنانية، للمحافظة على الأمن في البلاد وحماية المؤسّسات والمرافق الحيوية فيها.

تمركزت القوات اللبنانية المقاتلة على طول الجبهة اللبنانية - الفلسطينية، وذلك وفقاً لخطة القيادة العربية الموحدة في ذلك الحين، وقد خصصت هذه الخطة للجيش اللبناني:

- القطاع الأوسط من الجبهة اللبنانية (محور المالكية - الجليل الشرقي).

- والقطاع الغربي من تلك الجبهة (محور الناقورة - نهاريا).

بينما خصص القطاع الشرقي منها للجيش العربي السوري.

وقد تمركز الجيش اللبناني في قطاع: عيترون - بليدا - بنت جبيل ، وفي الناقورة، باتجاه نهاريا.

كما أنشئ في لبنان، فور بدء الحرب، «فوج المجاهدين»، وقد سلّمت قيادته إلى النقيب (في الجيش اللبناني) محمد زغيب، الذي جرح في معركة المالكية الأولى (١٥ أيار/مايو عام ١٩٤٨) واستشهد بتاريخ ٢١ منه متأثراً بجراحه[٢].

وقد قام الجيش اللبناني، في هذه الحرب، ببعض العمليات الحربية، نذكر منها: عملية جسر حمود (١٤ أيار/مايو عام ١٩٤٨) وعملية جسر ابو زبله (١٦ منه) وعملية الجش (٢٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٨)[٣]. وكانت «معركة المالكية» أهم هذه العمليات.

١ - موقع المالكية:

تقع المالكية عند مفترق الطرق التي تصل فلسطين بلبنان في القطاع الأوسط من الجبهة اللبنانية، فتسيطر على هذه الطرق، وخصوصاً طريق عيترون - بنت جبيل، وطريق بليدا - ميس الجبل، كما انها تعتبر مفتاح حوض الحولة والطرق المؤدية إلى عكا وصفد والناصرة. (أنظر خارطة فلسطين عام ١٩٤٨). كما تقع بالقرب من المالكية، شمالاً بشرق، بلدة «قَدَس» التي سيأتي الحديث عنها.

٢ - الوضع العام:

كان المجاهدون العرب من لبنانيين وفلسطينيين وسوريين وعراقيين وسواهم، والذين عرفوا بجيش الإنقاذ، قد سبقوا الاسرائيليين إلى احتلال

المالكية. وفي ليل ١٥-١٦ أيار/مايو عام ١٩٤٨، حاول الاسرائيليون احتلالها فردوا على أعقابهم بعد أن تكبّدوا خسائر فادحة باعتراف أشهر مؤرخي تلك الحقبة من الصهيونيين: الكولونيل نيتانيل لورتش Netanel Lorch[٤] من مؤرّخي الهاغانا الرسميين، وجون ودافيد كيمشه John and David Kimché[٥] من أهم المؤرّخين البريطانيين الصهاينة، وكان قائد المجاهدين العرب، في هذا الموقع، النقيب اللبناني محمد زغيب الذي استشهد في المعركة نفسها[٦]. وتقول «الرواية الإسرائيلية الرسمية» لهذه المعركة إنه «في المراحل الأولى للمعركة، تطوّرت الأمور بصورة جيدة، فسقطت المالكية وقدس بأيدينا في الصباح. لكن العدو اللبناني انتقل، مباشرة، إلى هجوم مضاد عنيف، واضطرت كتيبة «هعيمك» (السهل) إلى الانسحاب بعد أن منيت بخسائر. وتمّ الإنسحاب إلى تلال مجاورة أمنت سيطرةً على الطريق، وأتاحت - على الأقل - إمكان عرقلة الغزو (اللبناني) بصورة جدية، جنوب المالكية، لكن المالكية وقَدَس عادتا إلى يد العدو»[٧].

إلاّ ان الإسرائيليين عادوا فهاجموا المالكية وأخذوها من أيدي المجاهدين العرب في ٢٩ أيار/مايو[٨] وفي عملية قام بها اللواء «يفتاح» مما حدا بالجيش اللبناني إلى مهاجمتها من جديد لاحتلالها، خصوصاً ان العدو الاسرائيلي، باحتلاله قرية المالكية ، كان قد قطع الطريق الموصلة من الناصرة إلى المالكية فمفرق عيترون - بنت جبيل، وقطع بالتالي ثلاثة آلاف من المجاهدين العرب المتمركزين في تلك المنطقة عن قاعدة تموينهم في بنت جبيل. عندها قرّرت قيادة الجيش اللبناني مهاجمة قرية المالكية واحتلالها لتفتح الطريق أمام تموين المجاهدين.

٣ - العدو:

كان العدو قد احتلّ هضبة المالكية في ٢٩ أيار/مايو، وكان لديه متسع من الوقت لتعزيز دفاعه وزرع الألغام والأسلاك الشائكة حول مواقعه. وكانت مهمة الدفاع عن هذا الموقع تقع على عاتق فوج «بلماخ» من لواء المشاة «يفتاح» الذي تسلم الدفاع عن الجليل الشرقي بكامله[٩].

٤ - القوات المهاجمة:

أعدّت قيادة الجيش اللبناني للقيام بعملية الهجوم على المالكية مجموعة قوامها:

- كتيبة مشاة (فوج القناصة الثالث، بقيادة المقدم جميل الحسامي) وكان مؤلّفاً من ٣ سرايا مشاة وسرية مساندة (السرية الثقيلة وفيها ٦ مدافع هاون عيار ٨١ ملم و٤ رشاشات هوتشكس فرنسية).

- بطارية (سرية) مدفعية عيار ٧٥ ملم (مؤلفة من مدفعين فقط).

- سرية مدرعات (مؤلّفة من ست دبابات رينو و٤ مصفحات مارمون).

- مفرزة هندسة[١٠].

٥ - مهمة المجموعة:

مهاجمة هضبة المالكية واحتلالها بأي ثمن وقبل الغروب.

٦ - التمركز: (انظر الخارطة رقم ١)

السرية الأولى: (معززة بفصيلة من السرية الثانية): على المنحدر الجنوبي للمرتفع ٧٠٠ الواقع جنوب قرية بليدا.

السرية الثالثة: (معززة بفصيلة من السرية الثانية) شمال شرقي المرتفع ٨٨٠ (جبل كحيل) الواقع جنوب عيترون وغرب طريق بليدا - المالكية.

السرية الثانية: (ناقص فصيلتان): إحتلال مفرق طرق بليدا - عيترون - المالكية (فصيلة).

السرية الثقيلة: على المرتفع ٨٨٠ غرب طريق المالكية، جنوب عيترون.

سرية المدرعات: جنوب مفرق طريق بليدا - عيترون - المالكية، على طريق المالكية.

بطارية المدفعية: شمال طريق عيترون - بنت جبيل، في حقول الزيتون.

مفرزة الهندسة: طريق بليدا - المالكية.

٧ - **توزيع المهمات:**

(أ) فوج القناصة الثالث:

(١) - تتقدم السرية الأولى على خط التلال جنوب وادي الغصون (جنوب قرية بليدا) وشرق مفرق طريق بليدا - المالكية بحيث تسيطر بالنار على طريق قَدَس - المالكية، ثم تحتل المالكية من الشرق.

(٢) تتقدم السرية الثالثة بمحاذاة المرتفع ٨٨٠، غرب مفرق طريق بليدا - المالكية، وتحتل المرتفع ٦٥٠، ثم المالكية من الغرب.

(٣) تقوم الفصيلة الأولى من السرية الثانية (وهي ما تبقى من السرية) بحماية المدرعات ومساندتها (حماية المؤخرة)، كما تراقب المخرج الشرقي لوادي الغصون، وتمنع أي تسلّل عدو من جهة النبي يوشع.

(٤) تساند السرية الثقيلة القوات المهاجمة بمدافع الهاون ٨١ ملم، وبالرشاشات الثقيلة.

ب - المدرعات:

تساند المدرعات تقدّم السريتين، الأولى والثالثة، باتجاه المالكية، وتدمير العدو المتحصن في أطم (بلوك هوس) الكيلومتر٩[١١] شمال المالكية، وفي مراكز العدو التي تسيطر على طريقي قَدَس - المالكية وبليدا - المالكية.

ج - المدفعية:

تساند المدفعية القوات المهاجمة بالنار وذلك برمايات شل وتدمير.

٨ - **التنفيذ**: (أنظر الخارطة رقم ٢).

أ - **الهجوم**: (٥ حزيران/يونيو).

- كانت ساعة الصفر هي الساعة العاشرة من نهار ٥ حزيران، إلاّ أن الهجوم لم يبدأ إلاّ في الساعة الواحدة من بعد الظهر:

- مهّدت المدفعية اللبنانية للهجوم بالرمايات المقرّرة، كما أطلق الطيران السوري عدّة قذائف جوية على الأهداف المحدّدة له. ثم انطلقت السريتان الأولى والثالثة نحو أهدافهما، وتبعتها المدرعات على مسافة مائتي متر تقريباً، والفصيلة الأولى (فصيلة مساندة المدرعات) التي أشرنا إليها عند توزيع المهمات والتي تابعت تقدّمها في حقول القمح على الرغم من نيران دبابات العدو المركّزة عليها.

- حاول العدو، برمايات مدفعية الهاون ٨١ ملم وبرمايات أسلحته الفردية، ان يعرقل تقدّم القوات المهاجمة، حيث صادفت السريتان الأولى والثالثة، في أثناء تقدّمهما، مقاومة عنيفة من قبل عدو تمركز بإتقان في مراكز مشرفة على محاور الهجوم ونظّم دفاعه طوال مدة إقامته في مراكزه، إلاّ ان مناورة القوات المهاجمة ومساندة المدفعية الصديقة بنيرانها على مراكز المقاومة العدوة جعلتا دفاعه دون جدوى، حيث شلّت المدفعية تحرّكه (وخصوصاً بإسكاتها نار العدو المتمركز في أطم الكيلومتر ٩ وهو مركز أساسي في جهاز دفاع العدو)، ومنعته من تعزيز دفاعه وإعادة تنظيم جهازه.

- في الساعة السادسة عشرة، وصلت السرية الأولى المهاجمة إلى مركزين عدوين (رقم ٣ و٤) فدمّرتهما، لكن مراكز أخرى (رقم ١ و٢ و٥) تمكنت من إيقاف تقدّمها بنيران غزيرة صائبة. أما السرية الثالثة، فقد تقدّمت نحو مركز العدو (رقم ٧) فدمّرته، إلاّ انها تلقّت ناراً جانبية من مركز آخر (رقم ٨) أوقفت تقدّمها.

- في الساعة السابعة عشرة، كان وضع القوات المهاجمة كما يلي:

- توقّفت السريتان الأولى والثالثة نتيجة نار عدوة من مراكز في مواجهتهما (المراكز أرقام ١ و٢ و٥ و٦ و٨)، ونتيجة قصف جوي من طائرة عدوّة.

- عطّلت مصفحة بلغم عدو، كما توقّفت باقي المدرعات أمام المركز رقم ٥ (أطم الكلم ٩)، فشرعت هذه الأخيرة في القيام بحركة التفاف على هذا المركز.

- وصلت الفصيلة الأولى من السرية الثانية (فصيلة مساندة المدرعات) إلى أرض مكشوفة في مواجهة المركز رقم ٥ (أطم الكلم ٩) الذي أمطرها ناراً غزيرة، بحيث تعذّر عليها التقدم.

- أعطيت الأوامر إلى جميع القوات المهاجمة بالاستعداد للانقضاض فبدئ بتنفيذ الأوامر: الحراب مشرعة في رؤوس البنادق، والجميع على خط واحد، كلّ وحدة في مواجهة العدو الذي يقابلها وعلى مسافة أربعمائة متر تقريباً.

ب - **الانقضاض:** تمركزت القوات المهاجمة، على خط الإنقضاض، على الشكل التالي:

(أ) فوج القناصة الثالث: السرية الأولى: في الخط الأول، وعلى مرتفع قَدَس (مرتفع ٧٠٥) شرق المالكية.

السرية الثالثة: في الخط الأول ، وعلى مرتفع ٨٨٠ غرب المالكية .

السرية الثانية: (ناقص فصيلتين) في الخط الثاني، على مرتفع مفرق بليدا.

الفصيلة الأولى من السرية الثانية: مقابل المركز رقم ٥ (أطم الكلم ٩).

سرية المساندة: خلف السرية الثالثة، على المرتفع (٨٨٠) الواقع غرب طريق المالكية[١٢].

(ب) المدفعية: في حقول الزيتون شمال عيترون.

(ج) المدرعات: على الطريق العام بين بليدا والكلم ٩.

١ - في الساعة السادسة عشرة، وصلت كتيبة سورية معزّزة بمفرزة من المتطوّعين اليوغسلافيين إلى الهضاب المقابلة للمالكية من جهتها الجنوبية، حيث اشتبكت بالعدو، واصطدمت، في أثناء تقدّمها، بحقل من الألغام تمكّنت من اجتيازه، متابعة التقدّم حتى وصلت إلى «كمب المالكية» وتمكّنت، في الساعة الواحدة والعشرين، من احتلال الجهة الجنوبية، مؤمّنة الإتصال المباشر بالوحدات اللبنانية.

٢ - في الساعة السابعة عشرة والنصف، بدأ انقضاض الوحدات المهاجمة على العدو المتمركز في الخنادق، ودارت رحى معركة ضارية بين الطرفين. انه القتال وجهاً لوجه بالسلاح الأبيض، وأسفرت المعركة عن دحر العدو وتخليه عن جميع مراكزه القتالية بعد ان تكبّد خسائر فادحة بالرجال والعتاد، بينما شرعت القوات المهاجمة في تنظيف المراكز التي احتلتها من بقايا المقاومة العدوة.

ج - الهجوم المعاكس للعدو:

٣ - في الساعة الثامنة عشرة، قام العدو بهجوم معاكس من قدس على جانب السرية الأولى، فدمّرت له شاحنة تموين قتل فيها ضابط وجندي هو السائق، ثم انسحب بسرعة، دون أن يعيد الكرة.

د - تطويق المالكية بغية احتلالها:

٤ - في الساعة التاسعة عشرة، تمكّن فوج القناصة الثالث من السيطرة على الجبهتين الشمالية الشرقية والغربية الجنوبية من المالكية، وقد أعاق عملية

- في الساعة السابعة عشرة، كان وضع القوات المهاجمة كما يلي:

- توقّفت السريتان الأولى والثالثة نتيجة نار عدوة من مراكز في مواجهتهما (المراكز أرقام ١ و٢ و٥ و٦ و٨)، ونتيجة قصف جوي من طائرة عدوّة.

- عطّلت مصفحة بلغم عدو، كما توقّفت باقي المدرعات أمام المركز رقم ٥ (أطم الكلم ٩)، فشرعت هذه الأخيرة في القيام بحركة التفاف على هذا المركز.

- وصلت الفصيلة الأولى من السرية الثانية (فصيلة مساندة المدرعات) إلى أرض مكشوفة في مواجهة المركز رقم ٥ (أطم الكلم ٩) الذي أمطرها ناراً غزيرة، بحيث تعذّر عليها التقدم.

- أعطيت الأوامر إلى جميع القوات المهاجمة بالاستعداد للانقضاض فبدئ بتنفيذ الأوامر: الحراب مشرعة في رؤوس البنادق، والجميع على خط واحد، كلّ وحدة في مواجهة العدو الذي يقابلها وعلى مسافة أربعمائة متر تقريباً.

ب - **الانقضاض:** تمركزت القوات المهاجمة، على خط الإنقضاض، على الشكل التالي:

(أ) فوج القناصة الثالث: السرية الأولى: في الخط الأول، وعلى مرتفع قَدَس (مرتفع ٧٠٥) شرق المالكية.

السرية الثالثة: في الخط الأول ، وعلى مرتفع ٨٨٠ غرب المالكية .

السرية الثانية: (ناقص فصيلتين) في الخط الثاني، على مرتفع مفرق بليدا.

الفصيلة الأولى من السرية الثانية: مقابل المركز رقم ٥ (أطم الكلم ٩).

سرية المساندة: خلف السرية الثالثة، على المرتفع (٨٨٠) الواقع غرب طريق المالكية[١٢].

(ب) المدفعية: في حقول الزيتون شمال عيترون.

(ج) المدرعات: على الطريق العام بين بليدا والكلم ٩.

١ - في الساعة السادسة عشرة، وصلت كتيبة سورية معزّزة بمفرزة من المتطوّعين اليوغسلافيين إلى الهضاب المقابلة للمالكية من جهتها الجنوبية، حيث اشتبكت بالعدو، واصطدمت، في أثناء تقدّمها، بحقل من الألغام تمكّنت من اجتيازه، متابعة التقدّم حتى وصلت إلى «كمب المالكية» وتمكّنت، في الساعة الواحدة والعشرين، من احتلال الجهة الجنوبية، مؤمّنة الإتصال المباشر بالوحدات اللبنانية.

٢ - في الساعة السابعة عشرة والنصف، بدأ انقضاض الوحدات المهاجمة على العدو المتمركز في الخنادق، ودارت رحى معركة ضارية بين الطرفين. انه القتال وجهاً لوجه بالسلاح الأبيض، وأسفرت المعركة عن دحر العدو وتخليه عن جميع مراكزه القتالية بعد ان تكبّد خسائر فادحة بالرجال والعتاد، بينما شرعت القوات المهاجمة في تنظيف المراكز التي احتلتها من بقايا المقاومة العدوة.

ج - الهجوم المعاكس للعدو:

٣ - في الساعة الثامنة عشرة، قام العدو بهجوم معاكس من قدس على جانب السرية الأولى، فدمّرت له شاحنة تموين قتل فيها ضابط وجندي هو السائق، ثم انسحب بسرعة، دون أن يعيد الكرة.

د - تطويق المالكية بغية احتلالها:

٤ - في الساعة التاسعة عشرة، تمكّن فوج القناصة الثالث من السيطرة على الجبهتين الشمالية الشرقية والغربية الجنوبية من المالكية، وقد أعاق عملية

التنظيف حلول الظلام من جهة، وانتشار الألغام ضد الأشخاص التي كان العدو قد زرعها في أماكن مختلفة بين مراكزه الدفاعية من جهة اخرى، وقد قامت مفرزة الهندسة بنزع هذه الألغام وتعطيلها.

٥ - في الساعة العشرين، حلّقت طائرة عدوة فوق الخطوط الأمامية للقوات المهاجمة ورمتها بقنبلتين أصابت عدداً من الجنود بجروح بليغة، وبقيت القوات المهاجمة على تماس بالنار مع العدو طوال ليل ٥ - ٦ منه.

٦ - في الساعة الرابعة والعشرين، بدأ العدو انسحابه من المالكية بعد أن أحرق مستودعاً للذخيرة وآخر للوقود كانا له فيها، تاركاً بعض أفراده لتغطية عملية الانسحاب.

هـ - إحتلال المالكية وقدس: (٦ حزيران/يونيو).

في الساعة السادسة من صباح ٦ حزيران/يونيو، دخل فوج القناصة الثالث قرية المالكية، ثم تلقى بعدها أمراً بمتابعة التقدّم لاحتلال قدس، فتقدّم باتجاه البلدة بالترتيب القتالي التالي:

- السرية الأولى في المقدّمة «نحو الشرق للجهة الجنوبية» .
- السرية الثانية خلف الأولى «نحو الشرق للجهة الشمالية».
- السرية الثقيلة خلف السرية الثانية.

وبعد أن أتمّ الفوج تمركزه على مرتفعات قدس في تمام الساعة ٨,٣٠ صباحاً، وبناء لأمر صادر عن قيادة القطاع الأوسط (في الساعة العاشرة صباحاً)، تقدّمت السرية الثانية نحو البلدة (بقيادة النقيب سعيد نصرالله) تساندها «كوكبة المصفحات والدبابات، وسرية من المجاهدين» فدخلتها، بلا قتال، في الساعة ١٢,١٥ ظهراً، وذلك لأن اليهود كانوا قد أخلوها قبل وصول القوات المهاجمة. وتمركزت السرية في قدس «بشكل نقطة ارتكاز لحماية نفسها من اليمين والشمال، وبقي الفوج متمركزا» في مواقعه(١٣).

و - الخسائر:

خسرت القوات المهاجمة، في عملية الهجوم هذه، شهيدين اثنين هما جندي من فوج القناصة الثالث وعريف من مفرزة الهندسة، وأصيب خمسة رتباء وعريف واحد وسبعة جنود، جميعهم من فوج القناصة نفسه، بجروح مختلفة، كما عُطلت دبابة واحدة دون ان تدمر[١٤]. أما خسائر العدو فكانت «ثمانية قتلى بينهم ضابط»[١٥].

وقد غنمت القوات المهاجمة مصفحة وشاحنة صالحتين للاستعمال، وبعض الأسلحة والذخيرة.

- هذا على صعيد الحرب النظامية، أمّا على صعيد الحرب غير النظامية، فقد ساهم لبنان، إلى حد كبير، في دعم جيش الإنقاذ وتعزيزه. ففي معركة المالكية الأولى ١٥ أيار/مايو عام ١٩٤٨ فقد الجيش اللبناني ضابطاً من خيرة ضباطه كان على رأس فرقة من المجاهدين هو النقيب محمد زغيب الذي استشهد في المعركة نفسها، كما سبق أن ذكرنا[١٦]. كما ان احتلال المالكية ، في ٥ حزيران/يونيو، فتح طريق الجليل الأعلى للقوات العربية، وأمن لقوات جيش الإنقاذ طرق تموينها من بنت جبيل، وسمح لها بالتوغّل في عمق فلسطين نحو لوبيا والناصرة والجليل الغربي، وقد أدى ذلك إلى نتائج مهمة إذ رجع العديد من السكان العرب إلى قراهم في فلسطين بعد أن كانوا قد نزحوا عنها فور احتلال العدو الإسرائيلي لها بعد الخامس عشر من أيار/مايو[١٧].

ولقد ساهم لبنان كذلك في إعداد جيش الإنقاذ وتموينه وتزويده بالسلاح والذخيرة إذ انه وفر لهذا الجيش، في أشد الساعات حرجاً وضيقاً، من المعدات والأسلحة، ما لم يكن باستطاعته ان يشتريها أو يستولي عليها فجاءته هبة من جيش لبنان[١٨]. كما أعلن لبنان تحمّله مسؤولية جيش الانقاذ، وقد أشار إلى

ذلك رالف بانش، القائم بأعمال وسيط الأمم المتحدة، في تقريره المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٨، وذلك بعد أن كان العدو قد احتلّ نحو خمس عشرة قرية لبنانية من جنوب لبنان في أثناء تعقبه لجيش الإنقاذ داخل الحدود اللبنانية، وقد استردّ لبنان هذه القرى جميعاً قبل توقيعه اتفاقية الهدنة.

ولم يكن غريباً على لبنان أن يؤيّد جيش الإنقاذ العربي لفلسطين ويساعده ويعمل على تجهيزه، فإن فكرة جيش عربي من المتطوعين راودت رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك، إذ أعرب عن أسفه لأن مؤتمر القمّة العربي في انشاص، الذي عقد عام ١٩٤٥ لبحث مستقبل فلسطين، قد أغفل هذه الفكرة، فقال «ليتنا... فكّرنا بتأليف جيش عربي من متطوّعي جميع البلدان العربية ليدافع عن فلسطين». كما قال أيضاً إنه، في انشاص، وفي السنة نفسها، «فكر طويلا» في «القوة التي تستطيع الدول العربية ان تعدّها لو اتحدت أهداف هذه الدول»[١٩].

بالإضافة إلى ذلك، فقد كان الجيش اللبناني يساند جيش الإنقاذ بصورة مستمرّة في معاركه مع العدو، وكمثل على ذلك، فقد جرت صباح ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٨ معركة بين العدو الصهيوني وجيش الإنقاذ، حيث هاجم العدو، من مستعمرة النبي يوشع، مراكز جيش الإنقاذ شرق «حولا» اللبنانية، بهدف الاستيلاء على القرية المذكورة، فساهمت مدفعية الجيش اللبناني في صده وتكبيده خسائر فادحة، كما ساهمت قوى الجيش اللبناني التي كانت متمركزة في القطاع الأوسط من الجبهة، في صد الهجمات العنيفة التي شنّها العدو على جيش الانقاذ المتمركز في المالكية وقدس في التاسع والعشرين من الشهر نفسه[٢٠].

وكان الجيش اللبناني قد تخلّى عن هذين الموقعين لجيش الإنقاذ، بعد ان كان قد احتلّهما في ٦ حزيران/يونيو كما سبق أن ذكرنا.

إلاّ ان العدو الاسرائيلي، الذي كان قد بدأ استخدام «احتياطه الاستراتيجي العام» (لواء شيفع ولواء شمونه)، بعد ان نقض الهدنة الثانية التي كان مجلس الأمن قد أبرمها في ١٨ تموز/يوليو عام ١٩٤٨، عاد فحشد كلّ إمكاناته العسكرية على مختلف الجبهات واحتلّ النقب والجليل الأعلى، وهاجمت قواته العقبة والمثلث الصغير (طولكرم - نابلس- حنين)، كما هاجمت العديد من القرى اللبنانية الحدودية مثل: بليدا وميس الجبل ومركبا ومحيبيب وكفركلا والقنطرة وعديسة والطيبة وتل النحاس ورب الثلاثين وهونين وحولا (التي قضى من أهلها، في هذا الهجوم، أكثر من تسعين شهيداً)، بينما كانت الجيوش العربية تتراجع، على مختلف الجبهات، تحت ضغط التواطؤ الدولي وتخاذل الأنظمة العربية(٢١).

وتشرح «الرواية الرسمية الاسرائيلية» هذه الاحداث، بالتفصيل، خصوصاً تلك التي أدت إلى سقوط «المالكية وقدس» بأيدي الاسرائيليين، من جديد، فتذكر ان عملية «حيرام» كانت تقضي «بتثبيت خط دفاعي على طول حدود الانتداب الشمالية» لفلسطين المحتلّة (مع لبنان)، أي أن تضمّ إليها المناطق من الجليل التي تنتشر فيها قوات جيش الإنقاذ بقيادة «فوزي القاوقجي»، وكان هذا الخط يمر، في تصوّر العدو الاسرائيلي، بالمالكية وقدس، وكلتاهما بيد جيش الانقاذ.

وقد أعدّت، لتنفيذ هذه الخطة، مجموعة من أربعة ألوية:

١ - اللواء «شيفع»، ويتولّى الجناح الأيمن، باتجاه «سعسع» من الشرق.

٢ - واللواء «عوديد»، ويتحرّك باتجاه «سعسع» من الغرب.

٣ - واللواء «غولاني»، ويقف بمواجهة القوات العراقية، ويشكّل «احتياطاً جبهويا».

٤ - واللواء «كرملي»، ويقف بمواجهة جيش الإنقاذ في منطقة المنارة، وبمواجهة القوات السورية شرقاً[٢٢].

وقد بدأت العملية ليل ٢٨-٢٩/١٠/١٩٤٨، واستغرق إنجازها ٦٠ ساعة. وما يهمنا، من هذه العملية، هو ما يتعلّق بالمالكية وقدس، وكانتا تدخلان في نطاق لواء «شيفع»:

تحرّك هذا اللواء شمالاً، باتجاه المالكية والنبي يوشع، فتعرّض «لرصاص القنص» من بلدة «مارون الراس» وواجه «مقاومة خفيفة» ، ولكن الكتيبة المدرعة التاسعة من هذا اللواء استطاعت الوصول إلى المالكية، وكان المدافعون عنها ينتظرن هجوماً من جهة الشرق (النبي يوشع) ففاجأتهم الكتيبة بهجوم من الجنوب، ولم تبدر من المدافعين مقاومة تذكر، بل انسحبوا «وساعد الطيران في مطاردة فلول المنسحبين». وهكذا استعادت قوات العدو المالكية ومعها قدس من قوات جيش الإنقاذ، وسيطرت هذه القوات «على طول الحدود اللبنانية، كاملة، من النبي يوشع حتى رأس الناقورة في الغرب، وبذلك زال، أيضاً، الضغط على المنارة»[٢٣].

إلاّ أنّ ما ورد في مذكرات «فوزي القاوقجي» قائد «جيش الانقاذ» في تلك الفترة، يشير إلى أنه تخلّى عن «المالكية وقدس» بناءً لطلب من القيادة اللبنانية، يقول القاوقجي: «بينما المعركة مستمرة في جبهة سعسع وناحية بليدا، جاءني المقدم شوكت شقير وأبلغني رغبة القيادة اللبنانية الملحّة في التخلّي عن المالكية وقدس وبليدا، تجنّباً للقتال على الحدود اللبنانية»، ويستطرد القاوقجي: «لم يبقَ أي فائدة من الإصرار على الدفاع عن سعسع. وأصبح التخلّي عن المالكية وقدس وبليدا، نزولاً عند رغبة القيادة اللبنانية، أمراً لا بد منه، فتخلّينا عنها، وتمركزت قواتنا التي كانت فيها على خط رميش - مارون الراس - عيترون».

ويذكر القاوقجي انه أطلع وزير الدفاع السوري على هذا الأمر ببرقية رقم ٧٧٧ تاريخ ٤٨/١٠/٣١ جاء فيها: «سحبنا قواتنا، أمس، من المالكية وقدس، بدون قتال، بناءً على إلحاح قيادة الجيش اللبناني التي ترغب تجنّب القتال على الحدود.... طلب مني، الآن، قائد الجيش اللبناني، التخلّي عن بليدا والانسحاب إلى غرب عيترون. ربما أدى هذا الوضع، بعد الإنسحاب، إلى التخلّي عن مراكز أخرى....»[٢٤].

ونرى لزاماً علينا أن نشير، في ختام بحثنا عن معركة المالكية، إلى القادة الذين اشتركوا في هذه المعركة، تكريماً لهم، وهم:

- وزير الدفاع الوطني، الأمير مجيد ارسلان، وقائد الجيش، اللواء فؤاد شهاب،

وقد أشرفا على المعركة مباشرة.

- المقدم جميل الحسامي، قائد الفوج (الكتيبة) الثالث للمشاة.
- الرائد[❖] حبيب قشوع، معاون قائد الفوج.
- الرائد مخايل أبو طقه، آمر السرية الأولى من الفوج الثالث، ومعه:
- الملازم الأول أنطوان خوري، والملازم رزق الله صفير (رؤساء فصائل).
- النقيب سعيد نصرالله، آمر السرية الثانية من الفوج الثالث، ومعه:
- الملازم فرانسوا جناردي، والملازم حبيب بركات (رؤساء فصائل).
- الرائد كامل زين الدين، آمر السرية الثالثة من الفوج الثالث، ومعه:
- الملازم الياس بواب، والملازم محمد الحلبي (رؤساء فصائل).
- الرائد رعد الهاشم، آمر السرية الثقيلة في الفوج الثالث، ومعه:

(❖) لم تكن رتبة «رائد» قد انشئت حينذاك، وانما كانت تعني «نقيب قديم» (المؤلف).

- الملازم الأول الياس الحاج (معاون) والتلميذ الضابط سنة ثالثة عبد المجيد شهاب.

- النقيب هنري شهاب آمر فصيلة المدفعية (وكان المقدم اسكندر غانم قائداً لفوج المدفعية).

- النقيب فؤاد لحود، قائد المدرعات، ومعه الملازم الأول جميل عيد.

- النقيب جان نجيم ، قائد مفرزة الإشارة.

- الملازم صلاح درويش، آمر مفرزة الهندسة[٢٥].

وقد كرّمت الدولة اللبنانية، في حينه، هؤلاء الضباط، كما كرّمت القطع والوحدات التي اشتركت في المعركة، وجاء في «سجل عمليات فوج القناصة الثالث» وقائع يوم ١٩٤٨/٦/٩ إن رئيس الجمهورية اللبنانية (الشيخ بشارة الخوري) وصل إلى بلدة بنت جبيل في الساعة التاسعة من صباح هذا اليوم، وبرفقته: رئيس الحكومة (رياض الصلح) ووزير الدفاع (الأمير مجيد إرسلان) والزعيم العام (فؤاد شهاب) قائد الجيش، فاستقبلتهم «فصيلة من مجموع وحدات الفوج (الثالث)... مصحوبة بعلم الفوج» ومعها «قوى احتلال المالكية المؤلّفة من فوج الإنقاذ وقوى البادية السورية والكومندوس اليوغوسلاي في وحضيرة من فوج المدفعية وحضيرة من المصفّحات وأخرى من الدبابات» فأدّت جميعها، بقيادة المقدم جميل الحسامي، مراسيم التكريم لرئيس الجمهورية، وقد استعرض الرئيس الوحدات، ثم «علّق الأوسمة للقادة والضباط الذين أظهروا شجاعة أثناء الاحتلال، ومن بينهم المقدم حسامي الذي منح الوسام الحربي ذا السعف، وقد قبّل فخامة الرئيس علم الفوج «وعلّق عليه» الوسام الحربي ذا السعف»، وقد منح الفوج هذا الوسام بموجب أمر عام رقم ٧٢ تاريخ ١٩٤٨/٦/١٠ صادر عن قيادة الجيش. وأصدر الزعيم العام قائد الجيش

تنويهاً على الجيش بفوج القناصة الثالث، مع منحه وسام الحرب ذا السعف، بموجب «الأمر العام» المشار إليه أعلاه، وفيما يلي حيثيات التنويه والوسام: «كلّف ، بتاريخ ٥ حزيران ١٩٤٨ ، تحت إمرة قائده المقدم جميل الحسامي، مهمة الهجوم والاستيلاء على تحصينات العدو المتمركز في قرية المالكية - فلسطين، فبرهن ضباطه وصفوف ضباطه وأفراده عن روح النظام والانضباط والدراية بفن القتال أثناء الزحف، وعن روح التعاضد والتضحية خلال اقتحام معاقل العدو والالتحام معه، مما أدّى إلى احتلال القرية المذكورة رغم ضراوة مقاومة العدو الذي مُني بالهزيمة فتقهقر تاركاً وراءه عدداً لا يُستهان به من القتلى والجرحى والعتاد»[٢٦].

وبتاريخ ١٧ منه، زار القائد فوزي القاوقجي المراكز الدفاعية لفوج القناصة الثالث، في المالكية وقدس[٢٧]، ولا شك في أن هذه الزيارة كانت اعترافاً من قائد جيش الإنقاذ ببسالة الجنود اللبنانيين وتفانيهم في المعركة.

ويحدّثنا الأمير مجيد ارسلان[٢٨] عن معركة المالكية، وكان وزيراً للدفاع في تلك الآونة، فأشرف على سير المعركة وعاش تفاصيلها. يقول الأمير مجيد: إشترك في هذه المعركة:

- فوج القناصة الثالث بقيادة المقدم جميل الحسامي.
- وفوج البادية من الجيش السوري بقيادة العقيد طالب الداغستاني.
- وفوج من حيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي.

عشية الهجوم على المالكيه، باتت الوحدات اللبنانية ليلتها عند مفرق تبنين، حيث اجتمع القادة العسكريون اللبنانيون وأعدّوا خطة الهجوم.

وفي صباح اليوم التالي، تقدّمت تلك الوحدات نحو بنت جبيل وعيترون، وكان القاوقجي قد أرسل «نعيم مغبغب» لاستشكاف بعض المخافر المحصنة التي

كان الإنكليز قد غادروها، وذلك للتأكد من انها خالية من المقاتلين اليهود، وعاد مغبغب قبيل الواحدة، وقد تبيّن له أن تلك المخافر خالية من أي وجود مسلح.

بدأ الهجوم على المالكيه في الساعة الواحدة من بعد الظهر، وكانت الخطة تقضي بالتقدّم إليها وتطويقها على شكل كماشة:

- **فكها الأول:** فوج البادية السوري، ويسلك طريق رميش - صالحة - المالكيه،

- **وفكها الثاني:** فوج القناصة الثالث اللبناني، ويسلك طريق عيترون.

- **وفي الوسط:** الكلم٩ - المالكيه فوج الإنقاذ (ومعه نحو مائة من المجاهدين بقيادة شكيب وهاب).

وكانت الدبابات والمصفحات بقيادة الضابط فؤاد لحود يعاونه الضابط جميل العيد، وقد تجمّعت في بليدا بانتظار ساعة الإنطلاق.

وأما المدفعية، وكانت من عيار ٧٥ملم، فقد تمركزت في مواقع تسمح لها بمساندة الهجوم.

واستقرّ وزير الدفاع ومعه قائد الجيش الزعيم العام فؤاد شهاب ومعاونه العقيد توفيق سالم، على تلة، خلف عيترون، تطلّ على المالكيه، حيث ظلّوا يراقبون سير المعركة.

وما أن احتلّت القوات المهاجمة المالكية، وتمركز فيها الفوج اللبناني حتى أعلنت الحكومة اللبنانية أن القوات النظامية لن تتقدّم أبعد من المالكية، داخل فلسطين، وعندها قرر وزير الدفاع الأمير مجيد البقاء مع جيش الإنقاذ والتقدّم معه إلى الناصرة، بهدف الوصول إلى حيفا واحتلالها، بغية منع وصول الإمدادات، عن طريقها إلى اليهود.

تابع فوج الإنقاذ تقدّمه داخل فلسطين، ومعه الأمير مجيد، فوصل إلى الرامة مساءً، حيث أفيدت قيادة الفوج (فوزي القاوقجي) أن اليهود يهاجمون «لوبية»، وعندها حثّ الفوج الخطى، وبلغ الناصرة في الساعة السابعة صباحاً، وتمركزت قواته على مشارفها إستعداداً للهجوم، وبدأ القتال عند تل «الشجرة» حيث قصفت المدفعية السورية (بقيادة الضابط عفيف البزري) المواقع الدفاعية للمقاتلين اليهود، على مدى نصف ساعة، مما أتاح لقوات الإنقاذ محاصرة «الشجرة» ثم التقدّم إلى الناصرة ودخولها، عند الظهر، والوصول إلى قلعتها، حيث أصبح «مرج ابن عامر» تحت أنظار المقاتلين العرب (نحو خمسة الآف شاب من المجاهدين)، ولم تكن هناك مقاومة.

ويتابع الأمير مجيد: «دخلنا الناصرة، وصعدنا إلى القلعة، وعيّن القاوقجي ضابطاً عراقياً (الرئيس مدلول عباس)، حاكماً عسكرياً، واتصلت بالرئيس رياض الصلح من الناصرة لأبلغه احتلالها واحتلال القلعة»(٢٩).

ولكن يبدو أنّ أوامر صدرت، من القيادة العليا للجيوش العربية (الملك عبدالله، وقائد تلك الجيوش غلوب باشا)، بعدم التقدّم والوصول إلى حيفا، مما أتاح لليهود الاستمرار في تلقي المعدات والذخائر العسكرية، خلال الهدنة، ثم استئناف القتال بعدها.

حواشي الفصل الثالث

(١) استبدلت التسميات القديمة للوحدات العسكرية اللبنانية وأصبحت كما يلي: الكتيبة بدلاً من الفوج (لمختلف أنواع الاسلحة)، والسرية بدلاً من البطارية (للمدفعية)، والفصيلة بدلاً من الكوكبة (للمدرعات)، بينما ألغي سلاح الخيالة، وأصبح الفوج يضمّ عدّة كتائب.

(٢) أورد سجل عمليات فوج القناصة الثالث عملية «جسر حمود»، في وقائعه «بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٤»، على الشكل التالي: «عند الساعة الثانية والنصف صباحاً، هاجم ثلاثة زوارق من الصهيونيين الجسر المذكور (ورد في وقائع ١٣ منه: الجسر الكائن على مسافة ألف وأربعماية متر جنوب غربي الجمرك اللبناني الموجود غرب الحدود، وكانت تحميه، وتراقب البحر، فصيلة بإمرة الملازم بوّاب) قاصدين لغمه، ونزلوا إلى الساحل، ولكن قاومتهم حضيرة من الفصيلة التي كانت تقوم بحراسة الشاطئ، تدعمها دورية مؤلّفة من مصفّحة من كتيبة المصفحات والدبابات، واشتبكت معهم فانهزموا، وقد أصيب الملازم معين حمود والرقيب حسين أبو شقرا بجراح من جراء ذلك، ولم يقع إصابات بالفصيلة، وعند الصباح، عثر على كمية من الذخيرة وزورق صغير ورشاشين وبعض الأمتعة سلّموا أثناءها إلى قيادة القطاع الغربي». ومنذ ذلك الحين سمي ذلك الجسر «بجسر حمود» (قيادة الجيش - مديرية التوجيه - قسم التراث العسكري). وقد أورد سجل عمليات فوج القناصة الثاني خبر استشهاد النقيب محمد زغيب في وقائعه بتاريخ ١٩٤٨/٥/٢١ «في مستشفى صور، على أثر إصابته برصاص العدو، في صدره، بمعركة المالكية بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٥». (م. ن.).

(٣) قيادة الجيش اللبناني - مديرية التوجيه - قسم التراث العسكري - سجل عمليات فوج القناصة الثالث، وقائع أيام ١٤-١٩٤٨/٥/١٨. وانظر الرواية الاسرائيلية لهذه العمليات في: حرب فلسطين عام ١٩٤٧-١٩٤٨ (الرواية الاسرائيلية الرسمية) ص ٥١٢ - ٥١٤.

(٤) في كتابه «حدّ السيف The Edge of the Sword» الذي وضع مقدّمته الجنرال يادين، رئيس أركان الجيش الاسرائيلي في حرب عام ١٩٤٨، ص ١٥٥.

(٥) في كتابهما «جانبا التلة Both sides of the Hill»، ص ١٧٣.

(٦) وقد سميت ثكنة صيدا العسكرية باسمه.

(٧) حرب فلسطين عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨، ص ٥١١.

(٨) وتذكر «الرواية الاسرائيلية الرسمية» أنه «أرسل طابور مدرّع تابع للواء «يفتاح» إلى المنارة (راميم)، وهو مموّه بصورة قافلة تموين عادية. وفي ليل ٢٨-٢٩/٥، إجتاز الطابور، بدون أنوار، رقعة الارض المكشوفة الفاصلة بين المنارة وطريق مرجعيون - المالكية اللبناني، المار بمحاذاة الخط السياسي للحدود. وأغلقت وحدة من المنارة الطريق من جهة مرجعيون لمنع وصول النجدات. وبعد أن وصل الطابور المدرّع إلى الطريق اللبناني، انعطف جنوباً نحو المالكية. وفي الوقت نفسه، شُنّ هجوم تضليلي على المالكية ، فطلب قائد المالكية (حيش الانقاذ) نجدة، وكان المفترض أن يعتقد القائد، عندما يلحظ حركة الطابور المدرع القادم من ناحية المؤخرة - ناحية مرجعيون - ان هذه هي النجدة المرتقبة، وهذا ما حدث، فقد سارت القافلة في طريقها بأمان، ومرت بعدة قرى لبنانية، واستقبلها السكان بسرور، معتقدين انها قافلة لبنانية، لكن، عند مفترق طريق عيترون، حدث خطأ، فبدلاً من أن يتجه الطابور جنوباً نحو المالكية، اخطأت طليعته واتجهت نحو عيترون التي كان يقصفها، في ذلك الوقت، سرب الجليل. وبينما كانت القافلة تستدير للعودة إلى الطريق الصحيح، وصلت نجدة لبنانية مشكّلة من طابور آليات، وفوجئت تماماً بالنيران الموجهة إليها من طابورنا، وأصيبت فوراً مصفحتان وأربع شاحنات محمّلة بالذخيرة. ان ظهور الطابور خلف المالكية، بعد ان سار مسافة تزيد على ١٥ كلم في طريق معاد، حسم، كما توقعنا منذ البداية، المعركة الثانية على المالكية، وسقط المكان في يدنا.... وكانت خسائرنا قتيلين وثلاثة جرحى» (حرب فلسطين عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨، ص ٥١٢) إلا ان الجيش اللبناني عاد فاستردها من الاسرائيليين في ٦ حزيران (راجع مقالة للعميد جناردي عن معركة المالكية، في مجلة الجيش عدد تموز/يوليو عام ١٩٩٨ حتى ٣٨ - ٤٢).

(٩) جناردي، م.ن. ص ٣٨. وكان العدو الصهيوني قد دخل حربه الأولى مع العرب بنحو خمسين ألف مقاتل وزّعوا على التشكيلات العسكرية التالية:

١ - سلاح المشاة: ١٠ ألوية ولواءان آليان.

٢ - سلاح المدرعات: لواء مدرع.

٣ - سلاح المدفعية: نحو ٣ كتائب (مدفعية جبلية ومدفعية مضادة للطائرات وهاونات ثقيلة).

٤ - سلاح الجو : ٣ أسراب طائرات خفيفة (٣٨ طائرة) مع خمسين طياراً وألف رجل.

٥ - سلاح البحرية: قاعدة بحرية في حيفا، وفيها:

سفينة متوسّطة وطرادان وأسطول من الزوارق الصغيرة، (شكّل مجموعها «السرية البحرية» وعديدها ٣٧٠ رجلاً، وفيها السفينة «إيلات» الشهيرة).

اما العرب فقد دخلوا هذه الحرب بنحو ٦ ألوية، أي نحو ٢٠ ألف مقاتل، موزّعين على الشكل التالي:

حواشي الفصل الثالث

(١) استبدلت التسميات القديمة للوحدات العسكرية اللبنانية وأصبحت كما يلي: الكتيبة بدلاً من الفوج (لمختلف أنواع الاسلحة)، والسرية بدلاً من البطارية (للمدفعية)، والفصيلة بدلاً من الكوكبة (للمدرعات)، بينما ألغي سلاح الخيالة، وأصبح الفوج يضمّ عدّة كتائب.

(٢) أورد سجل عمليات فوج القناصة الثالث عملية «جسر حمود»، في وقائعه «بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٤»، على الشكل التالي: «عند الساعة الثانية والنصف صباحاً، هاجم ثلاثة زوارق من الصهيونيين الجسر المذكور (ورد في وقائع ١٣ منه: الجسر الكائن على مسافة ألف وأربعماية متر جنوب غربي الجمرك اللبناني الموجود غرب الحدود، وكانت تحميه، وتراقب البحر، فصيلة بإمرة الملازم بوّاب) قاصدين لغمه، ونزلوا إلى الساحل، ولكن قاومتهم حضيرة من الفصيلة التي كانت تقوم بحراسة الشاطئ، تدعمها دورية مؤلّفة من مصفّحة من كتيبة المصفحات والدبابات، واشتبكت معهم فانهزموا، وقد أصيب الملازم معين حمود والرقيب حسين أبو شقرا بجراح من جراء ذلك، ولم يقع إصابات بالفصيلة، وعند الصباح، عثر على كمية من الذخيرة وزورق صغير ورشاشين وبعض الأمتعة سلّموا أثناءها إلى قيادة القطاع الغربي». ومنذ ذلك الحين سمي ذلك الجسر «بجسر حمود» (قيادة الجيش - مديرية التوجيه - قسم التراث العسكري). وقد أورد سجل عمليات فوج القناصة الثاني خبر استشهاد النقيب محمد زغيب في وقائعه بتاريخ ١٩٤٨/٥/٢١ «في مستشفى صور، على أثر إصابته برصاص العدو، في صدره، بمعركة المالكية بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٥». (م. ن.).

(٣) قيادة الجيش اللبناني - مديرية التوجيه - قسم التراث العسكري - سجل عمليات فوج القناصة الثالث، وقائع أيام ١٤-١٨/٥/١٩٤٨. وانظر الرواية الاسرائيلية لهذه العمليات في: حرب فلسطين عام ١٩٤٧-١٩٤٨ (الرواية الاسرائيلية الرسمية) ص ٥١٢ - ٥١٤.

(٤) في كتابه «حدّ السيف The Edge of the Sword» الذي وضع مقدّمته الجنرال يادين، رئيس أركان الجيش الاسرائيلي في حرب عام ١٩٤٨، ص ١٥٥.

(٥) في كتابهما «جانبا التلة Both sides of the Hill»، ص ١٧٣.

(٦) وقد سميت ثكنة صيدا العسكرية باسمه.

(٧) حرب فلسطين عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨، ص ٥١١.

(٨) وتذكر «الرواية الاسرائيلية الرسمية» أنه «أرسل طابور مدرّع تابع للواء «يفتاح» إلى المنارة (راميم)، وهو مموّه بصورة قافلة تموين عادية. وفي ليل ٢٨-٢٩/٥، إجتاز الطابور، بدون أنوار، رقعة الارض المكشوفة الفاصلة بين المنارة وطريق مرجعيون - المالكية اللبناني، المار بمحاذاة الخط السياسي للحدود. وأغلقت وحدة من المنارة الطريق من جهة مرجعيون لمنع وصول النجدات. وبعد أن وصل الطابور المدرّع إلى الطريق اللبناني، انعطف جنوباً نحو المالكية. وفي الوقت نفسه، شُنّ هجوم تضليلي على المالكية ، فطلب قائد المالكية (حيش الانقاذ) نجدة، وكان المفترض أن يعتقد القائد، عندما يلحظ حركة الطابور المدرع القادم من ناحية المؤخرة - ناحية مرجعيون - ان هذه هي النجدة المرتقبة، وهذا ما حدث، فقد سارت القافلة في طريقها بأمان، ومرت بعدة قرى لبنانية، واستقبلها السكان بسرور، معتقدين انها قافلة لبنانية، لكن، عند مفترق طريق عيترون، حدث خطأ، فبدلاً من أن يتجه الطابور جنوباً نحو المالكية، اخطأت طليعته واتجهت نحو عيترون التي كان يقصفها، في ذلك الوقت، سرب الجليل. وبينما كانت القافلة تستدير للعودة إلى الطريق الصحيح، وصلت نجدة لبنانية مشكّلة من طابور آليات، وفوجئت تماماً بالنيران الموجهة إليها من طابورنا، وأصيبت فوراً مصفحتان وأربع شاحنات محمّلة بالذخيرة. ان ظهور الطابور خلف المالكية، بعد ان سار مسافة تزيد على ١٥ كلم في طريق معاد، حسم، كما توقعنا منذ البداية، المعركة الثانية على المالكية، وسقط المكان في يدنا.... وكانت خسائرنا قتيلين وثلاثة جرحى» (حرب فلسطين عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨، ص ٥١٣) إلا ان الجيش اللبناني عاد فاستردها من الاسرائيليين في ٦ حزيران (راجع مقالة للعميد جناردي عن معركة المالكية، في مجلة الجيش عدد تموز/يوليو عام ١٩٩٨ حتى ٣٨ - ٤٢).

(٩) جناردي، م.ن. ص ٣٨. وكان العدو الصهيوني قد دخل حربه الأولى مع العرب بنحو خمسين ألف مقاتل وزّعوا على التشكيلات العسكرية التالية:

١ - **سلاح المشاة:** ١٠ ألوية ولواءان آليان.

٢ - **سلاح المدرعات:** لواء مدرع.

٣ - **سلاح المدفعية:** نحو ٣ كتائب (مدفعية جبلية ومدفعية مضادة للطائرات وهاونات ثقيلة).

٤ - **سلاح الجو :** ٣ أسراب طائرات خفيفة (٣٨ طائرة) مع خمسين طياراً وألف رجل.

٥ - **سلاح البحرية:** قاعدة بحرية في حيفا، وفيها:

سفينة متوسّطة وطرادان وأسطول من الزوارق الصغيرة، (شكّل مجموعها «السرية البحرية» وعديدها ٣٧٠ رجلاً، وفيها السفينة «إيلات» الشهيرة).

اما العرب فقد دخلوا هذه الحرب بنحو ٦ ألوية، أي نحو ٢٠ ألف مقاتل، موزّعين على الشكل التالي:

- سوريا: ١٨٠٠ رجل (لواء المشاة الأول).
- لبنان: ١٢٠٠ رجل (فوجا القناصة الأول والثالث، وفوج المدفعية الثاني، مع مفارز من مختلف الأسلحة).
- العراق: ١٥٠٠ رجل
- الاردن: ٤٥٠٠ رجل
- السعودية: ١٥٠٠ رجل
- مصر: ١٠٠٠٠ رجل (مع المتطوعين)

المجموع ٢٠٥٠٠ رجل، بالاضافة إلى:

- قوات الجهاد المقدس وعددها ٥ آلاف رجل.
- جيش الانقاذ وعديده نحو ٧ آلاف رجل.

(أنظر كتابنا: نحو استراتيجية جادة لعمل عربي موحّد، ص ٤٤ - ٥٠، (الارقام مصححة)، وراجع: العارف، عارف، النكبه، جـ ٢: ٢٤٢، وطلاس، مصطفى، تاريخ الجيش العربي السوري، المجلد الأول: ٢٤٧ - ٢٤٨).

(١٠) لحظ في الأوامر كذلك - كتيبة من الجيش السوري معزّزة بمفرزة من المتطوعين اليوغوسلافيين (٨٠ مقاتلا) تهاجم من الجنوب قادمة من عين إبل نحو كفربرعم - المالكية.

- مساندة الطيران السوري للقوات المهاجمة قبل انطلاق الهجوم.

- مجموعة من جيش الإنقاذ عددها مايتا مقاتل تتمركز عند مفرق بليدا -الكلم ٩ ومهمتها حماية مؤخّرة كتيبة المشاة الثالثة.

(١١) قيادة الجيش - مديرية التوجيه- قسم التراث العسكري - سجل عمليات فوج المصفحات والدبابات، وقائع يومي ٥ و ١٩٤٨/٦/٦، والبلوكهوس هو مركز بوليسي للمراقبة بناه الإنكليز، إبان احتلالهم فلسطين، لمنع التسلل على طول الحدود الفلسطينية اللبنانية.

(١٢) قيادة الجيش - مديرية التوجيه - قسم التراث العسكري - سجل عمليات فوج القناصة الثالث - وقائع يوم ١٩٤٨/٦/٥، بالإضافة إلى معلومات مستقاة من بعض الضباط القادة الذين اشتركوا في المعركة، وخصوصاً (جنادري، مجلة الجيش، المرجع السابق).

(١٣) م. ن.، سجل عمليات فوج القناصة الثالث، وقائع يوم ١٩٤٨/٦/٦، وقد بقيت هاتان القريتان في يد الجيش اللبناني حتى ٨ تموز/يوليو عام ١٩٤٨ حيث سلّمتا إلى فوج اليرموك من جيش الانقاذ، إلاّ أن القاوقجي يذكر، في مذكّراته، ان الفوج اللبناني المتمركز في المالكية تلقى أوامر، من قيادة

الجيش، بالانسحاب من المالكية (في ١٩٤٨/١٠/٢٥) وتسليمها لفوج من المتطوعين كان يتدرب في صور. ويقول القاوقجي «وعبثاً حاولت إقناع القيادة اللبنانية بضرورة إبقاء فوج المالكية فيها» إلا أنه: «نُفّذ قرار القيادة اللبنانية، وانسحب فوج المالكية وحلّ محلّه فوج صور» (قاسميه، م. ن.، جـ ٢: ٢٦٤-٢٦٥). ولكننا نؤكّد أن فوج القناصة اللبنانية الثالث قد سلّم موقعي المالكية وقدس إلى «فوج اليرموك» من «جيش الإنقاذ» بتاريخ ١٩٤٨/٧/٨ وذلك استناداً إلى سجل عمليات فوج القناصة الثالث، وقائع يوم ١٩٤٨/٧/٨. إلاّ أن سريتين من الفوج نفسه عادتا، ليل ١٩٤٨/٧/١٩ وتمركزتا، من جديد، في قرية المالكية، وتبعهما باقي الفوج في صباح اليوم نفسه حيث تسلّم مهمّة الدفاع عن المالكية بدلاً من فوج اليرموك (م. ن. - وقائع يوم ١٩٤٨/٧/١٩). وقد تسلّمت سرية من الفوج قرية قدس من المجاهدين بتاريخ ١٩٤٨/٩/٢٥ (م. ن. - وقائع يوم ١٩٤٨/٩/٢٥). وبتاريخ ١٩٤٨/١٠/٢٧ سلّم فوج القناصة اللبنانية الثالث مراكزه في المالكية وقدس إلى فوج القناصة اللبنانية الخامس (م. ن. - وقائع يوم ١٩٤٨/١٠/٢٧).

(١٤) هما: الجندي فؤاد عياش والعريف إميل طانيوس الحلو الذي سمّيت ثكنة إميل الحلو في بيروت باسمه، وأما الجرحى فهم : الرقيب الأول إبراهيم ديب، والرقيب الأول عبدالله شاهين، والرقيب الأول مارون صافي، والرقيب الأول حنا لطيف، والنائب الأول (معاون أول) قزحيا عازوري، والعريف عبد علي مزهر، والجنود: مصطفى حماده، وطانيوس جبور، وفهد معماري، ومحمود كنعان، ومحمد رحال وعلي مظلوم، وسليمان عبد الساتر (قيادة الجيش - مديرية التوجيه - قسم التراث العسكري - سجل عمليات فوج القناصة الثالث) وقائع يومي ٥ و ١٩٤٨/٦/٦).

(١٥) م. ن. - وقائع يوم ١٩٤٨/٦/٥، وقد قتلوا في بلوكهوس الكلم ٩، وقامت عناصر من الجيش المهاجم بدفن هؤلاء القتلى، أما خسائر العدو في باقي المراكز، فلم تعرف، إذ تسنّى له سحب قتلاه وجرحاه، وتلك عادته دائماً، في كلّ قتال، إلاّ ان كثافة الدماء التي شوهدت في مواقعه دلّت بوضوح على جسامة خسارته بالأرواح.

(١٦) أخطأ المؤرّخ الصهيوني نيتانيل لورتش، حين روى في كتابه «حد السيف»، ص ١٥٥: ان الجيش اللبناني هو الذي استعاد المالكية وقَدَس من أيدي الجيش الاسرائيلي (لواء يفتاح) فور احتلال هذا الجيش لهما، أي في ١٥ أيار/مايو. والواقع ان جيش الإنقاذ نفسه هو الذي قام بذلك، إلاّ ان لواء يفتاح استعاد البلدتين في ٢٩ منه إلى حين احتلالهما من قبل الجيش اللبناني في ٥ - ٦ حزيران/يونيو.

(١٧) مؤسّسة الدراسات الفلسطينية وقيادة الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص ٥٥٨.

(١٨) يذكر المناضل «فوزي القاوقجي» قائد جيش الإنقاذ في فلسطين عام ١٩٤٨، في مذكّراته، بتاريخ ١٩٤٨/٩/٦، انه طلب من الدولة اللبنانية، بشخص وزير الدفاع (الأمير مجيد ارسلان) وقائد الجيش (الجنرال فؤاد شهاب) مساعدة جيش الإنقاذ بالسلاح وبالمتطوّعين، «وصدرت الأوامر بتسليمنا عتاداً ألمانياً من الجيش اللبناني، وبتشكيل فوج من المتطوّعين بأسرع ما يمكن»، ويقول «المقدم شوكت شقير» مساعد القائد القاوقجي، في برقية بعث بها بتاريخ ١٩٤٨/٩/٨ إلى «العقيد محمود الهندي»: «استلمت، للآن، من الجيش اللبناني، ثلاثة مدافع عيار ٣٧. طلبت، اليوم، مدفعين ٣٧ مع الذخيرة. سنجهّز فصيلاً بعيار ١٠٥ ونموّنه بقنابل من الجيش اللبناني ونستعمله في الجبهة. قدم الجيش اللبناني لنا، حتى الآن، الكثير من العتاد المختلف....» (قاسميه، خيريه، فلسطين في مذكرات القاوقجي، جـ ٢: ٢٤٧-٢٤٨).

(١٩) الخوري، بشارة، حقائق لبنانية، جـ ٢: ٢٤٧.

(٢٠) يذكر «القاوقجي» في مذكّراته أن الهجوم على حولا (صباح ١٩٤٨/١٠/٢٢) انطلق من المنارة وليس من النبي يوشع، إلاّ أنه لا يذكر مساندة المدفعية اللبنانية لقواته في صدّ هذا الهجوم (قاسميه، خيريه، فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي، ص ٢٦١-٢٦٢). كما يذكر القاوقجي انه، في قتاله مع العدو بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٢٨، طلب من مدفعية الجيش اللبناني: أن ترمي «قوات العدو (التي) تتدفّق من حيفا ونهاريا»، كما يذكر أنه طلب من «الجيشين السوري واللبناني» أن يساعداه «على الأقل، بقصف المدفعية لمؤخّرة العدو المهاجم، ولكن طلقة واحدة لم تُطلق من هنا ولا من هناك» (م. ن. جـ ٢: ٢٦٧).

وفي السابع عشر من أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٢، وكنت حينذاك، رئيساً لقسم التراث العسكري في مديرية التوجيه، في أركان الجيش، تلقّيت من العماد اسكندر غانم، قائد الجيش اللبناني آنذاك، بطاقة كتبها بخط يده، وجاء فيها أنه، في حرب عام ١٩٤٨، و«قبل إعلان وقف إطلاق النار بليلة واحدة، قامت قوات الجيش اللبناني المرابطة بين رأس الناقورة وعلما الشعب، بضرب الأهداف العسكرية للعدوّ، وقد حكّمت المدفعية ضرباتها على «حانوتا» و«البصه» أثناء الليل، وعلى بعض القرى التي تمركزت فيها قوات العدو. وكان طيرانه يضرب مواقعنا المحصنّة دون ان يوقع فيها أي ضرر، أما هو، فقد أصابته أضرار فادحة، إذ إن سياراته الصحية كانت تشاهد، من مركز مراقبة لنا في «اللبونة»، تنقل القتلى والجرحى.

«كذلك، في اليوم التالي، وعند الفجر، قامت قواتنا المنتشرة بين رأس الناقورة واللبونة، بهجوم، تساندها المدفعية، بغية احتلال قرية «الزيب» على الشاطئ، وإكمال طريقها إلى عكا. إنما إعلان وقف إطلاق النار اضطرها للتوقف في نصف الطريق والعودة إلى مراكزها الأساسية. وكان قائد

الحملة، آنذاك، العميد المتقاعد عزيز غازي، يعاونه بعض ضباط كبار أكثرهم أصبح متقاعداً» (أنظر الملحق رقم ٢).

(٢١) سويد، ياسين، مؤامرة الغرب على العرب، ص ٨٢.

(٢٢) راجع تفاصيل هذه العملية في (حرب فلسطين عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، ص ٦٥٥ - ٦٦٠، الرواية الرسمية الاسرائيلية).

(٢٣) م. ن. ص ٦٥٩ - ٦٦٠.

(٢٤) قاسميه، خيريه، فلسطين في مذكرات القاوقجي (١٩٣٦ - ١٩٤٨)، جـ ٢: ٢٧٣. وكان المقدم «شوكت شقير» قد فصل من الجيش اللبناني إلى جيش الإنقاذ ليقوم بمهمة رئيس أركان هذا الجيش (مجلس النواب، جنوب لبنان، دراسات في العدوان الإسرائيلي ونتائجه، تحقيق عن معركة المالكية، ص ١١١-١٢٠، من حديث للعميد منير حمدان عن هذه المعركة، ص ١١٧-١١٨).

(٢٥) مجلس النواب، م. ن. من حديث للعميد فرانسوا جنادري (ص ١١٣-١١٧). وانظر كذلك: مجلّة الجيش، عدد تموز/يوليو عام ١٩٩٨، ص ٣٨ - ٤٢.

(٢٦) قيادة الجيش - مديرية التوجيه - قسم التراث العسكري - سجل عمليات فوج القناصة الثالث، وقائع يومي ٣٠-١٩٤٨/٦/٣١.

(٢٧) م. ن. وقائع يوم ١٧ حزيران ١٩٤٨.

(٢٨) هو الأمير مجيد إبن الأمير توفيق إرسلان، ولد في بعقلين بتاريخ ٨ شباط/فبراير عام ١٩٠٨، حيث كان والده قائمقاماً لقضاء الشوف. والدته نهديه كنج الشهابي، من الأمراء الشهابيين في حاصبيا. درس في مدرسة «إيفانوف» في الشويفات، ثم في المدرسة العلمانية ببيروت، وأخيراً، في مدرسة «الفرير» ببيروت، حيث أنهى دراسته الثانوية (البكالوريا).

في عام ١٩٢٩ انتخب الأمير توفيق نائباً في المجلس النيابي اللبناني، وفي ٥ أيلول/سبتمبر عام ١٩٣١ توفي الأمير توفيق فانتخب ابنه الأمير مجيد نائباً، خلفاً له، وبالتزكية، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، وكان عمره ٢٣ عاماً.

عيّن الأمير مجيد، لأول مرة، وزيراً للزراعة، في حكومة «خير الدين الأحدب» عام ١٩٣٧، إلاّ أنه قدّم استقالته تجاوباً مع رغبة «الكتلة الدستورية» التي كان ينتمي إليها، وفي أول حكومة، في عهد الرئيس بشارة الخوري عام ١٩٤٣، عيّن وزيراً للصحة والزراعة والدفاع الوطني، وما أن بدأت معركة الاستقلال وألقي القبض على الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح وبعض الزعماء اللبنانيين، حتى شُكلت «حكومة بشامون» منه ومن حبيب أبو شهلا، كما كان قائداً عاماً للحرس الوطني إبان المعركة.

وأثناء حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨، كان الأمير مجيد وزيراً للدفاع الوطني، وقد شهد معركة المالكية، ثم التحق بفوج الإنقاذ وتقدّم معه حتى الناصرة، (وكان معه عددٍ كبير من المتطوّعين الدروز، من الجليل وحوران)، وحاول، مع فوزي القاوقجي، أن لا يمتثل للهدنة الأولى عند إعلانها)، وذلك بغية احتلال حيفا وقطع الإمدادات عن اليهود، ولكن قرار القائد الأعلى للجيوش العربية آنذاك (الملك عبدالله ملك الأردن ومعه غلوب باشا قائد الجيوش العربية) منعه من ذلك، فعاد أدراجه إلى بيروت.

شغل الأمير مجيد مناصب وزارية مرّات عدّة، وفي ٢٢ حكومة ، نذكر منها: وزير صحة (١٢ مرة)، ووزير زراعة (٩ مرات)، ووزير برق وبريد وهاتف (٧ مرات)، ووزير عدليه (مرة واحدة)، ووزير داخلية بالوكاله (مرة واحدة).

تزوج الأمير مجيد من «الأميرة ليس» إبنة الأمير خالد الشهابي، وهي إبنة خالته، وقد أنجبت له ولدين هما: توفيق وفيصل. وبعد أن توفيت (في شباط/فبراير عام ١٩٥٣)، تزوج من «خولة رشيد جنبلاط» (في ١٥ شباط/فبراير عام ١٩٥٦)، وقد أنجبت له: زينة (١٩٥٨) وريما (١٩٦٠) ونجوى (١٩٦١) وطلال (١٩٦٥).

للأمير مجيد مزرعة في الجنوب اللبناني هي مزرعة «المجيدية» (وكان اسمها: الخرويعه)، حيث كان يقضي فترات العطلة من كلّ اسبوع، إلاّ انه انقطع عن مزرعته بعد «اتفاق القاهرة» واستقرار المقاومة الفلسطينية في تلك المنطقة، وكذلك طوال فترة الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني. وقد دمّرت اسرائيل دارته في المجيدية عام ١٩٧٠، فاستقرّ في دارته «بخلدة» إلى أن وافته المنية في ١٨ أيلول/سبتبمر عام ١٩٨٣، عن عمر ناهز الـ ٧٥ عاماً.

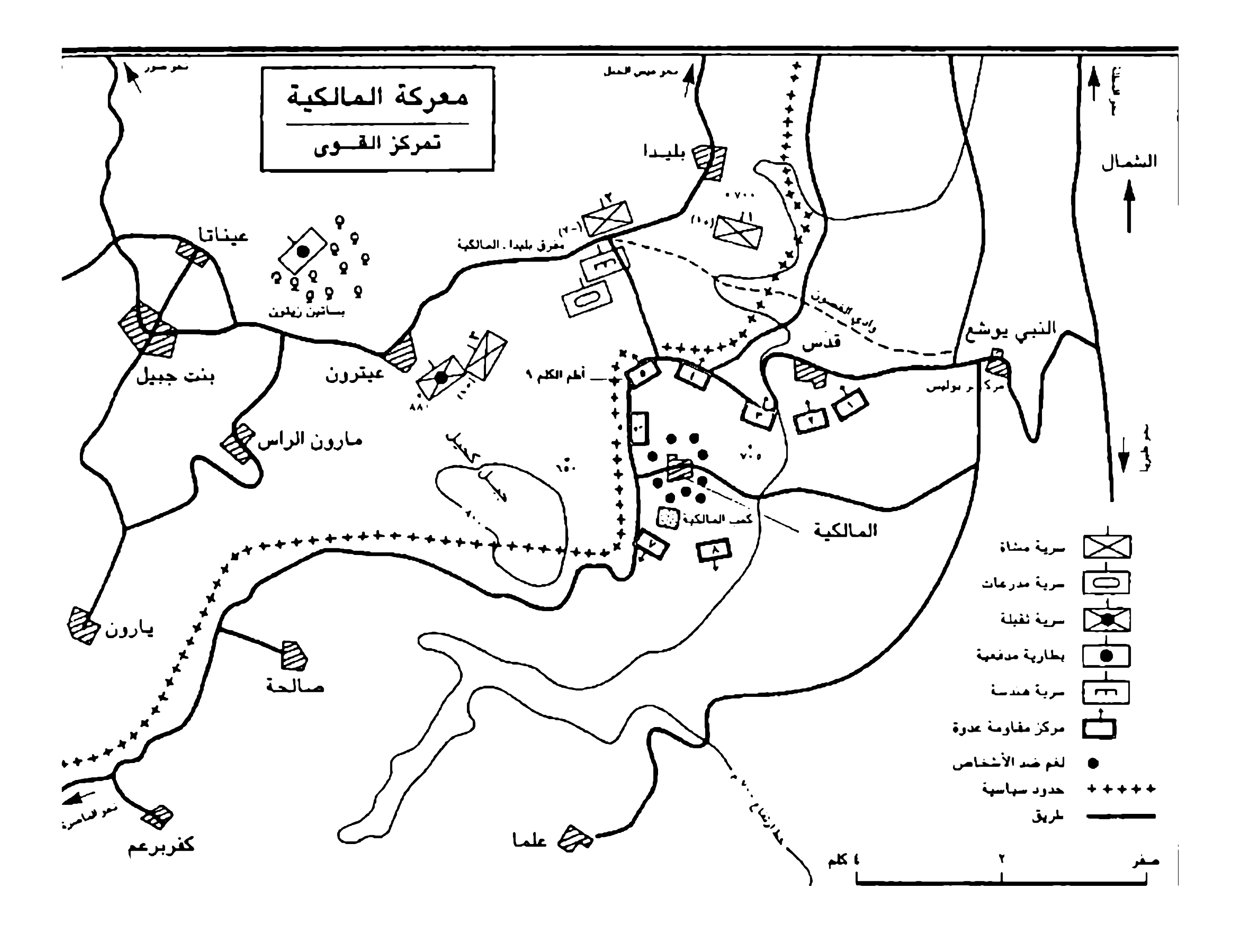
(من مقابلة مع الأمير طلال ارسلان في دارته بخلدة بتاريخ ٢٨/١١/٢٠٠١).

(٢٩) مقابلة تلفزيونية أجراها الصحافي عادل مالك مع الأمير مجيد، عام ١٩٧٢، وأذيعت في «تلفزيون لبنان» في ذلك العام.

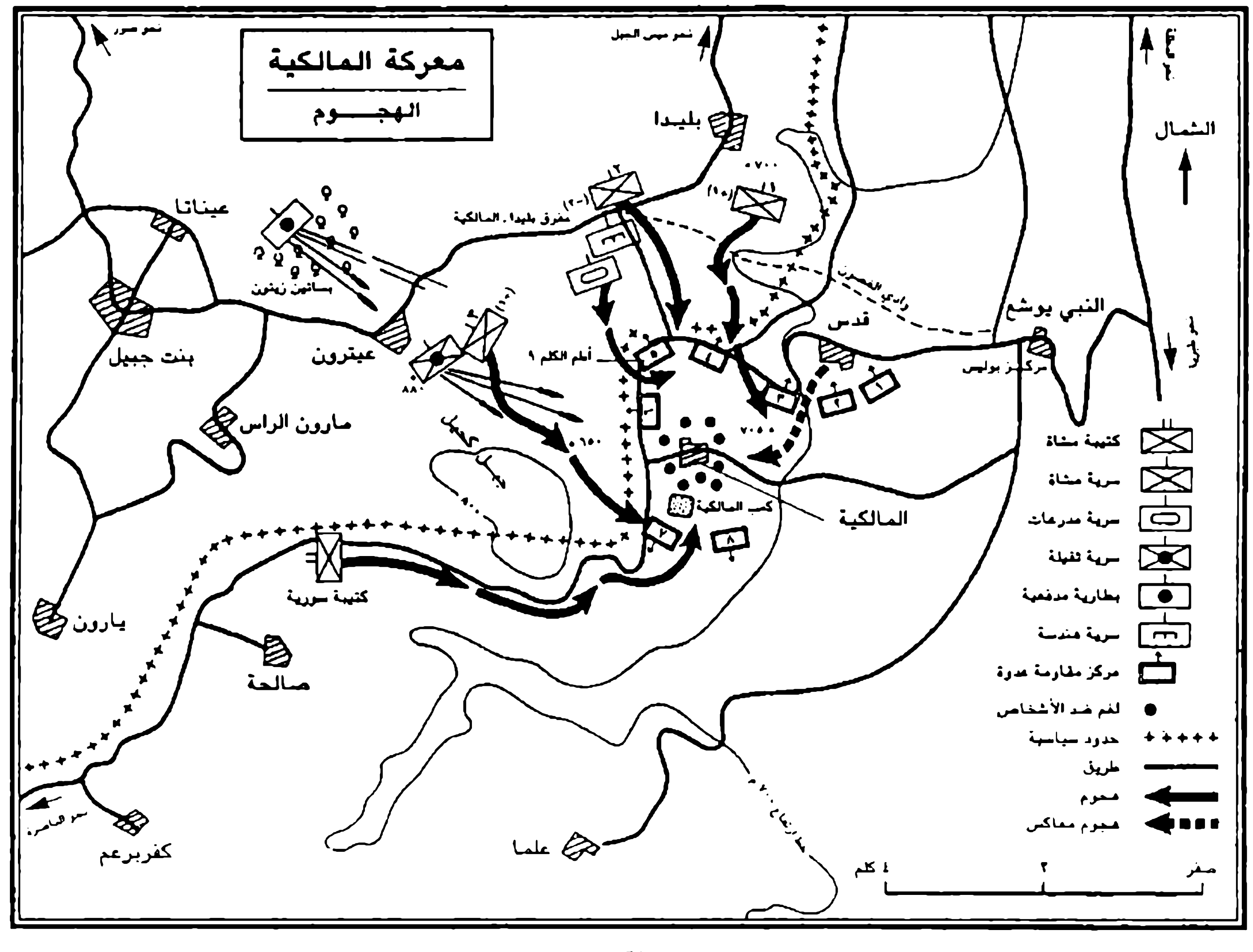
ويؤكد «القاوقجي» في مذكراته، انه دخل الناصرة ومعه «وزير الدفاع اللبناني الأمير مجيد أرسلان» وذلك في الساعة الثامنة من صباح ٩/٦/١٩٤٨ (قاسمية، خيرية، فلسطين في مذكرات القاوقجي، جـ ٢: ٢١٣-٢١٤).



الأمير مجيد أرسلان، وزير الدفاع الوطني، في حرب فلسطين
(معركة المالكية عام ١٩٤٨)



معركة المالكية
تمركز القوى
بليدا
عيناتا
بساتين زيتون
مفرق بليدا - المالكية
بنت جبيل
عيترون
مارون الراس
قدس
النبي يوشع
مركز بولس
المالكية
كمب المالكية
يارون
صالحة
كفربرعم
علما
الشمال
سرية مشاة
سرية مدرعات
سرية ثقيلة
بطارية مدفعية
سرية هندسة
مركز مقاومة عدوة
لغم ضد الأشخاص
حدود سياسية
طريق
صفر
٢
٤ كلم


معركة المالكية
الهجــوم
بليدا
الشمال
عيناتا
بنت جبيل
عيترون
مارون الراس
مفرق بليدا - المالكية
أعلم الكلم ٩
قدس
النبي يوشع
مركز بوليس
كتيبة سورية
المالكية
كمب المالكية
يارون
صالحة
كفربرعم
علما
كتيبة مشاة
سرية مشاة
سرية مدرعات
سرية ثقيلة
بطارية مدفعية
سرية هندسة
مركز مقاومة عدوة
لغم ضد الأشخاص
حدود سياسية
طريق
هجوم
هجوم معاكس
صفر
٢
٤ كلم

خارطة رقم ٢

ملحق رقم (١)

١ - البيان العددي لفوج القناصة الأول، في أول حزيران/يونيو عام ١٩٤٨:

	الضبّـاط		الرتباء والأفراد		
السرية	الاسم والشهرة	الوظيفة	رتباء	أفراد	المجموع
أركان الفوج	- المقدم خطار حيدر	قائد الفوج			
	- النقيب شوقي غلمية	معاون قائد الفوج	٦٢	٤١٥	٤٧٧
	- الملازم أول يوسف وهبة	طبيب			
	- الملازم أول جبران شكري	ضابط المحاسبة			
		واللوازم			
السرية الأولى	- النقيب انطوان عرقتي	قائد السرية			
	- الملازم أول أحمد زكا	آمر فصيلة			
السرية الثانية	- الملازم أول جان صدي	قائد السرية			
	- الملازم فوزي شمعون	آمر فصيلة			
السرية الثالثة	- النقيب سعدالله النجار	قائد السرية			
	- الملازم جان نخول	آمر فصيلة			
السرية الثقيلة	- الملازم أول وديع معلوف	قائد السرية			
	- الملازم جورج أبو حرب	آمر المخابرات			
	- الملازم سليم عيد	آمر كوكبة			
		الرشاشات			
		غير الجاهزين في الجبهة	٧	٣٨	٤٥
	١٣	العدد الجاهز	٥٥	٣٧٧	٤٣٢ (*)

الحيوانات : خيول ٧

بغال ٢٠

وقد تمركز هذا الفوج، دفاعياً، في الناقورة «بين رأس الناقورة والمرتفع ٢٥٣» واشترك في العمليات الحربية، في قطاعه (قيادة الجيش- مديرية التوجيه - سجل عمليات فوج القناصة الأول).

(*) وجدت أخطاء في عمليات الجمع، وقد صححت (المؤلف).

تابع ملحق رقم (١)

٢-١- البيان العددي لفوج القناصة الثالث، في أول حزيران/يونيو عام ١٩٤٨:

	أ- العدد الموجود في الفوج						الحيوانات	
	ضباط	مرشح ضابط	صفوف ضباط	عرفاء	جنود	المجموع	أحصنة	بغال
الفوج	جميل الحسامي - مقدم حبيب قشوع - نقيب البير نجار - نقيب أرام سولكجيان - م. أول	٠	٩	٣	١٧	٢٩	٤	٦
السرية الثقيلة	رعد الهاشم- نقيب الياس الحاج - م. اول		٩	١٣	٦٤	٨٦	٢	١٨
السرية الأولى	مخايل أبو طقه - نقيب أنطوان خوري - م. أول رزق الله صفير- ملازم	١	١٩	١٣	١١٠	١٤٣	١	١١
السرية الثانية	سعيد نصر الله - نقيب فرانسوا جناردي- ملازم حبيب بركات - ملازم		٢٣	١٣	١٠٧	١٤٣	١	١١
السرية الثالثة	كامل زين الدين - نقيب الياس بواب - ملازم محمد الحلبي - ملازم	١	٢٠	١٥	١٠٨	١٤٤	١	١١
	١٥	٢	٨٠	٥٧	٤٠٦	٥٤٥	٩	٥٧

(❖) وجدت أخطاء في عمليات الجمع، وقد صححت (المؤلف).

تابع ملحق رقم (١)

٢-٢- البيان العددي لفوج القناصة الثالث، في أول حزيران/يونيو عام ١٩٤٨:

	ب - العدد الجاهز في القطاع الغربي						الحيوانات	
	ضباط	مرشح ضابط	صفوف ضباط	عرفاء	جنود	المجموع	أحصنة	بغال
الفوج	جميل الحسامي- مقدم حبيب قشوع- نقيب البير نجار - نقيب أرام سولكجيان- م. أول		٩	٢	١٠	٢١		
السرية الثقيلة	رعد الهاشم - نقيب الياس الحاج - م. أول		٧	١٢	٦٤	٨٣		
السرية الأولى	مخايل ابو طقه- نقيب انطوان خوري - م. أول رزق الله صفير- ملازم		١٧	١١	٩٦	١٢٤		
السرية الثانية	سعيد نصرالله - نقيب فرانسوا جناردي- ملازم حبيب بركات - ملازم		١٩	١١	٨٨	١١٨		
السرية الثالثة	كامل زين الدين - نقيب الياس بواب - ملازم محمد الحلبي - ملازم	١	١٩	١٢	٩١	١٢٣		
	١٥	١	٧١	٤٨	٣٤٩	٤٧١		(❖)

وبتاريخ ٥ منه، «قبل الشروع بالهجوم»:

	صف ضابط	عريف	جنود	المجموع
أركان الفوج المقدم جميل الحسامي النقيب حبيب قشوع النقيب الطبيب الطيار البير نجار والملازم أول سلوكجيان	٩	٢	٩	٢٠
السرية الثقيلة النقيب رعد الهاشم م. اول الياس الحاج	٧	١١	٤٥	٦٣
السرية الاولى النقيب مخايل ابو طقه م. اول انطوان خوري الملازم صفير	١٥	١٠	٩٢	١١٧
السرية الثانية النقيب سعيد نصرالله م. اول فرانسوا جنادري م. حبيب بركات	١٧	١١	٨٦	١١٤
السرية الثالثة النقيب كامل زين الدين م. أول الياس بواب م. محمد الحلبي	١٩	١٢	٩٠	١٢١
	المجموع			٤٣٥

(م. ن. سجل عمليات فوج القناصة الثالث).

(❖) وجد خطأ في عملية الجمع، وقد صحح.

تابع ملحق رقم (١)

٣ - عديد فوج المدفعية الثاني المتمركز في الناقوره بتاريخ ١٣/٥/ ١٩٤٨:

ضباط:

النقيب اسكندر غانم قائد الفوج.

الملازم الأول روفايل.

الملازم أول كحالة آمر المفرزة الأولى.

الملازم أول توفيق جلبوط ضابط المفرزة الثانية.

الملازم الأول شهاب ضابط التوجيه والمساعد.

الملازم جوزف بيطار والملازم نوح.

رتباء: ٣٤ **عرفاء:** ٣٦ **جنود:** ١٧١.

المجموع (بدون الضباط): ٢٤١ رتيباً وجندياً.

الخيول: ١٣ **البغال:** ٥٤.

أما ما تبقى من الفوج فهو:

في الخيام، بإمرة الملازم الراسي: ٣١ رتيباً وجندياً.

وفي بيروت : ٢١ رتيباً وجندياً.

وبتاريخ ٤/٦/١٩٤٨ توجّهت فصيلة من المدفعية عيار ١٠٥ ملم، بإمرة الملازم الأول هنري شهاب، إلى القطاع الأوسط، وكانت مؤلفة من:

ضابط: ١ **رتيب:** ٥ **عريف وجندي:** ٣٧، مع:

ملالة وجيب و٦ شاحنات، وذلك تنفيذاً لمذكرة الخدمة عدد ٣١١/ م غ تاريخ ٤/٦/١٩٤٨، (م. ن. سجل عمليات فوج المدفعية الثاني).

وقد ساندت هذه المدفعية فوج القناصة الثالث في هجومه على المالكية.

ملحق رقم (٢)

بطاقة العماد اسكندر غانم، قائد الجيش
عن ذكرياته في حرب فلسطين عام ١٩٤٨
(كتبت في ١٧ أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٢)

قيادة الجيش

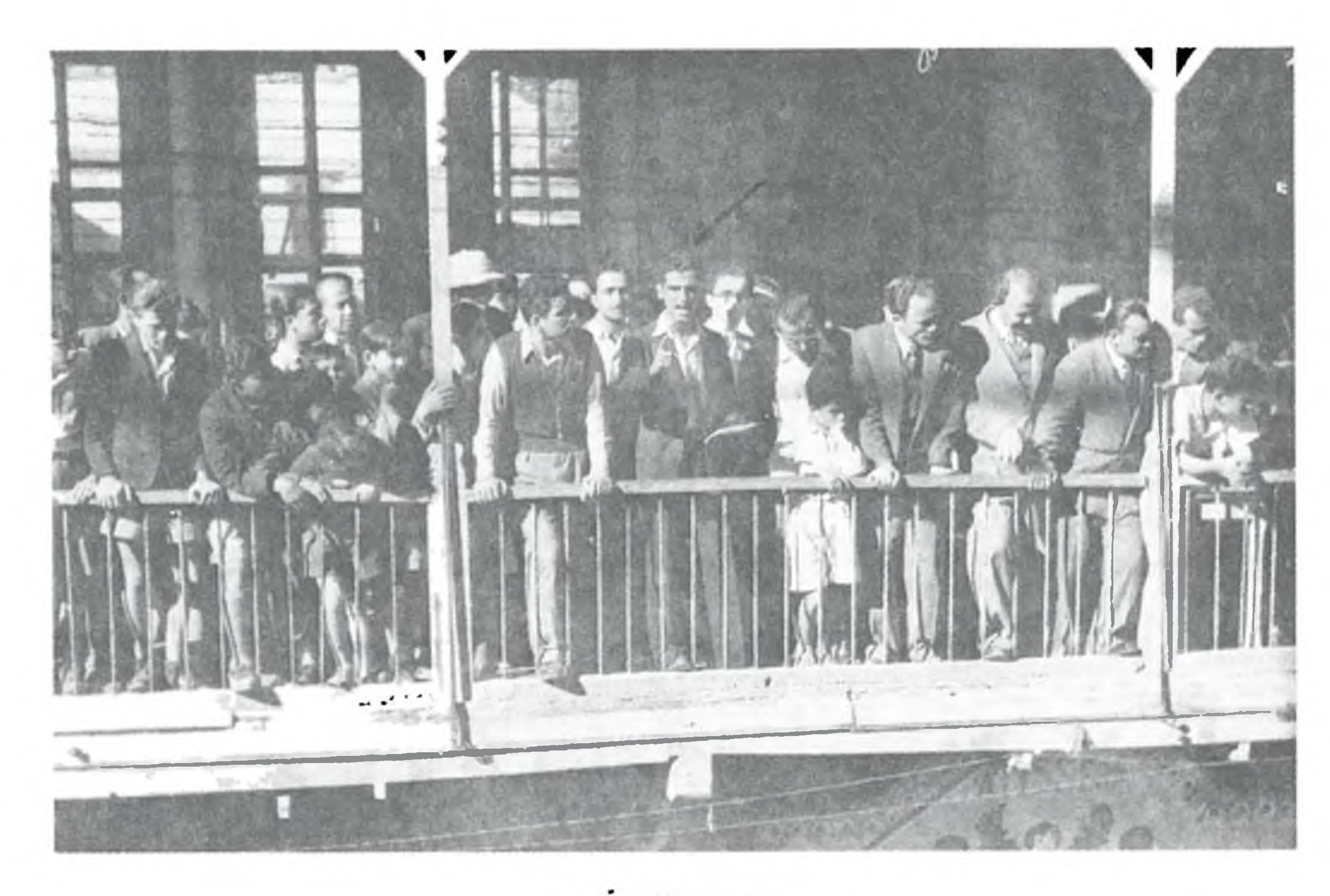
القائد

قبل اعلان وقف اطلاق النار بليلة واحدة قامت قوات الجيش اللبناني المرابطة بين رأس الناقورة وعلما الشعب بضرب الاهداف العسكرية للعدو، وقد هاجمت المدفعية اللبنانية ضرباتها على "حانوتا" و"البصة" اثناء الليل، وعلى بعض القرى المتمركزة فيها قوات العدو. وكان طيرانه يضرب مواقعنا المحصنة دون ان يوقع فيها اي ضرر. اما هو فقد اصابته اضرار فادحة إذ ان سيارات الصحية كانت تشاهد من مراكز مراقبتنا في "اللبونة" تنقل القتلى والجرحى.

كذلك في اليوم التالي وعند الفجر قامت قواتنا المنتشرة بين رأس الناقورة واللبونة بهجوم تساندها المدفعية، بغية احتلال قرية الزيب على الشاطئ واكمال طريقها الى عكا، إنما اعلان وقف اطلاق النار اضطرها للتوقف في نصف الطريق والعودة الى مراكزها الاساسية.

وكان قائد الحملة آنذاك العميد المتقاعد عزيز غازي يعاونه بعض ضباطه الكبار اكثرهم اصبح متقاعداً.

العماد اسكندر
غانم قائد الجيش



صورة للمؤلّف

(الطالب في كلية المقاصد الإسلامية بصيدا)

وهو يقف خطيباً على شرفة في بوابة الشاكرية

داعياً للقتال ضد الصهاينة في فلسطين

(في ١٩٤٧/١٢/٣)

(من محفوظات المؤلف)

الخاتمــة

الانتــداب
وتأثيره على الصعيد العسكري (❖)

كانت الفترة التي مرّت بها القوات العسكرية اللبنانية، إبان الانتداب الفرنسي، بمثابة إختبار للسياسة العسكرية التي انتهجتها الدولة المنتدبة في سوريا ولبنان، منذ دخولها إليهما في أعقاب الحرب العالمية الأولى وحتى خروجها منهما بعد استقلال البلدين، فأطماع فرنسا في الشرق موغلة في القدم، وسوريا هي بوابة الشرق للرساميل الاوروبية. وللمشرق العربي أهمية استراتيجية لا يستهان بها، فهو عقدة الطرق التي تربط الشرق بالغرب. وعندما أعلنت الدول الكبرى المتحالفة الحرب ضد السلطنة الهرمة لكي تتقاسم ولاياتها، إستجابت هذه الولايات، في معظمها، لنداءات فرنسا وبريطانيا للثورة على هذه السلطنة بغية تحقيق تحررها، ومن ثم وحدتها. وكانت ولايات بلاد الشام أكثرها استعداداً للثورة ضد الأتراك، لأن بذور القومية العربية قد انتشرت في رحابها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبدأت تعطي ثمارها قبيل الحرب العالمية الأولى، خصوصاً مع مؤتمر باريس، وفي أثناء هذه الحرب، مع انتفاضة شريف مكة التي كانت نقطة تحول بالغة الأهمية في تاريخ هذه المنطقة.

(❖) لأن البحث في تأثير الاحتلال على مختلف الاصعدة، باستثناء الصعيد العسكري، قد وفّاه الباحثون حقه، في كثير من المقالات والابحاث، رأينا أن نخصّص خاتمة «الموسوعة» للبحث في تأثير الانتداب (وهو احتلال)، على «الصعيد العسكري» فحسب.

(المؤلف)

لذا، استغلّ الحلفاء نزوع العرب إلى التحرّر والانعتاق والوحدة، فمدّوا إليهم يد المساعدة ليثوروا على الأتراك. وأغدقت بريطانيا الوعود على العرب فيما كانت تبرم الاتفاقات السرية لاقتسام أراضيهم، أمّا فرنسا التي رفضت دوماً أن تظل ساحة بلاد الشام حكراً على البريطانيين، فقد استغلّت مأساة الأرمن في تركيا وتململ السوريين وخصوصاً المهاجرين (ومنهم اللبنانيون)، فأعلنت مساعدتها للشعب العربي في سوريا من أجل القيام بالانتفاضة ضد الأتراك.

وسارعت فرنسا إلى إعلان قبولها متطوّعين من بلاد الشام للقتال إلى جانب الحلفاء لتحرير بلاد العرب من نير الأتراك، وكان هدفها استخدام العديد من الأرمن والسوريين المهاجرين الذين يرغبون في القتال إلى جانب الحلفاء، فافتتحت مكاتب لها في باريس وبوردو ومرسيليا وبور سعيد وقبرص لاستقبال هؤلاء المتطوعين، وأسّست أول فرقة أرمنية - سورية مشتركة هي «جوقة الشرق» منذ عام ١٩١٦ بعد أن تمّ تجميع المتطوّعين الأرمن في قبرص، والسوريين في «بور سعيد». وفي عام ١٩١٨ كانت هذه الجوقة تضمّ نحو أربعة آلاف وخمسماية متطوّع منظمين في سرايا وكتائب بلغت حوالي ٢٣ سرية انشئت تباعاً. وقد استخدم السوريون للقتال في فلسطين وسوريا، واستخدم الأرمن للقتال في كيليكيا، وشاركت هذه القوات في القتال بحماسة ضد الأتراك، على أمل الحرية والحكم الوطني، لكنها كانت تمهّد، دون علم منها، للنفوذ الإستعماري الفرنسي المباشر على هذه المناطق.

ولأسباب سياسية بالدرجة الأولى، تتعلّق بتعزيز المواقع الفرنسية في المشرق، حلّت فرنسا جوقة الشرق واستبدلت بها جوقتين: واحدة أرمنية وأخرى سورية، ثم ما لبث ان حلّت الجوقة الأرمنية بعد أن تقرّر مصير

أرمينيا بين تركيا والاتحاد السوفياتي، واستمرّت الجوقة السورية تعمل منفردة في صفوف القوات الفرنسية العاملة في المشرق، وانخرط من تبقى من الجوقة الأرمنية في صفوف هذه القوات. وقد كان القصد من هذا السلوك واضحاً، فمنذ عام ١٩١٩ بدأت تتضح أبعاد المأساة الأرمنية، ففرنسا لن تساعد الأرمن في العودة إلى ديارهم، بل ستستخدم الكثير منهم في حروبها ضد «العصابات» الوطنية السورية، لذا انتهت مسرحية الجوقة الأرمنية ومعها قضية تحرير أرمينيا، وأبقي على الجوقة السورية لأن المسألة السورية كانت تدخل أشد مراحلها خطورة ضد الانتداب الفرنسي، خلال سنوات ١٩٢٠ - ١٩٢٧.

وبالرغم من ان الجوقة الأرمنية قاتلت ببسالة في اسكندرون ومرسين وعينتاب (وكانت مؤلّفة من أربع كتائب)، فإن المهمّات التي كانت موكلة إليها، في تلك المناطق، قد انتهت بانتهاء الحرب العالمية الأولى ودخول المسألة الأرمنية في متاهات عصبة الأمم، لذا، خيِّر متطوّعو الأرمن بين العودة إلى أميركا الجنوبية، بدلاً من العودة إلى وطنهم الأم، وبين البقاء في سوريا ولبنان، فعاد قسم منهم إلى أرمينيا السوفياتية، واستقرّ القسم الآخر في سوريا ولبنان. أمّا الجوقة السورية فكانت تشتمل على متطوّعين من سوريا ولبنان، وفي مطلع العام ١٩١٩، كانت هذه الجوقة تضم فوجاً من كتيبتين أضيفت إليهما كتيبة من الأشوريين والكلدانيين (مسيحيي ما بين النهرين) وكان عديدها نحو خمسماية رجل.

وفي العام ١٩٢٠، رأت فرنسا ان تضم، تحت عنوان واحد، جميع التشكيلات العسكرية المنشأة في المشرق خلال الحرب، والتي نتجت عن احتلال البلاد وفرضتها الظروف، فأنشأت «قوات المشرق المساعدة Troupes

«auxiliaires du Levant» التي تطوّرت بسرعة حتى أصبحت عام ١٩٢١ مؤلّفة من خمسة آلاف رجل (فيهم ١٣٠ ضابطاً و٣٢٠ رتيباً و٤٠٠ عريفٍ وجندي فرنسي)، موزعين كما يلي:

- فوجا مشاة كلّ منهما من ٣ كتائب
- سرية راكبة (على البغال)
- سرية هجّانة
- سرية مستودع
- فوج خيالة من ٥ سرايا
- سرية هندسة مختلطة
- مدرسة حربية
- مكتب عديد.

وقد أعيد تنظيم هذه القوات عام ١٩٢٣ فجمعت في ثلاثة أفواج مختلطة تمركزت في أنحاء مختلفة من سوريا ولبنان (مجموعة جبل لبنان، ومجموعة شمال سوريا، ومجموعة بلاد العلويين، ومجموعة دمشق، ومجموعة حمص، ومجموعة اسكندرون).

وفي عام ١٩٢٥ أنشئت فصائل العمال المستقلّة في مختلف مصالح قوات المشرق وذلك للتخفيف من أعباء العسكريين الفرنسيين.

وفي العام نفسه، ألغيت أركان الأفواج وأصبحت الكتائب تشكّل قطعاً مستقلّة، كما أنشئ، في القوات المساعدة، جهاز سمي «مفتشية القوات المساعدة» ومهمّته التنسيق بين هذه الكتائب في مجالات التجنيد والتنظيم والتعليم.

إلاّ انه في مطلع العام ١٩٢٧، أدخل تعديلان مهمان على تنظيم القوات المحلية في سوريا، سواء من حيث التنظيم، أم من حيث التعهد:

١ - **من حيث التنظيم:** في أثناء الثورة السورية الكبرى ما بين ١٩٢٥ و١٩٢٧، انشئت تشكيلة عسكرية جديدة سميت «بالقوات الاضافية Troupes supplétives» وكانت مؤلّفة من وحدات من الخيالة والمشاة عرفت باسم

«الحرس السيار Gardes mobiles والقناصة اللبنانية Chasseurs libanais»، ثم ادمجت هذه القوات بالقوات المساعدة، وكان عديدها في مطلع العام ١٩٢٧ نحو ٢٥٠٠ خيال و ٩٠٠ مشاة. كما أنشئت عامي ١٩٢٨ و١٩٢٩ وحدات تقنية (قفل نقل وتموين، سكك حديد، وحدات مصفحات AM)، كما أُسرع في تدريب الضباط والرتباء الوطنيين بقصد تخفيف الأعباء عن الضباط والرتباء الفرنسيين، فخفض عديد الملاك الفرنسي، في هذه القوات البالغة ١١٥٠٠ رجل، إلى ١٢٠ ضابطا و٣٠٠ رتيب فقط.

٢ - **من حيث التعهد:** كان تعهّد القوات المساعدة، حتى أول عام ١٩٢٧، على عاتق الحكومة الفرنسية، إلاّ أنه، منذ هذا التاريخ، أخذت الدولتان الخاضعتان للانتداب (سوريا ولبنان) هذه القوات على عاتقها، وذلك بإسهام سنوي بلغ ٩٥ مليون فرنك فرنسي، يقتطع من الرصيد المشترك لهاتين الدولتين، وقد خفض هذا المبلغ إلى ٩٠ مليون فرنك عام ١٩٣٤ ثم إلى ٨٥ مليون فرنك عام ١٩٣٦[1].

وفي عام ١٩٣٠ صدر القرار رقم ٣٠٤٥ الذي أنشئت بموجبه «قوات المشرق الخاصة Troupes spéciales du Levant» وهي التسمية التي ضمّت كلّ التشكيلات المحلية السورية واللبنانية، وكانت المبادئ العامة لهذا القرار، الذي يلغي ويستبدل تعليمات عام ١٩٢٠ الصادرة عن وزارة الحربية الفرنسية، مشابهة تماماً للمبادئ العامة التي تنظم الجيوش الفرنسية (ملكية الرتبة، الترقية، الشطب من الملاك، التقاعد، الخ...).

ومنذ ذلك التاريخ، تعرّضت القوات الخاصة لعدّة تعديلات في تنظيمها الداخلي (تعزيز القدرة النارية، وسائل الإتصال، إنشاء بطاريات مدفعية وعناصر آلية، تشكيل فصائل دراجات، الخ...).

وفي اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٦ كانت قوات المشرق الخاصة مؤلّفة من:

- ١٠ كتائب مشاة.
- ٢٣ سرية خيالة أو خفيفة.
- ٤ بطاريات مدفعية (جبلية أو محمولة أو مقطورة).
- ٣ سرايا صحراوية خفيفة (هجانة ومصفحات AM).
- ٣ سرايا هندسة (لغامين وتلغرافيين وسكك حديد).
- سريتي نقل (سيارات وحيوانات).
- فصيلتي مصفحات.
- ست فصائل مستقلة في مختلف المصالح.
- موسيقى.
- مدرسة حربية.

وقد بلغ عديد هذه القوات عام ١٩٣٠ نحو ٩٥٠٠ جندي، ثم ارتفع في منتصف الثلاثينات إلى ١٤ ألف جندي ، أمّا الملاك الفرنسي فيها فبلغ عام ١٩٣٠ = ١٤١ ضابطاً و ٢٩٥ رتيباً من مختلف الرتب، وبلغ عدد هؤلاء عام ١٩٣٦ مئة ضابط و ٢٧٨ رتيباً من مختلف الرتب، بينما ارتفع عدد الضباط السوريين من ٥٠ ضابطا عام ١٩٢٧ إلى ٢٠١ عام ١٩٣٦[٢].

كانت حاجة فرنسا إلى قوات محلية في سوريا، منذ بدء احتلالها لهذه البلاد، أمراً حساساً وحيوياً، فهي تهدف، من جراء تشكيل هذه القوات، إلى توفير أعداد مقاتلة تسد بها بعض الثغرات على طول الجبهة التركية في أثناء الحرب. ثم استخدمت هذه القوات، فيما بعد، لإخماد الحركات التحررية والانتفاضات والثورات في سوريا، إضافة إلى قوات المستعمرات الأخرى

كالمدغشقريين والسنغاليين والجزائريين والمغاربة والتونسيين. وبينما كان الجيش الفرنسي للمشرق يشكّل، مع سلاح الطيران، قوّة لا يستهان بها (بلغ نحو ٥٠ ألف عام ١٩٢٦)، كانت القوات المحلية لا تزال في طور النشوء والتطور، ثم أصبحت، بعد الحرب، «عوناً أساسياً للقوات المسلحة في عملياتها المتواصلة التي اضطرت للقيام بها في السنوات الأولى»[٢]. وبينما كان عديد جيش المشرق يتناقص، بعد انتهاء الحرب، حتى أصبح عام ١٩٢٥ نحو ١٥ ألفاً فقط، كان عديد القوات المحلية يتزايد تبعاً للحاجة ولمقتضيات الأمن، فبلغ عام ١٩٢٤ نحو سبعة الآف، أي نصف عديد جيش المشرق في الفترة ذاتها.

إلاّ ان هذه القوات المحلية ظلّت خاضعة لإشراف صارم ودقيق من قبل الضباط والرتباء الفرنسيين، وذلك أمر بديهي نظراً للمهمات التي كانت توكلّ إلى هذه القوات في ظروف صعبة وحرجة للغاية، حيث حبل الأمن مضطرب وأجواء الثورة منتشرة في كلّ مكان (١٩٢٥-١٩٢٧)، فكان لا بد من ان تكون القيادات كلّها في أيدي ضباط الدولة المنتدبة ورتبائها.

وكانت هذه القوات تخضع للتدريب والتنظيم نفسه الذي كان مطبقاً لدى القوات الفرنسية، حتى انها - أي القوات المحلية - كانت تعتبر جزءاً عضوياً متميزاً من قوات جيش المشرق، كما كانت عناصرها تتميّز بالنشاط والانضباط، فساعدت في فرض الأمن والاستقرار في البلاد. وهكذا نرى الدولة المنتدبة، إبان الثورة السورية الكبرى، تسرع في إنشاء قوات محلية جديدة هي (القوات الاضافية) لكي تعاون «القوات المساعدة Troupes auxiliaries» في ضبط الأمن وإخماد الثورة المتأججة.

وكانت سلطة الانتداب تطوّر، باستمرار، المستوى التقني لهذه القوات، نظراً لارتباطها الوثيق بالتقدّم التقني للعلم العسكري وللآلة العسكرية

الفرنسية نفسها، فالقيادة ظلّت بيد الضباط الفرنسيين الذين كان بيدهم زمام كلّ الأمور، حتى انه، عند تساوي الرتب بين الضباط الفرنسيين والضباط الوطنيين، كانت الإمرة للفرنسي، وذلك لسبب بسيط هو ان المهمات التي كانت توكل إلى هذه القوات هي، في معظمها، مهمات حفظ الأمن وإخماد الاضطرابات في مختلف المناطق السورية (واللبنانية)، فكان من المهم ان يكون على رأس أية قوة تقوم بمثل هذه المهمات ضابط فرنسي يمنع، بتصلّبه وتسلّطه، نزوع القوات الوطنية، نزعة لا تكون لمصلحة المحتل.

وظهر واضحا، في أواخر الثلاثينات، ان سلطات الانتداب بدأت تعدّ القوات الخاصة لكي تكون العمود الفقري للجيشين اللبناني والسوري وفقاً لما نصّت عليه معاهدة الانتداب، لكن تلك السلطات رفضت تسليم القوات الوطنية إلى السلطات اللبنانية عام ١٩٤٥ إلاّ بعد أن سعت للحصول على معاهدات ثقافية وإقتصادية وضمانات استراتيجية لمصالحها في هذا البلد دون أن تفلح في ذلك(٤). وفي كلّ حال، لم يكن الضباط اللبنانيون أقل وعياً وطنياً وسياسياً من النخبة المفكرة في الشعب اللبناني الذي ثار مطالباً باستقلاله عام ١٩٤٣، وقد ثبت ذلك في الوثيقة التي وقعها الضباط اللبنانيون عام ١٩٤١ وأكدوا فيها عدم قبولهم الخدمة «إلاّ في سبيل لبنان، وتحت رايته، وبقيادة حكومته الوطنية»(٥).

من البديهي القول ان الاستعمار شر كلّه، ولا يرضخ له بلد إلاّ مكرها، إذ يظل يناضل حتى يتحرّر من نيره البغيض. والانتداب أحد فنون الاستعمار الحديث، فهو البدعة التي ابتكرها المنتصرون في أعقاب الحرب العالمية الأولى ليبرروا بها إستعمارهم، ففرضوا على المشرق العربي نيراً استعمارياً جديداً، بدل النير العثماني القديم، وسمّوه «انتداباً».

ورغم ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى الجانب العسكري التحديثي الذي خلفته السلطة المنتدبة في لبنان، فقد ترك الانتداب الفرنسي بصماته على التطوّر العسكري اللبناني خلال مرحلة الانتداب ولسنوات طويلة بعد الاستقلال. ولربما كان من أهداف أي استعمار ان يطبع بطابعه آفاق التطوّر اللاحق للبلد الذي خضع لاستعماره، لذا فإن ما ورثناه عن الفرنسيين، في الحقل العسكري، كان أهم بكثير من المعدات والآلات، إذ ورثنا جوانب من التراث التقني العسكري الفرنسي بكلّ قسماته، ومنذ مطلع الإستقلال حتى اليوم، لا زلنا على صلة وثيقة جداً بهذا التراث، بل متأثّرين به، فالتقاليد، والأنظمة، والثقافة العسكرية، كلّها فرنسية. وبالرغم من تحولنا، بعد الاستقلال، إلى الكثير من الينابيع والمصادر العسكرية الأخرى من أميركية وإنكليزية وأوروبية وسواها، فمن الواضح ان نهجنا العسكري لا يزال يتميّز بالطابع الفرنسي.

لربما ظنّ البعض أن هذه الصلة الوثيقة بالتقنية العسكرية والنهج العسكري، ذي الطابع الفرنسي، كانت ضرورية لتقدمنا في الحقل العسكري، وانه لولا هذه الحقبة من الحكم الفرنسي لما توصّلنا إلى ما نحن عليه اليوم من تقدّم في العلم العسكري، ولكن شيئاً واحداً لا يمكن إنكاره، وهو ان مرحلة الانتداب، من حيث هي مرحلة إستعمار خارجي، أفقدتنا الكثير من أصالتنا وطابعنا اللبناني والعربي، وبتنا توّاقين فعلا لأن نكون نحن، دون تأثيرات خارجية.

لقد وسمتنا حضارة الانتداب الفرنسي بسمات عسكرية بات من الصعب علينا التخلّص منها، وبتنا نرتاح إليها، دون سواها، وقد يمضي زمن طويل قبل أن نتحرّر من تأثيرها لنعود إلى ذاتنا، فنختار، بحرية، ودون قيود فكرةٍ مسبقة، نهجنا العسكري، ومدرستنا العسكرية.

وإن ما نسعى إليه اليوم من استكشاف العلم العسكري في آفاق عديدة، أميركية وأوروبية وسواها، يشير، بالضرورة، إلى سعينا الحثيث للتحرر واستكشاف ذاتنا المستقلّة.

وعندما نستطيع فعلاً ان نزيل بصمات الانتداب الفرنسي عن حياتنا العسكرية العامة، يصبح بوسعنا، عندها، اعتبار الثقافات العسكرية جميعها، ودون تمييز، روافد تصب في قناة واحدة هي قناتنا، فندمج تلك الروافد في مجرى واحد واضح التميز والإستقلالية، لنجد بالتالي لأنفسنا، فكراً عسكرياً متميز الطابع والسمات، هو الفكر العسكري اللبناني الأصيل.

حواشـي الخاتمة

(١) كانت نفقات جيش المشرق تراوح بين ١٦٠ و٣٢٥ مليون فرنك فرنسي في السنة حسب الظروف، وبلغت الإعانة السنوية المقدّمة للقوات الخاصة ١٥ مليون فرنك حتى عام ١٩٣٧ (Longrigg, Syria and Lebanon under French mandate, P. 266) وهكذا نرى ان الدولة المنتدبة لم تكن تتحمّل سوى جزء يسير من نفقات القوات المحلية، مع ان هذه الأخيرة كانت تستخدم لمصلحتها.

(٢) Ibid, P. 269.

(٣) Ibid, P. 137، وتأكيداً لذلك، فقد اشتركت الجوقة السورية في إخماد ثورة العلويين بسوريا من ٧ أيار إلى ٧ تموز عام ١٩٢١ (Général Huntziger, le livre dor, P.P. 93 - 96) وفي وقعة محمد جوفين بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو عام ١٩٢١ (Ibid, PP. 99 - 102)، كما اشتركت مفرزة هجانة ومفرزة شركسية من القوات الخاصة في تجريدة الفرات من ٢٨ أيلول حتى ٢٤ كانون الأول ١٩٢١ (Ibid, PP. 99 - 102)، واشتركت كتيبة من الجوقة السورية في تجريدة جبل الدروز من ٢١ تموز إلى ١٩ آب ١٩٢٢ (Ibid, P.P. 103 - 105)، واشتركت الجوقة كذلك في قمع ثورة سلطان الاطرش وفي تجريدة «ميشو» في جبل الدروز - معركة بصرى الحرير (Ibid, PP. 117 - 118)، وفي عمليات أخرى غير ذلك.

(٤) أنظر الملحق رقم (٢) في الفصل الثاني: مذكّرة فرنسية بشأن تسليم قوى الجيش والمصالح الفرنسية في سوريا ولبنان.

(٥) أنظر الملحق رقم (٥) في الفصل السادس من الجزء العاشر.

صورة فريدة

أربع قادة للجيش اللبناني في صورة واحدة

اللواء فؤاد شهاب (١٩٤٥-١٩٥٨)(*)

اللواء عادل شهاب (١٩٥٩-١٩٦٥)

العماد اميل البستاني (١٩٦٥-١٩٧٠)

العماد جان نجيم (١٩٧٠-١٩٧١)



(*) تسلم الزعيم توفيق سالم قيادة الجيش من ١٩٥٨/١٠/٩ إلى ١٩٥٩/٢/١.

المصطلحات المعتمدة

المرجع: المعجم العسكري الموحّد، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧٠.

- أ -

- إتصالات، إشارة	- Transmission
- إحصاص	- Dotation
- أراضي (منطقة إقليم)	- Territoire
- أرزاق	- Subsistances, vivres
- إستعراض	- Défilé
- استهلاك	- Amortissement
- إطعام	- Ordinaire
- أقوات	- Vivres
- أمر الصرف	- Ordonnancement
- أمين الصندوق	- Payeur
- إنشاء	- Création

- ب -

- بغل الحَمْل	- Mulet de Bât

- ت -

- ترفيع لرتبة أعلى	- Nomination
- تشكيل (تشكيله)	- Formation
- تعويض إضافي	- Haute paye
- تنبيه	- Avertissement
- توبيخ	- Réprimande

- ج -

- جند (قوات)	- Troupes
- الجوقة الأجنبية	- Légion étrangère
- الجوقة الأرمنية	- Légion arménienne
- الجوقة السورية	- Légion syrienne
- جوقة الشرق	- Légion d'Orient
- جوقي	- Légionnaire
- جيش المشرق	- Armée du Levant (AL)
- جيش المشرق الفرنسي	- Armée du Levant (AL)

- ح -

- الحرس السيار (أو المتحرك)	-G arde mobile
- حصان الركوب	- Cheval de selle
- حضيره	- Groupe
- حملة	- Corps expéditionnaire

- خ -

- خفّاف	- Voltigeur

- ر -

- رتل (طابور)	- Colonne

- رحبه - Parc
- رقيب محاسب معدات - Sergent Fourrier
- رقيب مدفعية أو خياله - Maréchal de Logis
- ركوبه - Monture
- رماة البنادق - Fusiliers
- رئاسة الهندسه، رئاسة - Chefferie

- س -

- سجل الوقائع اليومي - Journal de marche
- سَدَنه - Euipages
- سرب - Escadrille
- سرية خدمات - Cie hors rang (CHR)
- سرية خيالة - Escadron
- سرية (بطارية) مدفعية الموضع - Batterie de position
- سلاح المؤازرة - Engin d'accompagnement
- سمة - Ecusson

- ش -

- شارة - Insigne

- ط -

- طائرة كبيرة للحمولة - Avion gros porteur
- طواف بالمشاعل - Retraite aux flambeaux

- ظ -

- ظِهارة (ظهائر) - Garniture(s)

- ع -

- عدة الركوب - Harnachement
- عرض - Revue
- عريف (أو عميد) - Brigardier
- عسكرة - Campement

- ف -

- فرقة - Division
- فريق - Général de Division
- فصيلة (كوكبه) - Peloton
- فصيلة خدمات - Section HR
- فوج - Régiment
- فيلق - Corps d'armée

- ق -

- قائد موقع - Commandant d'Armes
- قطعة - Corps
- قفل النقل والتموين - Train des équipages
- قوات (جند) - Troupes
- قوات إضافية - Troupes supplétives
- قوات خاصة - Troupes spéciales
- قوات مساعدة - Troupes auxiliaires
- قوات المشرق الخاصة - Troupes spéciales du Levant (TSL)

- قوات المشرق الفرنسية — Troupes françaises du Levant (TFL)
- قوات المشرق المساعدة — Troupes auxiliaries du Levant (TAL)

- ك -

- كتيبه — Bataillon
- كتيبة مسير — Bn de marche
- كتيبة مدفعية — Groupe d Aie
- كتيبة رمي (مدفعية) — Groupe de tir

- ل -

- لحن سير عسكري — Marche militaire
- لفيف (مجموعة) — Groupement

- م -

- المتروبول (البلد الأم) — Métropole
- مجموعة جيوش — Groupe d Armées
- مجموعة تعليم — Groupe d instruction
- مجموعة (لفيف) — Groupement
- مجند — Contingent
- محلي (بلدي) — Indigène
- مخصصات — Allocation(s)
- منطقة أو مقاطعة أو ناحية — District
- مرمّم — Pionnier
- مساعد (معاون) — Adjoint
- مساعد (معاون) — Aide
- مساعد (مساعدون) — Auxiliaire(s)
- مستعمرة (بلد) — Colonie
- مستودع — Dépôt
- مستودع الخيول — Dépôt de remonte
- مسيرة عسكرية (سير عسكري) — Marche militaire
- مشاة راكبة (على البغال) — Infanterie montée
- مشاة محمولة — Infanterie portée
- مصلحة الخيول — Remonte
- معاون ضابط — Adjudant
- ملاك (كادر) — Cadre
- منسّق — Echelonné
- مواطن — Autochtone

- هـ -

- هجانة — Méharistes

- و -

- وحدة — Unité

ملحق خاص

وادي نهر الكلب

ذاكرة الوطن

رغم أن الإحتلال إذلال، وأن ذاكرة الوطن يجب ان تحتفظ بالمجيد والبهيّ من ذكرياته، فان وادي نهر الكلب، بما فيه من لوحات نقشت، على صخوره، منذ زمن سحيق في القدم، يظل حافزًا لنا على التطلع إلى الحرية والكرامة اللتين كانتا، دوماً، الذخيرة الحية للبنان المقاوم.

وقد اخترنا، من هذه اللوحات، ما يتعلق بمواضيع بحثنا، في هذه الموسوعة (بالاضافة إلى لوحتي الجلاء) وهي:

لوحة (١)

الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا (١٨٦٠ - ١٨٦١)

Corps expéditionnaire de Syrie (1860 - 1861)

(راجع الجزء الرابع، الباب الثاني، الفصل الثالث)

وقد جاء فيها:

١٨٦٠ - ١٨٦١

نابوليون الثالث

امبراطور الفرنسيين

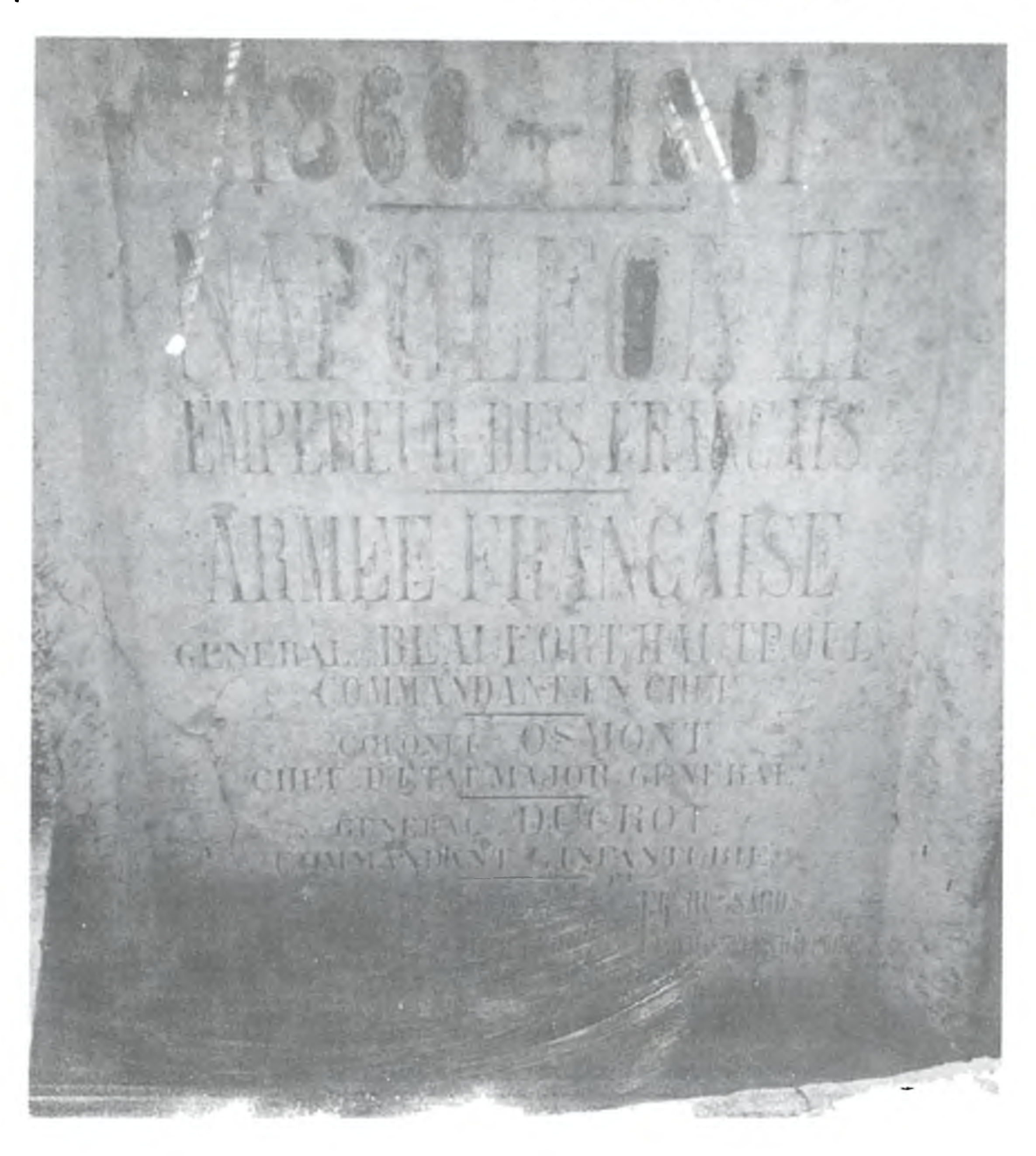
الجنرال دي بوفور دوتبول، قائد الحملة

الكولونيل اوسمون، رئيس الاركان

الجنرال ديكرو، قائد المشاة

والوحدات المشاركة (لم تظهر في الصورة)

- 5° de ligne
- 13° de ligne
- 16° Bn - de chasseurs
- 1er Zouaves
- 2° Génie
- 1er d'Artillerie
- 10° d'Artillerie
- Services d'Administration
- 1er Hussards
- 1er chasseurs d'Afrique
- 3° chasseurs d'Afrique
- 2° Spahis

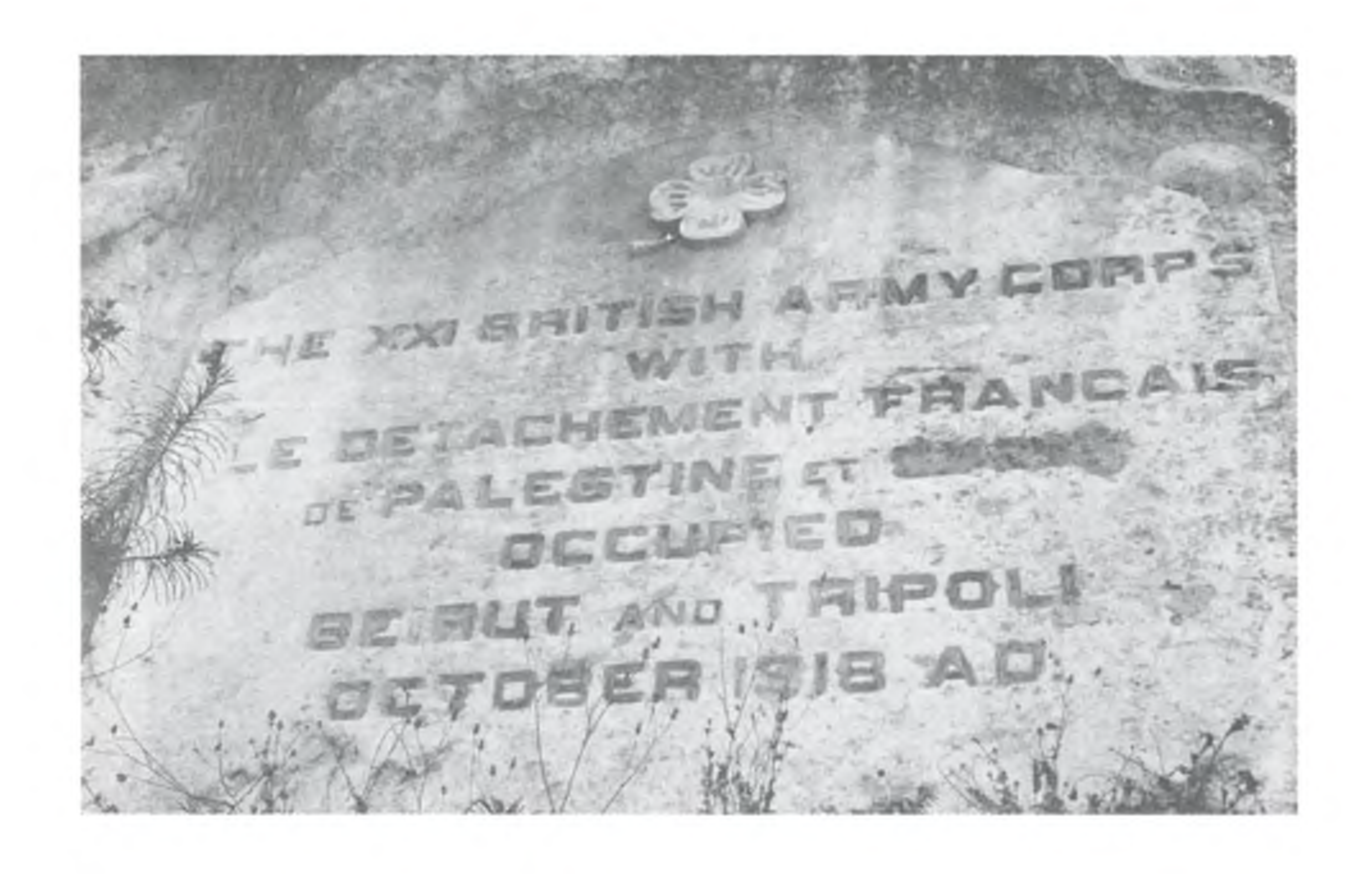


لوحة (٢)

الحملة البريطانية - الفرنسية
على سوريا (١٩١٨)

(راجع الجزء السابع، الفصلين السادس والسابع)

وقد جاء فيها:
الفيلق البريطاني الحادي والعشرون
مـع مفرزة فلسطين - سوريا❖
قد احتلوا بيروت وطرابلس، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨



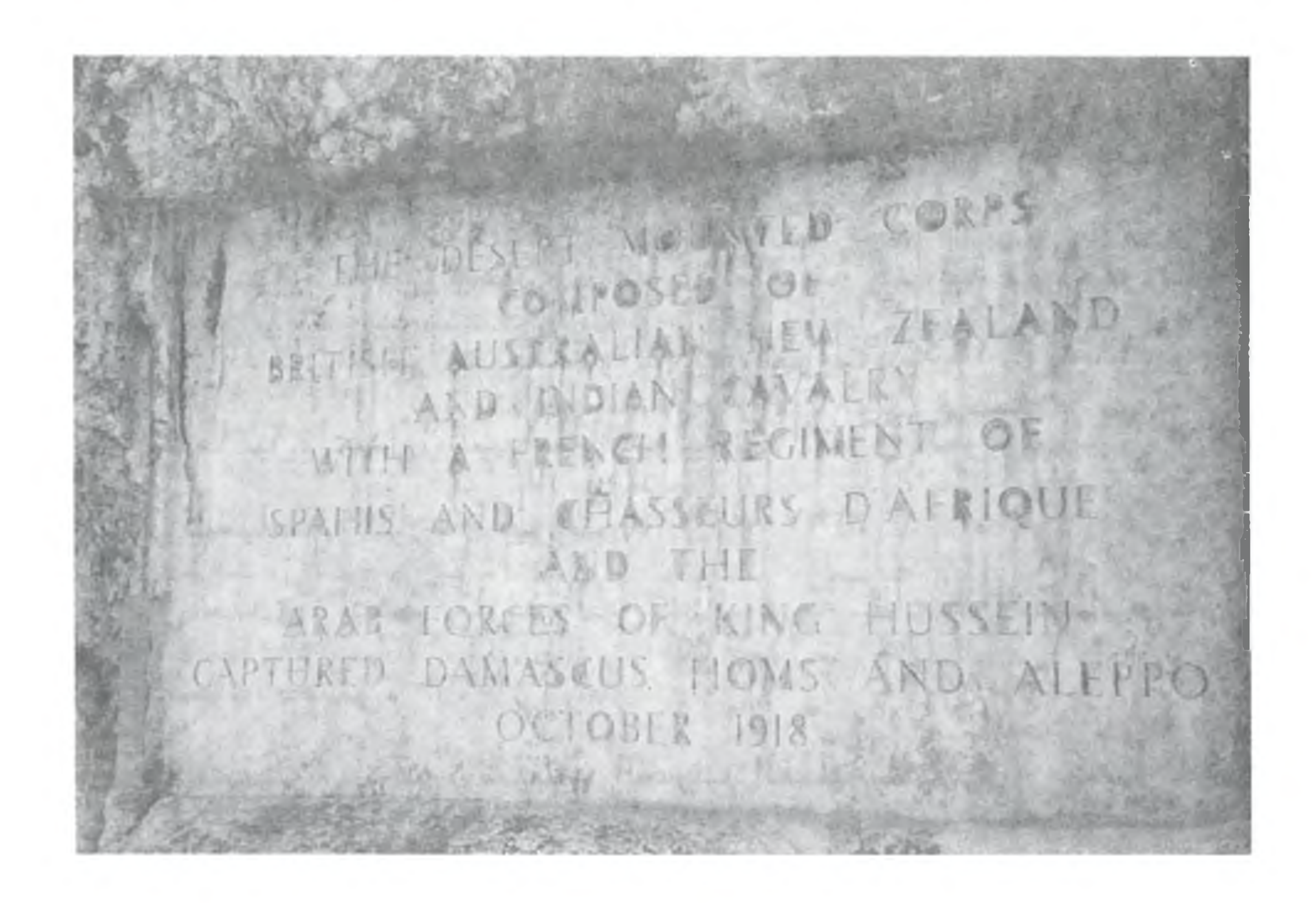
❖ تجدر الملاحظة أنّ كلمة «سوريا» قد انتزعت من اللوحة. (المؤلّف)

لوحة (٣)

حملة الحلفاء
مع قوات الشريف حسين
على سوريا (١٩١٨)

(راجع الجزء السابع، الفصل الرابع)

الفيلق الصحراوي المحمول والمؤلف من:
البريطانيين والأوستراليين والنيوزيلانديين
وخيّالة السباهي الهنود وقناصة إفريقيا
وقوات الملك حسين،
قد احتل
دمشق وحمص وحلب، في أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٨



المصادر والمراجع

(الأجزاء ٧ – ١١)

أولاً: باللغة العربية:

١ - الكتب:

- إبن الأثير، الكامل في التاريخ، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٦.

- إبن القلانسي، تاريخ دمشق، تحقيق: سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٣.

- أرسلان، شكيب، سيرة ذاتية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩.

- آرغوس، الوثائق اللبنانية، الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦، مكتب الدراسات اللبنانية والعربية. بيروت، ١٩٧٤.

- الأرمنازي، نجيب، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ٢، ١٩٧٣.

- إسماعيل، عادل، وخوري، إميل، السياسة الدولية في الشرق العربي. الأجزاء ١ – ٣، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، ١٩٥٩ – ١٩٦١.

- إسماعيل، عادل، السياسة الدولية في الشرق العربي، الجزءان ٤ و٥، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، ١٩٦٤ و١٩٧٠.

- آل جندي، أدهم، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، مطبعة الاتحاد، دمشق، ١٩٦٠.

- آل جندي، أدهم، شهداء الحرب العالمية الكبرى، مطبعة العروبة، دمشق، ١٩٦٠.

- آل صفا، محمد جابر، تاريخ جبل عامل، دار متن اللغة، بيروت، لات.

- الأمين، محسن، أعيان الشيعة، تحقيق: حسن الأمين، مطبعة الانصاف، بيروت، ١٩٥٨.

- أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، تعريب: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، طبعة ٧، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢.

- الأيوبي، الهيثم، وآخرون، الموسوعة العسكرية، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧ - ١٩٨٥.

- باروت، محمد جمال، حركة القوميين العرب، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ١٩٩٧.

- بزي، مصطفى محمد، جبل عامل في محيطه العربي، ١٨٦٤ - ١٩٤٨، منشورات المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، مركز الدراسات والتوثيق والنشر، بيروت، ١٩٩٣.

- البستاني، أدوار (معرّب)، الكتاب الذهبي لجيوش الشرق، ١٩١٨ - ١٩٣٦، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٣٨.

- البعيني، حسن أمين، جبل العرب، صفحات من تاريخ الموحدين الدروز، ١٨٦٥ - ١٩٢٧، دار النهار للنشر ومنشورات عويدات، بيروت، باريس، ١٩٨٥.

- بيهم، محمد جميل، لبنان بين مشرّق ومغرّب، ١٩٢٠ - ١٩٦٩، بيروت، ١٩٦٩، لان.

- بيهم، محمد جميل، النزعات السياسية بلبنان، عهد الانتداب الفرنسي، ١٩١٨ - ١٩٤٥، جامعة بيروت العربية، وثائق ودراسات لبنانية، بيروت، ١٩٧٧.

- التامر، رضا، ذكريات رضا التامر، دار النهار للنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٧.

- تايلر، ألن، تاريخ الحركة الصهيونية ، تعريب: بسام ابو غزاله، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦.

- تدمري، عمر عبد السلام، تاريخ طرابلس السياسي والحضاري عبر العصور، مطابع دار البلاد، طرابلس، لبنان، ط ٢، ١٩٧٨.

- الترك، نقولا، ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والشامية، أو الحملة الفرنسية على مصر والشام، تحقيق: د. ياسين سويد، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٠.

- تقي الدين، منير، الجلاء، دار النهار للنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٧.

- تقي الدين، منير، ولادة استقلال، دار النهار للنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٧.

- تويني، غسان، مع فارس ساسين ونواف سلام، كتاب الاستقلال، بالصور والوثائق، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٨.

- جابر، منذر، الشريط اللبناني المحتل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٩.

- جابر، منذر، مؤتمر وادي الحجير وآثاره، رسالة غير منشورة، اعدت لإنجاز مقررات شهادة الكفاءة في التاريخ، في كلية التربية بالجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٣.

- جانا، محمد توفيق، مجموعة قرارات المفوضين السامين بسوريا ولبنان الكبير، منذ الاحتلال الفرنسي حتى اليوم، مطبعة الشعب، دمشق، ١٩٣٣.

- جحا، شفيق، الدستور اللبناني، تاريخه، تعديلاته، نصه الحالي (١٩٢٦ - ١٩٩١)، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٠.

- جحا، شفيق، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي ، ١٩١٨ - ١٩٤٦، مكتبة رأس بيروت، بيروت، ١٩٩٥.

- الجسر، باسم، ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان، ولماذا سقط؟ دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٨.

- الجمهورية اللبنانية، الجريدة الرسمية، عدد تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣.

- الجمهورية اللبنانية، جريدة لبنان الكبير الرسمية، مناقشات حول الدستور، ملحق لعدد ١٩٦٨ سنة ١٩٢٦.

- جنبلاط، كمال، هذه وصيتي، مؤسّسة «الوطن العربي» للطباعة والنشر، باتفاق خاص مع الناشر الفرنسي «ستوك» بباريس، ١٩٧٨.

- الحداد، حكمت، لبنان الكبير، دار مارون عبود، بيروت، ١٩٨٧.

- الحصري، ساطع، الاعمال القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة التراث القومي، بيروت، ط ٢، ١٩٩٠.

- الحصري، ساطع، يوم ميسلون، دار الاتحاد، بيروت، لات.

- الحكيم، حسن، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين الفيصلي والانتداب الفرنسي، ١٩١٥ - ١٩٤٦، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤.

- الحكيم، يوسف، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٤.

- الحكيم، يوسف، سوريا والعهد الفيصلي، دار النهار للنشر، بيروت، ط ٣، ١٩٨٦.

- حلاق، حسان، التيارات السياسية في لبنان، ١٩٤٣ - ١٩٥٢، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨١.

- حلاق، حسان، مذكرات سليم علي سلام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢.

- حلاق، حسان، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢.
- حلو، ناجي، حكام لبنان، مؤسّسة خليفة للطباعة، بيروت، ط ١، ١٩٨٠.
- حمزه، فؤاد، قلب جزيرة العرب، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، ط ٢، ١٩٦٨.
- حيدر، رستم، مذكرات رستم حيدر، تحقيق: نجدة فتحي صفوة، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٨.
- الخطيب، منيف، شبعا، منريخ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥.
- خليفة، عصام، أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٥.
- خليفة، عصام، الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي، ١٩٠٨ - ١٩٣٦، لان، لات.
- خليفة، عصام، لبنان، الحدود والمياه، ١٩١٦ - ١٩٧٥، بيروت، لان، ١٩٨٦.
- الخوري، بشاره، حقائق لبنانية، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت، ١٩٨٣.
- الخوري، بشارة، مجموعة خطب، أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٣، كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت، ١٩٨٣.
- الخوري، فيليب، سوريا والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ - ١٩٤٥، تعريب: مؤسّسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٧٧.
- الخوري، يوسف، المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ - ١٩٨٩، (دراسة توثيقية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٩٠.
- داغر، أسعد، مذكراتي على هامش القضية العربية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، لات.

- الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، مطبوعات رابطة الجامعيين بمحافظة الخليل، ط ١ و٢، ١٩٧٣ و١٩٨٦.

- الدبس، المطران يوسف، الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المواصل، دار لحد خاطر، بيروت، طـ ٢، ١٩٧٨.

- ديغول، الجنرال شارل، مذكرات ديغول، تعريب: عبد اللطيف شراره (النفير والوحدة)، و: خليل هنداوي وابراهيم مرجانه (الخلاص)، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦٧ - ١٩٧٠.

- الراسي، سلام، الأدب الشعبي، الاعمال الكاملة، المجلد الأول، مؤسّسة نوفل، بيروت، ط ١، ١٩٨٧.

- الرافعي، عبد الرحمن، عصر محمد علي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط ٣، ١٩٥١.

- الرافعي، عبد الرحمن، احمد عرابي، الزعيم الثائر، دار مطابع الشعب، القاهرة، ط ٣، ١٩٦٨.

- رباط، ادمون، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠.

- رزق، اسعد، اسرائيل الكبرى، سلسلة «كتب فلسطينية» رقم ١٣، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٦٨.

- رزق، هدى ، لبنان بين الوحدة والانفصال، هزائم الانتفاضات، ١٩١٩-١٩٢٧، دار بيسان، بيروت، ١٩٩٨.

- رنسيمان، ستيفن، تاريخ الحروب الصليبية، تعريب: السيد الباز العريني، دار الثقافة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢.

- الرياشي، اسكندر، الايام اللبنانية، شركة الطبع والتوزيع اللبنانية، بيروت، لات.

- الريحاني، امين، ملوك العرب، المطبعة العلمية، بيروت، ١٩٢٩.

- الريس، منير، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، الثورة السورية الكبرى، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩.

- زامير، مائير، الكيان المسيحي اللبناني، وجهة نظر صهيونية في نشوء لبنان الحديث، تعريب: سليم فارس، شركة المطبوعات الشرقية، دار المروج، بيروت، ١٩٨٦.

- زرزور، فارس، معارك الحرية في سوريا، دار الشرق للنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٦٢.

- زين، أحمد، محاضر مناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته، ١٩٢٦ - ١٩٩٠، منشورات المجلس النيابي اللبناني، المديرية العامة للدراسات والأبحاث، بيروت، ١٩٩٣.

- زين، زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧١.

- زين، زين نور الدين، نشوء القومية العربية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٦.

- سالم، السيد عبد العزيز، طرابلس الشام في التاريخ الاسلامي، دار المعارف، بيروت، ١٩٦٧.

- سالم، يوسف، ٥٠ سنة مع الناس، دار النهار للنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٨.

- سرهنك، الميرالاي اسماعيل، تاريخ الدولة العثمانية، دار الفكر الحديث، بيروت، ١٩١٨.

- سعاده، انطوان، أعداء العرب أعداء لبنان، لجنة نشر آثار انطوان سعاده، عمدة الثقافة في الحزب السوري القومي الاجتماعي، ١٩٧٩.

- سعاده، انطوان، الدليل إلى العقيدة السورية القومية الاجتماعية، الركن للطباعة والنشر، ط ٢، بيروت، ١٩٩٣.

- سعد، محمد حسن، جبل عامل بين الأتراك والفرنسيين، ١٩١٤ - ١٩٢٠، دار الكاتب، بيروت، ١٩٨٠.

- سعيد، امين، أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، دار الكاتب العربي، لات.

- سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، لات.

- السوداء، يوسف، في سبيل الاستقلال، دار النهار للنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٨.

- سويد، ياسين، البناء السياسي للمملكة العربية السعودية في عهد الملك عبد العزيز، محاضرة (مطبوعة) القيت في المؤتمر العالمي الذي عقد في الرياض، بالمملكة العربية السعودية، من ٢٤ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٩، بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية.

- سويد، ياسين، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في العهد المعني، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠.

- سويد، ياسين، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في العهد الشهابي، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥.

- سويد، ياسين، فرنسا والموارنة ولبنان، تقارير ومراسلات الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا ١٨٦٠ - ١٨٦١، (من محفوظات المصلحة التاريخية لجيش البر الفرنسي بفنسين (Sce. Historique de l'Armée de Terre - Vincennes) تعريب: د. ياسين سويد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢.

- سـويـد، يـاسين، المسـألـة اللـبـنـانـيـة، نـقـد وتحليـل، الشـركـة العـالمية للمطبوعات، بيروت، ١٩٩٨.
- سويد، ياسين، مؤامرة الغرب على العرب، محطات في مراحل المؤامرة ومقاومتها، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٢.
- سويد، ياسين، نحو استراتيجية جادة لعمل عربي موحد، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٦.
- شمعون، كميل، مراحل الاستقلال، دار النهار للنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٨.
- صايغ، انيس، من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر، منشورات جريدة «المحرر» والمكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٥.
- صايغ، انيس، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦.
- صايغ، انيس، ومجموعة من الباحثين، قسطنطين زريق، ٦٥ عاماً من العطاء، مكتبة بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت، ١٩٩٦.
- الصلح، سامي، أحتكم إلى التاريخ، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٠.
- الصلح، عادل، حزب الاستقلال الجمهوري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٠.
- الصلح، عادل، سطور في الرسالة، بيروت، لان، ١٩٦٦.
- الصلح، كاظم، حزب النداء القومي في لبنان، مبادئه واراؤه وخططه، لان، لات.
- الصليبي، كمال، بيت بمنازل كثيرة، مؤسّسة نوفل، بيروت، ١٩٩٠.
- الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، ط٢، ١٩٦٩.

- ضاهر، مسعود ، تاريخ لبنان الاجتماعي، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤.

- ضاهر، مسعود، لبنان: الاستقلال، الميثاق، الصيغة، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٧٨.

- طربين، أحمد، التجزئة العربية، كيف تحققت؟ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

- طقوش، محمد سهيل، تاريخ الزنكيين في الموصل وبلاد الشام، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٩.

- طقوش، محمد سهيل، العثمانيون، من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، دار بيروت المحروسة، بيروت، ١٩٩٥.

- طلاس، مصطفى (مشرف)، تاريخ الجيش العربي السوري، المجلّد الأول، مركز الدراسات العسكرية، دمشق ٢٠٠١.

- عازوري، نجيب، يقظة الأمة العربية، تعريب: أحمد أبو ملحم ، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لات.

- العاص، سعيد، صفحة من الايام الحمراء، مذكرات القائد سعيد العاص، ١٨٨٩ - ١٩٣٦، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٨.

- عبدالله، الملك، مذكرات الملك عبدالله، منشورات دار مجلّة الرائد، عمان، ط٢، ١٩٤٧.

- عبيدات، محمود، أحمد مريود، ١٨٨٦ - ١٩٢٦، قائد ثورة الجولان وجنوب لبنان وشرق الأردن، دار رياض نجيب الريس للنشر، لندن - بيروت، ١٩٩٧.

- عرابي، أحمد، مذكرات أحمد عرابي، أو (كشف الستار عن سر الأسرار)، دار الهلال، القاهرة، ١٩٥٣.

- عريضه، البطريرك انطوان، لبنان وفرنسا، وثائق تاريخية أساسية، تعريب: فارس غصوب، سلسلة تاريخ المشرق العربي الحديث، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٧.

- عسيران، زهير، زهير عسيران يتذكر، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٨.

- العظمة، عبد العزيز، مرآة الشام (تاريخ دمشق وأهلها)، دار رياض الريس للنشر، لندن، ١٩٨٧.

- العقاد، عباس محمود، مع عاهل الجزيرة العربية، المكتبة العصرية، صيدا، لات.

- علم الدين، وجيه، العهود المتعلقة بالوطن العربي، ١٩٠٨ - ١٩٢٢، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٥.

- علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام، دار العلم للملايين، بيروت، مكتبة النهضة، بغداد، ط ٢، ١٩٧٦ - ١٩٧٨.

- العمري، صبحي، لورنس كما عرفته، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٦٩.

- عوض، وليد، أصحاب الفخامة رؤساء لبنان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٧.

- فريد بك المحامي، محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د. إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣.

- قاسميه، خيريه، الحكومة العربية في دمشق، ١٩١٨ - ١٩٢٠، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢.

- قاسميه، خيريه، فلسطين في مذكرات القاوقجي، دار القدس، ١٩٧٥.

- القائد العام للجيش الرابع العثماني، إيضاحات عن المسائل السياسية التي جرى تدقيقها بديوان الحرب العرفي المتشكل بعاليه، مطبعة الطنين، ١٣٣٤هـ.

- قبرصي، عبدالله، عبدالله القبرصي يتذكر، مؤسّسة فكر للأبحاث والنشر، بيروت، ١٩٨٢.

- قربان، ملحم، تاريخ لبنان السياسي الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٨.

- قلعجي، قدري، الثورة العربية الكبرى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٣.

- قلعجي، قدري، الخليج العربي، بحر الأساطير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢

- القيادة العسكرية الاسرائيلية، حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨، الرواية الاسرائيلية الرسمية، تعريب: أحمد خليفة، مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٤.

- كارتييه، ريمون ، الحرب العالمية الثانية، تعريب: سهيل سماحة وانطوان مسعود، مؤسّسة نوفل للطباعة والنشر، وبيت الحكمة، بيروت، لات.

- كوثراني، وجيه، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، قراءة في الوثائق، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٠.

- الكيالي، عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٠.

- الكيالي، عبد الوهاب (مؤسّس)، موسوعة السياسة، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩ - ١٩٩٠.

- لحود، فؤاد (عقيد)، مأساة جيش لبنان، لان، لات.

- لورنس (الكولونيل)، الثورة العربية، تعريب: كامل صموئيل مسيحية، مطبعة صادر، بيروت، لات.

- المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان وتحديات المرحلة، منشورات المجلس، بيروت، ١٩٩٥.

- المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، من دفتر الذكريات الجنوبية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١.

- مجلس النواب (الجمهورية اللبنانية)، جنوب لبنان، دراسات في العدوان الاسرائيلي ونتائجه، المديرية العامة للدراسات والأبحاث في مجلس النواب، واللجنة الوطنية لإحياء ٤ آذار و١٨ نيسان، ومجلس الجنوب، بيروت، ١٩٩٩.

- مجموعة القرارات لدولة لبنان الكبير، قسم ١ جزء ٢، مطبعة الآداب، بيروت، ١٩٢٧.

- مجموعة مؤلّفين، دولة لبنان الكبير، ١٩٢٠ - ١٩٩٦، ٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية (رقم ٤٤ و ٤٥)، بيروت، ١٩٩٩.

- مختار، باشا، اللواء محمد، كتاب التوفيقات الإلهية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنكية والقبطية، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠.

- مراد، سعيد، الحركة الوحدوية في لبنان من خلال مؤتمرات الساحل، رسالة «ماجستير» في التاريخ، كلية الآداب، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٩.

- مزهر، يوسف، تاريخ لبنان العام، لان، لات.

- معوض، رئيف، كتاب الجندي اللبناني، لان، لات.

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية وقيادة الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣.

- موسى، سليمان، الحركة العربية، المرحلة الأولى للنهضة العربية، ١٩٠٨ - ١٩٢٤، دار النهار للنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٧٧.

- نعمه، جوزف، تاريخ قوى الأمن الداخلي في لبنان، مطبعة أشقر، بيروت، ١٩٦١.

- نوار، عبد العزيز، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، ١٥١٧ - ١٩٢٠، جامعة بيروت العربية، بيروت، ١٩٧٤.

- الهندي، إحسان، كفاح الشعب العربي السوري، دمشق، ١٩٦٢.

٢ - المعاجم والموسوعات:

- الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٥، ١٩٨٠.

- لجنة توحيد المصطلحات العسكرية للجيوش العربية، المعجم العسكري الموحّد، جامعة الدول العربية، ١٩٧٠

- مؤنس، حسين، أطلس تاريخ الاسلام، الزهراء للاعلام العربي، مصر، ١٩٨٧.

٣ - المخطوطات والمحفوظات:

- الجيش العربي السوري، الكلية الحربية، سجل الكلية الحربية في حمص في عهد الانتداب الفرنسي.

- السعيد، نوري، الكتاب الأزرق، نسخة مطبوعة على الآلة الكاتبة، محفوظة في مكتبة المؤلّف.

- سويد، الشيخ أسعد، مذكرات رجل عصامي من الريف، مذكرات مخطوطة لم تنشر، محفوظة في مكتبة المؤلّف.

- قيادة الجيش اللبناني، المدرسة الحربية، السجل الذهبي لخريجي دورات المدرسة الحربية، منذ إنشائها.

- قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، قسم التراث العسكري، سجل عمليات أفواج القناصة الأول والثاني والثالث، وفوجي المدفعية والدبابات والمصفحات للعام ١٩٤٨.

- محفوظات مكتبة يافث في الجامعة الأميركية ببيروت.

- تقارير من وضع العميد جميل شهاب (غير منشورة).

- مذكرات اللواء جميل لحود، بعنوان: حقائق ووقائع، ألفها وجمعها فريق من أصدقاء اللواء لحود، ١٩٦٤.

- محفوظات المقدم داود عطا اللّه (غير منشورة).

- محفوظات النقيب ميشال فرح (غير منشورة).

٤ - المقابلات:

- مقابلة مع الأمير مجيد ارسلان عن معركة المالكية، بُثت من تلفزيون لبنان عام ١٩٧٢.

- مقابلة مع العميد جميل شهاب عن الحرب بين الانكليز والفرنسيين الأحرار (الديغوليين) وبين فرنسيي فيشي، خلال الحرب العالمية الثانية (عام ١٩٤١).

- مقابلة مع الأمير طلال مجيد ارسلان بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٨.

- مقابلة مع كل من: العماد اسكندر غانم والعماد إميل البستاني واللواء عزيز الأحدب والعميد فرانسوا جنادري والعميد سعداللّه يحيى والعميد بهيج جليس والسفير اللواء محمد شاكر كيلاني (بواسطة العميد جنادري) والعميد توفيق جلبوط والعقيد منصور لحود والعقيد هنري ناصيف.

- مقابلة مع القاضي نصري لحود النجل الأكبر للواء جميل لحود.

٥ - الصحف والمجلات:

أ - الصحف:

- البشير، جريدة كاثوليكية دينية إخبارية، صدرت ببيروت (١٩١٩ - ١٩٢٠).
- البلاغ، لصاحبها: محمد الباقر، صدرت ببيروت (١٩١٩ - ١٩٢٠).
- السفير، لصاحبها ، طلال سلمان، تصدر ببيروت، الأعداد التالية:
- بتاريخ ١٩٩٩/٦/١٨ (فرنسا ضد سايكس-بيكو ، لوجيه كوثراني).
- بتاريخ ١٩٩٩/٩/٢٢ (خارطات النزاع التاريخي حول إصبع الجليل وجنوب لبنان، تحقيق أعدّه: حلمي موسى وابراهيم الامين).
- بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٣٠ (رفات جنود فرنسيين في حاصبيا منذ العشرينات).
- لسان الحال، لصاحبها: خليل سركيس، تأسست ببيروت عام ١٨٧٧ (١٩٢٠).
- النهار، عدد خاص عن: الدستور، الميثاق ، المشاركة، ميلاد عام ١٩٧٤ ورأس السنة ١٩٧٥ ، بيروت.
- النهار، بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢ (جيولوليتيكا جبل حرمون بين مفهوم الحدود الآمنة والمفاوضات، لعصام خليفة).

ب - المجلات:

- تقويم البشير (عام ١٩٣٩).
- الجندي اللبناني، دار المكشوف، بيروت، عدد أيار/مايو ١٩٤٢ و١٩٤٣، وعدد آب/أغسطس ١٩٧٥.

- مجلة الجيش، قيادة الجيش، مديرية التوجيه، تموز/يوليو ١٩٩٨ (حديث للعميد فرانسوا جنادري عن معركة المالكية).

- العرفان، لصاحبها: احمد عارف الزين، تأسست في صيدا عام ١٩٠٩، أعداد الأعوام ١٩١٩ - ١٩٢٠، والمجلدات: من المجلد ٣٢ (عام ١٩٤٧) حتى المجلّد ٣٨ (عام ١٩٥٢).

- المجلة القضائية ، قوانين قوى الأمن الداخلي، دار المنشورات الحقوقية، مطبعة صادر، الدكوانة، لات.

٦ - الخارطات:

- خارطة سوريا ولبنان، ١/٥٠٠,٠٠٠، إدارة المساحة العسكرية، دمشق.

- خارطة فلسطين ١٩٤٨، ١/٢٥٠,٠٠٠، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت.

- خارطة لبنان، ١/١٠٠,٠٠٠، قيادة الجيش اللبناني، مديرية الشؤون الجغرافية، بيروت.

ثانياً: باللغة الفرنسية:

١ - الكتب:

- Andréa (Général), la Révolte druse et l'insurrection de Damas, 1925 - 1926, Ed. Payot, Paris, 1937.

- Arbid, Walid, la représentation diplomatique de la France au Liban, et du Liban en France et à l'Unesco, Ed. Al-Maha/ L'Esprit des Péninsules, Beyrouth, Paris, 1997

- Bernard, Henri, Leçons d'Histoire militaire, Ed. Imprimerie médicale et scientifique, Bruxelles, 1951.

- Catroux (Général), dans la bataille de Méditérranée, Egypte, Syrie, Afrique du Nord, 1914-1944, Ed. René Juillard, Paris, 1949.

- Commonandement de la 4° Armée (ottomone), la vérité sur la question syrienne, Istamboul, 1916.

- Davet, Michel-Christian, la double affaire de Syrie, Ed. Fayard, Paris, 1967.

- Debbas, Fouad, Beyrouth, notre mémoire, Ed. Naufal, Beyrouth, 1986.

- La défense de Rachaya, (du 20 au 24 Nov. 1925), extrait de la "Cavalerie aux colonies", Paris, Imprimerie villain et Bar, 1931.

- De Gaulle, Charles, (Général et Président), Articles et écrits, Ed. Plon, 1975.

- Du Hays, (Général), les Armées françaises au Levant, 1919-1939, Ed. Service historique de l'Armée de Terre (SHAT), château de vincennes, France, 1978.

- Fournié, Pierre et Riccioli, Jean-Louis, la France et le Proche-Orient, 1916-1946, Ed. Les beaux livres du patrimoine, Casterman, 1996.

- Gouraud, Philippe, le général Gouraud au Liban et en Syrie, 1919-1923, Ed. l'Harmattant, Paris, 1993.

- Haut commissariat, la Syrie et le Liban en 1922, Ed. la Rose, Paris, 1923.

- Huntziger (Général), le livre d'or des troupes du Levant, 1918-1936, 2° éd., Beyrouth, 1936.

- Ismail, Adel, Documents diplomatiques et consulairs, Ed. oeuvres politiques et historiques, Beyrouth , 1978-1996 .

- Karam, Georges Adib, l'opinion publique libanaise et la question du Liban, 1918-1920, publications de l'université libanaise, section des études historiques, Beyrouth, 1981.

- Khair, Antoine, le Moutaçarrifat du Mont-Liban, Publications de l'université libanaise, Beyrouth, 1973.

- Laffargue, André, le général Dentz (Paris 1940-1941), Ed. Les îles d'or, Paris, N.D.

- Laffont, Robert, Histoire universelle des Armées, Ed. Robert Laffont, Paris, 1966.

- Le Corbeiller, Jean , la guerre de Syrie (Juin-Juillet 1941), Ed. du Fuseau, Paris, 1967.

- Lohéac, Lyne, Daoud Ammoun et la création de l'Etat libanais, Ed. Klincksiek, Paris 1978.

- Lyautery, Pierre , Le drame oriental et le rôle de la France, Société d'Editions géographiques, maritimes, et coloniales, Paris, 1993.

- Mazel, Jean, avec les phéniciens, Ed. R. Laffont, Paris, 1968.

- Nicot, Jean , et Durn, Jannine, Inventaire des Archives du Levant, S/série 4H (1917-1946), Ed. Ministère de la Défense, E.M. de l'Armée de Terre, Service historique , vincennes, 1984.

- Rabbath, Edmond, la consitution libanaise, publications de l'université libanaise, Beyrouth, 1986.

- Rabbath, Edmond, la formation historique du Liban Politique et constitutionnel, publications de l'université libanaise, Beyrouth, 1973.

- Rihana, Sami, Histoire de l'Armée libanaise contemporaine, 1916-1946, Ed. visa, Liban, 1988.

- Samné, Georges, la question syrienne, comité de l'orient, Paris, 1918.

- Samné, Georges, la Syrie, Ed. Brossard, Paris, 1920.

- Soueid, Yassine, Corps expéditionnaire de Syrie, Rapports et correspondance, 1860-1861, (Documents recueillis) , Ed. Naufal, Beyrouth, 1998.

٢ - المعاجم والموسوعات:

- Quillet, Dictionnaire encyclopédique, Ed. Quillet, Paris, 1990.

- Pluridictionnaire Larousse, Ed. Librairy Larousse, Paris, 1975.

٣ - المخطوطات والمحفوظات:

- Ayache, Sleiman, organisation et fonctionnement de la Gendarmerie libanaise, thèse pour le Doctorat en droit. N.D.

- Saulais (Capitaine) , cours de maintenir l'ordre, l'Ecole de Gendarmerie nationale, France, 1951-1952.

- Service historique de l'Armée de Terre (SHAT) , section outre-mer, vincennes, France.

٤ - المجلات:

- Commandement supérieur des Troupes du Levant **Revue des Troupes du Levant**, Revue trimestrielle éditée à l'atelier typo des T.F.L., 1936-1939, Beyrouth.

- Gouraud, Philippe, le général Gouraud au Liban et en Syrie, 1919-1923, Ed. l'Harmattant, Paris, 1993.

- Haut commissariat, la Syrie et le Liban en 1922, Ed. la Rose, Paris, 1923.

- Huntziger (Général), le livre d'or des troupes du Levant, 1918-1936, 2° éd., Beyrouth, 1936.

- Ismail, Adel, Documents diplomatiques et consulairs, Ed. oeuvres politiques et historiques, Beyrouth , 1978-1996 .

- Karam, Georges Adib, l'opinion publique libanaise et la question du Liban, 1918-1920, publications de l'université libanaise, section des études historiques, Beyrouth, 1981.

- Khair, Antoine, le Moutaçarrifat du Mont-Liban, Publications de l'université libanaise, Beyrouth, 1973.

- Laffargue, André, le général Dentz (Paris 1940-1941), Ed. Les îles d'or, Paris, N.D.

- Laffont, Robert, Histoire universelle des Armées, Ed. Robert Laffont, Paris, 1966.

- Le Corbeiller, Jean , la guerre de Syrie (Juin-Juillet 1941), Ed. du Fuseau, Paris, 1967.

- Lohéac, Lyne, Daoud Ammoun et la création de l'Etat libanais, Ed. Klincksiek, Paris 1978.

- Lyautery, Pierre , Le drame oriental et le rôle de la France, Société d'Editions géographiques, maritimes, et coloniales, Paris, 1993.

- Mazel, Jean, avec les phéniciens, Ed. R. Laffont, Paris, 1968.

- Nicot, Jean , et Durn, Jannine, Inventaire des Archives du Levant, S/série 4H (1917-1946), Ed. Ministère de la Défense, E.M. de l'Armée de Terre, Service historique , vincennes, 1984.

- Rabbath, Edmond, la consitution libanaise, publications de l'université libanaise, Beyrouth, 1986.

- Rabbath, Edmond, la formation historique du Liban Politique et constitutionnel, publications de l'université libanaise, Beyrouth, 1973.

- Rihana, Sami, Histoire de l'Armée libanaise contemporaine, 1916-1946, Ed. visa, Liban, 1988.

- Samné, Georges, la question syrienne, comité de l'orient, Paris, 1918.

- Samné, Georges, la Syrie, Ed. Brossard, Paris, 1920.

- Soueid, Yassine, Corps expéditionnaire de Syrie, Rapports et correspondance, 1860-1861, (Documents recueillis) , Ed. Naufal, Beyrouth, 1998.

٢ - المعاجم والموسوعات:

- Quillet, Dictionnaire encyclopédique, Ed. Quillet, Paris, 1990.

- Pluridictionnaire Larousse, Ed. Librairy Larousse, Paris, 1975.

٣ - المخطوطات والمحفوظات:

- Ayache, Sleiman, organisation et fonctionnement de la Gendarmerie libanaise, thèse pour le Doctorat en droit. N.D.

- Saulais (Capitaine) , cours de maintenir l'ordre, l'Ecole de Gendarmerie nationale, France, 1951-1952.

- Service historique de l'Armée de Terre (SHAT) , section outre-mer, vincennes, France.

٤ - المجلات:

- Commandement supérieur des Troupes du Levant **Revue des Troupes du Levant**, Revue trimestrielle éditée à l'atelier typo des T.F.L., 1936-1939, Beyrouth.

- **Levantin** (H. Lammens), 40 ans d'autonomie au Liban, **Revue** fondée en 1856, par des Pères de la compagnie des Jésus, 39° année, T. 92, Juillet, Aout, Sept. 1902.

- **Magazine**, 14 janvier 1971.

- **Revue du Liban**, Numéro spécial sur: L'Indépendance du Liban, Documents 1919-1936, recueillis et commentés par: Ibrahim Makhlouf, texte complété du traité franco-libanais, Ed. Revue du Liban, Paris, N.D., Numéro des 30 Avril 1983.

- **Revue d'Infanterie**, No. 442, vol. 75, Ed. Charles Lavauzelle, 1929, extrait de la Revue, écrit par: Mechin (Capitaine). Historique de l'Armée syrienne.

ثالثاً: باللغة الإنكليزية:

١ - الكتب:

- Kimche, John and David, Both sides of the hill, Britain and the Palestine War, London, Seker and Warburg, 1960.

- Longrigg, Stephen Hemsley, Syria and Lebanon under French mandate, Octagon books, New-York, 1972.

- Lorch, Netanel, the edge of the sword, Israel's war of Independance, 1947-1948, New-York, Putnam, 1961.

- Spears, Sir Edward, fulfilment of a mission, the spears mission to Syria and Lebanon , 1941-1944, Ed. Leo Cooper , London, 1977.

٢ - الموسوعات:

- Brice, William, An historical Atlas of Islam, (under the patronnage of the Encyclopaedia of Islam), Ed. Brill-Leiden, 1981.

- Encyclopaedia Britannica, 15° Ed. 1990, London.

إنهـــاء

انتهيت من كتابة مسوّدة هذا الجزء
الأخير من «موسوعة التاريخ اللبناني»
مساء السبت الواقع في الرابع والعشرين
من آذار/مارس عام ٢٠٠١م،
والموافق للتاسع والعشرين من ذي الحجة عام ١٤٢١هـ.
والله ولي التوفيق.



المؤلّف

اللواء الركن المتقاعد
أ. د. ياسين سويد

- ضابط سابق في الجيش اللبناني برتبة لواء ركن، من مواليد ١٩٣١.
- أحيل إلى التقاعد لبلوغه السن القانونية وذلك في أول تموز/يوليو عام ١٩٩٠.
- حائز على شهادة الأركان من كلية الأركان ببيروت.
- تابع دورات عسكرية عدّة في فرنسا وبلجيكا.
- تسلّم مراكز قيادية في الجيش اللبناني أهمها: قسم التاريخ العسكري في مديرية الإعلام، وقيادة جهاز أمن مطار بيروت الدولية، ورئيس المحكمة العسكرية.
- عضو في «المنتدى القومي العربي» ببيروت، وفي «المؤتمر القومي العربي».
- عضو الأمانة العامة لمؤسسة «القدس» في لبنان.
- أمين عام سابق للهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع في لبنان.
- عضو في اللجنة الدولية للتاريخ العسكري وفي اللجنة الدولية للعلوم التاريخية.

- حائز على إجازة الحقوق في الجامعة اللبنانية ببيروت (عام ١٩٦٤).
- حائز على دكتوراه دولة في التاريخ من جامعة «السوربون» بفرنسا، بدرجة «مشرّف جداً» (عام ١٩٨٤).
- أستاذ سابق في الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، الفرع الأول، (أعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٥).

- **حائز على:**

- وسام الإستحقاق اللبناني: الفضي (عام ١٩٦٤)، والفضي ذو السعف (عام ١٩٦٩)، والدرجة الأولى (عام ١٩٨٣).
- وسام الأرز الوطني: من درجة فارس (عام ١٩٦٩)، ومن رتبة ضابط (عام ١٩٨٣)، ومن رتبة كومندور (عام ١٩٨٩).
- وسام المؤرخ العربي من اتحاد المؤرخين العرب (عام ١٩٩٣).
- شهادة «تقدير واعتزاز» من اتحاد المحامين العرب (عام ٢٠٠٠).
- درع «الأمناء على العهد القومي» من «المنتدى القومي العربي» ببيروت (عام ٢٠٠٣).

كتبه وإسهاماته:

- كتاب «معارك خالد بن الوليد» (طبعة رابعة منقحة، بيروت عام ١٩٨٩)، وقد ترجم للغة الفرنسية، "Les Campagnes de Khâlid Ibn al-Walid" (عام ٢٠٠٢).

- كتاب «التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية» بجزئيه: الأول: العهد المعني (طبعة اولى، بيروت عام ١٩٨٠)، والثاني: العهد الشهابي، (طبعة اولى، بيروت عام ١٩٨٥). والجزءان باللغتين: العربية والفرنسية.

- كتاب «الفن العسكري الإسلامي: أصوله ومصادره» (طبعة ثانية منقحة ومزيدة، بيروت عام ١٩٩٠).

- كتاب «ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية» للمعلم نقولا الترك، تحقيق ومراجعة، (طبعة اولى، بيروت عام ١٩٩٠).

- كتاب «مؤامرة الغرب على العرب، محطات في مراحل المؤامرة ومقاومتها» (طبعة اولى، بيروت عام ١٩٩٢).

- كتاب «فرنسا والموارنة ولبنان، تقارير ومراسلات الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠ - ١٨٦١» (كتاب وثائق معرّب عن الفرنسية)، (طبعة اولى، بيروت عام ١٩٩٢).

- كتاب «عملية الليطاني» (كتيب استراتيجي عن عملية الليطاني الإسرائيلية عام ١٩٧٨)، (طبعة ثانية، بيروت عام ١٩٩٣).

- كتاب «نحو استراتيجية جادة لعمل عربي موحد» (طبعة اولى، بيروت عام ١٩٩٦).

- كتاب «حروب القدس في التاريخ الإسلامي والعربي» (طبعة اولى، بيروت ١٩٩٧).

- كتاب «أوراق من دفاتر العمر» (طبعة اولى، بيروت عام ١٩٩٧).

- حائز على إجازة الحقوق في الجامعة اللبنانية ببيروت (عام ١٩٦٤).

- حائز على دكتوراه دولة في التاريخ من جامعة «السوربون» بفرنسا، بدرجة «مشرّف جداً» (عام ١٩٨٤).

- أستاذ سابق في الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، الفرع الأول، (أعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٥).

- حائز على:

- وسام الإستحقاق اللبناني: الفضي (عام ١٩٦٤)، والفضي ذو السعف (عام ١٩٦٩)، والدرجة الأولى (عام ١٩٨٣).

- وسام الأرز الوطني: من درجة فارس (عام ١٩٦٩)، ومن رتبة ضابط (عام ١٩٨٣)، ومن رتبة كومندور (عام ١٩٨٩).

- وسام المؤرخ العربي من اتحاد المؤرخين العرب (عام ١٩٩٣).

- شهادة «تقدير واعتزاز» من اتحاد المحامين العرب (عام ٢٠٠٠).

- درع «الأمناء على العهد القومي» من «المنتدى القومي العربي» ببيروت (عام ٢٠٠٣).

كتبه وإسهاماته:

- كتـاب «معارك خـالد بن الوليد» (طبعة رابعة منقحة، بيروت عـام ١٩٨٩)، وقد ترجم للغة الفرنسية، "Les Campagnes de Khâlid Ibn al-Walid" (عام ٢٠٠٢).

- كتاب «التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية» بجزئيه: الأول: العهد المعني (طبعة اولى، بيروت عام ١٩٨٠)، والثاني: العهد الشهابي، (طبعة اولى، بيروت عام ١٩٨٥). والجزءان باللغتين: العربية والفرنسية.

- كتاب «الفن العسكري الإسلامي: أصوله ومصادره» (طبعة ثانية منقحة ومزيدة، بيروت عام ١٩٩٠).

- كتاب «ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية» للمعلم نقولا الترك، تحقيق ومراجعة، (طبعة اولى، بيروت عام ١٩٩٠).

- كتاب «مؤامرة الغرب على العرب، محطات في مراحل المؤامرة ومقاومتها» (طبعة اولى، بيروت عام ١٩٩٢).

- كتاب «فرنسا والموارنة ولبنان، تقارير ومراسلات الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠ - ١٨٦١» (كتاب وثائق معرّب عن الفرنسية)، (طبعة اولى، بيروت عام ١٩٩٢).

- كتاب «عملية الليطاني» (كتيب استراتيجي عن عملية الليطاني الإسرائيلية عام ١٩٧٨)، (طبعة ثانية، بيروت عام ١٩٩٣).

- كتاب «نحو استراتيجية جادة لعمل عربي موحد» (طبعة اولى، بيروت عام ١٩٩٦).

- كتاب «حروب القدس في التاريخ الإسلامي والعربي» (طبعة اولى، بيروت ١٩٩٧).

- كتاب «أوراق من دفاتر العمر» (طبعة اولى، بيروت عام ١٩٩٧).

- كتاب «التاريخ العسكري لبني إسرائيل من خلال كتابهم» (قراءة جديدة للعهد القديم)، وهو جزءان (طبعة اولى، بيروت عام ١٩٩٨).
- كتاب بالفرنسية "Corps expéditionnaire de Syrie, Rapports et Correspondance" (1860 - 1861)، إعداد وتعليق، (طبعة اولى، بيروت عام ١٩٩٨).
- كتاب «المسألة اللبنانية، نقد وتحليل» (طبعة اولى، بيروت عام ١٩٩٨).

تحت الطبع:

- لبنان الشمالي في الثلث الأول من القرن العشرين (وثيقة معرّبة عن الفرنسية).
- في الدين والحرب والسياسة (مجموعة أبحاث).
- الوجود العسكري الاجنبي في الخليج: واقع وخيارات.

إسهاماته:

- أسهم في تأليف كتاب «التنشئة الوطنية» الصادر عن وزارة الدفاع الوطني اللبنانية (عام ١٩٦٣).
- أسهم في تأليف كتاب «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني» الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت بالتعاون مع قيادة الجيش اللبناني (عام ١٩٧٣).
- أسهم في تأليف الموسوعتين: العسكرية (معارك عربية وإسلامية وقادة عرب ومسلمون) والسياسية (فصل عن لبنان) الصادرتين عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت.

- أسهم في تأليف الموسوعة الفلسطينية (بحث موسّع عن الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية والإرهاب الإسرائيلي والجيش الإسرائيلي) الصادرة عن هيئة الموسوعة الفلسطينية.

- نشر، ولا يزال ينشر، العديد من الأبحاث والدراسات التاريخية والعسكرية والاستراتيجية في عدد من المجلات والصحف اللبنانية والعربية.

- ألقى، ولا يزال يلقي، العديد من المحاضرات في التاريخ العسكري والتاريخ العام، اللبناني والعربي والإسلامي، في عدد من الأندية الثقافية اللبنانية والعربية.

عنوان المؤلّف:

ص.ب. : ١٤/٦٠٦٦ بيروت لبنان.

هاتف : ٠١/٧٥٦٧٧٧

خليوي : ٠٣/٢٦٤٦٦٦

فاكس : ٠١/٧٥٦٧٧٨ - بيروت.

